

دائرة الأعمال اللّصويّة

مراجعات ومقترحات

د. شكري المبخوت



دائرة الأعمال اللغوية

مراجعات ومقترحات

تأليف

شكري المبخوت

دار الكتاب الجديد المتحدة

دائرة الأعمال اللغوية - مراجعات ومقترحات تأليف: شكري المبخوت

© دار الكتاب الجديد المتحدة 2010

جميع الحقوق محفوظة للناسر بالتملك مع المؤلف

الطبعة الأولى

آذار/مارس/الربيع 2010 إفرنجي

موضوع الكتاب فلسفة اللغة

تصميم الغلاف دار الكتاب الجديد المتحدة

الحجم 17 × 24 سم

التجليد برش مع رده

رقم الكتاب ISBN 978-9958-29-521-7

(دار الكتاب الوطنية/بنغلزي - ليبيا)

رقم الإيداع المحلي 2009/941

دار الكتاب الجديد المتحدة

الصنائع، شارع جوستينيان، منتر أريسكو، الطابق الخامس،

هاتف + 961 3 93 39 89 خطوي + 961 1 75 03 04

+ 961 1 75 03 05 فاكس + 961 1 75 03 07

ص.ب. 14/6703 بيروت - لبنان

بريد إلكتروني szrekany@inco.com.lb

الموقع الإلكتروني www.oeebooks.com

جميع الحقوق محفوظة للدار، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله بأي شكل أو واسطة من وسائل نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي مسبق من الناسر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopyings, recording or by any information storage retrieval system, without the prior permission in writing of the publisher.

توزيع دار أوبيا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية

زلاوية الذهباني، شارع أبي داود، بجانب سوق المناري، طرابلس - الجماهيرية العظمى

هاتف وفاكس + 218 21 34 07 013 فاكس + 218 91 21 45 463

بريد إلكتروني oeebooks@yahoo.com

قائمة الرموز والاختصارات

٨	: الوصل
\longleftrightarrow	: علاقة التشارط
\vdash	: إثبات
\dashv	: نفي
؟	: الاستفهام
؟!	: التمني
\square	: الأمر
$\square \dashv$: النهي
(+)	: الإيجاب
(-)	: التلب
(\pm)	: الإمكان الإيجابي أو الإمكان السلبي
$\dashv\vdash$: علاقة اقتضاء
\longleftarrow	: علاقة استلزام
ق	: قوة قولية (إنشائية)
مض	: محتوى قضوي
إ	: إحالة
م	: محمول

تمهيد

يمثل هذا الكتاب صياغة منظّمة، إلى حدّ ما، لجملة من الاعتراضات والإيرادات والملاحظات التي سبق لنا أن قدّمناها بمناسبة أعمال سابقة (المبخوت، 2006. ب و 2008) وقدّمها غيرنا (بالخصوص الشريف 1993-2002، وميلاد 2001) في شأن نظرية الأعمال اللغوية.

لذلك كان محتوى هذا الكتاب مراجعات لجُلّ المفاهيم التي اصطنعتها أوسنين (Austin، 1962، 1970) وسيرل (Searle، 1969، 1972 و 1979، 1982) في تحليل الأعمال اللغوية. وقد صُغنا في أعطاف هذه المراجعات عدداً من التّصورات التي نعتقد أنّها تُعدّل، وجوهاً من التّعديل، بعض المفاهيم وتؤوّلها تأويلاً لا يوافق بالضرورة ما استقرّ منها في الكتابات الحديثة.

فقد راجعنا مفاهيم العمل القولي والعمل في القول وعمل التأثير بالقول والعمل اللغويّ نفسه مراجعة كانت تهدف إلى توضيحها من جهة وحملها على محامل نحوية تُخرجها ممّا نتوهم أنّه نقاط ضعف فيها من جهة أخرى. ولا غرو فمنطلقنا لغويّ يفترض أنّ الظواهر التّداوليّة ذات أسس نحوية وإن كانت خافية ومنطلق جُلّ أصحاب نظرية الأعمال اللغوية فلسفيّ لغويّ لا يعنى بالنحو إلّا في حدود ما يسمح به الإرث المنطقيّ الذي ينطلقون منه والأهداف الفلسفيّة التي لأجلها نظروا في اللّغة واستعمالاتها.

وقد كانت تلك المراجعات مستنداً لنا لصياغة مقترح في تفسير تكوّن الأعمال اللغوية وتولّد بعضها من بعض وانتظامها وتعاملها في ما بينها لتخصّصها في عبارة «دائرة الأعمال اللغوية». وهي دائرة تمكّن، في ما نزعّم، من تبسيط الإشكالات العديدة التي طرحت سواء في نطاق النظرية المذكورة أو في نطاق النظرية البلاغية العربيّة القديمة بقدر ما تمكّن من إرساء أسس لحساب دلاليّ للقوى القولية يسمح بالتمييز بين الأساسيّ النظاميّ والمشتقّ المتولّد من غيره

والاستعمالي المتصل بالسياق وألعاب اللغة اللامتناهية. فهي تجمع إلى وضوح التنظيم و"أناقة" الانتظام قلرة ندعيتها، لتفسير فوضى الاستعمالات المقامية.

وعلى هذا، يكون هذا الكتاب، بما فيه من مراجعات ومقترحات، استكمالاً للعرض النقدي الذي قلّمناه في عمل سابق (المبخوت، 2008) عن نظرية الأعمال اللغوية. وهي صلة بين الكتّابين لا تُخفيها رغم أن هذا الكتاب لا يخلو من بعد تنظيري في حين أن الكتاب الآخر على ما فيه من إیرادات وإشارات نقدية ذو بعد تعليمي أساساً.

والواقع أن الأفكار التي يتضمّنها هذا البحث تعود إلى أثناء، منذ أن تعرفنا إلى مقترحات أومتين وميرل (أي ما نعتبره نظرية أصلية) ومن هذا حذوهما، لم نستطع أن نمنع أنفسنا من النظر في تلك المقترحات ومساائلها وإشكالاتها والحلول المقترحة في شأنها نظراً نستعيد به أسلوب الجرجاني والسكاكي والقزويني وشراح التلخيص في تحليل تلك المسائل. ولم نستطع، بالقدر نفسه، أن نمنع أنفسنا، ونحن نُعيد قراءة أبواب المعاني وفصول الإنشاء من كتابات البلاغيين القدماء، من إعادة ترتيب الكثير من مسائلها بحسب مقترحات المحدثين وضروب التمييز اللطيفة التي أدخلوها على فهمنا للظواهر البلاغية والتداولية. فالكتاب من هذه الناحية، خلاصة من خلاصات هذه الحركة الذهنية والمعرفية التي يسّرت لنا الانتقال عبر الأزمة العلمية لنكتشف، رغم الفوارق والاختلافات، صلات وعلاقات عميقة لم نتعسف في استكشافها ولم نكن نجوس في تفاصيلها بلا دليل. فدلّلنا ما في النظرية من قوة التفسير وبساطته ونماسكه وما تتيحه من إمكان صياغتها صياغة مناسبة للظواهر المدروسة. فالخط الرفيع الذي كان يربط بين الجرجاني والسكاكي، وقبلهما سيبويه ومن تلاه من النحاة، وبين أومتين وميرل، ومن اقتفى أثرهما، إنما هو وحدة الظواهر المدروسة خصوصاً منها ظاهرة الإنشاء. فلا سبق البلاغيين والأصوليين والنحاة العرب في اكتشاف الإنشاء كان مانعاً للمحدثين من صياغة مفاهيم جديدة أقوى في تحليله ولا كانت جذّة المفاهيم التي صيغت ضمن نظرية الأعمال اللغوية بمانعة من أن تری الضواب في كثير من تحاليل القدماء وتفسيراتهم ومقترحاتهم. وللقارئ أن يحدّد نصيب هذا وذاك من هذا الكتاب.

ولكننا نعتقد، في ما بيننا وبين أنفسنا، أننا نقترح هذه الدائرة لتفسير الأعمال اللغوية ضمن نظرية الأعمال اللغوية الحديثة مستفيدين من بعض ما وجدناه في نصوص البلاغة العربية من نظريات وأفكار وتحليلات. ولكننا استفدنا أكثر من تصوّر الشريف (الشريف، 2002) للنظام اللغوي ومستوياته وكيفية تولدها والعلاقات بينها ومن تعديله أو نقضه لعدد من المفاهيم اللسانية الحديثة المستقرة. فنحن مدينون له في هذا البحث بالكثير ممّا أدخله من مفاهيم، أبرزها دائرية اللغة بديلاً من خطيّتها وانبثاقها على مقولات دلالية بسيطة بديلاً من الانطلاق من الوسم اللفظي. وأكبر ظننا أننا ما كنّا لنقول ما قلنا عن الأعمال اللغوية لو لم يقل الشريف ما قال عن اللغة وكيفية اشتغالها.

إنها فرصة أتاحتها لنا موقعنا الثقافي والتاريخي نرجو أن نكون قد أحسنّا استغلالها.

ونودّ أن نشكر كلّ من قرأ مخطوط هذا الكتاب فأبدى فيه رأياً أو ناقش منه فكرة أو صوّب خطأ. ونذكّر بالخصوص الأساتذة الأصدقاء بسمة بلحاج رحومة الشكلي وريم الهمامي ومحمد الشيباني.

تونس، في 3 أيار/مايو 2009

المقدمة

1. الفرضيات الأساسية في نظرية الأعمال اللغوية

قامت نظرية الأعمال اللغوية على جملة من الفرضيات الأساسية التي مثلت منطلقاً لاستئناف النظر في ظواهر لغوية عديدة تتصل بدلالة الأقوال. وأهم هذه الفرضيات خمس أولها ما يمكن أن نسميه بالفرضية العملية ومفادها:

(1) الفرضية العملية: «كل قول هو تحقيق لعمل»

وإذا ضيقنا مفهوم العمل إلى حدوده اللغوية، وهو تضيق غير مسلّم به عند أوستين بالخصوص (راجع: المبحوث، 2008، ص 45-53)، وجدنا وجهاً من وجوه الحلّ. للمفارقة الجامعة بين ما يعدّ في الاستعمال العاديّ متقابلين، أي "العمل" و"القول".

فمن جهة يكون العمل المقصود هو اضطلاع المتكلّم بإحداث القول وتحقيقه وإيجاده للتعبير عن موقف بإزاء المحتوى القضويّ المعبر عن حالة الأشياء في الكون، ومن جهة أخرى هو التأثيرات الخارجية التي يستتبعها القول سواء بتغيير حالة الأشياء في الكون، كالانتقال بموجب القول المنشئ لعقد الزواج مثلاً من حالة العزوبة إلى حالة الزّواج، أو بالتأثير في المخاطب ضرورياً من التأثير كالانتقال من أمر المخاطب بإطلاق النار على شخص ما إلى عملية الإطلاق نفسها. فهذه المعاني العملية التي تُسند إلى القول لمّا يبرز أنّ الأقوال لا تُدرّك دلالتها السياقيةّ المقاميّة دون أخذ الجانب العمليّ المرتبط بها في الاعتبار عند تحليلها.

وتحتاج هذه الفرضية العملية إلى فرضية ثانية متفرّعة عنها تُكملها وتحصر الوجوه التي يمكن حمل معنى العمل عليها. لذلك صاغ أوستين افتراضاً ثانياً نسميه بفرضية التقسيم الثلاثي ومفادها:

(2) فرضية التقسيم الثلاثي: «كل عمل لغويّ هو جماع عمل قوليّ وعمل في القول وعمل تأثير بالقول»

إنها قسمة ثلاثية وضعها أوستين وهو يسعى إلى ضبط المعنى المقصود من اعتبار قول شيء ما إنجازاً لعمل وإيجاداً له. فلقد حمل على الإجابة عن بعض الأسئلة من قبيل: "بأيّ معنى يكون قول شيء ما إنجازاً له" و"بأيّ معنى ننجز شيئاً ما ونحن نقول شيئاً ما" و"بأيّ معنى ننجز شيئاً ما بموجب قولنا شيئاً ما" (Austin, 1962، ص 91 و 94، و 1970، ص 107 و 109). ورغم التشابه الظاهريّ بين هذه الأسئلة الثلاثة فإنّ ترتيبها الذي قلّعناها عليه مؤذن بالأصناف الثلاثة التي ذُكرت في فرضية التقسيم الثلاثي.

فالعمل يُقصد به من جهة أولى "العمل القوليّ" بموجب أنّ عملية القول تتضمن إنجازاً لأعمال تصويّية وصيغية وربطية.

ويقصد بالعمل من جهة ثانية "العمل في القول" بما أنّ ما يتحقّق عند قول شيء ما إنما هو دلالة كلية تسيّر القول وتجلو قصد قائله من قبيل الأمر أو التحذير أو إصدار الأحكام... إلخ.

ويُقصد بالعمل من جهة ثالثة "عمل التأثير بالقول" بما أنّ قول شيء ما يحدث تأثيرات في مشاعر السامعين، كالإخافة، أو في أفكارهم، كالاقتناع، أو في سلوكهم كالفرار.

غير أنّ فرضية التقسيم الثلاثي قامت على أنّ العمل في القول هو أبرز ما يمكن أن تُحمّل عليه المفارقة الجامعة بين "القول" و"العمل"، بما أنّ العمل القوليّ لا يُقضي، عند أوستين، آلياً إلى عمل في القول (خذ قول المجنون أو النائم أو الآلات الناطقة) وبما أنّ عمل التأثير بالقول متغيّر بحسب المخاطبين وردود فعلهم. فلا ثابت إلّا العمل في القول الذي يقتضي لتحقيقه، مبدئياً عملاً قولياً وإن لم يكن العكس صحيحاً.

واستلزمت هذه الفرضية الثانية فرضية ثالثة :

(3) فرضية المواضعة: «كلّ عمل في القول يمكن التصريح به بواسطة فعل إنشائي».

فلئن كان العمل القولي قابلاً للنقل عبر أفعال القول والحكاية فإن عمل التأثير بالقول لا يقبل التعبير عنه بفعل إنشائي. أما الأعمال في القول فهي وحدها التي تقبل الفعل الإنشائي.

وتعود قضية الفعل الإنشائي عند أوستين إلى بحثه عن مقياس نحوي أو معجمي يمكن من التعرف على الأقوال الإنشائية. فوجد أن هذا الصنف من الأقوال، وكان في أول أمره يقابله بالأقوال الوصفية الخبرية، يتصدره، عادة، فعلٌ مسندٌ إلى المتكلم المفرد في المضارع المرفوع الدال على الحال والمبني للمعلوم، فتسمي الدلالة المعجمية لهذا الفعل العمل الذي ينجزه المتكلم عند إلقاء كلامه. ومن ثم نشأت:

(4) فرضية الفعل الإنشائي «القول الإنشائي هو القول المبدوء بفعل إنشائي»

ولما بانّت المطاعن على الفرضية (4) (راجع: المبخوت، 2008، ص 34-39) جعلها أوستين في الحالات القصوى، عند خلوّ القول من الفعل الإنشائي، اختباراً لإنشائية الأقوال إذ يُترجمُ القولُ الإنشائي إلى صيغة مبدوءة بفعل إنشائي يدنّ على صانع القول وموجد العمل وزمان الإيقاع، فيسمي العمل المنجز ويصرّح بالعمل في القول ليُخرج القول من التباسه الإنشائي واحتمالاته المتعددة. وعلى هذا يكون الفعل الإنشائي دليلاً لغوياً وضعياً على إنشائية القول، إذا تصدره، أو دليلاً يحدّد العمل في القول المقصود إذا اعتُمد للتصريح بالإتشاء الضمني في القول.

وما دامت الدلالة الإنشائية للقول، وقد سماها أوستين القوة أو قوّة القول، قائمة على مواضعة تتمثل في الفعل الإنشائي الرّابط بين القول وهذه القوة الإنشائية فقد اقتضى ذلك من أوستين وضع قائمة في الأفعال الإنشائية. ومن هنا جاءت:

(5) فرضية تصنيف قوى القول: «كلّ قوّة قولية قابلة للإسناد إلى قول تنتمي إلى صنف من قوى القول»

وبقطع النظر عن تفاصيل المسألة (راجع: المبخوت، 2008، ص 89-98) فإنّ هذا المسعى التصنيفي يطرح قضية أساسية هي العلاقات الممكنة بين

الأعمال اللغوية وقواها الإنشائية وما يقوم بينها من علاقات انفصال واتصال. ولما كان الأمر مطروحاً من جهة التصنيف إقماً على أساس ماصدقي وأما على أساس مفهومي فالأرجح أن نظرية الأعمال اللغوية اتجهت، على سبيل الحدس والتخمين والافتراض، اتجاهاً مفهوماً ما دامت لم تحدد بوضوح هل الأعمال اللغوية (وما تتضمنه من قوى إنشائية) محدودة محصورة أم هي لا متناهية؟

وحين ثبت اختبارياً أن استعمالات لغوية عديدة تتحقق فيها قوة الالتماس مثلاً بتركيب الاستفهام أو يُتوسل فيها بتركيب دال على الإثبات لتحقيق قوة الأمر، أوجد سيرل فرضية جديدة تتصل بعدم المباشرة ومفادها:

(6) فرضية عدم المباشرة: «إذا وافق معنى القول معنى المتكلم كان العمل اللغوي مباشراً وإذا اختلفا كان العمل اللغوي غير مباشر»

والملاحظ أننا لا نجد عند أوستين القسمة إلى عمل مباشر وعمل غير مباشر. ولا يمكن أن يماثل تقسيمه للإنشاء إلى إنشاء أولي (ضعني) وإنشاء صريح القسمة المذكورة. فالواقع أن قوى القول المقولة والمقصودة، يمكن أن تقوم بينها علاقات تقابل فيكون المقصود مخالفاً للمقول (حالة السخرية مثلاً) أو علاقات تكامل بين قوة مقولة وأخرى مقصودة (حالة الالتماس بتركيب إثباتي مثلاً) أو علاقات تواجد بين قوتين مختلفتين ومحتويتين قضويتين مختلفتين (كحالة إلقاء الاستفهام وهو مقصود والغرض هو الالتماس).

ومن البين أن بين هذه الفرضيات الخمس (على اعتبار أن الفرضيتين (3) و(4) مترابطتان) صلة واضحة قائمة على التدرج بحيث أن افتراض البعد العملي استلزم تحديد المقصود بالعمل اللغوي والتركيز على العمل في القول. وهو عمل أساسه المواضعة التي قام فيها الفعل الإنشائي بدور محوري يربطه بين الأقوال والقوى القولية التي يمكن أن تُسند إليها. وتفترض هذه القوى ضرورياً من الاتصال والانفصال بينها لتمييزها وتصنيفها. وهو تمييز لا ينفي اختلاف طرق تجسدها في الاستعمال سواء على نحو مباشر يتوافق فيه المقول والمقصود أو على نحو غير مباشر ينعدم فيه هذا التوافق.

2. فرضياتنا في هذا البحث

لسنا نناقش في هذا البحث نظرية الأعمال اللغوية من داخل حقل فلسفة اللغة، أي داخل المجال الذي اشتغل فيه أوستين وسيرل بالخصوص. فما نود أن نقوم به إنما هو استئناف النظر في المسائل والمفاهيم والافتراضات التي وقفا عليها نظراً نحويًا بلاغيًا. وهي وضعية ليست جديدة في ما كُتِبَ عن الأعمال اللغوية خصوصاً مع بعض التوليديين ونخص بالذكر روس (Ross، 1970) ولايكوف (Lakoff، 1976) إلا أن الدلالة التوليدية لم تستطع في تقديرنا أن تكسب نظرية الأعمال اللغوية الأسس اللغوية الكفيلة بإعادة صياغتها الصياغة المناسبة للمشغل اللساني.

ولسنا نعدم لدى أوستين وسيرل بالخصوص مثل هذا السعي إلى العناية بالجانب التحوي، ولكنها عناية كانت ضعيفة كادت تقتصر لدى أوستين على البحث في معيار نحوي معجمي لتمييز القول الإنشائي من القول الوصفي فكان أن وجد في الفعل الإنشائي بعض ضالته. وليته لم يجده بما أن فرضية الفعل الإنشائي مجسداً للمواضعة (أي الفرضية (3) أعلاه) قد أدت في تقديرنا إلى مشاكل لا حل لها ودفع بالنظرية إلى مضايق لا مخرج منها.

وعالج سيرل أحياناً بعض الظواهر اللغوية استناداً إلى البنى التركيبية من ذلك مسألة نفي القوة الإنشائية ونفي المحتوى القضوي (Searle، 1969، ص32-33) ومسألة التراكيب المناسبة لأداء صنف من الأعمال اللغوية غير المباشرة ساعياً إلى البحث عن سمات شكلية دالة على العمل اللغوي غير المباشر داخل صنف التوجيهيات (Searle، 1979، 1982، الفصل 2).

ولا تثريب عليهما في هذا لأن الاتجاه العام لفلسفة اللغة لم يقم على تصوّر نحوي بقدر ما قام على تأمل بعض الظواهر الإنجازية الخطابية والسعي إلى تجريدها ضرباً من التجريد استند، في تقديرنا، إلى الدلالات المعجمية للأفعال الإنشائية أكثر من استناده إلى تصوّر واضح للنظام التحوي.

لهذا فإن افتراضنا العام هو أن العمل اللغوي المتحقق بجملة يستوجب على صورة نظامية الدلالة "الحرفية" للعناصر اللغوية والتعيين الأساسي لمعاني

الوحدات وإحالتها وللقوة الإنشائية الموسومة وضعياً. فهذه الدلالات جميعاً دلالات نحوية نحتاج إلى تحديد تكونها حتى نَعتمد في دراسة الأعمال القولية المنجزة في المقام المعين المحيّن ومختلف الاستراتيجيات الخطابية التي تبرز فيها (عمل مباشر وعمل غير مباشر وتعريض وتلميح... إلخ).

فالتمييز الأساسي الذي نطمح إليه هو التمييز بين (أ) عمل لغوي نظامي (ب) وعمل قولني مقامي. وهو تمييز قائم على الأخذ بالفرق المشهور بين الجملة باعتبارها بناءً نحويًا مجرداً وبين القول باعتباره تحقيقاً للجملة في مقام للتخاطب.

ولاختبار هذا الافتراض وسبر ما يتضمنه من إمكانيات واحتمالات قمنا باستئناف النظر في بعض الفرضيات التي انطلقت منها نظرية الأعمال اللغوية لترتقي بها إلى درجة أعلى في التجريد سمحت لنا بتقديم فرضيتنا الأساسية حول دائرة الأعمال اللغوية.

وأبرز ما نودّ البرهنة عليه في هذا البحث هو من ناحية المراجعة النقدية للمستقرّ في النظريات اليوم هو:

- (1) تكون العمل القولّي بحسب مبادئ نظرية النظم التي تستوعب الأساسي من نظرية العمل والإعراب. (الفصل 1).
- (2) دور الحروف في رسم قوّة القول وسمّاً وضعياً منظماً في المستوى النحوي وترشيح النظم لها للإنجاز المقامي وارتباطها بدينامية التعامل اللغوي المقامي (الفصل 2).
- (3) بيان أنّ التأثير بالقول جزء من تكوين بنية العمل اللغوي وليس متروكاً لردّ فعل المخاطب بما أنّه من الضروريّ التمييز بين القصدية النظامية للعمل اللغوي وتحققها المقامي (الفصلان 3 و 8).
- (4) قيام الأعمال الثلاثة (العمل القولّي والعمل في القول وعمل التأثير بالقول) على مبدأ الإدماج واعتبارها وجوهاً متكاملة من العمل اللغوي (الفصل 3).
- (5) بيان الأسس النحوية التي تقوم عليها إنشائية الأقوال جميعاً خبرتها وطلبها (الفصلان 1 و 5).

(6) تعميم مفهوم الصدق، باعتباره وظيفة نخاطبية، على الإنشاء وبالتوازي تعميم مفهوم التوفيق باعتباره متصلاً بالحدث الإنشائي، على الخبر. (الفصل 4).

وأبرز ما نعتبره بانياً لفرضيتنا حول دائرة الأعمال اللغوية هو:

(7) قابلية الأعمال اللغوية للحصر عدداً بما أنّ واسماتها النحوية تمثل جدولاً لسانياً مغلقاً. (الفصل 2).

(8) بيان أنّ الأعمال اللغوية الأساسية تعود في تكوينها إلى مقولات دلالية بسيطة تولّد قواها الإنشائية (الفصلان 6 و 8).

(9) بيان توزّع المقولات الدلالية البسيطة داخل دائرة تسمح حركيتها بتمييز الأعمال الأساسية وإبراز الترابط بينها (الفصل 6).

(10) الاستدلال على حركية الأعمال اللغوية خبراً وطلباً وآليات اشتقاق الأعمال الثانوية فيها من الأعمال الأساسية استناداً إلى البنى المقولية الثابتة والمتغيرات المقالية والمقامية (الفصلان 9 و 10).

(11) الاستدلال على تفاعل الأعمال الأساسية في ما بينها استناداً إلى بُناها المقولية (الفصلان 9 و 10).

(12) إعادة تعريف العمل اللغوي والتمييز بين مستوياته وتحليل القواعد الدلالية للأعمال اللغوية الأساسية والشبكة المعتمدة في ذلك (الفصل 7).

ومن البين أنّ هذه المراجعات والمقترحات تعمل على أن تبني تصوراً استناداً إلى الأسس النحوية التي يقوم عليها العمل اللغوي وبناء الحساب الدلالي الممكن للأعمال القولية المنجزة على هذه الأسس نفسها لأنّ القول المعين لا ينفصل، في تفسير خصائصه التعليلية، عن النظام الذي سمح بوجوده. فالترابط بين تحقق الجملة وتحقيق العمل اللغوي أصبح في نظرية الأعمال اللغوية منذ سيرل بالخصوص، ترابطاً لا مجال للشك فيه. ولكنّ علاقة ذلك بأعمال الخطاب المنجزة في المقامات العينية ظلت مبهمة قائمة على التخمين والحدس فيلجأ في تفسيرها إلى افتراضات خارجية من قبيل 'مسلمات المحادثة' (Gordon & Lakoff، 1971) أو حكم المحادثة (Grice، 1975) وما شابهها.

فجزء كبير من الإشكال الذي نعالجه يعود إلى ضرورة التمييز بين مستويات لغوية أبرزها (أ) ما هو مقولي مجرد واقع في صلب النظام اللغوي في تكونه (ب) ما هو تصريفي معجم نعتبره مستوى النظم الذي تتوحد فيه معاني النحو في معاني الكلم وهو عندنا مستوى مجرد أيضاً يمثل الرابطة بين المستوى النحوي الخالص والمستوى التعامل التداولي بما أنه يقدم لنا بنية معجمية مرشحة للإنجاز لم يحسم أمر دلالتها التخاطب الفعلي ولكنها أضعف تجريداً (ج) ما هو خطابي منجز في المقام المعين تاريخياً بجميع ملاساته وخصائصه السياقية وحيثياته التي قد توجه القول وجهة تبدو بعيدة كل البعد عما هو عليه نحويًا (أي المستوى (أ) أعلاه) وتخالف الوجهة الدلالية الأساسية التي يترشح لها المستوى الثاني (أي مستوى النظم) القول.

وعلى هذا فإن مبدأنا في النظر هو الانطلاق من البسائط إلى المركبات ومن الأساسي إلى المشتق لبيان ما نفترضه من ترابط بين الأعمال اللغوية الأساسية وما نعائنه في استراتيجيات التخاطب الواقعي من ضروب التصرف والتلقب بها. فقولنا من هذه الناحية بالتمييز الشائع بين عمل لغوي مباشر وعمل لغوي غير مباشر محمول على أضعف معانيه لأننا نرد الأمر إلى احتمالات التفاعل بين الثوابت النحوية النظامية والمتغيرات الاستعمالية المقامية. فوجوه عدم المباشرة في الأعمال اللغوية طبقات عندنا من الدلالة بعضها أشد خفاء من بعض ولكنها جميعاً تؤدي وظائف دلالية متنوعة نحتاج إلى تلفظ في تتبعها وتعيينها.

وليس يخفى هنا أن هذا التوجه في النظر يبنى على ما نعتقد أنه وجه الضعف الجذري في نظرية الأعمال اللغوية منذ بداياتها واستمر مع المقترحات التي طورتها. ومرد هذا الضعف الذي نزعّم أنه جذري هو عدم مراعاة الأساس البنيوي النحوي لتشكّل الأعمال اللغوية ومن ثم العجز عن تقديم نظرية كلية لوصف الدلالات الإنشائية وبيان تولدها وتعاملها في ما بينها.

ووراء هذه المسألة أمر عملي وتقني ذو انعكاسات إبستمولوجية في بناء التصورات اللغوية وهو التركيز على خصائص المعطيات المنجزة والعناية بالمادة الاختبارية التي تم استقرارها. فقد أوهمت خصائص الأمثلة المعالجة أن ما نجده

فيها هو من خصائص الجهاز الوصفي المعتمد في معالجتها ومن ثم هو من خصائص النظام المجرد. ومن أدل ما نجده في نظرية الأعمال اللغوية على ما نقول أن الأمثلة الأربعة التي انطلق أوستين من تحليلها وهو يستكشف هذه الأخبار التي ليست أخباراً (أي الإنشاءات في مقابلتها للوصفيات في بداية محاضراته) حَكَمَتْ عليه خصائصها اللفظية بتوجيه تصوّره الوجهة التي تطوّرت فيها. فوجود فعل مسند إلى المتكلم المفرد في المضارع المرفوع الدال على الحال المبني للمعلوم أي الفعل الإنشائي، كان أمراً عرضياً ليس من خصائص الإنشاء مطلقاً بل هو من خصائص صنف فرعي جداً يكون في بعض الأقوال التي يُرْسَخ استعمالها، عبر التاريخ وفي ثقافات معينة، دلالتها على الإنشاء. فكان أن أصبح منوال هذه الإنشاءات التي أسماها البلاغيون العرب "صيغ عقود" أو "إنشاء إيقاعياً" معطى نظامياً جُرد تجريداً إلى أن أضحي النمط الأساسي الذي تقاس عليه الأعمال اللغوية. وبالمقابل أصبحت صيغ الأمر مثلاً، وهي أدلة نحوية منصوبة في القول بلا خلاف، صيغاً ملتبسة دلاليًا بين قوى إنشائية مختلفة وإن كانت متقاربة (أي الأمر والالتماس والعرض والتوسل والتصح... إلخ). فما وقع هو رفع الإنجازي المخصوص إلى مستوى النظامي والحظ من النظامي المدغم بالبيّنات والأدلة التصريفية النحوية إلى مستوى المنجز الملتبس الذي يتطلب تدخل عناصر سياقية (المتكلم ومنزله والمخاطب ومنزله وظروف إلقاء القول... إلخ) لتحديد دلالة.

ويمكن تعداد الأمثلة في هذا الباب، باب الخلط بين المجرد النظامي والاستعمالي المقامي. ولكن النتيجة واحدة: إضعاف مستمر لما في الجهاز والنظام من قدرة تفسيرية وارتقاء بتعميمات مستمدة من ظواهر قولية إنجازية إلى مصاف القواعد المولدة للأعمال اللغوية والمتحركة فيها.

وإذا استطعنا أن نبين، على الأقل، إمكان تجاوز هذا التداخل وإعادة الاعتبار، بأدلة واضحة، إلى دور البنية النحوية المجردة في تولّد الأعمال اللغوية وتعاملها نكون قد بلغنا القصد وإن كنا لا نعرف تحديداً المدى الذي يمكن أن نذهب إليه، ويذهب إليه غيرنا، إذا سلّمنا بما سنقترحه في الفصل السابع من أنواع الأعمال التي تتحقّق باللغة.

3. تنظيم البحث

يتكوّن هذا الكتاب من عشرة فصول ورّعناها بالتساوي على باين: أحدهما للمراجعات والآخر للمقترحات. لكننا نستعيد في جُلّ الفصول قضايا نعتبرها أساسية في نظرية الأعمال النظرية اللغوية لنراجع بعض مسائلها أو مفاهيمها أو الحلول المقترحة لإشكالاتها.

وقد أقضت هذه المراجعة، في الأغلب الأعم، إلى تقديم مقترحات بعضها جزئي وبعضها الآخر يُعيد، في ما نقلّر، صياغة الإشكال والحلول التي وجدناها مناسبة لها. إلّا أننا نعتبر الباب الأول، بما يقوم عليه من تدقيق للمفاهيم ومناقشة للتصوّر العام الذي ولدها، بمثابة التمهيد لبناء فرضيتنا حول دائرة الأعمال اللغوية، وهي مقترحنا الأساسي في هذا البحث، وتحديد قواعد الأعمال الستة التي استخرجناها منها وضروب التفاعل بينها إضافة إلى أنواع الأعمال التي تتحقّق باللغة.

ولئن كانت الروابط بين الفصول عميقة، عندنا، فقد سعينا إلى أن يكون كلّ فصل قائماً بذاته من حيث وحدة موضوعه وإشكاليّته وبناء الاستدلال فيه. وهذا ما ولّد في مواضع قليلة بعض التكرار الذي نعتبره ضرورياً لتمثّل هذه المسألة أو تلك. وعدا هذا فإننا نعتبر الفصول العشرة صادرة عن تصوّر موحد ببناء على التدرّج والتكامل.

الباب الأول

مراجعات في نظرية الأعمال اللغوية

الفصل الأول

العمل القولي

1. المقدمة

تتوفر عن العمل القولي، في نظرية الأعمال اللغوية، معلومات قليلة لأنه لم يُحلّل، في تقديرنا، التحليل الكافي. لذلك جاء هذا المفهوم كما لاحظ بعض الدارسين (Récanati، 1980، ص190) ضعيف الصياغة.

ورغم وضوح المنطلق في تكوّن هذا العمل فقد ظلّ بمثابة التمهيد لدراسة العمل الأهمّ في تصوّر أوستين وهو العمل في القول. والأخطر من ذلك أنّ ما منع التحقق فيه إنّما هو انشداد نظرية الأعمال اللغوية إلى أصولها المنطقية. فقد استغرق الاهتمام بالإحالة والحمل سواء لدى أوستين أو بالخصوص لدى سيرل جُلّ النقاش حول العمل القولي.

ونقصد بهذا الفصل إلى عرض أهمّ النتائج التي توصلت إليها نظرية الأعمال اللغوية في شأن العمل القولي (الفقرة 2) وبيان وجوه اللبس فيها تمهيداً لمراجعتها (الفقرة 3) ثم نقدّم تأويلنا اللغوي للعمل القولي وهو تأويل نستند فيه إلى نظرية التنظيم (الفقرة 4) لننبّه بعد ذلك على ضرورة إعادة صياغة بعض الأفكار من نظرية الأعمال اللغوية صياغة أخرى نعتقد أنّها ذات أساس نحوي ولنُجيب عن بعض ما يتصل بمسألتي الحمل والإحالة والمستوى اللغوي الذي تنزّلان فيه (الفقرة 5).

2. تحليل العمل القولي في النظرية الأصلية

برز مفهوم العمل القولي عندما سعى أوستين منذ المحاضرة السابعة إلى

تحديد المقصود بسؤالنا عن معنى أن يكون قول شيء ما إنجازاً له وعمّا تفيدُه العلاقة بين العمل والقول.

فأقرب ما نحمل عليه عبارة تحقيق عمل من خلال إلقاء الأقوال هو مجموعة من الأعمال من قبيل (Austin، 1962، ص 92-93، 1970، ص 107-108):

(أ) إنتاج وحدات صوتية (عمل نصوي)

(ب) إنتاج ألفاظ أو كلمات حسب أبنية وطبقاً لقواعد نحوية (عمل صيغي)

(ج) إنتاج دلالات تسند إلى الألفاظ والكلمات بحيث يكون لها معنى وإحالة (عمل ربطقي).

ويكون مجمل هذه الأعمال الجزئية (أي 'أ' و'ب' و'ج') ما أسماه أوستين بالعمل القولّي بما أن "قول شيء ما" هو تحقيق لعمل. إلا أن اهتمامه بالعمل القولّي لم يكن مقصوداً لذاته وإنما هو نوطنة "لتحديد أعمال أخرى ستكون الموضوع الأساسي لدراسته تحديداً واضحاً والتمييز بينها" (Austin، 1962، ص 95، 1970، ص 109).

وقد ميّز أوستين (Austin، 1962، ص 95، 1970، ص 110) بين العمل الصيغي والعمل الربطقي من خلال تقنية القول والحكاية بحيث يكون نقل القول بحرفيته دالاً على العمل الصيغي وتكون حكايته بلفظه (وربما بمعناه) عملاً ربطقيًا.

(1) قال : "القط فوق الحصير"

(2) زعم أن القط فوق الحصير

(وقد تصرّفنا في شاهد أوستين بحمل القول في الثاني على معنى الزعم إبرازاً منا للوجه الدلالي في الحكاية والأصل أن نعبر عنه بـ "قال إن القط فوق الحصير")

(3) قال لي : "أخرج"

(4) طلب مني الخروج

ولئن كان تحقق العمل الصيغي رهين تحقق عمل التصويت لما بينهما من تلازم بنديهي فإنّ عمل التصويت، عند أوستين وفي بعض الحالات الخاصة كمحاكاة البيغاء لأقوال الناس، لا يتجّ عملاً صيغيًا.

أضف إلى ذلك أن العمل الضيغي يجمع في الحقيقة الجانب الضرفي المتصل بتكوين الكلمات ذات الدلالة والجانب النحوي الذي يجعل القول مفيداً. فهو عمل يُعنى بالألفاظ وقد صيغت بحسب قواعد النحو. لذلك فإن جملة غير مستقيمة نحوياً لا تمثل عملاً صيغياً وكذلك الجملة التي تبنى بالألفاظ لا تخضع لقواعد الاستقامة المعجمية. فلا بد من توفر شرطي الاستقامة النحوية والمعجمية. (Austin، 1962، ص96، 1970، ص110).

ويلاحظ أوستين أن العمل الربطي يتكوّن بدوره من عمليْن جزئيين هما عمل المعنى وعمل الإحالة إذ يتحقّق بتحققهما. لذلك يمكنك أن تقول (Austin، 1962، ص97، 1970، ص111):

(5) أعني بكلمة "قط" ...

(6) أحيل بالضمير "أنا" على ...

ولئن اعتبر أوستين أن تحقيق عمل صيغي قد لا يؤدي إلى تحقيق عمل ربطتي فإنه جزم بأن العكس غير ممكن.

ومن الجدير بالملاحظة أن الوحدة المكوّنة للعمل الضيغي (Pheme) تتميز حسب أوستين (Austin، 1962، ص98، 1970، ص112) بأنها عنصر من اللغة قد يكون عيبه في خلوه من الدلالة في حين أن الوحدة المكوّنة للعمل الربطي (Rheme) عنصر من الخطاب قد يكون عيبه متمثلاً في ضابته أو غموضه ... إلخ.

ومهما يكن من تدقيقات ضرورية ووجوه ممكنة في تحديد العمليْن الضيغي والربطي بالخصوص كمشكلة التنعيم وما يصاحب القول من حركات باليد أو تعابير بالوجه أو مشاكل الإحالة وتحديدها أو المعنى وعمومه أو غموضه ... إلخ، فإن مجموع الأعمال الجزئية الثلاثة المكوّنة للعمل القولي لا تفيد أوستين، وهو يبحث عما يميّز القول الوصفي من القول الإنشائي، في إيجاد مقياس نحوي لمشروعه الأول. (Austin، 1962، ص98، 1970، ص112). لذلك كان اهتمامه بالعمل القولي يكتسب أهميته من صلته بالعمل في القول بما أن تحقق عمل قولي تام مفضي، في حد ذاته، إلى تحقق عمل في القول.

ويستوجب منا عرضنا السابق إبراز أمرين أساسيين :

أولهما أنّ العمل القوليّ، إذ يتكوّن من ثلاثة أعمال جزئية (تصويّية، وصيغية وربطية) فإنّه يقوم على مبدأ الإدماج. ونقصد به أنّ تحقّق آخرها رهين تحقّق ما قبله. فكلّ عمل ربطيّ رهين تحقّق العمل الصيغيّ وكلّ عمل صيغيّ رهين تحقّق عمل التصويت ويظلّ تحقّق العمل الربطيّ رهين عملي المعنى والإحالة. إلّا أنّ هذه العلاقات الإدماجية لا تنعكس فوجود عمل تصويت لا يؤدّي آلياً إلى تحقّق عمل صيغيّ وتحقّق عمل صيغيّ لا يؤدّي بالضرورة إلى تحقّق عمل ربطيّ. والأسباب في ذلك متعدّدة لا نخوض فيها وإنّ أشرنا إلى القليل منها أعلاه متّبعين أوستين.

وثانيهما أنّ ما يستفاد من تحليل أوستين هو أنّ أساس العمل القوليّ مرتبط بتحقّق دلالة القول معنّى وإحالة. وهو أمر مفهوم بحكم أنّ الوحدات المكوّنة للعمل الربطيّ ترتبط بالخطاب أي بالتخاطب اللسانيّ. ويبحث أوستين الأساميّ هو 'دراسة إلقاء الأقوال أو العناصر النّامة للخطاب' (Austin، 1962، ص94، 1970، ص109).

ولا بدّ هنا من توضيح الفرق الدقيق بين الجانب الدلاليّ الذي نجده في العمل الصيغيّ والجانب الدلاليّ الذي نجده في العمل الربطيّ وسبب اعتبار أوستين أنّ الدلالة الأولى من اللغة والثانية من الخطاب.

فالمستفاد من تحليله أنّ الوحدات المكوّنة للعمل الصيغيّ قائمة على اللبس. فقولك (عن Récanati، 1980، ص192):

(7) تحضّلت على كتاب الولد.

يُثير ضربين من اللبس على الأقلّ يتصل أحدهما ببيان دلالة الإضافة أهر الكتاب الذي على ملك الولد أم الكتاب الذي كتبه الولد أم الكتاب الذي في يد الولد؟

فإذا سُئل المتكلّم عن المعنى المقصود أمكنه أنّ يقدّم الإجابة المطلوبة.

ويُتصل اللبس الثاني بالمعبارات الإحالية في القول إذ ينبغي أن يكون المتكلّم قد قصد إلى هذا الكتاب أو ذاك أو إلى هذا الولد أو ذاك.

فلا يتحقق العمل الربطقي إلا إذا كان بوسع المتكلم أن يُزيل اللبس عن المعنى بإسناد معنى إلى كلّ مكوّن وإحالة معيّنة.

وبهذا يكون العمل الربطقي حصيلة معنى القول المعين في حين يكون العمل الضيفي حصيلة دلالة الجملة اللغوية. فالثاني قابلية التعيين وللأول التعيين.

وإذا أضفنا إلى ذلك تركيز أوستين على مختلف الوظائف اللغوية في إطار بحثه في نظرية القوى القولية *Illocutionary force* (Austin, 1962، ص 99، 1970، ص 113) تبين أن التمييز الدلالي الأساسي عنده هو بين المعنى والإحالة (وهما يكوّنان الدلالة) والقوة. والخلط بين الدلالة (بمكوّنها) والقوة هو مصدر إشكالات عديدة في دراسة استعمال الكلام من بينها "الوهم الوصفي" وتحديد دلالة الأقوال في المقامات المختلفة وحتى دلالة الكلمات نفسها.

والذي يبدو لنا، بصفة عامة، من تحليل أوستين أنه يميز بين مستويات مختلفة داخل العمل القولي أبرزها :

(أ) التمييز بين وجه دلالي في العمل القولي (وهو العمل الربطقي) ووجه ممتد له لازم لقيامه (وهو العمل الضيفي) ووجه غير دلالي وإن كان ضرورياً لتكوين القول (وهو العمل التصوياتي)،

(ب) التمييز بين ما هو من مكوّنات اللغة (عمل التصويت والعمل الضيفي) وما هو من مكوّنات الخطاب (العمل الربطقي)

ومن هذين التمييزين الكبيرين نستخلص أن العمل الربطقي هو مقصود أوستين من تحليله للعمل القولي لذلك نجده يعرفه وإن تعريفاً "مجملاً" على حدّ تعبيره بأنه (Austin, 1962، ص 108، 1970، ص 119) : "إنتاج جملة ذات معنى وإحالة". وربما يعود ذلك إلى أن العمل الربطقي هو أكثر الجوانب الخطابية قابلية للحصر والوصف بفضل استاده إلى أسس معجمية ونحوية. ولكنه جانب خطابي دلالي ينبغي أن يُوضع في "سياق تخاطب تام" ويربط بالقوة الإنشائية المقصودة لتحديد دلالة الاستعمالية.

والحاصل من ذلك كله حسب أوستين أن قيمة العمل القولي تكمن في أن إنجازها، على نحو تام، يتزامن مع إنجاز العمل في القول. وهو ما يعني أن العمل

في القول رهين إلى حد كبير وفي الحالات العادية بتحقيق العمل القولي. وهذه العلاقة خاضعة بدورها إلى مبدأ الإدماج الذي لاحظناه في ما يقوم بين مكونات العمل القولي من صلات.

ومن هذه الزاوية فإن التعديل الذي أدخله سيرل (Searle، 1969، ص 24، 1972، ص 61-62) على تقسيم أوستين الثلاثي لا يغير جديراً، في تقديرنا، من التصور العام القائم على التمييز بين العمل القولي والعمل في القول وعمل التأثير بالقول وإن كانت له أسباب نظرية واختبارية سنذكرها بعد حين.

فلئن حافظ سيرل على العاملين الأخيرين فقد رأى ضرورة التمييز بين ما أسماه العمل القولي والعاملين القضويين. وقد قصد بالعمل القولي مجرد التلفظ بالجملة في حين قصد بالعاملين القضويين تكوين المحتوى القضوي للعمل اللغوي بوساطة عملي الحمل والإحالة.

وإذا أردنا تفسير هذا التقسيم بمصطلحات أوستين فإننا واجدون، ولا شك، أن العاملين القضويين يوافقان الأساس من العمل الربطقي في حين يكون العاملان التصوريين والصيغي العمل القولي.

خير أن شدة التلاحم بين الأعمال الثلاثة المكونة للعمل القولي تجعل هذا التقسيم الذي اصطنعه سيرل دقيقاً عسيراً وإن كان ممكناً نظرياً. ولعل السبب الرئيسي الذي دفع سيرل إلى ذلك هو تمهيد لصياغة تصوّره لبنية العمل في القول على أساس أنموذج ق(ض) حيث يكون لكل محتوى قضوي (ض) قوة إنشائية تتسلط عليه وتكون كل قوة إنشائية (ق) قادرة على تحديد دلالة الجملة برمتها مهما اختلفت المضامين القضائية.

وهذا ما يمكن من تبين الصلات بين الجمل المتنوعة بالجمع بينها على أساس اشتراكها في القوى الإنشائية والفصل بينها على أساس اختلاف المضامين القضائية أو على أساس اختلاف القوى الإنشائية. وهذا ممّا يسهّر تحديد الترادف بين الجمل وهو ترادف لا يكون إلا إذا كان الاشتراك تاماً في القوى والمحتوى القضوي.

وقد وصل سيرل إلى هذا التعديل بعد نقد لأوستين كان قد صاغه في مقال بعنوان: "حول العمل القولي والعمل في القول عند أوستين" Austin on Locutionary and Illocutionary acts أصدره سنة 1968 (انظر، Récanati،

1980، ص 201-209 وعليه نعتمد في عرض تحليل سيرل).

فلئن كان من الممكن، حسب سيرل، أن يتحقق بعمل قولّي واحد عملان في القول مختلفان كأن يقول 'سأفعل' بقوة الوعد مرة أولى وبقوة التكهن مرة ثانية فإنه يمكن كذلك أن يلتبس العمل القولّي بالعمل في القول بحيث يكون قول جملة ما ذات معنى وإحالة محققاً أكلياً للقوة الإنشائية فيها. وهو ما يبرز بالخصوص عند تعجيم قوة القول في مثل الوعد 'أعد بأن أفعل'.

ومن الخُجج التي استعملها سيرل ضدّ أوستين اعتماده على حكاية القول باللفظ وحكاية بالمعنى للتمييز بين العمل الصّيفيّ (أسلوب مباشر في مثل قولك: قال لي: 'أخرج') والعمل الرّبطيّ (أسلوب غير مباشر في مثل قولك 'طلب منّي الخروج'). وقد رأى سيرل أنّ 'قال' و'طلب' كليهما يدلّ على عمل في القول والفرق بينهما كالفرق بين القرد والسّمبازي. فبينهما عموم (العمل الرّبطيّ والعمل القولّي) وخصوص (العمل في القول) أو قل إنّ العمل القولّي عمل في القول عامّ والعمل في القول تخصيص له. وهو ما يعني، حسب سيرل، أنّ العمل الرّبطيّ كما وصفه أوستين لا يعدو أن يكون عملاً في القول.

ومُجمل الأمر أنّ إلقاء قول ذي معنى وإحالة هو دائماً إلقاء لقول ذي قوة إنشائية حتى وإن كانت عامة.

غير أنّ سيرل رأى في اقتراح أوستين التمييز بين العمل القولّي والعمل في القول شيئاً ضئيلاً مهماً. فهو يقتضي عنده تحديد علاقة الخطاب بالواقع. فالمحتوى القضويّ للقول مختلف عن قوّته لآته محتوى محايد يُمكن أن يُصاغ لغوياً بطرق متنوعة ('هل سيكون الطقس جميلاً؟' و'سيكون الطقس جميلاً' و'ليت الطقس يكون جميلاً'... إلخ). وحتى إنّ لم يفكر أوستين في ذلك فإنّ هذا الأمر مُفيد حسب سيرل.

وبناء عليه رأى سيرل أنّ المعنى القولّي عند أوستين يتضمّن شيئين هما (أ) الدلالة اللّغوية بما في ذلك القوّة و (ب) المحتوى القضويّ للقول وهو محايد من جهة القوّة الإنشائية. فاعتبر الوجه الأوّل غير ذي جدوى واختار التركيز على الوجه الثاني بعد تغيير تسميته بالعمل القضويّ الذي ينحصر في الإحالة على شيء وحمل شيء على شيء.

غير أن التعديل الذي أوجده سيرل يُثير عند تناول تفصيلاته بعض المسائل المهمة. فعلى قيمة التمييز بين القوة والمحتوى القضوي وهو التمييز الذي سعى إليه أوستين بين الدلالة الإنشائية (القوة) ودلالة القول (المعنى والإحالة) فإن ما يحتاج إلى بيان هو كيفية الربط بين (ق) و (ض) في الأنموذج ق (ض).

فدلالة المحتوى القضوي لا توجد إلا بوجود القوة المتسلطة عليها كما لاحظ سيرل نفسه. ولكن لكل من (ق) و (ض) قواعد مسيرة خاصة به. فكيف تترابط هذه القواعد وما هي العلاقات الفعلية بين القوى والمحتويات القضائية ما دام العمل اللغوي يتحقق على صورة يكون المنطلق فيها هو العمل في القول فالعمل القضوي فالعمل القولِي (بالمعنى الذي حدده سيرل) وإن كان ذلك كله متزامناً عند الإنجاز؟

ومن دواعي هذا التساؤل أننا إذا تجاوزنا الصورة المثالية (الحرفية؟) التي يكون فيها العمل اللغوي قائماً على واسم واضح للقوة (وهو الفعل الإنشائي) ومؤشر واضح للمحتوى القضوي (وهو صلة الموصول في الجملة) فإن ما يلاحظ اختبارياً هو التمازج بينهما عند إلقاء الأقوال. وهو تمازج يدلّ عندنا دلالة قوية على وجود صلة بنيوية نحوية أعمق مما يُبرزه تمثيل بنية العمل في القول حسب الأنموذج ق(ض).

بل إننا نجد سيرل نفسه يلاحظ أن بعض الأقوال لا محتوى قضويًا لها. وترجمة ذلك بعبارة أننا نكون في مثل حالات التعبير عن الانفعالات سباً أو شكراً أو توجعاً... إلخ بأسماء الأفعال أو ما يُشبههما (Searle، 1969، ص30، 1972، ص68) {آه، إيه، أفت، Hurrah، Ouch، Damn، aie، Zut} بين عمل قولِي (بمعنى إلقاء كلمات أو جمل) وعمل في القول مباشرة دون محتوى قضوي. وهي حالة مهمة تحتاج إلى درس لأنها تكشف عن جانب من اشتغال اللغة والمادة التي بها يعبر المتكلم عن مقاصده.

3. نحو مراجعة العلاقة بين العمل القولِي والعمل في القول

إن جوهر موقف أوستين هو التمييز بين معنى القول الذي يتحدد في العمل الرّبطي وقوة القول التي تُسند إليه سياقياً.

فالدلالة هنا دالتان : دلالة القول المتأتبة من بنيتها اللفظية المعنوية (الدلالة اللغوية) ودلالة القول المتأتبة من القوة التي تسند إليه في سياق استعماله.

وليس المدخل إلى هذا التمييز هو اللغة والخطاب ولا التمييز بين الجهاز والاستعمال بما أن جزءاً مهماً من الدلالة المكونة للعمل القولي ذو طابع خطابي تداولي استعماله ونقصه ما يجمعه أوستين ضمن العمل الربطقي. وهنا تبرز وجهة موقف أوستين ووجوه اللبس عنده في آن واحد.

فما معنى أن يكون جزء من دلالة العمل القولي خطابياً تداولياً؟ ولم يُفصل عن القوة الإنشائية التي هي بحسب منطق التقسيم عنده تداولية محضة؟

مأتى الواجهة أولاً أن المعنى والإحالة ليسا من مستوى القوة الإنشائية نفسه. وهي أهم ما اكتشفه أوستين إضافة إلى أنها في الآن نفسه الأساس من العمل في القول. ثم إن المعنى والإحالة يتحدّان بالقوة الإنشائية لا العكس.

ومأتى الواجهة ثانياً أن أوستين وإن كان يستشعر التمييز بين ما تولّده البنية التحوية المعجمية من دلالات وبين ما يتولّد من الاستعمال المقامي لتلك البنية (وهو عموماً وعلى وجه التبسيط أصل تمييزه بين العمل القولي والعمل في القول) فإنه صرح مراراً أنه يبحث عن العمل التام في سياقه الخطابي التام. لذلك فإنّ التحديد النهائي لمعنى القول وقوته الإنشائية يرتبطان باستعماله لا باحتمالاته التي يوقرها العمل القولي.

وأما اللبس فيتصل، في ما نقدره، بالعلاقة بين الجزء التداولي من العمل القولي (أي العمل الربطقي) ومُجمل العمل في القول. فكلاهما عملياً يتحدّد بالاستعمال في المقام المعين لأنك لا تسند لفظ معنى أو إحالة إلا بتخصيصهما سياقياً لتكون 'الولد' هو 'هذا الولد بعينه' ولتكون دلالة 'الإضافة' مثلاً هي الملكيّة أو بيان النوع... إلخ. وهو تمييز دقيق يُمكن إقامته ولكن من الصعب اعتباره واقعاً في مستويين مختلفين.

ومن وجوه اللبس أيضاً أن التفكير في العمل التام في المقام التام مُفضّ بالضرورة إلى جعل 'العمل غير المباشر' مساوياً 'للعمل المباشر'. فاحتمالات أن يكون قولك 'عَادِرِ العُرْفَةَ' أمراً أو تهديداً أو تحذيراً أو التماساً... إلخ واقعة

في مستوى قوليّ بموجب الصيغة اللفظية والدلالة اللغوية أمّا مقامياً فلا يوجد إلا قصد واحد للمتكلّم ومن ثمّ قوّة واحدة. ولكنّ جميع مظاهر سوء الفهم أو الفهم الموافق للقصد أو ما قد يتراكب من الأعمال في قول واحد (كتراكب الالتماس والتحذير) متروكة للمقام المعين وتمتّزج فيها جوانب من العمل في القول وأخرى من التأثير بالقول وهي معطيات متنوّعة ثريّة دون بساطة العمل المقصود وقوّته المحددة لغوياً.

ومن وجوه اللبس كذلك ما يعود إلى أنّ قوّة القول في تصوّر أوستين تبدو منفصلة عن دلالاته اللغوية حتى ذهب أحياناً، وربما بصفة عرضيّة، إلى أنّ المتكلّم يُمكنه أن يحقق العمل في القول دون الحاجة إلى اللغة والقول أو يُمكنه أن يحقق العمل في القول على نحو تكون فيه اللغة مجرد جزء من إجراءات ومراسم معقّدة. والمفارقة أنّ أوستين نفسه يعلّق بالعمل القوليّ جوانب من الدلالة بل من الدلالة التداوليّة.

ومن وجوه اللبس رابعاً أنّ ما وقع عند أوستين من تمييز بين العمل الصيغيّ والعمل الرّبطيّ نجد له نظيراً في تمييزه بين العمل القوليّ والعمل في القول. فلئن كان العمل الصيغيّ من اللغة قائماً على عدم التّحديد النّهائيّ للمعنى والإحالة وكان العمل الرّبطيّ تحديداً للمعنى والإحالة فإنّه لا شيء يمنعنا من أن نرى في العمل القوليّ كلّ (بتفريعاته الثلاثة) عملاً في القول غير محدّد نهائياً حتى يكون العمل في القول مُحَدّداً لما يحتمله العمل القوليّ تحديداً نهائياً متأهّ إسناد قوّة إنشائيّة إليه. وهذا ما جعل ريكاناتي (Récanati، 1980، ص 210) يقول: "إنّ العمل القوليّ، إن شئنا، هو العمل في القول وقد قصد إليه بصفته عملاً في القول، أمّا ما أسماه أوستين بالعمل في القول فهو العمل في القول وقد تحقّق باعتباره كذلك. فالفرق بينهما هو الفرق بين عمل قوليّ مرشّح لأنّ يُحقّق عملاً في القول وبين عملٍ في القول وقد تحقّق".

غير أنّ أوضح لبس في تصوّر أوستين تكشف عنه الأقوال التي يبرز فيها الفعل الإنشائيّ. فلما كان الفعل الإنشائيّ عنده دالّاً على العمل المتحقّق بالقول ومُسمّياً في آن واحد لقوّة هذا القول، ولما كان الفعل الإنشائيّ الصريح جزءاً من العمل القوليّ باعتبار أنّه منطوق به وصيغ بحسب قواعد النحو ويحمل معنى

ويصرف مع فاعل تُسند إليه إحالة فهل نعتبره جزءاً من العمل القولي (وتحديداً العمل الربطقي بمعناه وإحالاته) أم نعتبره جزءاً من العمل في القول بما أنه يحدّد معنى القول في مقامه ويضبط القوة الإنشائية المسندة إلى الجملة كلّها؟

إذا سلّمنا بما ذهب إليه أوستين من اعتبار الإنشاء الأولي (الضميني) قابلاً لأن يُترجم إلى إنشاء صريح بفضل السابقة الإنشائية "أفعل -" بدا هذا اللبس قابلاً للتعميم على أيّ تحليل يُمكن أن يكون انطلاقاً من تصوّرات أوستين.

وما نحفظ به عموماً هو:

(أ) إنّ العمل القولي كما تصوّره أوستين عمل ثريّ. فهو يحدّد في البنية اللفظية (الصوتية والاشتقاقية والتصرفية) للقول جملة الدلالات اللغوية المكوّنة لمعنى القول معجباً ونحوياً. ولئن وقع التركيز، والنقاش في ما بعد، على الإحالة والحمل فلأنّ منابت النظرية منطقية ولأنّ المتحاورين في شأنها من فلاسفة اللغة.

(ب) نحتاج إلى تفسير للتمييز بين الدلالة اللغوية للقول ودلالته الإنشائية أمّا على الانفصال كما يقول أوستين أم أنّ بينهما صلات أعمق؟ وما العلاقة بين ما اعتبره أوستين وجهاً تداولياً خطابياً في العمل القولي (أي العمل الربطقي إحالة ومعنى) وما هو تداوليّ محض (القوة الإنشائية)؟ وما العلاقة تحديداً بين ما هو من اللغة (العمل الضمني) وما هو من الخطاب (العمل الربطقي) وكيف يترابط كلّ ذلك؟ وهل يمثل تمييز سيرل بين القوة والمحتوى القضويّ حلاً لهذه الإشكالات حقاً؟

(ج) ما الذي ينبغي استلزامه من بعض الملاحظات الأساسية المتفرقة عند أوستين وسيرل حول التزامن في تحقيق الأعمال القولية والأعمال في القول بالخصوص وحول اشتراط العمل اللاحق للعمل السابق كاشتراط العمل الربطقي لتحقيق العمل الضمني أو اشتراط العمل في القول لتحقيق العمل القولي.. إلخ. وهو ما أسميناه مبدأ الإدماج؟

إن هذه المعطيات والتساؤلات التي نحفظ بها من عرض تصوّر أوستين وسيرل لمسألة العمل القولي تتطلّب منا مراجعتها مراجعة تهدف إلى تبين ما

يُمكن للبنية النحوية أن تستوعبه منها تمهيداً لتفسير المتغيرات المقامية استناداً إلى ما هو مستقر بنيوياً.

4. في تكوين دلالة العمل القولِي

مِمَّ يتكوّن العمل القولِي ؟

أجاب أوستين : يتكوّن العمل القولِي من ألفاظ وكلمات تترتب في ما بينها بحسب قواعد النحو واستعمال هذه الألفاظ والكلمات بمعنى ما وإحالة ما يمثلان دلالتها.

أما سيرل فأجاب : يتكوّن العمل القولِي الذي تُسند إليه قوة قولية ليتحقق العمل في القول من ألفاظ (صياغم (Morphèmes) وجمل) ومحتوى قضوي يتكوّن من عمل الإحالة وعمل الحمل.

ولا يخفى من خلال الإجابتين أنّ العمل القولِي يقتضي معجماً ونحواً ويستلزم توخّي معاني النحو في معاني الكلم ليكون القول. ولكن لا يخفى أيضاً إلحاح أوستين على الدلالة التي تتكوّن عنده من معنى وإحالة وإبراز سيرل لهذا الجانب الملحّ عنده بجعل العمل القضوي عملاً مستقلاً عن عمل إلقاء القول.

فنحن أمام فيلسوفين من فلاسفة اللغة لا يُمكن لهما أن يخرجاً عن التقاليد المنطقية في اهتمامها بمسألة التصديق والتكذيب وعلاقة القول بالواقع.

والملاحظ أنّ الإحالة عند سيرل (راجع: Searle، 1969، ص72-96) هي عمل لغويّ يكون المحتوى القضويّ وتؤدّي داخل العمل في القول وظيفته تتمثل في تعيين المتكلم لشيء مخصوص يتعرّف عليه السامع أو يكون المتكلم قادراً على تقديم إجابة واضحة في شأنه إذا سأله المخاطب عنه.

و معنى هذا أنّ عمل الإحالة لا يكون إلا في سياق جملة أو قول وتكون هذه الجملة (أو يكون هذا القول) تحقيقاً لعمل في القول. ولكنّ عمل الإحالة (أو الموضوع في المحتوى القضويّ) محايد عند سيرل بإزاء قوة القول وهو مستقل عنها ولا تؤثر فيه وإن كانت تجرّيداً للعمل في القول. (Searle، 1969، ص123).

ولئن كان عمل الحمل تجريداً كذلك للعمل في القول فهو ليس عملاً لغوياً مستقلاً عن العمل في القول (Searle، 1969، ص123) وهو محايد بإزاء قوة القول. فشأنه شأن مؤشر قوة القول مكوّن من مكوّنات العمل في القول رغم أنّه الطرف الثاني من المحتوى القضويّ.

وروجه الارتباط بين الجمل والقوة الإنشائية أنّ "مختلف القوى (...) تحدّد ما يجب أن تكون عليه صيغة حمل "ذهب" على "أنت" (Searle، 1969، ص122) في مثل قولك "أنت اذهب".

ويقصد بذلك أنّ قوة الاستفهام في مثل "أتذهب أنت؟" تحدّد صيغة الرّبط بين موضوع الإحالة (أنت) والمحمول (ذهب) وكيف يصدق المحمول على الموضوع مثلما تحدّد قوة الأمر في "إذهب أنت" ما ينبغي أن يفعله الموضوع المحال عليه وكيفية الصدق في علاقة المحمول بالموضوع.

ولهذه الأسباب لا يُمكن الحديث عن "عمل الحمل" إلّا على سبيل التسامح حسب سيرل.

إلّا أنّ ما يعنينا من عمليّ الإحالة والحمل وجملّة القضايا الفلسفيّة الخطيرة التي يطرحانها (Searle، 1969، ص72-96 حول عمل الإحالة و ص97-127 حول الحمل) أنّ هذين العمليّين، لغوياً، لا يعدوان أن يكونا ما به يتحقّق مفهوم الجُملة. ولا يحتاج الأمر إلى كبير عناء حتى نُقيم التّوازي بين الحمل والإسناد، من جهة، والموضوع والمسند إليه، من جهة ثانية. فمدار حديث سيرل عن المحتوى القضويّ إنّما هو البنية الإسناديّة التي بها تكون في عرف النّحاة الجُملة.

ولا يحنّج علينا محتجّ بأنّ القضية من حيث هي تجريد دلاليّ لا توافق بنية المسند والمسند إليه بالضرورة فقد تكون في مركّبات أخرى كالإضافة والتّعت. وردّنا هنا على وجهين أحدهما أنّ سيرل نفسه لم نره يطرح هذا الأمر البتّة بل يلجّ على أنّ المحتوى القضويّ لا يكون إلّا بإلقاء الجمل التامة على أساس أنّ كلّ جملة يتحقّق بها عمل في القول وكلّ عمل في القول يقتضي جملة تامة.

والآخر أنّ الإشكال لم يعد يطرح بهذه الصّيغة منذ أن بيّن الشّريف (الشّريف، 2002) بقواعد نحويّة خالصة ما بين الأبنية النّحويّة من علاقات تسمع لنا بالانتقال من الإسناد إلى التّعت إلى الإضافة... إلخ يسر:

(8) إسناد \longleftrightarrow نعت \longleftrightarrow إضافة

زيد طويل \longleftrightarrow زيد الطويل \longleftrightarrow طولُ زيد

ويتأكد ما نذهب إليه بتركيز سيرل (Searle، 1969، الفقرة 3,4، ص 81) على ضبط مجموعة من العبارات الإحالية وهي الاسم العلم والمركبات الاسمية الدالة على الأفراد (كالموصولات والإضافة والمعرف بأل... إلخ) والمبهمات (الضمائر وأسماء الإشارة... إلخ) والألقاب (الوزير الأول، البابا... إلخ) حتى يدرس كفاءات الإحالة فيها.

وهذا ما نلاحظه كذلك عند تحليله للمحمولات وقضاياها وعمّا إذا كان لها، كما أراد فريغه (Frege، 1971)، معنى وإحالة مثل الموضوعات وعمّ تُحيل وهل لها وجود أونتولوجي وما وظيفتها... إلخ. فهو يحلّل في أثناء ذلك كلّ مجموعة من المسانيد سواء أكانت صفاتٍ يخبر بها عن المبتدأ أم أفعالاً تسند إلى فاعليها (Socrates is a man, The rose is red, Sam is bold, Sam is drunk, I suggest that you leave, will you leave, leave! وإذا صحّ هذا التوازي بين المحتوى القضويّ والبنية الإسنادية للجُملة، ولا نخاله إلّا صحيحاً، نكون قد:

(أ) خلّصنا المفهوم ممّا علق به من قضايا دلالية بحسب الصيغة التي طرحها بها الفلاسفة مع إمكان إعادة صياغتها من زاوية لغوية تُعيد تأويل المسائل المنطقية،

(ب) زحزحنا الإشكال من المجال المنطقيّ إلى المجال التحويّ،

(ج) جعلنا المحتوى القضويّ مجرد تعبير غير مناسب لغويّاً لتحديد مادة الجُملة التي تسند إليها قوّة إنشائية،

(د) افترضنا، افتراضاً غير مباشر، ضرورة النظر إلى تكوّن العمل القوليّ، بالمعنى الأوستينيّ، من جهة التحو.

وفي هذا السياق لا نجد أفضل ممّا ألمحناه إليه أعلاه، ونقصد تحليل تركيب القول استناداً إلى نظرية النظم القائم على توخّي معاني التحو في معاني الكلم.

وختلاصة تصوّرنا لتكون العمل القولبي نقدّمها في هذه العناصر الأساسية (راجع: المبخوت، 2006، ب ص 286-298 وسنستعيد منه كلياً أو جزئياً الأفكار الواردة فيه).

(أ) يخضع تكون العمل القولبي إلى مبادئ نظرية العمل والإعراب ومفادها (عاشور، 1999، الشاوش، 2001) أنّ القول بناء معنوي يحدثه المتكلّم بالعقد والتركيب. وما العمل النحوي الذي ينجزه المتكلّم إلّا إنشاء لبّنة عاملية يتوقّر فيها على الأقلّ عامل ومعمول على أساس التلازم بين وجود التركيب ووجود العامل الذي يتسلّط على معمول أو أكثر. وتمثّل هذه الآلية الدلالية التركيبية أنموذجاً يفسّر تكوين المحلّلات الإعرابية في الجملة ويفسّر ما يكون بينها من علاقات.

(ب) إن عمل الكلام بعضه في بعض (على حدّ تعبير سيويه) يضمن للقول بثبوت النحوية وقيامه بنفسه. إلّا أنّنا نميّز تبعاً للشاوش (الشاوش، 2001، ص 173-175) بين كليّات الإعراب وأشكاله المجردة قبل التعجيم (أي معاني النحو) وبين تعجيم تلك الأشكال بما يختاره المتكلّم (أي معاني الكلم). وهو الفرق بين:

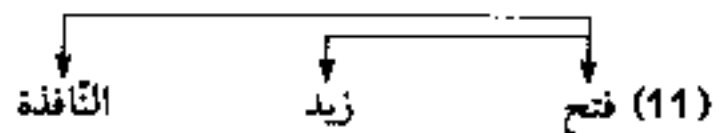
(9) فعل الفاعل

(10) أ . جاء زيد

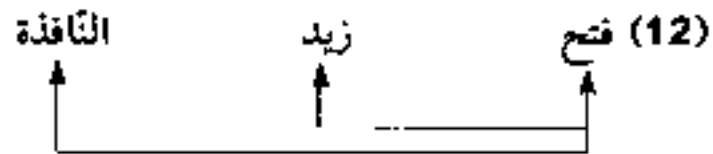
ب . رقص عمرو

ج . نام خالد

(ج) تُوجد في تكون الأقوال حركتان أساسيتان. الأولى حركة انتشار لدلالة الفعل (في الجملة الفعلية) وما يقتضيه لتمام معناه. وهي حركة أساسها العمل النحوي ويُمكن التمثيل لها تبعاً للشريف ب:



(نتجاوز هنا بعض الدقائق الفنية والاحتمالات الأخرى، يراجع المبخوت، 2006، ب، ص 288) والحركة الثانية هي حركة معاكسة أسماها الشريف (2002) حركة التعيين:



وهذه الحركة الثانية هي التي أسماها الجرجاني "بالتعليق النحوي" الذي يتعلق به داخل المركبات جميعاً المكوّن الثاني بالمكوّن الأول.

وهاتان الحركتان متكاملتان تنشر أولاهما قوّة العمل اللفظي أو المعنوي على أحياز الجُملة وتحقّق ثانيتهما تماسك العناصر في ما بينها وتربطها بمنبعها العامل.

(د) يمثل التعليق النحويّ حقائق عينية وليس مجرد برنامج دلاليّ قابل للتحقّق معجمياً وهو بمعنى ثانٍ يحقّق أكثر ممّا ذكرناه من تماسك للجُملة.

فالتعليق عندنا يكون النسق والترتيب في الأقوال ويوجد شبكة العلاقات النحوية الدلالية (إخباراً ووصفاً وإضافة وشرطاً... إلخ) وقد تعيّنت معجمياً فتوّعت إذ شكّلت.

(هـ) استناداً إلى (ج) و (د) فإنّه مهما تعدّدت الألفاظ والمركبات المكوّنة للجُملة الواحدة فإنّ ما يحصل منها مفهوم واحد ومعنى واحد ولا يتجزأ المعنى على عدد تلك الألفاظ والمركبات. هو ما يعني أنّنا نرفض مبدأ التأليف لدى فريغ الذي يجعل معنى الكلّ وظيفة تأليفية لمعاني الأجزاء خصوصاً إذا طرحت مشكلة الإسقاط (Projection problem). ومن أسباب هذا التلاحم بين أجزاء الكلام، إضافة إلى حركتي العمل النحويّ والتعليق (أوالتعيين النحويّ) أنّ الجُملة تسيّر قوّة إنشائية واحدة يصدر فيها المتكلّم بها عن اعتقاد واحد وقصد واحد.

(و) إنّ جميع الأقوال مهما كانت قوّتها الإنشائية تقوم على وحدة بنائها العاملية ووحدة عملية توخّي معاني النحو وأحكامه في المكوّنات المعجمية للقول. ولكنّ هذه العملية التي يتكوّن بها القول لا تعني أنّنا وصلنا إلى مستوى الإنجاز المقاميّ للقول ولكنها لا تعني أيضاً أنّنا مازلنا في مستوى إعرابيّ (تركيبيّ) مجرد. فنحن مع النظم في مستوى "تصريفيّ معيّن صوتياً ومُعجمياً" ولكنه لم يصل بعد إلى مستوى الإنجاز الفرديّ المقاميّ في تعامله الآنيّ التخاطبيّ مع الكون (المبخوت، 2006، ب، ص 27-32).

ويعود السبب في ذلك إلى أنّنا أمام أقوال مرشحة للإنجاز المقاميّ ولا

نعرف تحديداً، إلا في المقام المعين تاريخياً، أيُحْمَلُ القولُ على دلالة الوضعيّة التي تحددها بِنْيَتُهُ النّظميّة أم على دلالة أخرى غير وضعيّة؟ أو يُحْمَلُ على منطوقه لِيُقَهَمَ القصدُ المحدّد لغويّاً فيه على أنّه القصدُ المستدلُّ عليه بمعونة القرائن المقاليّة والمقاميّة أم يحمل على قصد مغاير أو قصد يضاف إلى القصد المحدّد لغويّاً؟ وصور استعمال الأقوال واستراتيجيات التّخاطب كثيرة تتطلّب منا مرونة في الرّبط بين العمل القوليّ في ترشّحه للاستعمال والعمل القوليّ المتحقّق فعلاً في مقام التّخاطب.

5. نتائج وإجابات

إنّ أخذنا بهذا التّصوّر الذي قدّمناه مختزلاً كفيل في ظلّنا بعرض الحاصل من تحاليل نظريّة الأعمال اللّغويّة حول العمل القوليّ بطريقة أخرى وكفيل بالخصوص بتقديم إجابات نعتبرها أنسب لجملة من القضايا التي طرحها أوستين وسيرل.

فأول ما ينبغي أن يُلاحظ هو أنّ التّرابط بين الأعمال الثلاثة المكوّنة للعمل القوليّ (التّصويّتيّ والصّبيغيّ والرّبطيّقيّ) وقيام هذا التّرابط على مبدأ الإدماج أمرٌ متّظر تُفسّره شدّة التحام القول بحكم نظمه القائم على حَرَكَتَيّ العمل والتّعين.

إلا أنّ هذا التّرابط لا يقتصر عندنا، واستناداً إلى نظريّة النّظم، على الأعمال الثلاثة المكوّنة للعمل القوليّ بل يشمل كذلك القوّة الإنشائيّة (راجع الفصل 2 المخصّص للعمل في القول).

ويُثير زعمنا هذا مشكلتين على الأقلّ نود توضيحهما.

الأولى أنّ أوستين وميرل اعتبروا إلى حدّ كبير أنّ الدّلالة (معنى وإحالة) تقع في مستوى مختلف عن القوّة الإنشائيّة ذات الطّابع التّداوليّ المحض. إلا أنّ تحليلنا للعمل القوليّ يستلزم إدراج قوّة القول في بِنْيَةِ العمل القوليّ لأنّ الجُملة لا تكون إلا إذا سيرتها قوّة إنشائيّة. فرغم اعتقادنا بأنّ الإحالة والحمل مكوّنان من مكوّنات المحلّ الإجماليّ (بعبارة الشّريف) فإنّ الجُملة تقتضي محلاً إنشائياً تخصّصه للقوّة الإنشائيّة (الشّريف، 2002). ومن هذه النّاحية فإنّ فهمنا للعمل القوليّ، وإنّ أخذنا بالفرق الأوستينيّ بين الدّلالة والقوّة، يجعله مستوعباً للقوّة الإنشائيّة وسنعود في الفصل الموالي إلى هذه المسألة.

أما المشكلة الثانية فترتبط بتمييز أوستين بين العمل الضيغي والعمل الربطقي على أساس انتماء الأول إلى اللغة والثاني إلى الخطاب وهذا زعم منه لا نراه صائباً.

وقد واصل سيرل هذا الزعم بطريقة أخرى عند تحليله لعملية الإحالة والحمل. فعمل الإحالة عنده إذ يتحقق بتعبير في سياق جملة أوجزء من قول ينجز به عمل في القول (Searle، 1969، ص 96)، وإذ يقصد به المتكلم تعيين شيء أو إبرازه للسامع إبرازاً يكون معه موضوع الإحالة ملتبساً حتى يتعرف عليه المخاطب وإذ يتطلب من المتكلم، إذا ما سأله المخاطب أن يكون قادراً على توضيحه ورفع ما قد يكون فيه من لبس، هو عمل يُتصور في سياق تخاطب فعلي شأنه شأن العمل الربطقي الذي رآه أوستين تداولياً تخاطبياً.

أما أمر عمل الحمل، عند سيرل، فأخطر إذ هو وثيق الصلة عنده بالعمل في القول بل هو كما ذكرنا جزء منه (مثلما كان مؤشر قوة القول مكوناً من مكوناته) يحدد معناه وصيغة دلالة.

وجوابنا على هذا باختصار أنه ليس بشيء. ولا يعود موقفنا إلى أن الإحالة لا ينبغي أن تكون ناجحة موافقة لموضوعها ولا إلى أن قوة القول لا تكيف الحمل ولا إلى أن تحديد مضمون العمل الربطقي، أي المعنى والإحالة عند أوستين أمر ثانوي، بل يعود إلى أن القول بمعناه وإحالاته قابل للتفاوض تصديقاً وتكذيباً ونجاحاً وإخفاقاً ويعتوره ما يعتور الأقوال من لبس وسوء تفاهم واحتمالات في التأويل والتعيين ولكن ذلك لا يكون إلا في المقام المعين التاريخي وعند الاستعمال الفردي الأنّي التخاطبي.

أما في مستوى العمل القولّي، وقد حملناه على ما يمكن أن يتولد بالنظم، فلا نحتاج إلا إلى الحد الأدنى التخاطبي الذي يُرجح فيه الصديق معنى وإحالة على الكذب المنطقي الذي يظل احتمالاً قد يترجح في المقام.

فماذا لو استفهم مستفهم عن الأفكار الخضراء التي تنبت في غابات القطب الشمالي؟ وماذا لو أمر أمر مخاطبه بأن يشرب بترول الجزيرة العربية؟ وماذا لو تمنى تمنى أن يحمله البراق إلى السماء العاشرة؟ وماذا لو أثبت مثبت أن رائحة

رقم 3 تزكم الأنوف؟ وماذا لو أكد مؤمن أنه سيشرب من خمرة الجنة وميلقم الله الكافرين شجر الزقوم؟

فهذه الإحالات الخاطئة التي تبرز في مثل هذه الأقوال وهذه المعاني الغريبة التي تفتقت بها خيالات الناس تمثل أصحلاً قولية وتحقق أعمال إحالة وحمل ولها قوى إنشائية تكيفها. ولكنتا نصديقها أو نكذبها عند التخاطب الفعلي وحسب عوالم الخطاب التي ترد فيها وأجناس الأقوال التي تتبادلها لنحملها على محامل حسنة أو نردّها على قائلها لأنهم لم يستطيعوا أن يوضحوا ما يقصدون بها (على ما يحلم سيرل) أو لأن طريقة الربط بين الموضوع والمحمول لا تستجيب لمنطق المنطقة وتصنيف الكون مقولياً. ومهما يكن من أمر فهذا شأن المتكلم والسماع ومما لا يحتاجان إلى اللغويين أو المناطق ليتفاهموا ويصدق بعضهم بعضاً أو ليسيتوا الفهم أو الظن فيكذب أحدهم الآخر أو ليتوهموا أنهم فهموا وتفاهموا ولا أحد منهم فهم عن الآخر وغير ذلك من صور التعامل اللغوي الاجتماعي.

ومن هذه الناحية فإن المعنى والإحالة يتوقران بمجرد تكون القول بتوحي معاني النحو في معاني الكلم ويكفي ما اخترناه المعجم من تصوراتنا عن الكون ويكفي ما استقر من دلالات نبوية في قواعد النحو لتعرف، قائلين ومخاطبين، على القول "المستقيم الحسن"، بعبارة سيويه، لفظاً ودلالة.

ويظل العمل القولِي بذلك محتملاً لوجوه في تصريفه المقامي عند الاستعمال حيث تتأكد الدلالة الوضعية التي يُفيدها القول أو يستدل بها المخاطب على معنى ثانٍ أو معاني أخرى يتوصل إليها بمعرفة القرائن والأحوال أو يردّها على قائلها مكذباً أو يتفاوض في شأنها معه شكاً أو إنكاراً.

6. الخاتمة

يكشف مفهوم العمل القولِي في النظرية الأصلية للأعمال اللغوية لدى أوستين بالخصوص عن تفاعل بنى صوتية وصرفية وإعرابية ودلالية لتكوين القول بأعمال فرعية ثلاثة هي عمل التصويت والعمل الصيغي والعمل الريطيقي. وأهم هذه الأعمال العمل الريطيقي الذي به تتحدد حسب أوستين الدلالة (أي المعنى والإحالة). وتختلف الدلالة عنده عن القوة الإنشائية التي تبرز في العمل في القول.

وقد تفلّظ سيرل إلى هذا الأمر ففصل بين ما يُمكن أن يجمع بين عمل التصويت والعمل الضيغي في ما أسماه عمل القول (Utterance act) وبين المعنى والإحالة اللذين يميّزان العمل الرّبطيقي في ما أسماه العمل القضويّ وهو يتكوّن من عمل الإحالة وعمل الحمل.

والملاحظ أنّ بين عمل الحمل والقوّة الإنشائيّة باعتبارها مكوّنًا أساسيًا من مكوّنات العمل في القول شدّة تعلّق تجعل القوّة تُكيّف الحمل تكييفاً يحدّد شروط صدقه. وهو تعلّق يكشف عن التمازج بين إنجاز العمل القوليّ والعملين القضويّين والعمل في القول.

وتبرز في تحليل أوستين وإضافات سيرل جوانب من اللّبس وجملة من الإشكالات التي تنطّلب منّا بعض التدبّر.

فللمسألة في أساسها وجهان : وجه يتعلّق بضبط مادّة العمل القوليّ ووجه يتصل بالمستوى الذي تنتزّل فيه قضايا الإحالة والحمل.

فلئن أدّت المنطلقات الفلسفيّة اللّغويّة وما وراءها من إرث منطقيّ ضاغط بأوستين وسيرل إلى التركيز على قضيتي المعنى والإحالة فإنّ واقع الأمر، إذا نظرنا إليه نظرة لغويّة، لا يخرج عن مسألة تكوين الأقوال بتوحيّ معاني النّحو في معاني الكلم ليتحقّق البناء العامليّ التّحويّ للقول وتتكوّن دلّالته اللّغويّة الوضعيّة في سياق أدنى للتّخاطب.

فالعمل القوليّ بذلك هو مجموع ما به يتكوّن القول لفظاً ومعنى بحسب مبادئ نظريّة النّظم التي تستوعب الأساسيّ من نظريّة العمل والإعراب.

وفي هذا الإطار نصّح مسألة الإحالة والحمل جزءاً من قضية أكبر. فالقول بدلالته اللّغويّة الوضعيّة يجعلهما معروضين على وجه غير محدّد نهائياً وإن كان يرجح فيهما الصّدق مثلما يعرض داخله القوّة الإنشائيّة على وجه لغويّ غير محدّد نهائياً. فكلٌّ من الدّلالة والقوّة يوجّدان، من حيث التكوّن، في مستوى النّظم أي عند التقاء المكوّن المُعجميّ بالمكوّن الإعرابيّ.

أمّا ما طرّح من قضايا تداوليّة تتصل بتحديد الإحالة ومدى نجاحها والحمل ومعناه والقوّة الإنشائيّة المسندة إلى القول التامّ في سياقه التامّ فمتروك للاستعمال الفرديّ المقاميّ التّخاطبيّ.

الفصل الثاني

العمل في القول

1. المقدمة

ليس من المبالغة في شيء إذا قلنا إنَّ العمل في القول هو أهمُّ اكتشاف لأوستين وهو قطب الرّحى في نظرية الأعمال اللّغويّة. فبهذا المفهوم ترتبط مفاهيم أخرى مهمّة خصوصاً القوّة والإنشاء والتّوفيق والإخفاق وغيرها ممّا اقترح أوستين. أضف إلى ذلك أنّ العاملين الآخرين، أي العمل القوليّ وعمل التأثير بالقول، يتحدّدان بمخالفتهما للعمل في القول الذي يغطّي وجوده ضمن هذا الثّالث ما لهما من أهميّة.

وليس أدلّ على ما نزع من أنّ أوستين نفسه، ومن بعده سيرل وكلّ من قال قولاً في الأعمال اللّغويّة، قد ركّز نظره على العمل في القول سواء لتحديد المقصود بالربط بين العمل والقول أو لاستخراج القواعد المسيّرة للأعمال اللّغويّة.

وليس يعسر على متتبّع هذه النّظرية أن يراها قائمة على سلسلة من الاختزالات، أو قلّ من الانزلاقات، التي أفضت إلى حصرها في مفهوم العمل في القول. غير أنّ هذه الخاصيّة المحوريّة لا تعني أنّ هذا الضّرب من الأعمال واضح تماماً ولا أنّه لا يُثير جملة من الإشكالات خصوصاً إذا أردنا النّظر في تعريف كلّ من أوستين وسيرل له وقضاياه وعلاقته بالعاملين الآخرين (الفقرتان 2 و 3). وهو ما يفرض علينا البحث في علاقة مفهوم العمل في القول باستعارة القوّة الإنشائيّة (الفقرة الفرعيّة 4. 1) والشّروط اللّغويّة للتّصريح بها (الفقرة الفرعيّة 4. 2) وكيفيّة سُمها نحويّاً (الفقرة الفرعيّة 4. 3).

2. تحليل أوستين للعمل في القول

يعرّف أوستين العمل في القول بأنه عمل يتحقق 'ونحن نقول شيئاً ما' (Austin، 1962، ص 99، 1970، ص 113) مقابل العمل القولّي الذي هو 'عمل قول شيء ما'. وقصد أوستين من ذلك واضح فهو يميّز بين:

(1) سيهجم

(2) إغلاق الباب

باعتبارهما عمليين قوليين وبين ما يُمكن أن يسند إلى (1) من وظيفة عند الاستعمال تحدّد قوّته الإنشائية أي إثبات أم تحذير وما يُمكن أن يسند إلى (2) أمر على الاستعلاء أم التماس أم نصّح؟

فالسؤال الكامن وراء هذه الملاحظة يتعلّق بكيفيات العمل القولّي وما نسند إليه من معنى عند كلّ استعمال.

وسمّى أوستين هذه الوظيفة الاستعمالية للقول وهذا المعنى الذي يسند إليه بالقوّة (force) وسمّى النظرية التي تدرس مختلف الوظائف اللغوية بنظرية 'القوى القولية' (Austin، 1962، ص 99، 1970، ص 113).

وما يلاحظ هنا أنّ العمل في القول وما يتّصل به من قوّة إنشائية أمر مرتبط بعمل الخطاب أي باستعمال القول في مقام معيّن عند التّخاطب الفعليّ. فقوّة القول عند أوستين تحدّد مقامياً.

ولما كان الترابط بين الدلالة النهائية للقول وقوّته الإنشائية من جهة وبين استعمال الكلام من جهة أخرى متيناً فإنّ اهتمام أوستين إنصبّ أساساً على العمل في القول.

ومرّة هذا الاهتمام حسب (Austin، 1962، ص 103، 1970، ص 115) إلى أنّ العمل القولّي قد يحجب العمل في القول لشدة التباسه به إضافة إلى أنّ المقاصد التأثيرية التي تُعلّق بالقول عند استعماله (وهو ما يجمعه تحت اسم عمل التأثير بالقول) قد تُلقى على العمل في القول ظللاً من الغموض.

لذلك رأى أوستين أنّ الخاصية الأساسية للعمل في القول، مقابل عمل

التأثير بالقول خصوصاً، هي قيامه على "مواضعة (...)" يُمكن التصريح بها بواسطة صيغة إنشائية (Austin، 1962، ص103، 1970، ص115) ويقصد بها أساساً الفعل الإنشائي إذ «يبدو أنه عندما يكون لنا إنشاء صريح يكون لنا عمل في القول» (Austin، 1962، ص131، 1970، ص137).

وتتعلق هذه المواضعات عند أوستين بالظروف المخصصة لإلقاء القول وهي ظروف تقوم على جملة من القواعد والشروط والإجراءات التي ينبغي توفرها ليكون العمل ناجحاً موقفاً.

ويُشير أوستين (Austin، 1962، ص116، 1970، ص124) إلى أن من مقتضيات العمل في القول أن يحدث لدى السامع أثراً ما (وإن لم يعتبره تأثيراً بالقول بالمعنى الدقيق) تكون نتيجته فهم دلالة القول وقوته الإنشائية. وهو أمر يتصل بضرورة وجود ضمانات للفهم يقدمها العمل في القول.

وتتضافر خصائص المواضعة وتوفر ظروف النجاح واقتضاء ضمانات الفهم مع خاصية القصد في العمل في القول، فهو عمل قصديّ يسمى إليه المتكلم عكس عمل التأثير بالقول الذي قد يتحقق دون أن يقصد إليه صاحب القول أو يتحقق خلافه. ولنا أن نسترسل في المقارنة بين العمل في القول وعمل التأثير بالقول لنجد أن قصد المتكلم، رغم وجود ضمانات الفهم، قد لا يتحقق لدى السامع فبدرك من القول قصداً مخالفاً (كأن يفهم من الإثبات التحذير) أو قصداً آخر يضاف إليه (كأن يفهم إلى جانب التمني الالتماس) .. إلخ.

ويُشير تفكير أوستين في خصائص العمل في القول جملةً من القضايا التي نودّ التنبيه عليها. فقد ذهب في سياقين مختلفين إلى موقفين يبدوان متضادين من العلاقة بين العمل القولّي والعمل في القول.

إذ قرّر عند تحليله للعمل في القول بأنه يُمكننا الذهاب إلى "أن تحقيق عمل قولّي هو عموماً (الإبراز من عندنا) نتاج، في حدّ ذاته، لعمل في القول أيضاً" (Austin، 1962، ص98، 1970، ص112) إلا أننا نجد في سياق آخر (Austin، 1962، ص113، 1970، ص123) يرفض أن يكون "العمل في القول من تبعات العمل القولّي".

ولسنا نهتمّ هنا برفع هذا التناقض الظاهر وإن كان تأويله على نحو يحفظ وحدة نصّ أوستين وتناسق تفكيره ممكناً، فما يعنيننا من هذا إنما تساؤل أشمل يتصل بحقيقة العلاقة بين الأعمال الثلاثة، حتى وإن اعتبرها أوستين (Austin، 1962، ص 147) تجريدات من عمل الخطاب التامّ في سياقه التامّ، ونقصد العمل القوليّ والعمل في القول وعمل التأثير بالقول.

فوجه الفصل مثلاً بين العمل القوليّ والعمل في القول يُمكن تفهمه، داخل تصوّر أوستين، لا على أساس التجريد وضرورة وضع خطّ فاصل، ولو كان اعتبارياً، بينهما بل على أساس أنّ العمل في القول تداوليّ محض تتحدّد فيه القوّة الإنشائيّة في سياق التخاطب.

ورغم أنّ العمل الرّبطيّ يتحدّد بدوره عند أوستين، مقامياً فإنّ تركيزه على القوّة الإنشائيّة وتميّزها عن الدّلالة (معنى وإحالة) جعله يوليها أهميّة تفوق أهميّة العمل الرّبطيّ. ولكنّ هذا كلّهُ لا يمنع من التّساؤل عن حقيقة العلاقة بين القوّة الإنشائيّة والعمل القوليّ. فلا يُمكن في تقديرنا أنّ تكون هذه القوّة من تبعات العمل القوليّ كما ذهب إلى ذلك أوستين ولكن لا يُمكنها كذلك أنّ تكون مفصولة عن أساسها اللّغويّ الدّلاليّ وهو أساس نحويّ عندنا (راجع الفصل 1 المخصّص للعمل القوليّ).

ولا يُمكننا من ناحية أخرى التسليم، مع أوستين، بالعلاقة التي رآها بين العمل في القول وعمل التأثير بالقول على أساس أنّ الأوّل قائم على مواضعة والثاني لا مواضعة فيه. وإذا حصرنا مسألة المواضعة في وجود فعل إنشائيّ صريح يُسمّى العمل في القول مع استحالة وجود أفعال تُستعمل إنشائياً لتسميته أعمال التأثير بالقول فإنّ ما يزعمه أوستين يصبح قابلاً للنقاش من أكثر من زاوية. فالرأي عندنا أنّ لأعمال التأثير بالقول صيغاً فعلية مرشحة لتسميتها شأنها شأن العمل في القول (راجع الفصل 3 المخصّص لعمل التأثير بالقول). هذا إضافة إلى أنّ عمل التأثير بالقول في تصوّرنا قائم كذلك على مواضعة واصطلاح وإن كان تحديد المستوى الذي يتنزّل فيه يتطلّب توضيحات.

ومما يُثير الانتباه، وربّما الاستغراب، في تحليل أوستين زعمه أنّ العمل في القول يُمكن أنّ يتحقّق دون عمل قوليّ بل دون استعمال الكلام أصلاً. يقول

(Austin، 1962، ص118، 1970، ص126): "... يُمكن لنا، مثلاً أن نحذر أو نوجه أو نسقي أو نهب أو نعتذر دون اللجوء إلى الكلام وإن هذه الأعمال جميعاً هي أعمال في القول" ويضرب على ذلك مثال الاحتجاج على خطيب مثلاً برمي القنابل.

ويبدو هذا الفهم متناسقاً مع ما ذكرناه أعلاه من أن العمل في القول ليس من تبعات العمل القولية حسب أوستين إلا أنه يثير مشكلة أخرى تتصل بخاصية المواضعة التي تميز العمل في القول عن عمل التأثير بالقول.

نحتاج هنا إلى التذكير بأن أوستين ميز، وإن بصفة ضمنية، بين أعمال تكون بالكلام وأخرى طقوسية تتمثل في بعض المراسم اللازمة لتحقيق بعض الأعمال كالزفاف (تراجع المحاضرة الثانية من كتاب أوستين).

ونذكر أيضاً بأن بعض الحركات والوسائل غير اللغوية قد تحقق أعمالاً تكون لها قوة إنشائية كالانحناء لإنجاز عمل التحية (راجع المحاضرة السادسة من كتاب أوستين).

فالمسألة إذن ترتبط في تقديرنا بمصدر المواضعة التي اعتبرها أوستين أساساً للعمل في القول سواء أكان عملاً يتحقق باللغة أم عملاً يتحقق بغير اللغة. ولكن أوستين وإن رأى إمكانية تحقيق عمل التحذير بالتلويح بالعصا فإنه أكد في الآن نفسه أن بعض الأعمال في القول لا تتحقق إلا بقول شيء ما وهذا شأن الإثبات والاحتجاج للشيء مثلاً (Austin، 1962، ص119، 1970، ص126-127).

والذي يبدو من هذا أن المواضعة مواضعة اجتماعية مؤسسية ولا يمكن اعتبارها مواضعة لغوية ما دامت توجد أعمال في القول لا تتحقق باللغة وما دامت اللغة، إذ يتحقق بها عمل في القول، جزءاً من إجراء (راجع: المبخوت، 2008، الفصل الأول، الفقرة 4).

والإشكال كما أشار إليه أوستين نفسه يعود إلى أنه من العسير أن تعرف "أين تبدأ المواضعات وأين تنتهي" (Austin، 1962، ص118، 1970، ص126).

ولكن ما لا يخفى في حديث أوستين هو أن هذه المواضعة تتجسد عند تحقق الأعمال في القول باللغة، في الإنشاء الصريح، والدليل المنسوب على

الإنشاء الصريح هو الفعل الإنشائي. وهذا ما سنناقشه في فقرة لاحقة من هذا الفصل. أما عن تحقق الأعمال في القول بغير اللغة فمسألة لا نناقشها لأنها قد تكون مفيدة بالنسبة إلى نظرية عامة حول العمل أما ونحن نُعنى بالأعمال اللغوية وأعمال الخطاب التي تتحقق باللغة فلا نتعرض إليها.

والذي نحتفظ به من كلام أوستين أمران:

(أ) أن الأساسي في العمل في القول هو قوة القول التي تتطلب نظرية في القوى القولية،

(ب) أن هذه القوة الإنشائية تقوم على مواضعة.

2. تحليل سيرل (1969) للعمل في القول

ينطلق سيرل من الافتراض القائل بأن دراسة اللسان دراسة مناسبة ينبغي لها أن تنظر إلى خصائصه الشكلية انطلاقاً من وظائفه في التخاطب بما أن كل جملة يتحقق بها عمل لغوي عند قولها في مقام تخاطب، وكل عمل لغوي يقتضي جملة أو أكثر ليتحقق.

وعلى هذا تكون الأعمال اللغوية هي "الوحدات الأساسية أو الدنيا للتخاطب اللساني" (Searle، 1969، ص16).

ويُقيد سيرل هذه الأعمال بقيدين هما القصد والقواعد. أما القصد فهو الذي يجعل إنتاج سلسلة صوتية ما، ذات معنى وإحالة معبراً عن دلالة قصدية ومحققاً لعمل لغوي قابل للفهم. وأما القواعد فهي التي تسيّر هذه الأعمال اللغوية وتنشئها باعتبارها شكلاً من أشكال السلوك. وهي قواعد تكوينية لا تؤسس النظام اللغوي فحسب بل تحدد كيفية ممارسته كما تنشئ قواعد كرة القدم اللعبة نفسها وتحدد كيفية ممارستها. لذلك فإن العمل اللغوي "حدث مؤسسي" (Searle، 1969، ص52).

ومعنى هذا أننا حين نُنجز أعمالاً لغوية، في أي لغة من اللغات وحسب أي اصطلاح من الاصطلاحات، نخضع لقواعد دلالية ضمنية ذات طابع كلي في ما يبدو.

وبذلك يكون العمل اللغوي قصدياً ومؤسسياً في آن واحد بما أنه يقتضي مؤسسة (هي اللغة) ومتكلماً يصدر عن نية وموقف ذهني.

ولما كان العمل اللغوي سلوكاً لغوياً قصدياً مؤسسياً جرّده سيرل في أنموذج يجمع بين قوّة القول ومحتواه القضوي: ق (ض). ولكلّ منهما مؤشر عليه. فمؤشر قوّة القول يبيّن لنا الوجه الذي يجب أن تُحمل عليه القضية والقوّة التي يجب أن تُسند إلى القول ونوع العمل في القول الذي حقّقه الفائل (Searle، 1969، ص 31). والثابت في هذا هو القوّة القولية بما أنه لا يوجد محتوى قضويّ دون قوّة قولية ولكن قد توجد أعمال في القول لا محتوى قضوياً لها مثل ما نراه في أسماء الفعل في العربية وما يضارعها في اللغات الأخرى.

ولذلك كانت دراسة مؤشر قوّة القول بمثابة دراسة للعمل في القول كلّ، وإن كان العمل يجمع إلى القوّة المحتوى القضويّ، وهو ما يتجلى في شبكة القواعد التي سعى من خلالها إلى تحديد خصائص كلّ عمل لغويّ.

فهذه القواعد تبرز خصائص الإحالة والحمل في المحتوى القضويّ بالنسبة إلى كلّ عمل بقدر ما تبرز الأساسي من علاقات التخاطب (القواعد التمهيدية) والحالة النفسية الذهنية التي يعبر عنها العمل اللغويّ (قاعدة الصدق) والأساس التكوينيّ للعمل اللغويّ الذي يحدّد بقية القواعد ويوجّهها (القاعدة الأساسية).

والذي يبرز من تحليل سيرل للعمل في القول هو:

(أ) تركيزه على الطابع النظاميّ للعمل في القول انطلاقاً من افتراضه وجود توازٍ بين الجملة والعمل اللغويّ،

(ب) تركيزه على قوّة القول باعتبارها أساس كلّ عمل لغويّ،

(ج) كشفه عن وجود قواعد دلالية للعمل في القول تسيّره وتنظّمه بقطع النظر عن اختلاف الاصطلاحات اللسانية،

(د) تجريده لبنية العمل في القول في الأنموذج ق (ض).

وعلى أهمية هذه النتائج التي أدّى إليها تحليل سيرل للأعمال اللغوية عموماً وللعمل في القول خصوصاً فإنّ بعض الإشكالات تحتاج إلى نظر.

فكل ما قاله سيرل سنة 1969 ألحّ فيه على أنّه يقتضي استعمال القول في دلالة الحرفيّة (Searle، 1969، ص49) وهو ما يعني إقصاء الأعمال التي تقال ولا تقصد دلالتها الحرفيّة. وهذا الرّهُط من الأعمال درسه في سيرل (1979، 1982) وأسماء أعمالاً لغويّة غير مباشرة.

وتكمن المفارقة في أنّ العاملين المباشر وغير المباشر يرتبطان بالإنجاز المقاميّ للقول. فهل يعني ذلك أنّ العمل المباشر هو العمل اللّغويّ الذي يستند إلى الدّلالة الحرفيّة للقول والعمل غير المباشر هو العمل اللّغويّ الذي لا يستند إلى الدّلالة الحرفيّة للقول؟ (هذا إذا فهمنا 'الدّلالة الحرفيّة' على أنّها المحتوى اللّغويّ والدّلاليّ للقول) أم أنّ الفرقَ بينهما لا يكمن في الدّلالة الحرفيّة للقول بل يكمن في القصد منها؟

وليس هدفنا هنا مناقشة القسمة إلى أعمال مباشرة وأخرى غير مباشرة بل الهدف التّبيه إلى أمرين. أولهما أنّ القول في تقديرنا يحمل بدلالته الحرفيّة قصده بالضرورة بما أنّه حسب قواعد سيرل الدّلالية يستند إلى حالة نفسيّة للمتكلّم يعبر عنها (قاعدة الصدق). ولا يتدخّل المقام، في تحديد هذا القصد، إلّا بتخصيصه عند الاستعمال الحقيقيّ أو تخصيص قصده غيره يخالفه أو يعدّله.

وفي هذه الحالة الثّانية نكون أمام قصدين أحدهما موسوم لغويّاً والآخر مستدلّ عليه مقامياً وهو شيء قريب ممّا ذهب إليه سيرل نفسه (Searle، 1979، 1982 وراجع المبخوت، 2008، الفصل الثّالث) حين اعتبر مُجمل الاستدلالات التي يقوم بها المخاطب لفهم العمل غير المباشر تنصبّ على تحديد الغرض من القول (راجع المرحلة العاشرة من الآليّة الاستدلالية التي وضعها سيرل لتفسير العمل غير المباشر) وإن كان ذلك على وجه الاحتمال.

ولكن هَبْ أنّ السّامع استخلص من القول نفس ما قصده المتكلّم أيّ طابق القصد الموسوم لغويّاً في العمل في القول القصد المفهوم من استعمال ذلك القول في المقام؟

ما يقع، في ظلّنا، هو أمرٌ بسيط جدّاً: إنّ الآليّة الاستدلالية التي صاغها سيرل بمراحلها العشر لا تشتغل لأنّه لا تُوجد حاجة إلى تشغيلها بما أنّ القصد الذي قيل هو القصد الذي فهم.

وهذا فارق دقيق يبدو أنه يحجب عنا اشتراك العاملين المباشر وغير المباشر في شيء أساسي: إنَّ البنية اللغوية فيهما على العموم وتخصص مقامياً فإذا تخصصت فإنها قد توافق القول المستعمل. وإذا لم توافق القول المستعمل في المقام احتجنا إلى آليات للتعديل بغية الفهم. ولكن في الحالتين لا يزول القصد الذي تحمله البنية اللغوية البتة.

ويزداد هذا الأمر تأكيداً بالملاحظة الثانية التي نود الإلحاح عليها. فإذا درسنا الحالات التي ذكرها سيرل حول العمل غير المباشر وجدنا الدلالة الحرفية نفسها هي التي تحدّد العمل غير المباشر. فالعلاقة بين (أمكنك أن تمرر لي الملح؟ → هات الملح) وبين (يجب أن أعد امتحاناً → لا أستطيع الذهاب إلى السينما هذا المساء) لا تسمح لنا بأن نستخلص من "أمكنك أن تمرر لي الملح؟" أي شيء لا يتصل "بالملح" المطلوب أو من شخص غير المخاطب الذي نطلب منه أو جملة أخرى غير التعبير الذي يمثّل موضوع الطلب. أضف إلى ذلك أن بين الاستفهام والالتماس من العلاقات العميقة مقولياً وتصنيفياً ما يسمح بالانتقال من أحدهما إلى الآخر.

وقس على ذلك ما يكون بين إعداد الامتحان والذهاب إلى السينما في تصوّرنا المعجمي للأحداث وكيفيات الترابط بينهما وفي "عالم الخطاب" الذي ورد فيه القولان.

والذي يعيننا من تحليلنا المقتضب هذا أن:

(أ) القصد موجود في بنية العمل في القول سواء أكان العمل مباشراً أم غير مباشر،

(ب) القصد الموسوم لغوياً يتخصص مقامياً بأشكال مختلفة منها الموافقة (المطابقة) ومنها المخالفة (عدم المطابقة) ومنها التعديل ومنها ربما التراكب (أي تعدّد المقاصد) ... إلخ،

(ج) لا تقوم حجة "الدلالة الحرفية"، رغم ضعف المفهوم عند سيرل نفسه (راجع: Searle، 1979، 1982، الفصل 5) إلا إذا ميزنا بين العمل اللغوي المتحقق نظامياً والعمل القولّي المتحقق مقامياً.

وفي هذا السياق تُثير العلاقة بين القُوّة والمحتوى القضويّ في المنوال ق (ض) إشكالاً يحتاج إلى توضيح. فقد ذهب سيرل إلى التعبير عن العلاقة بينهما على النحو التالي (Searle، 1969، ص122):

$$(3) \quad \begin{bmatrix} \text{إ} & \text{م} \\ \text{أنت} & \text{أخرج} \end{bmatrix} \quad \text{ق}$$

(حيث إ رمز للإحالة و م رمز للمحمول وكلاهما في موضع "ض" من البنية [ق (ض)]).

وقد أشار سيرل إلى أنّ "ق" محايدة في علاقتها بـ"إ" في حين أنّ القُوّة الإنشائيّة تحدّد الوجه الذي ينبغي أن يُسند به الفعل (المحمول) "خرج" إلى الموضوع "أنت" أهو على الأمر (كما هو الحال في المثال أعلاه) أم الاستفهام أم التمني... إلخ.

ويستخلص من ذلك أنّ عمل الحمل، وهو جزء من العمل القضويّ، مكوّن من مكوّنات العمل في القول التام شأنه شأن قُوّة القول.

ويكشف هذا التحليل، في ما يبدو لنا، عن أنّ العلاقة بين "ق" و"ض" أقوى ممّا تبرزه الصياغة الرّمزيّة المجردة. وهو أمرٌ ملحوظ لا في الوجه المبدئيّ الذي ذكره سيرل فحسب بل في أمور أخرى أخفى مثل التمييز بين الإثبات والتوقع أو التمني مثلاً أو بين العرض والالتماس والتصح... إلخ.

وهذه فروق لا يبرزها مؤشر قُوّة القول إلّا إذا كان موسوماً، حسب منطق تحليل سيرل، بفعل إنشائيّ أمّا إذا غاب هذا المؤشر فإننا نلتبس الدلالة في المستوى القضويّ نفسه. هنا إذا غضضنا الطرف عن حالات يبدو أنّ المحمول أو المؤشر على قُوّة القول فيها واحد مثلما هو الحال في أعمال المدح {نعم} والذمّ {بس}.

ولكن لا يُمكننا غضّ الطرف عن حالات مهمّة من قبيل تقديم الفاعل المعنويّ ودوره في تغيير قُوّة القول من الإثبات إلى توكيده أو من التّقي إلى توكيده أو من الاستفهام إلى توكيد الاستفهام:

(4) أ. ضرب زيدٌ عمرًا؟

ب. زيدٌ ضرب عمرًا

(5) أ. لم يضرب زيدٌ عمرًا

ب. زيدٌ لم يضرب عمرًا

(6) أ. أضرب زيدٌ عمرًا؟

ب. أزيدُ ضرب عمرًا؟

فالترتيب هنا لم يحسّ "المحتوى القضوي" إحالة وحملًا ولكنه غير قوة القول نفسها بتغيير مواضع العناصر الإحالية في التركيب (الموضوعات) والمحمولات إن صحّ التعبير. وهو ما يعني أنّ العلاقة بين القوة والمحتوى القضوي أقوى من العلاقة التي لحظها سيرل بين القوة ("ق") والحمل ("م") في (3) أعلاه.

والذي نحفظ به من تحليل سيرل للعمل في القول:

(أ) أن نظرية القوى القولية التي طمح إليها أوستين يُمكن تصوّرها على نحو

نظامي بحكم الترابط النظامي بين تكوين الجملة وإنشاء القوة،

(ب) نقبل على وجه عام البنية [ق (ض)] باعتبارها معبرة عن المكوّنين الإنشائي

والإحالي للعمل في القول.

4. مراجعة العمل في القول

احتفظنا من تحاليل أوستين وسيرل للعمل في القول بمفهوم مهمّ هو قوة القول (وهي اختصار للقوة في القول *force illocutoire*) وبافتراض أهمّ هو قيام هذه القوة على مواضعة ووجود قواعد ممكنة لتنظيمها. وسنعمل على توضيح تصوّرنا للمسألتين. وهو تصوّر نبنيه على مناقشتنا لنظرية الأعمال اللغوية في صيغتها الأصلية.

1.4. تحقيق استعارة القوة

نذكر بدءاً بأنّ نظرية الأعمال اللغوية احتتت عنايةً أساسيةً بالعمل في القول إلى حدّ لا تُجافي فيه الحقيقة إذا قلنا إنّ هذه النظرية يُمكن اختزالها في مفهوم العمل في القول وهذا ما يبرز مع أوستين بالخصوص.

ولكن مفهوم العمل في القول نفسه يُمكن اختزاله في مفهوم قوّة القول. وهذا ما يكشف عنه بالخصوص تحليل سيرل لبنيّة العمل في القول حيث أنّه استخرج قواعدها من واسم قوّة القول.

وليس يُعسر، إذا سلّمنا بهذا، أن نرى في قوّة القول النواة الضلّة والأساسية لنظرية الأعمال اللغوية. ولكن ما القوّة؟ ما المقصود بها؟ ما صلتها بالقول؟

إنّ هذه الأسئلة على بساطتها الظاهرة أساسية عندنا لأنّ القوّة مصطلح بُني استعارياً ولا بدّ من تحقيق الاستعارة خصوصاً أنّها تكون مع القول في علاقة إضافة (قوّة القول) أو نعت (قوّة قولية).

ويبدو أنّه تُوجد مصطلحات أخرى ممكنة ترشيحها لتدلّ على المفهوم من مصطلح القوّة. فهل نستطيع التّسوية بينها وبين «قصد المتكلّم» أو «معنى القول» أو «المعنى المراد» أو «معنى المتكلّم» ... إلخ؟

لنا أن نحلّل الفروق التّعبيرية كما نشاء. فقوّة القول شيء غير القصد بدليل أنّه لا شيء يمنعنا من أن يكون قصدنا الالتماس ولكننا نتوسّل إليه بقول له قوّة الاستفهام دون أن يعني ذلك وجود تقابل بين القصد والقوّة.

ولنا أن نرى «معنى المتكلّم» أشمل من «قوّة القول» أو «معنى القول» على أساس أنّ القوّة جزء منه والمعنى شامل لمكونات أخرى كالدلالات الاشتقاقية والإعرابية والمقامية والتأثيرية القولية .. إلخ.

غير أنّ هذا كلّه غير مفيد عندنا لأنّ مصطلح القوّة أصبح مكرساً داخل نظرية الأعمال اللغوية ويُمكن حمله على محامل مهمّة في توضيح هذه النظرية وبناتها.

ومن البين أنّ المقصود بالقوّة لدى أوستين وسيرل هو الوظيفة التي يحققها القول عند استعماله. فهو قيمة تسند إليه في المقام. وبهذا المعنى فإنّ القوّة ضرب من الصّفة أو الخاصيّة التي تكون للقول، لذلك لم يتردّد مترجم أوستين إلى الفرنسيّة في ترجمة "force" في النصّ الإنكليزي بـ "valeur".

وعلى هذا المعنى فإنّ قولنا «قوّة القول هي كذا» بمثابة قولنا «قوّة السيّارة هي كذا» أو «قوّة العدد هي كذا». إلّا أنّ مترجم أوستين نفسه أشار (الترجمة الفرنسيّة، Austin، 1970، ص175، هامش 32) إلى بعض الدّقائق المهمّة في

فهم قُوَّة القول. من ذلك افتقار القُوَّة إلى التفاعل التخاطبي بما أنها شيء معروض على المخاطب الذي يُنتظر منه رد فعل ما. وهو ما يمنح لمفهوم القُوَّة، إضافة إلى ترسيخه تداولياً، بُعداً ديناميكياً.

والمُلاحظ أن الحقل المعجمي لكلمة "force" في الإنكليزية والفرنسية يتضمن هذه المعاني جميعاً خصوصاً معنى الطاقة والتأثير وبذل الجهد والقدرة على الفعل والديناميكية.

إلا أن استعارة القُوَّة في علاقتها بالقول يُمكن أن تحمل على معنى آخر عند تحقيقها. فقد فهم الشريف منها (الشريف، 2002) معنى الطاقة المؤثرة، ومعنى القدرة على القيام بشيء مادي أو ذهني. وفهم أيضاً معنى خفياً مستعملاً في البيولوجيا هو أن القُوَّة أصل للظواهر (القُوَّة الحيوية، والقُوَّة العضوية) ومعنى الطاقة الموجودة في شيء ما. لذلك اعتبر القُوَّة سبب وجود الكلام وتكون البنية اللغوية بواسطة شحن معنوية.

وليس بين التّصوّرين في تقديرنا من تناقض. فالقُوَّة بمعناها الديناميكي التخاطبي كما تصوّرها أوستين قد تكون صورة خطابية من الدلالة الشحنة للبنية اللغوية والمُوجدة لها على ما اعتقد الشريف. فنكون بين قُوَّة واقعة في مستوى مجرد عند إنشاء البنية نحويّاً وقُوَّة واقعة في مستوى إنجازي عند استعمال القول آتياً تخاطبياً. ونحن نقبل هذين الفهمين معاً ولكننا، ما دمنا لا نتحدث في مستوى الإعراب ولا نصل بتحليلنا إلى مستوى التداول والاستعمال المقامي، نحتاج إلى مفهوم ثالث للقُوَّة يربط بين الإعراب والتداول ويتصل بمستوى النظم الذي نعتبره (راجع الفصل 1 المخصص للعمل القولّي) واقعاً بين النظام المجرد والتعامل التخاطبي مع الكون أي أننا أمام أبنية إعرابية مصروفة معينة صوتياً ومُعجمياً ولكنها مرشحة للإنجاز المقامي التاريخي.

لذلك فالقُوَّة في تصوّرنَا هي الطاقة الموجودة في القول بعد أن تكونت البنية، ولكنها «طاقة زائدة» (إمعاناً منا في ترشيح الاستعارة) تتركب إلى الطاقة التي كوَّنت البنية اللغوية.

وليس في هذا الجمع بين القُوَّة والزيادة أي غرابة. فنحن نستثمر بعض ما رآه النحاة العرب عند استعارتهم لمفهوم القُوَّة. ويكفي لبيان ذلك حديثهم عن الزيادة وما

تُفيد من تقوية للقول بمعنى توكيده. فالزيادة في اللفظ عندهم ليست إلا زيادة للتعبير عن دقائق معنوية. أما ما نرى "الزيادة" في الطاقة فهو حادث عن التقاء الدلالات البنيوية الإعرابية بالدلالات المعجمية عند النظم. فتكون قوة القول عندنا هي المعنى الدال على موقف المتكلم من محتوى كلامه ومن مخاطبه مثلما كانت قوة المعنى دالة عند النحاة على توكيد المتكلم لكلامه والرد على اعتقادات مخاطبه.

ولا غرابة حينئذ من أن نستعمل القوة الإنشائية (بلاغياً) أي القوة الناتجة عن توخي معاني النحو في معاني الكلام على سبيل الترادف مع قوة القول. بما أن "المعنى الزائد أو "الطاقة الزائدة" لا تقع إلا في المحل الإنشائي من البنية اللغوية كما وصفها الشريف (الشريف، 2002)، وبما أن قوة القول عند أوستين شيء مختلف عن الدلالة (أي المعنى والإحالة). وهي وظيفة تحدد المستوى القضوي عند سيرل في أنموذج ق (ض). فهي المعنى الإنشائي الذي يجب أن يحمل عليه القول لذلك لا تحتاج إلى تخصيص مثلما يحتاج إلى ذلك الحمل والإحالة بل تحتاج فعلاً كما ذكر أوستين إلى تصريح. فالذي يُخصَّص هو المكوّن الإحالي أما الذي يطلب التصريح فهو المكوّن الإنشائي.

وعلى هذا فالقوة وجوه ثلاثة:

- (أ) قوة تكون البنية (الشريف، 2002).
- (ب) تتركب إليها بالنظم قوة تمنح للبنية دلالتها الإنشائية البلاغية (المبغوت، 2008، الفصل الثاني من الباب الثاني).
- (ج) وتتضاف إليها قوة ديناميكية رهينة استراتيجيات التخاطب (أوستين، 1962).

وهو ما يوافق المستويات الثلاثة من اللغة: (أ) المستوى الإعرابي الدلالي و(ب) المستوى التنظيمي البلاغي و(ج) المستوى التخاطبي المقامي.

فكيف تتجسد قوة القول في المستوى اللغوي الذي ندرسه؟

2.4. كيف نصرح بالقوة الإنشائية؟

يقنضي استفهامنا عن التصريح بالقوة الإنشائية أنها ضمنية أو يمكن أن تكون ضمنية فنحتاج منا إلى توضيحها وجعلها قابلة للإدراك والفهم.

وهذا أمرٌ بيّن في تحاليل أوستين بالخصوص الذي ميّز بين الإنشاء الأولي (الضمني) والإنشاء الصريح وحلّل العلاقات بينهما مفترضاً أنّ الإنشاء الأولي أصل تاريخياً في تكوّن الإنشاء عامة (راجع المحاضرتين السادسة والسابعة من محاضرات أوستين في: Austin، 1962، 1970).

ولكن قبل تقديم تصوّرنا للمسألة نوذّ التذكير ببعض المعطيات التي تتصل بالمواضعة وبالفعل الإنشائي.

يُبرز تحليل أوستين أنّ الفعل الإنشائي يمتاز بوضوحه في الكشف عن ثلاثة أشياء:

- (أ) التصريح بالضمانيات التي تحدّد العمل اللغوي،
- (ب) الطابع الإنشائي للقول (مقابل الطابع الوصفي)،
- (ج) نوع العمل المتحقّق.

لذلك ذهب إلى أنّ "كلّ قول إنشائي حقاً يجب أن يؤوّل إلى الصورة التالية أو يكون على قدرها أو يُحلّل إليها: فعل مسند إلى المتكلّم المفرد في المضارع المرفوع الذال على الحال المبني للمعلوم (نحوياً)" (Austin، 1962، ص 61-62، 1970، ص 85).

ورغم ما نقد به أوستين نفسه الفعل الإنشائي (راجع: المبخوت، 2008، الفصل الأول من الباب الأول، الفقرة 3). وما نقده به غيره (الشريف، 2002، ص 173-180، وميلاد، 2001، ص 516-524 والمبخوت، 2006، ص 107-117) فإنّ قيمته تبرز بالخصوص في وظيفة الشرح التي يؤدّيها (Austin، 1962، ص 73-74، 1970، ص 94-95). فهو ينصّ على ما في الصيغ الإنشائية الأولية (الضمنية) من احتمالات عند الإنجاز المقامي ويبرز الدلالات المتولّدة عن تنعيم الجملة (تعجباً أو استفهاماً... إلخ) ويعوّض ما يصاحب القول من حركات (حركة الحاجبين والغمز... إلخ) ويكشف بعض ضمنيّات المقام (صدور القول عن ذي سلطة،... إلخ).

والواقع أنّنا لا نجد دليلاً واحداً لدى سيرل يناقض تصوّر أوستين هذا أو يعدّل منه بل العكس فجعلهُ الأفعال الإنشائية مؤشراتٍ على قوّة القول وأخذهُ

بالتمييز بين الإنشاء الصريح والإنشاء الضمني يدعمان مركزية الفعل الإنشائي في نظرية الأعمال اللغوية. بل إن تحليل بنية الأعمال في القول لدى سيرل والقواعد الدلالية المتحكمة فيها اعتمدت أساساً على دلالات الأفعال التي تسمي هذه الأعمال (راجع: المبخوت، 2008، الباب الأول، الفصل الثاني).

وهنا تبرز العلاقة بين الفعل الإنشائي والقواعد والمواضعات. فلنتذكر أن الخاصية الأساسية للعمل في القول عند أوستين هي قيامه على "مواضعة (...). يُمكن التصريح بها بواسطة صيغة إنشائية" إذ "يبدو أنه عندما يكون لنا إنشاء صريح يكون لنا عمل في القول" (الشاهدان المذكوران في الفقرة 1 أعلاه).

وإذا صحّ فهمنا فإنّ الفعل الإنشائي يقوم دليلاً على قوّة القوّة ودليلاً على مواضعة يكون بمقتضاها القول "ل"، محققاً للعمل "ع". فالرابط الموضح للعلاقة في "ل" و"ع" هو الفعل الإنشائي الذي يختزن معجمياً أمرين أساسيين يتدخلان في تكون العمل اللغوي هما (أ) الشرط اللغوي الدلالي لكل عمل (وتحديداً ما أسماه سيرل بالقاعدة الأساسية) و(ب) الشروط الاجتماعية المؤسسية اللازمة لتحقيق العمل (وتحديداً الإجراءات التي سماها أوستين بـ "الظروف المناسبة").

ولهذا يُمكن للغة أولاً أن ترشح أي فعل للدلالة على أعمال لغوية محدّدة إضافة إلى الأفعال التي ترشّخت في الإنشاء. (لذلك فقولك "بعت" في العربية يحقق البيع وقد لا يحققه في غيرها من اللغات).

ويمكنها ثانياً أن تجعل أي فعل إنشائي، مترشح في الإنشاء، غير إنشائي قابلاً للقراءة الوصفية فحسب لأنه لم يجمع إلى الشرط اللغوي-الدلالي الشرط الاجتماعي المؤسسي (لذلك ليس كل من قال بعت قد باع ومن قال 'أقبل'، في غير مراسم الزفاف، قد تزوّج).

ولهذا ثالثاً كان التلقّظ ببعض العبارات جزءاً من إجراء اجتماعي مؤسسي لا يحقق وحده للقول إنشائيته.

ولا شك في أنّ مثل هذا التصرّور مفيد إذ حلّلنا القول الثام في المقام الثام أي حدّدنا جميع ما تقتضيه المواضعات اللغوية والاجتماعية المؤسسية بالنسبة إلى

كلّ عمل من أعمال الخطاب، ضمن الاستراتيجيات التخاطبية المختلفة. وهذه المواضع نفسها على قدر من الاتساع وعلى قدر من التنوع كبيرين كما لاحظ أوستين نفسه بحيث لا يُمكن أن نبنى استناداً إليها تصوّراً عن نظام قوى القول.

لذلك نفترض، بالنسبة إلى المستوى الذي ننزل فيه الأعمال اللغوية، أنّ مجموع المواضع اللغوية المكوّنة للسان بالمعنى السوسيري للكلمة كافية لتكوين قوى القول والتعبير عن المقاصد الأساسية للمتكلّمين بل هي على قدر من الثراء يجعل حصرها، ولو أولياً، مهمة شاقة. وفي جميع الحالات لا يُمكن للمواضع الاجتماعية غير اللغوية أن تشتغل وأن توضح مقامياً المقصود بكلّ عمل عند إنجازه تخاطبياً.

وبسبب من هذا ينبغي أن يكون التصريح بهذه المواضع من المادة نفسها التي يقرّها اللسان على نحو منظم للتعبير عن القوى الإنشائية.

لذلك نستعيد السؤال الذي عنواناً به هذه الفقرة على النحو التالي: «كيف نصرّح بقوة القول تصريحاً نظامياً؟»

لما كان الفعل الإنشائي قاصراً عن التعبير نظامياً عن قوى القول ولما كان نظام اللسان نفسه، على ما افترضنا، قد خصّص للقوة مؤشرات عليها، فإننا نعتبر الفعل الإنشائي في أحسن الأحوال، ضرباً خاصّاً جداً من ضروب وسم قوّة القول وعلينا، لهذه الأسباب، أن نعيد طرح مسألة وسم قوّة القول من زاوية أخرى لأن هذا الوسم هو الذي يصرّح بها ويبرز المظهر الوضعي الاصطلاحي منها.

3.4. وسم قوّة القول

نقصد بوسم قوّة القول التعجيم التحويلي لبنية مقولية دلالية. ومعنى ذلك أنّ الدلالة المحاصلة منه هي دلالة وضعيّة محدّدة نحوياً تبرز أساساً في بنية القول (العمل القولّي) وليست دلالة مُستندلاً عليها إلّا انطلاقاً من المعطيات التحويلة.

ولئن كنّا سنترك تحليل البنى المقولية الدلالية الممثلة لأعمال اللغوية إلى فصل لاحق (راجع الفصل 6 المخصّص لدائرة الأعمال اللغوية) فإننا سنركّز في هذه الفقرة الفرعية على شروط الوسم.

ومُجمل هذه الشروط شرطان:

(أ) أن يكون الـوَسْم في صدر الكلام،

(ب) أن يكون الـوَسْم بالحرف.

ويعود شرط تصدّر واسم قُوّة القول للكلام إلى أسباب عديدة يلتقي فيها أصحاب نظرية الأعمال اللغوية بما نجده في النظرية النحوية والبلاغية العربية. ونقدّم هنا الأساسيّ منها (راجع: المبخوت، 2006، ب، ص 100-107 ومنه نستمدّ مادة هذه الفقرة).

فقد اختار أوستين وسيرل وسم القُوّة بالفعل الإنشائيّ أساساً. ولكن ما يهتّمنا أن موضوع هذا الفعل هو صدر الكلام. أمّا النحاة العرب فقد أبرزوا أن موضوع الصّدر يمتاز بآته موضوع لتجلية قصد المتكلّم من كلامه لذلك فما يوجد في الصّدر يغيّر معنى الكلام ويؤثّر في مضمونه.

وما يهتّمنا أكثر أن هذا الموضوع لا يكاد يعجّم إلّا بالحرف. فـ"كلّ ما يغيّر معنى الكلام ويؤثّر في مضمونه وكان حرفاً فمرتبه الصّدر" على حدّ تعبير الاستراباذي (شرح الكافية، ج 4، ص 336). وقد استندوا إلى معطيات تخاطبية أساسها ضمان الإبانة عن المقاصد. فتصدّر ما يغيّر معنى الكلام يمكّن المخاطب من التعرّف على قصد المتكلّم فإذا لم يتصدّر الجملة حمّل المخاطب الكلام على الخلوّ من المغيّرات. وإذا تأخّر عن موضوع الصّدر تردّد المخاطب بين إرجاع المغيّر إلى أول الكلام وبين ترقيب كلام آخر يتسلّط عليه ذلك المغيّر فيؤثّر في مضمونه.

والمفيد أن موضوع الصّدر هو موضوع الحدث الإنشائيّ الذي يسيطر على العناصر الإحالية في الجملة كلّها (الشريف، 2002، ص 522) لذلك فهو موضوع يُعجّم بالحرف لأنّ "الإنشاءات في الأغلب من معاني الحروف" (الاستراباذي، شرح الكافية، ج 4، ص 214).

ويقتضي هذا الفهم ربطاً بين المعنى الإنشائيّ واللفظ الذي يحدثه ويوجده وهو ما يستلزم أن القول يحمل في ذاته، عند تكوّنه، معناه الإنشائيّ ويحمل الأمانة الدالة على ذلك المعنى.

ولمّا كان المعنى الإنشائيّ يتجسّد باللفظ وكان اللفظ المرشّح للدلالة على

الإنشاء هو الحرف وكان الإنشاء مسيطراً على الجملة كلها وكان موضع تجلية القصد وتغيير المعنى هو صدر الكلام اختار الحرف الصدر ليسم ما فيه من شحنة إنشائية.

إلا أننا نلاحظ في الربط الذي أقامه الأسترابادي بين الحرف والدلالة الإنشائية عند الوسم تقييداً لهذا الوسم بـ "في الأغلب". وسبب هذا التقييد أن بعض المعاني الإنشائية عند النحاة لا توضع بالحرف بل بضرب محدد من الأفعال والتراكيب الجامدة {نعم، بش، عسى، ما أفعله، أفعل به، كم}. تقع في الموضع المخصص للحرف لتدل على معاني إنشائية {المدح، الذم، الرجاء، التعجب، التكثير}.

وتفسير ذلك، كما هو مبذول في كتب النحو، يرجع الأمر إلى مشابهة هذه الأفعال غير المتصرفة للحرف. وهي مشابهة مأتاها اكتسابها لمعنى الإنشاء الذي خصص له الواضع الحرف. فهي أفعال حرفية مثلما كانت "كم" مثلاً اسماً حرفياً.

وحسب هذا المنطق نفسه أقام النحاة بين الحرف والفعل صلة نظامية يكون بمقتضاها كل حرف دالاً على معنى فعلي دلالة مختصرة عبر عنها ابن يعيش بصيغة "أفعل" (ابن يعيش، شرح المفضل، ج 8 ص 6-7) وهي نفس صيغة الفعل الإنشائي لدى أوستين بحيث تكون همزة الاستفهام معبرة عن "أستفهم" و"ليت" عن "أتمنى" و"ما" عن "أنفي" ولام الأمر عن "أمر"... إلخ.

وعلى هذا فإن ما تحقق له صدارة الكلام ينبغي أن يكون متضمناً لمعنى إنشائي حرفي لأن "كل معنى يدخل الكلام أو الكلمة [ينبغي] أن يوضع له حرف يدل عليه (...). أو يوضع لـ" ما يجري مجرى الحرف في عدم الاستقلال" (الأسترابادي، شرح الكافية، ج 2، ص 471). لهذا فإن الحرف مهما كان (حروف الجر وحروف العطف وحروف الشرط والحروف المشبهة بالفعل... إلخ) يدل على معنى الفعل.

وقد يبدو في هذا ما يضعف ترشح الحرف للدلالة على القوة الإنشائية. فليست جميع الحروف تدخل على الجمل لتغير معناها المسير لها بما أن بعض الحروف مما يتصل "بالكلمة" فحسب كحروف الجر. فهل يعني ذلك أن الجر أو العطف يمثلان قوة إنشائية بدلالة الحرف عليها؟

نترك الإجابة عن هذا السؤال إلى فقرة أخرى لنتركز في هذه الفقرة على مسألة الحرف وما يترتب إليه. فزعم أن الحرف عامة يفتقر إلى التركيب إلى غيره وغيره قد يكون مفرداً وقد يكون جملة فإن ما يعيننا، ونحن نتحدث عن وسم قوة القول، إنما هو مجموعة من الحروف التي تقع في صدر الكلام {ما، ليت، همزة الاستفهام، لام الأمر... إلخ} وليس الحروف التي تقع في الحشو لتبني بها تراكيب جزئية غير مستقلة.

فلهذه الحروف قبل تركيبها إلى الجمل (أي التراكيب الثابتة المستقلة) معنى فإذا تركيب إليها أحدثت فيها معنى ينضاف إلى معناه الأصلي (الاستراباذي، شرح الكافية، ج 1، ص 36) رغم أن الاستراباذي نفسه يلاحظ أن الحرف المنفرد «لا معنى له أصلاً إذ هو كالعلم المنسوب بجنب شيء ليدل على أن في ذلك الشيء فائدة فإذا انفرد عن ذلك الشيء بقي غير دال على معنى أصلاً» (الاستراباذي، ج 1، ص 37).

والجمع بين ما يبدو من تناقض في هذين الرأيين هين. فما دام للحرف معنى فعلي منفرداً فهو لا يمكن تأويل عدم دلالة التي لاحظها الاستراباذي ونفيه وجود معنى فيه "أصلاً" على حد تعبيره إلا على أنه يفتقر لتمام معناه إلى التركيب إلى غيره بسبب انعدام دلالة الإحالية واكتفائه بدلالته الإنشائية التي تتطلب مضموناً (محتوى قضوياً بعبارة سيرل) تتسلط عليه ليكون منفياً في النفي ومستفهماً عنه في الاستفهام ومطلوباً غير ممكن في التمني إلخ. وهذا وجه من وجوه تغيير معنى الكلام الذي يؤدبه الحرف.

وعلى هذا فإن القاعدة التي تفترض وسماً لصدر الكلام وما فيه من قوة إنشائية تسيّر الجملة بالحرف تبرز لنا أن قوة القول لا تحتاج إلى تخمين أو حدس لتحديدتها وإنما هي أمر نظامي، في مستوى النظم الذي نعالج داخله المسألة، قابل للنظر المنظم.

وإذا صح هذا احتجنا إلى توضيح مسألتين جزئيتين.

أما المسألة الأولى فتتصل بالعلاقة بين قوة القول الموسومة بالحرف ومضمون الكلام. فالحرف كما ذكرنا يُغيّر معنى الكلام ويؤثر في مضمونه. فقد يتوهم أن تغيير معنى الكلام يقتضي بناء التصور العام على اعتبار الإثبات أصلاً

وبقية القوى الإنشائية فرعاً. والدّاعي إلى مثل هذا الوهم أنّ موضع القوّة في الإثبات، في العربية خصوصاً وفي الفرنسية والإنكليزية أيضاً، غير موسوم بحرف. فخلو الصدر من حرف مغيّر للكلام قد يوحي بأنّه موضع شاغر يُمكن أن تتعاور عليه الحروف المغيّرة لمعنى الكلام {ماء، (أ، هل)، ليت، لام الأمر، لا الناهية}. فيكون التّغيير المقصود هو الانتقال من الإثبات إلى المعاني الأخرى التي تدلّ عليها الحروف.

وهذا تصوّر ممكن إلّا أنّه ضعيف عندنا (نخالف في هذا المبخوت، 2006، ب، ص 101) لسببين على الأقلّ. أحدهما أنّ خلو الصدر في الإثبات من الحروف لا يقوم دليلاً على أنّ نظرية عامّة في وسم الصدر مجبرة على أن تعتبر ذلك أمراً موجوداً في جميع اللّغات بل أنّ بعض الدّراسات تؤكّد العكس (Asher، 1994، ص 2770). والسبب الآخر أنّ تسليمنا بتمثيل نسبة الكلام بـ [ق (ض)] يقتضي منا النّظر إلى نظم الكلام على طريقة واحدة لا تُشتقّ فيها القوّة من قوّة أخرى بالنّسبة إلى الأعمال اللّغويّة الأساسيّة وهي تحديداً هذه الأعمال الموسوم صدرها بالحرف. فعلينا أن نفترض أنّ الإثبات يستلزم في أصله حرفاً ولكنّ اللّغة لم تر موجِباً لذلك. فجميع القوى الإنشائية، إثباتيّة أو غير إثباتيّة، متساوية في أصل تكوّنها وفي تعجيمها بالحرف.

وإضافة إلى هذا، تبرز شلّة العلاقة بين قوّة القول والمحتوى في مفهوم التأثير. فوجود الحروف في صدر الكلام يؤثر في البنية الإعرابيّة الدّلاليّة. وهو تأثير متعدّد الجوانب أبرزه الأثر الإعرابيّ الذي يكون لمغيّرات الكلام كالنّصب والرفع الذي للحروف المشبّهة بالفعل. وهذا عندنا دليل على وحدة البنية العامليّة والنّظميّة عند تكوّن القول لأنّنا نعتبر حديث النّحاة عن دخول الحرف أو أفعال الاعتقاد مثلاً على المبتدأ والخبر مجرد تمثيل تكذّبه حالات عديدة خصوصاً في الأفعال غير التّحقيقيّة التي تقتضي كذب ما تتسلّط عليه وفي ما يوافقها من حروف كحروف التّشبيه (نقصد حالات "رأيت رأس الذّيك حماراً وحشياً" التي لا تقتضي "رأس الذّيك حمار وحشي" و"كانّ رأسه قنبلة" التي لا تقتضي "رأسه قنبلة").

ويُسلّمنا هذا إلى أنّ الأثر الإعرابيّ وإنّ كان أوضح بحكم وجود الأدلّة اللفظيّة عليه فإنّ الأثر الدّلاليّ قويّ أيضاً بحكم أنّ العلاقة التّحويّة نفسها بين

واسم القوة ومضمون الكلام تفرض تكييف المضمون (وهو الجانب الإحالي من القول) بحسب القوة الإنشائية التي تتسلط عليه. لذلك فإن ما لاحظته سيرل من تداخل بين قوة القول والمحمول من المحتوى القضوي أمرٌ بديهي لا يدعو إلى الحيرة والتساؤل بقدر ما يؤكد أن فصلنا بين "ق" و "ض" إنما هو فصل للتمثيل والتوضيح يعبر أساساً عن تحكم "ق" في "ض" مع وحدة تكوينهما نظامياً.

أما المسألة الثانية التي نود توضيحها فتتعلق بحالات يبدو فيها واسم القوة في غير موضع الصدر كما هو الحال في هذه الأمثلة (راجع: المبخوت، 2006، ب، ص 106-107 وص 134-142).

(7) زيد {لم، لن، لا} أضربه

(8) أما زيد فاضربه (عن الشاوش، 2001، قسم 3، باب 6)

(9) زيد كم مرة رأيته (عن الشاوش، 2001، قسم 3، باب 6)

فما تشترك فيه الجمل الثلاث السابقة هو وجود اسم في الصدر ووجود الواسمات الدالة على النفي (7) والأمر (8) والاستفهام (9) في حشو الجملة. فنحن أمام حالات تحلل نحويًا ومدرسيًا على أنها جمل اسمية لبدائيتها باسم وما بعدها أخبار عنها وإن وجب تأويل الطلبي منها (في (8) و (9)) ضرباً من التأويل. ولكننا نحتاج إلى قدر كبير من رحابة الصدر لتتخلى عن حدسنا الذي يحملنا على اعتبار قوة الكلام في (7) هي النفي وفي (8) هي الأمر وفي (9) هي الاستفهام.

إلا أن هذه الحالات عندنا تقوم على تقديم الاسم لتبثيره دلاليًا قصد تخصيصه أو توكيده نحويًا دون أن يعني ذلك بناء الكلام من أوله على الإثبات. فالقوى المسيطرة للأقوال الثلاثة (7-9) هي القوى التي يسمها الواسم الموجود بعد الاسم "زيد". وكل ما في الأمر أننا لسنا أمام نفي أو أمر أو استفهام خالص وإنما نحن أمام هذه الأعمال مع أعمال تخصيص توسم نحويًا هنا بالتقديم.

وما نبرزه الأمثلة السابقة إنما هو سؤالان أساسيان: هل يمكن أن تتعدد الأعمال اللغوية في القول الواحد؟ وما منزلة الأعمال التي لا توسم بالحرف أو بما فيه معنى الحرف مثل عمل التخصيص هذا؟ (راجع الفصل 7 المخصص للأعمال المتحققة باللغة).

5. الخاتمة

يختصّ العمل في القول عند أوستين وسيرل بخصائص أبرزها طابعه الاصطلاحي واقتضائه لظروف مناسبة وقصدية. وهو ما يجعل دراسته دراسة تكشف قواعد تكوّنه داخل مؤسسة اللغة أمراً ممكناً. لذلك اعتبر العمل في القول الوحدة الدّنيا للتخاطب اللّغويّ كما ذهب إلى ذلك سيرل بالخصوص.

وبناء عليه برزت أهميّة قوّة القول باعتبارها المكوّن الإنشائيّ المؤثر في كيفة النظر إلى المحتوى القضويّ ضمن البنية [ق(ض)]. فهي تبرز الأساسي من علاقات التخاطب والاعتقاد الذي يصدر عنه المتكلّم فتوجّه بقية القواعد التكوينية للعمل في القول. فأساس كلّ عمل في القول قوّة الإنشائية.

والذي يعنينا من تحليل أوستين وسيرل هو إمكانية تصوّر قوى القول على نحو نظاميّ مادام الترابط قائماً بين تكوّن الجملة وإنشاء القول ومادامت القوّة، بموجب طابع المواضعة فيها، قابلة للتّقييد. لذلك اقترحنا تمييزاً بين مستويات ثلاثة تنزل فيها القوّة الإنشائية:

1. أولها المستوى الإعرابيّ الذي تكون بمقتضاه القوّة مكوّنة للبنية اللّغوية بواسطة شحن معنوية،
2. ثانيها المستوى النّظميّ الذي يُسند إلى الجملة دلالتها الإنشائية البلاغية التي ترشّحها للإنجاز المقاميّ
3. ثالثها المستوى التّداوليّ الذي يجعل القوّة مرتبطة بديناميكية التّعامل اللّغويّ المعين مقامياً واستراتيجيات التخاطب.

وليس بين هذه المستويات من تنافر وإتّما الأمر، في تقديرنا، قائم على التراكب والإدماج والتفاعل. وقد استمدّ النظام اللّغويّ لهذه الاحتمالات فرّش وسائل نحوية محدّدة للتصريح بالقوى الإنشائية تصريحاً يجعلها قابلة للنظر الموضوعيّ بفضل تخصيص الحروف لتعجيمها وتخصيص موضع الصدر لوسمها وتجلية قصد المتكلّم من كلامه. وهو ما يعني أنّ القول نفسه يحمل معناه الإنشائيّ والدليل على ذلك المعنى.

الفصل الثالث

عمل التأثير بالقول

1. المقدمة

يهدف هذا الفصل إلى توضيح تصوّرنا لعمل التأثير بالقول. وهو تصوّر بنيّاه على معالجة التساؤلات التي طرحها أوستين والمشاكل التي وجدها عند النظر في ما بين العمل القولّي والعمل في القول وعمل التأثير بالقول من علاقات.

وإضافة إلى هذا الجانب المتصل بنشأة نظرية الأعمال اللغوية مع أوستين نجد أنّ عمل التأثير بالقول، لما فيه من مشاكل أبرزها أوستين، مثلاً، مع العمل القولّي، الجانب الضعيف من النظرية. فمن جاء بعد أوستين ركّز نظره بالخصوص، إنّ لم نقل حصراً، على العمل في القول كما ذكرنا في الفصل السابق.

والمفارقة، أنّ عدم الاهتمام بالتأثير بالقول لم يمنع أنّ يسود، هنا وهناك، التباس في فهم النظرية باعتبار العمل اللغويّ تغييراً لحالة الأشياء في الكون أو تغييراً لاعتقادات المخاطب أو سلوكه. ولهذا الفهم الأولي المنتشر في الأذهان، وفي مواضع كثيرة من التنظيرات، وجه من الحقيقة يحتاج إلى توضيح وتصريح بأسسه.

ومما يشجّع على مراجعة مفهوم عمل التأثير بالقول أننا نجد في أبواب الإنشاء من كتب البلاغيين خلطاً كبيراً بين ما يدلّ على الأعمال في القول وما يدلّ على أعمال التأثير بالقول ممّا يستدعي بدوره مراجعة لعلّها تمكّنتنا من الاستفادة، استفادة أكبر، من بحوثهم بقدر ما تمكّنتنا من إعادة تنظيم نتائج نظرم على أسس نوّذ أنّ تكون أوضح.

وهذا الخلط، في تقديرنا، قائم حتى في كتابات المحدثين من أصحاب نظرية الأعمال اللغوية بل في نص أوستين نفسه.

2. خصائص عمل التأثير بالقول عند أوستين

ظهر مفهوم "عمل التأثير بالقول" داخل مشروع أوستين في سياق سعيه إلى تحديد المعنى الذي يمكن أن يُحمَلَ عليه اعتبار قول شيء ما إيقاعاً له وإنجازاً. فهو إذن احتمال من الاحتمالات التي وقع عليها أوستين وهو يحلّل ما يمكن أن يُفهم من العلاقة بين العمل والكلام (أو الخطاب) رغم ما يبدو بينهما في الاستعمال العادي من تقابل إن لم نقل تناقضاً.

ولا نهدف في هذه الفقرة إلى تجميع ملاحظات أوستين حول عمل التأثير بالقول فحسب بل نهدف بالخصوص إلى توضيح التساؤلات التي طرحها في شأنه.

فقد لاحظ بدءاً أنّ القول يُحدث بعض التأثيرات في غالب الأحيان. ولهذه التأثيرات خاصيتان أوليان (Austin، 1962، ص101، 1970، ص144) فهي:

(أ) تتصل إما بالمخاطب (فرداً أو جمهوراً من السامعين) وإما بالمتكلم وإما بشخص أو أشخاص آخرين.

(ب) ذات طبيعة إما نفسية ذهنية (الأفكار والمشاعر) وإما عملية (الأعمال والسلوكيات).

وتمتاز هذه التأثيرات في علاقتها بالعمل القولي والعمل في القول الصادرين عن المتكلم بميزتين هما (Austin، 1962، ص101-102، 1970، ص114):

(ج1) لا تُحيل على العمل القولي أو على العمل في القول إلا بصفة غير مباشرة،

(ج2) لا تُحيل عليهما البتة.

وقد ضرب على ذلك مثالين: الأول في قول القائل "أطلق عليها النار". فهذا القول سواء حملناه على التحضيض أو الأمر أو النصيح قد يكون له تأثيران

أحدهما هو إقناع المخاطب بإطلاق النار (وهو تأثير من صنف ج 1) أو جعل المخاطب يُطلق النار عليها (وهو تأثير من صنف ج 2). أما المثال الثاني فهو قول القائل "لا يُمكنك أن تفعل هذا" وقد حملته أوستين على معنى الاحتجاج على ما فعله المخاطب مفترضاً أن له تأثيرات بحسب الصنفين السابقين أحدهما هو ثني المخاطب والآخر هو إيقاف المخاطب عن الفعل أو إعادته إلى الجادة أو إزعاجه (صنف ج 2).

ومن الصفات التي يتصف بها عمل التأثير بالقول أنه يمثل:

(د) تبعات لاستعمال القول لا مواضعة فيها.

ويقصد أوستين بذلك أنه إذا أمكنك أن تعبر بفعل إنشائي عن قوة الإثبات أو الاستفهام أو الأمر (وهي أعمال في القول) فإنه لا يُمكنك أن تقول على وجه الإنشاء "أقنعك..." أو "أخيفك...". ومما يدل على ذلك، والمثال لأوستين، أنك تفهم من امرئ إذ يحتج لرأي أنه يقدم حُججاً دون أن تعرف ما إذا كان يقنع بحججه مخاطبه أم لا. وهذا ما يؤدي إلى الخاصية الموالية:

(هـ) عمل التأثير بالقول هو حمل المخاطب على أن يفعل شيئاً ما.

وهذا تمييز لطيف يُبرز الفرق بين عمل في القول كالأمر مثلاً وتأثيراته. فلنا أن نقول للتعبير عن العمل في القول "أمرته فأطاعني" فلا تكون الثانية تأثيراً بالقول بل استجابة متوقعة ما دام في الأمر استعمالاً ويُمكن استعمال الصيغة "حملته على أن يطيعني بإلقاء الأمر عليه".

ومن المفاهيم المهمة في معالجة عمل التأثير بالقول التمييز الذي أحدثه أوستين بين ما كان وراءه قصد وما لم يكن مقصوداً (Austin، 1962، ص 105، 1970، ص 117):

(و) قد يكون التأثير بالقول قصدياً أو غير قصدي

وهي فكرة مهمة تجعل قصد إحداث التأثير في ذهن المخاطب عند إنجاز القول غير متحقق وتفتح الباب أيضاً أمام تأثيرات قد يحدثها الكلام دون أن يقصد إليها المتكلم أو ربما قصد إلى عكسها أو لم يشأ أصلاً أن تحدث. وهو ما يعني أن قصد التأثير قد يكون عرضة لعدم التوفيق والإخفاق فيكون التمييز حينئذٍ

بين السعي إلى إحداث تأثير بالقول والتوفيق في إحداثه. غير أن الظاهرة عامة يُمكن أن تصيب العمل في القول وحتى العمل القولي.

أضفت إلى ذلك أن أوستين نبّه إلى ضرورة التمييز بين (Austin، 1962، ص102، 1970، ص115):

(ز) ما هو أحداث حقيقية ناتجة عن تأثيرات حقيقية وما هو مجرد تبعات تتصل بالمواضعة.

وقد قدّم في هذا السياق مثال الوعد الذي يلتزم بمقتضاه الواعد بتحقيق مضمون قوله. وهنا فهمنا عن أوستين أن الإيفاء بالوعد بالزيادة في الأجور مثلاً من تبعات الوعد أما الزيادة الفعلية عند وقوعها فهي "حدث حقيقي" و"تأثير حقيقي". وهذا التمييز مفيد لتخليص ما قد يبدو من تداخل بين العمل في القول وعمل التأثير بالقول خصوصاً إذا ربطناه بالخاصية (د) أعلاه أي أن عمل التأثير بالقول من تبعات الاستعمال لا مواضعة فيه.

فقد ألح أوستين على أن العمل حدث فيزيائي يختلف عن المواضعات والتبعات (Austin، 1962، ص106، 1970، ص117).

إلا أن ما نعتقد أنه خاصية عمل التأثير في القول الأساسية حسب تحليل أوستين هو:

(ح) خاصية عدم التحديد سواء من جهة هدف التأثير لدى المتكلم أو من جهة الحصول لدى المخاطب.

ومفاد هذه الخاصية وجوه كثيرة أرادها أوستين لتمييز الأعمال في القول ونستغلها هنا لتحديد خصائص عمل التأثير بالقول.

فلبعض الأعمال أهداف تأثيرية واضحة كالإقناع مثلاً. إلا أن هذا الهدف الذي يرسمه المتكلم في مقام مخاطبة مثلاً قد يتحقق وقد لا يتحقق ولا وجود للدليل يُمكننا من احتساب رد فعل المخاطب ومدى اقتناعه إلا إذا كنا في بعض المقامات القائمة على تبادل الأقوال كالمناظرات.

ويُمكن، في سياق ما، أن يكون هدف التأثير بالقول عملاً في القول والعكس بالعكس، من ذلك، والمثال مستوحى من أوستين (Austin، 1962،

ص 117، 1970، ص 125) أنك قد تُخيف شخصاً ما (عمل تأثير بالقول) لتحذيره من خطر (عمل في القول). ولكن لا شيء يمنع من أن يؤدي تحذيرك إياه (عمل في القول) إلى إخافته (عمل تأثير بالقول) فتكون قد سميت إلى تحذيره ولكن مسعاك خاب فلم تتمكن إلا من إخافته.

وهذا الوجه من المسألة يختلف عن وجه آخر لا يمكن اعتباره أهدافاً تأثيرية بقدر ما هو أمور تحصل بالتبع ولم تقصد إليها كأن تجعل شخصاً يضطرب أو يشعر بالإهانة في حين أنك سألته عن أحوال شخص ما.

وهذه الصور المختلفة تعود في نهاية الأمر إلى التمييز بين تحقيق أهداف تأثيرية مقصودة وإحداث تبعات، مجرد تبعات، لم تمثل عندك أهدافاً ولا أنت قصدت إليها. وما بين الأهداف والتبعات صور أخرى عند المخاطب الفعلي من قبيل عدم حصول الهدف أو حصول هدف آخر لم تتوقعه.

وآخر خاصية نستخلصها من تحليل أوستين لعمل التأثير بالقول هي (Austin، 1962، ص 118، 1970، ص 126):

(ط) تكون تبعات عمل التأثير بالقول ونتائجه وأهدافه ممكنة الحصول دون التجاء إلى قول.

من ذلك أنك قد تحدث الإخافة بغير اللغة إذ تلوح لشخص ما بعصا. إلا أنه من البين في نص أوستين أن أعمالاً في القول كثيرة يمكن أن تتحقق دون استعمال اللغة ودون خطاب وهذا ما يُضعف الخاصية (ط).

والحاصل من الملاحظات السابقة والسمات التي جمعناها في (أ-ط) أن عمل التأثير بالقول يمثل حملاً للمخاطب على فعل شيء يمتاز عمومًا، في ما نقدر، بخصائص ثلاث هي:

- (1) عمل مفصول عن العمل القولّي وعن العمل في القول إذ يتحقق إما دون الإحالة عليهما وإما أن يحيل عليهما على نحو غير مباشر،
- (2) عمل لا يقوم على مواضعة سواء أكان إحداث التأثير مقصوداً أم غير مقصود،
- (3) عمل غير محدد بما أنه يختلف عما قد يكون للعمل في القول من تبعات ثم إنه مرتبط بالمخاطب ورد فعله بعد تحقق العمل في القول.

وتطرح هذه الخاصيات الثلاث قضيتين نجمتهما في ما يلي:

(أ) قضية قصد التأثير بالقول ومدارها على مدى إمكانية احتساب تأثيرات الكلام أو تبعاته ضمن بنية العمل في القول باعتبارها الغرض منه أو غرضاً من أغراضه،

(ب) قضية عدم التحديد ومدارها على التمييز بين ما هو قابل للحصر نظامياً وما هو متروك لاحتمالات الإنجاز المقامي.

فلما كان التأثير بالقول أعمالاً "تسبب فيها أو نحققها بواسطة قول شيء ما" على حدّ تعريف أوستين (Austin، 1962، ص108، 1970، ص119) فإنّ اعتباره عملاً منفصلاً عن العمل القولّي والعمل في القول متردداً بين القصد وغير القصد، غير قابل للتحديد، اعتبار يبدو لنا في حاجة إلى مراجعة ونظر. وسنعمل في ما يلي على إعادة التفكير في المسألتين بنية تقديم تصوّرنا لعمل التأثير في القول في صلته بمشكلة العلاقة بين القول والعمل.

3. نحو تصوّر إجماعي للأعمال اللغوية

من المهمّ بالنسبة إلينا البحث في إمكانية قيام نظرية نجعل التأثير بالقول قَصْداً قد يتحقّق وقد لا يتحقّق ولكنه ليس نتيجة من نتائج القول (بنية وقوة إنشائية) أو إحدى تبعاته وتأثيراته المحتملة.

والإشكال في ظلّنا، إذا سلكنا هذه الطريق، هو التالي: لما كنا قادرين، استناداً إلى العلاقة النظامية بين البنى النحوية والقوى الإنشائية، على تصوّر نظام الأعمال في القول باعتبارها من مكونات النظام اللساني، فهل نستطيع إسناد قصد تأثير، لكلّ جملة جملة مهما تكن قوتها الإنشائية؟ وهل يُمكن التمييز بين أعمال في القول تحمل هدفاً تأثيرياً وأخرى لا هدف تأثيري فيها؟ وما دلالة هذه الإمكانية أو تلك وجوداً وعدمًا؟

فعلينا أنْ نأخذ ملاحظة أوستين في المحاضرة الحادية عشرة (Austin، 1962، ص138، 1970، ص144) مأخذ الجدّ إذ قال: "... لا وجود لهدف تأثير بالقول مرتبط بصفة خاصّة بالإثبات (...). إلّا أنّ غياب هدف التأثير بالقول ملحوظ في عدد من الأعمال في القول".

ولسبر هذه الإمكانيات نحتاج إلى تحليل مفهوم القصد من القول وما جرى مجراه من مفاهيم كالهدف والتبعات والغرض.

نذكر بأن المشكلة التي ننطلق منها هنا هي أن إحداث التأثير بالقول قد يكون مقصوداً من المتكلم وقد يتحقق دون أن يقصد إليه بسبب انعدام المواضع في عمل التأثير بالقول.

وننبه إلى أننا سترك جانباً مشكلة حدوث أثر بالقول غير مقصود لنعود إليها في فقرة أخرى.

وإذا زدنا الإشكال تدقيقاً فإننا واجدون أنه عائد إلى أمرين على الأقل: أولهما أن افتراض نية التأثير بالقول، إن وجدت فعلاً، من قبيل نية الإقناع أو نية جعل المخاطب يحقق فعلاً ما يكون افتراضاً ناجحاً موقفاً إذا استجاب المخاطب لذلك فافتتح أو أنجز العمل المرجو. غير أن هذه الصورة المثالية تستلزم أن يقوم المخاطب بعمل ثانٍ تابع للعمل في القول الذي حققه المتكلم وهو الاقتناع في الحالة الأولى وإتيان الفعل الذي طلب منه في الحالة الثانية. ولكن هذا العمل لا يمكن إدراجه بأي صورة من الصور في بنية القول الذي خاطب به المتكلم سامعه فهو شيء متروك للمخاطب على وجه الإمكان وليس واجباً وجوب الإثبات أو التوكيد المؤدي إلى الإقناع والاقتناع ولا وجوب الأمر أو الالتماس المؤدي إلى تحقيق العمل المطلوب.

وثاني وجه من الإشكال أن ما يقوم به المخاطب يمثل عملاً غير لغوي. فهب أن النية، نية التأثير، يمكن تحديدها لغوياً بتحديد الاعتقاد الذي يصدر عنه المتكلم عند إنجاز هذا العمل في القول أو ذاك، فإن تحقق الغرض منه واقع خارج العمل اللغوي بل هو قصد عملي أو ذهني قد يوصل إليه القول دون أن يكون قادراً على إنفاذه. فنحن أمام استئناف للأعمال من اللغة إلى الأحداث الفيزيائية أو الذهنية.

ولكن المشكلة أن تعاملنا الحديسي العفوي مع الأقوال يُنبئنا بأننا حين نتكلم نحمل كلامنا، سواء عن وعي أو بحسب خبرتنا غير المصرح بها، نية إحداث تأثيرات أو نرسم له أهدافاً وأغراضاً أو نرجو أن تكون له تبعات. ولا يمكن لنظرية في الأعمال اللغوية ألا تأخذ مثل هذه المقاصد والرغبات في الاعتبار أو ألا تفسرها، على الأقل، تفسيراً منظماً.

وقد يكون من المفيد أن نجرب طريقة الفلاسفة التحليليين في تتبع المقصود، لدى مستعملي اللغة، بالألفاظ التي رسمناها بخط غليظ. ولكن الثابت أنها ستوصلنا إلى حُظَاظَة مشتركة بينها يُمكن تلخيصها في ما يلي: بالقول وما يتيح لنا من صيغ وأعمال في القول نسمي إلى تحقيق نتيجة ما تعقب كلامنا.

فالنتية أن نرسم لأنفسنا هدفاً والهدف هو العمل على الوصول إلى نقطة ما كما أن الغرض نتيجة نرمي إلى تحقيقها. أما التأثير فينتج عن القول باعتباره سبباً له وهو ظاهرة تحدثها في سياق التخاطب تمثل إحدى التبعات أي ما يعقب، على الترتيب، عملنا، القول.

ونذكر في هذا الإطار أن سيرل حين تبني مفهوم الدلالة غير الطبيعية عند غرايس كان قد تبني معها مفهوم الأثر القولّي أو الأثر في القول. ومفاده أن المتكلم يسعى إلى تبليغ مخاطبه دلالة ويحمّله على التعرّف على أنه يقصد تبليغه تلك الدلالة. وهو ما يعني أن إحداث أثر في المخاطب جزء من تكوين الدلالة ويكفي أن يتعرّف المخاطب على قصد إحداث هذا الأثر حتى يتحقّق الأثر.

ولئن اعتبر سيرل ذلك من باب 'فهم ما يقوله المتكلم' وليس عمل تأثير بالقول (Searle, 1969، ص46، 1972، ص88) فإن صلته بالقول ومختلف معاني العمل المرتبطة به تحتاج إلى تدقيق وتفكير. فمن البين أن هذا الأثر في القول عُرْضة، شأنه شأن جميع التأثيرات، للنجاح والإخفاق ولا معنى نظرياً وإجرائياً إلى تعليق تحقق الدلالة وفهم المقصود من القول بالأثر القولّي ما دما نعرف حالات سوء الفهم والتّهام وحالات اللعب باللغة والتلاعب بها.

فإذا افترضنا أن التأثير بالقول هو الغرض الذي لأجله يُساق الكلام فإنه سيكون متطابقاً عند تكوين دلالة القول ومنتهى عند تأويلها.

والمقصود بهذا الافتراض أن نختبر إمكانية الربط بين الأعمال في القول إثباتاً ونفيّاً، وتوكيداً لهما، وأمرّاً واستفهاماً... إلخ والأغراض التي تُساق لأجلها بُغية النظر في مدى شرعية البحث عن إدراج عمل التأثير بالقول (أو جزء منه على الأقل وما هو هذا الجزء؟) في حسابنا الدلالي للعمل اللغوي.

ومثلما يسمح لنا الافتراض السابق بالبحث في عمل التأثير بالقول عن الجزء

القابل للإدماج في بنية العمل في القول على أنه تأثير متكهن به (ولنسمها فرضية الإدماج) فإنه يسمح لنا بتصوّر جذريّ للمسألة يركّز على الأعمال في القول وعزلها عزلاً تاماً عن أعمال التأثير بالقول حتى وإن كانت مقصودة (ولنسمها الفرضية الجذرية). وسنبدي موقفنا من العلاقة بين الفرضيتين بعد تحليلهما.

4. الفرضية الجذرية

تقوم الفرضية الجذرية على إيجاد مقياس نحويّ صارم واضح يميّز الأعمال في القول ويعزل عزلاً تاماً أعمال التأثير بالقول. وتستمدّ هذه الفرضية مشروعيتها من بعض ما قاله أوستين عن المواضعة شرطاً لتحقيق العمل في القول ولكن استناده إلى غيابها من عمل التأثير بالقول هو الذي جعله لا يجد لهذا الصنف من الأعمال حكماً خاصاً.

نذكر هنا بمقياسنا النحويّ المميّز للأعمال في القول. وهو ببساطة وجود حرف إنشائيّ يسم العمل اللغويّ فيتصدّره ليدلّ على القوة الإنشائية التي تسيّره. (راجع الفصل 2 المخصص للعمل في القول)

ومعنى هذا أنّ العمل في القول لا يكون كذلك إلا إذا دلّ على عمل أساسيّ قابل للوسم النحويّ تتكهن به دائرة الأعمال اللغوية أو كان عملاً مشتقاً منه (راجع الفصل 7 المخصص لأنواع الأعمال المتحققة باللغة). من ذلك مثلاً أنّ جميع المعاني التي يخرج إليها الاستفهام، حسب تحليل البلاغيّين العرب، (راجع مثلاً: شروح التلخيص، ج 2، ص 290-307) هي أغراض وأعمال تأثير بالقول باستثناء القليل منها مثل التمنيّ وهو ما سنحلّله فيما بعد على سبيل الاستدلال على الفرضية الجذرية.

ومقابل الوسم النحويّ للعمل في القول نجد أعمال التأثير بالقول خاضعة مثلما لاحظ أوستين إلى بنية لغوية أساسها الجعلية التي تُفيد حمل المخاطب على فعل شيء ما أو اعتباره مُستَقَرّاً لحدث نفسي أو عمليّ. ومن حسن الحظّ أنّ العربية وفّرت صيغتين اشتقاقيتين للتعبير عن هذه الدلالة هما 'فعل' أساساً و'أفعل' بدرجة ثانية إضافة إلى دلالات معجمية كثيرة تسمح لنا بضبط جملة من أعمال التأثير بالقول.

وفي نظرة سريعة إلى باب الإنشاء في شروح التلخيص، أمكننا أن نستخرج قائمة محدودة، على اتساعها، لا نقصد منها الاستيفاء والتمام.

فمن أبرز أعمال التأثير بالقول نجد مصادر متصلة بما هو على وزن "فعل" مثل: التوبيخ والتقريع والتحقير والتخويف (أي الوعيد) والتهويل (التفطيع والتضخيم) والتعجيز والتهديد والتأديب والتعجيب والتعظيم والتسخير (التذليل والإهانة) والتنديم والتكذيب والتبكيث والتجهيل والتحضيض والتقريع.

ومما جاء على وزن "أفعل": الإغراء والإهانة والإنكار.

وقد يعجب القارئ من وجود التحضيض والتقريع والإنكار ضمن هذه القائمة الأولية ويمكن أن يزداد عجبه إذا ألحقنا بها "التوكيد".

ففي التوكيد يتوفر شرط الحرف الإنشائي الذي يتصدر الجملة ليسم قوتها الإنشائية. ويصعب اعتباره عملاً مشتقاً من الأعمال الأساسية حتى يلحق بها.

إلا أن وجوده على صيغة "فعل" ينهنا إلى احتمال جريانه على معنى حمل المخاطب على شيء. أضف إلى ذلك أنه ليس عملاً متولداً من دائرة الأعمال اللغوية الأساسية ثم إنه، وإن جرت العادة على اعتباره من الخبر، فلا شيء يمنع نظرياً وإجرائياً أن يكون التوكيد من الأغراض التي تعلق بالأعمال في القول التي جمعها العرب في باب الإنشاء إذ يكفي أن تكرر القول الواحد، بحسب قواعد التكرار المضبوطة نحويًا، حتى يتولد التوكيد.

ولا يخفى، إذا نظرنا في تقسيم الخبر لدى السكاكي (مفتاح العلوم، ص 170-171) إلى ابتدائي وطلبي وإنكاري، بعض ما يسوغ لنا اعتبار التوكيد عمل تأثير بالقول.

فالخبر الابتدائي هو الإثبات عينه (وصنوه التثني) على ما تبرزه الأمثلة التي عددها السكاكي. أما التوكيد فمرتبط بالخبر الطلبي والخبر الإنكاري. ومما درجتان في التوكيد بحسب حال المخاطب أكان متردداً في مضمون الإثبات أم منكراً له.

ويأتي التوكيد بعبارة السكاكي "لينقذ [المخاطب] من ورطة الحيرة (...). بإدخال اللام في الجملة أو إن" (مفتاح العلوم، ص 170) أو "إذا ألقاها [أي

الجُملة] إلى حاكم فيها بخلافه ليرقه إلى حكم نفسه استوجب حكمه ليترجّح تأكيداً بحسب ما أشرب المخالف الإنكار في اعتقاده " (مفتاح العلوم، ص 171). فدور التوكيد بدرجة جليّة جعل المخاطب يعتقد في محتوى الخبر بإزالة الحيرة من اعتقاده أو دحض إنكاره. ولهذا التبرير للقسمّة بين الخبر القلبيّ والخبر الإنكاريّ قيمة لا نظمتها كبيرة أو مفيدة في تحليل الأقوال.

وبهذا المعنى يكون التوكيد تأثيراً بالقول يُساق لأجله الكلام. وهو يتضمّن جميع مواصفات عمل التأثير بالقول سواء ما جعلناه له من صيغة صرفيّة تدلّ عليه أو من حيث خصائصه وسماته التي حاول أوستين بيانها. فهو:

(أ) سعى إلى التأثير في ذهن المخاطب ونفسه (الخاصّيتان (أ) و(ب) في الفقرة 2 أعلاه).

(ب) حمل المخاطب على أن يفعل شيئاً ما وهو هنا تغيير اعتقاده (الخاصيّة (ه)).

(ج) غير محدّد فقد يغيّر المخاطب اعتقاده وقد يواصل إنكاره (الخاصيّة (ح)).

إلا أنّه من المهمّ أن نُشير في الآن نفسه إلى أنّ وسم عمل التوكيد نحويّاً يضعف من الخاصّيات (ج) و(د) و(و) بالخصوص. فالتوكيد يُحيل على العمل القوليّ والعمل في القول بصفة مباشرة بمقتضى الحروف والصيغ الدالة عليه وهو بذلك يقوم على مواضع ومن ثمّ فهو قصديّ. وهذا الجانب من التوكيد يدعّم أنّه عمل في القول.

وإذا كان ما نذهب إليه من أنّ التوكيد عمل تأثير بالقول صحيحاً فهو من الأدلّة المُمكنة على أنّ التأثير بالقول ليس أمراً غير محدّد تماماً. والأهمّ من ذلك أنّه يُمكن أن نجد أدلّة عليه في القول نفسه وما طابع الاحتمال فيه إلّا بسبب أنّ تحقّق التأثير القوليّ متروك إلى حدث ثانٍ يعقب القول وهو في مثال التوكيد حدث الاقتناع المبطل للإنكار أو الشكّ.

واعتقادنا أنّ الفرضيّة الجذريّة تفرض اعتبار التوكيد عمل تأثير بالقول أو اعتباره على الأقلّ ضمن مسترسل يكون فيه جزء تجتمع فيه أعمال يمتاز فيها العمل في القول مع عمل التأثير بالقول. وهي خطوة مهمّة تلزمننا بالتمييز بين أعمال في القول خالصة وأخرى للتأثير بالقول خالصة وثالثة تجمع بينهما. وفي

جميع الحالات، إذا صحّ هذا، فإننا نخرج من الزعم بانعدام المواضعة مطلقاً في أعمال التأثير بالقول إلى شيء من المواضعة التي تمكّن من احتساب عمل التأثير بالقول وإن نسيّاً.

وندعم تحليلنا السابق بدراسة أنموذج معاً ذكره البلاغيون العرب عن خروج عمل الاستفهام إلى معانٍ أخرى (أي أعمال لغوية أخرى) تُؤدّي بتركيب الاستفهام. فالاستفهام من الأعمال الأساسية التي تؤدّيها دائرة الأعمال اللغوية وهو يقوم من حيث رسمه على حرفين هما الهمزة و"هل" وتقدر الهمزة في التراكيب المبدوءة باسم استفهام على ما وضع النحاة العرب.

وقصدنا من دراسة الاستفهام، كما عالجه شراح التلخيص (ج2، ص207-290) إنما هو التثبت من نجاعة الفرضية الجذرية في تمييز العمل في القول من أعمال التأثير بالقول. ويُمكن العودة إلى عمل بلحاج رحومة الشكلي (2007)، التي بحثت عن قائمة مفصلة استناداً إلى أعمال البلاغيين واقترحت تنظيمها لها. وفي ما سيأتي نقد غير مباشر لتصورها الثري والمهم.

نكتفي هنا بتتبع الأعمال التي "خرج" إليها الاستفهام كما وردت تبعاً في نص تلخيص المفتاح للقزويني مستعملين الشروح لتوضيح بعض الجوانب.

وهذه الأعمال هي: الاستبطاء والتعجب (﴿مَالِكٌ لَا أَرَى الْهَيْهَذَا﴾) والتنبية والوعيد والأمر والتقرير والإنكار (للتوبيخ أو للتكذيب) والتهكم والتحقير والتهويل والاستبعاد والتوبيخ والتعجب.

وإذا تركنا جانباً ما كان حسب المقاييس التي وضعناها من باب عمل التأثير بالقول فإننا نتوقف عندما يُمكن أن يبدو أعمالاً في القول وهي الاستبطاء والتعجب والوعيد والأمر والتقرير والإنكار والتهكم والاستبعاد.

ونُخرج في مرحلة أولى عمل الأمر منها. فهو عمل تتكهن به دائرة الأعمال اللغوية ولا نستبعد أن يخرج إليه الاستفهام ولا يهمنّا إن كان تحليل البلاغيين للمثال صحيحاً أو خاطئاً.

أما التقرير فقد ذكرناه هنا لأن السائد اعتباره عملاً في القول والحال أنه استفهام عادي لا يميّز إلا بما علق به من غرض التأثير بالقول فهو في اعتبار

البلاغيين جميعاً من باب "حمل المخاطب على الإقرار وإلجائه إلى ذلك الإقرار والزامه إياه" (المغربي، مواهب الفتاح، ج 2، ص 294) وله معنى آخر هو التحقيق والتثبيت وهي من أعمال التأثير بالقول الواضحة. وصنو التقرير الإنكار وهو كما هو مذكور يكون للتوبيخ "أي التمييز والتقريع على أمر قد وقع ولذلك يقال الإنكار التوبيخي يتضمن التقرير أي التثبيت والتحقيق" (المغربي، نفسه، ص 300) ويكون للتكذيب أي جعل المخاطب كاذباً في ادعائه.

أما الاستبطاء ومثاله "كم دعوتك" تقوله لمن دعوته فأبطأ في الجواب. ومن البين أن مثل هذا المعنى يعسر اعتباره عملاً في القول. ولعله مجرد تعبير عن المحتوى القضوي للمثال المخصوص الذي صنع. ومن المعلوم أن كثيراً من هذه المعاني الموضوعية للغرض يذكرها البلاغيون أو علماء أصول الفقه دون تدقيق. وقد حاول السبكي إرجاع المقصود بالمثال إلى عمل من الأعمال المعروفة في النظام البلاغي فاعتبر المثال يحتمل أن يكون أريد به التهي عن التأخر (...). والاستبطاء بخلاف دعوتك قد يصدر من موبخ قد انقطع غرضه من إجابة دعائه أو بعد تعمّر الإجابة (السبكي، عروس الأفراح، ج 2، ص 290-291). فإذا حملناه على التهي قلناه فيه ما قلنا في الأمر وإذا حملناه على التوبيخ فالتأثير بالقول فيه واضح. والوجه الآخر للاستبطاء هو الاستبعاد "أي عذ الشيء بعيداً والفرق بينه وبين الاستبطاء أن الاستبطاء عذ الشيء بطيئاً في زمن انتظاره وقد يكون محبوباً منتظراً والاستبعاد عذ الشيء بعيداً حساً أو معنى وقد يكون منكراً مكروهاً غير منتظر أصلاً" (المغربي، مواهب الفتاح، ج 2، ص 306).

أما الوعيد فالمقصود به التخويف والزجر (التفازاني، المختصر، ج 2، ص 293، والدسوقي الحاشية، ج 2، ص 293) وهما عملاً تأثير بالقول يدلان بالضيغة وبالمعجم على ذلك.

ومما يُثير إشكالاً مهماً تحقيق عمل التعجب (لا التعجيب الذي هو تأثير بالقول) بينية الاستفهام. وهذا ما ذهب إليه بعض البلاغيين (الفزويني، الإيضاح، ص 141) من خلال شاهد قرآني هو قول سليمان ﴿مَالِكٌ لَا أَرَى الْهَدْمَ﴾. ويمكن العودة إلى دقائق التحليل في الشروح (شروح التلخيص، ج 2، ص 291-292). غير أن ما يعنينا هنا هو أن تحقيق التعجب بالاستفهام عموماً وفي هذه

الآية خصوصاً أمرٌ مشكوك فيه. فقد ذهب الزمخشري إلى أن العمل المتحقق في سياق الآية هو عمل الاستفهام الحقيقي عن السبب الذي استوجب منع الرؤية. وهو موقف رجحه السيد الجرجاني في شرح المفتاح والسيالكوتي والتفتازاني وقرره العدوي والسمرقندي وابن يعقوب المغربي. وأقصى ما يمكن تمشيته في معنى التعجب أن القصد بالاستفهام هنا على الحقيقة ويكون التعجب من "مستبعات الكلام" على حدّ تعبير الدسوقي (الحاشية، ج2، ص292).

ويثير التهكم الذي عذّ عملاً يتحقق بالاستفهام مشكلتين على الأقل. فهو من ناحية عمل، إذا صحّ اعتباره كذلك، لا بُنية تدلّ عليه ولا حرف يسمه والتهكم من ناحية ثانية يمتاز بإمكانية التراجع عنه عند التعامل اللغوي لأنه يحمل وجهاً على الحقيقة وآخر مقصوداً لذلك يُمكن اعتباره من الأعمال التي لا تتحقق إلا خطابياً (لنقل أعمال الخطاب) لذلك قال الدسوقي (الحاشية، ج2، ص304): "والأحسن أن يكون استعمال أداة الاستفهام في التهكم من باب الكناية أو يجعل التهكم من مستبعات الكلام".

وقد أشرنا أعلاه إلى عمل التحضيض باعتباره عمل تأثير بالقول بحكم الضيغة الصرفية والدلالة المعجمية للفعل. إلا أن للتحضيض، كالتوكيد، حرفاً دالاً عليه يسمه، وهو "هلاً" ويديها، حسب البلاغيين، "ألاً" إضافةً إلى "لوما". والتحضيض هو حثّ المخاطب على إنجاز عمل ما مستقبليّ عكس التنديم الذي هو جعل المخاطب نادماً على فوات ما كان ينبغي له أن يقوم به من عمل ويُعبّر عنه حرفان هما "هلاً" (مع الماضي) و"لو ما".

ومن البين أن التحضيض تأثير عمليّ سلوكي والتنديم تأثير ذهنيّ نفسي. ويظلّ التساؤل عن مدى اعتبار ما تدلّ عليه الحروف المركبة من باب أعمال التأثير بالقول قائماً محتاجاً إلى تتبع خصوصاً بعد أن رأينا نموذج التحضيض والتنديم ونموذجي التّحرير والإنكار اللّذين يؤدّيان عادةً باستفهام داخليّ على نفي.

ويبرز لنا التحليل السابق، على اقتضابه، أن الفرضية الجذرية في تمييز أعمال التأثير بالقول تكشف عن جملة من الأعمال والمعاني غير المتجانسة التي يعلّقها البلاغيون بالأعمال اللّغوية الأساسيّة. فما لاحظناه في الاستفهام قابل للانطباق على الأمر أو التمني أو النهي.

ومأتى هذا التداخل وعدم الانسجام ضعف التمييز بين ما تحتمله الدلالة الإنشائية المسندة إلى البنية النحوية، (وهي قارة لا يمكن إسقاطها من الحساب الدلالي للقوة الإنشائية المسندة إلى القول) وبين ما يستتبعه الكلام من تأثيرات أو ما يعلق به من أغراض تأثيرية.

وقد أدى هذا إلى تقديم قائمة متضخمة مما يسمى معاني يخرج إليها الكلام أي ما يعتبر بلغة نظرية الأعمال اللغوية أعمالاً غير مباشرة أو أعمالاً تتحقق سياقياً. وهذه الأعمال تعرض في المستوى نفسه ليستخلص المعنى الخطابي الحاصل من التقاء البنية النحوية بالمعطيات الحقالية والمقامية ثم يُعدّ التفسير مساوياً للمفسر رغم بحث البلاغيتين عن آليات الانتقال من "معنى أصلي" إلى "معنى ثانٍ" متفرّع عنه.

واعتقادنا أن الفرضية الجذرية تسمح لنا، إلى حد كبير، بإعادة تنظيم الكثير من ملاحظات البلاغيين المهمة وحتى ما نجده لدى العلماء بأصول الفقه من دلالات تُناط بالأعمال اللغوية الأساسية. فعلى أقل تقدير يمكننا استغلال مبدأ المحافظة على البنية (الشريف، 2002) في تحليل الأعمال اللغوية لنؤكد استقرار القوة الإنشائية التي تعبّر عنها البنية النحوية ثم نبحث في هذه الدلالات التي تعلق بالأقوال أي أعمال في القول أم هي أعمال تأثير بالقول أم هي من مستتبعات الكلام التي تظهر في الخطاب أم هي مجرد دلالات مستمدة من مضمون الكلام (أي تقريباً محتواه القضوي) وكثيراً ما نجد البلاغيين والأصوليين يستخرجونها متوهمين أنها أعمال في القول.

وعموماً نلاحظ أن الفرضية الجذرية تمكّنتنا من:

- (أ) عزل الأعمال في القول وجعلها في قائمة محدودة لعلها توافق ما وجدناه في دائرة الأعمال اللغوية وما يمكن أن يُشتق منها مباشرة،
- (ب) عدم الاقتصار على وجود حرف إنشائي واسم، في صدر الجملة، لقوة القول حتى يعتبر عملاً في القول وإن كان يؤدي بالمقابل، إلى توسيع القائمة المحتملة لأعمال التأثير بالقول،
- (ج) بيان بعض صلات عمل التأثير بالقول بالعمل القولّي والعمل في القول مادامنا قد وجدنا أعمالاً تتحقق بحروف مركبة في العادة بما يبيّن أن عمل التأثير

بالقول أو بعضه قائم على مواضعة منذ تكون البنية تسمح بالتكهن به وهو وضع أفضل من مجرد التخمين والحدس.

(د) التفكير في مدى وجود أعمال يتمازج فيها العمل في القول وعمل التأثير بالقول. وقد حللنا وجهاً من الإشكال انطلاقاً من عمل التوكيد. وسبق لأوستين نفسه أن رأى في "أغري" مثلاً (Austin، 1962، ص132، 1970، ص132) بحسب استعماله التركيبي عملاً في القول أو عمل تأثير بالقول.

(هـ) مراجعة بعض ما استقر، أو كاد، على أنه أعمال في القول من ذلك التحضيض والتقرير والإنكار في ما حللنا، والتحذير والتكريم والتوديع والتطبيق والتشكيك والترخيص والإلحاح والتمييز (أو الأفراد) والإبراز والتفسير، على ما في بعض القوائم التي وضعها أوستين في المحاضرة الثانية عشرة. ويمكننا أن نُضيف كذلك النداء إمعاناً في إفقار الأعمال في القول وإثراء الأغراض وأعمال التأثير بالقول!

5. فرضية الإدماج

من تساؤلاتنا الأساسية في هذا الفصل إمكانية إسناد قصد تأثيري لكل جملة إسناداً منظماً قاراً بما يجعل عمل التأثير بالقول متكهنّاً به منذ إنشاء القول وليس مجرد تأويل بعدي لإنجازه أو مجرد عمل ثانٍ يعمل المخطب أو يمتنع عن عمله.

لذلك فإن المقصود بفرضية الإدماج بيان موقع عمل التأثير بالقول، أو جزء منه نحتاج إلى تحديده، من بنية العمل اللغوي نفسه.

فقد لاحظ أوستين في المحاضرة التاسعة أن "تأثيراً ما في السامع ينبغي أن يتحقق حتى يُمكن اعتبار عمل في القول عملاً تاماً" (Austin، 1962، ص115، 1970، ص124) رغم أن ذلك لا يعني "كون العمل في القول، في حد ذاته، إحداثاً لتأثير ما" (نفسه). والظاهر من موقف أوستين هذا أنه يقصد ما قصد إليه غرايس من "الأثر القولوي" أي فهم دلالة القول وقوته.

وأهم من هذا أنه قصد ما يدعو إليه العمل في القول من "رد" أو تبعات جعلها من صنفين. أحدهما "أحادي" ويقصد به، في ما يبدو، شيئاً من قبيل

تحقيق المتكلم، إذا وعد، لما التزم بتحقيقه، والثاني "ثانتي" ويقصد به مثلاً إجابة المخاطب إذا سأله المتكلم. إلا أن أوستين يلاحظ مرة أخرى أن تنفيذ مضمون الوعد أو الإجابة هما من الأعمال الثانية التي لا يمكن عدّها من العمل الأصلي. وفعلاً، لا يمكن أن ندرج في بنية القول وقوّته تنفيذ المخاطب لما أمره به المتكلم مثلاً وبالقدر نفسه لا يمكن أن ندرج فيهما امتناعه عن تحقيق مضمون الأمر أو تحقيقه على صورة متقوصة أو دون المطلوب.

ولا نرى كيف يمكن أن ندرج إجابة المخاطب أو إنكاره أو إقراره إذا ما سأله سائل في بنية الاستفهام قولاً وقوّة. وعلى هذا القياس ولا شك.

غير أنه من الثابت أنك إذا أمرت فمن المنتظر أن يحقق المخاطب أمرك وإذا استفهمت فمن المعقول أن تنتظر إجابة. وكل امتناع من المخاطب قد يحمل على العصيان وقد يُرى في الصمت موقف قد يلتبس بالاحتقار. وإذا خفّفنا إلى أقصى حد ممكن الحكم على الامتناع أو الصمت فإننا نصفه في ظروف عادية ومألوفة بأنه "غير متوقع" أو "غير طبيعي".

ومن الثابت أيضاً أنه لا ضمانات لك، من الكلام نفسه، بأن محتوى أمرك سينفذ وأن مطلوبك من الاستفهام سيتكفل المخاطب بتحقيقه. فهذا خاضع لتعامل اجتماعي لا دخل للغة فيه وخاضع لمتغيرات مقامية عديدة يعسر ضبطها. إلا أن في هذا الجانب تحديداً ما يدعم قصد التأثير بالقول. فما الامتناع عن الفعل إلا الوجه الآخر من الانصياع وما السكوت عن الإجابة إلا الوجه الثاني للإجابة وكلاهما ناتج لا محالة عن إلقاء الأمر أو الاستفهام.

فما لا يمكن تحديده على صورة وضعية ليس الانصياع أو الإجابة وإنما هو الصور الأخرى من رد فعل المخاطب وهي تمدّ كما ذكرنا "غير طبيعية" أو "غير متوقعة" لذلك لا يمكن البناء عليها.

وإذا صحّ هذا الأسلوب في النظر فإن سلوك المخاطب وردود فعله، باعتبارها مظاهر تعاملية، قابلة للتكهّن بها بصفاتها أغراضاً تأثيرية تعلق بالعمل اللغوي. فإذا تحقّقت طابق الواقع التكهّن وإذا لم تتحقّق كان عدم التّطابق لأمر ما يبحث فيه مقامياً بالعودة إلى القول التام في سياقه التام (انظر: الفقرة 6 أدناه).

ويبدو لنا الانطلاق من افتراض عدم التحديد بالنسبة إلى ما يتج واقعياً عن القول من تأثيرات شبيهة بافتراضنا أن من يثبت مثلاً لا يعتقد في صدق مضمون إثباته إلى أن يظهر العكس. وهو ما يجعل تحديد الإثبات عملاً في القول من باب المحال. بل سيفتح على الناس أبواب التكذيب المتبادل إلى درجة تجعل التعامل باللغة جحيماً نفضل عليه الصمت.

وقياساً على أن المثبت صادق إلى أن يثبت كذبه فإن المأمور سيفقد محتوى الأمر إلى أن يظهر امتناعه والمستفهم منه سيجيب عما سنل إلى أن يعبر عن رفضه للإجابة.

ورأينا أن القول نفسه مهما كانت قوته يفرض وضعياً ضرباً من التعاقد بين المتخاطبين يتضمن، على نحو مجرد، قصد التأثير بالقول وقبولاً مبدئياً، ناتجاً عن التعاقد اللغوي نفسه، بما يقتضيه القول من تأثيرات. وكل ما قد يبدو تلاعباً بهذا التعاقد سواء من جهة المتكلم وقصده التأثيري أو المخاطب وقبوله المبدئي إنما هو جزء من التعامل اللغوي لا يتحدد ولا ننظر إليه إلا بمقتضى التعاقد نفسه. ومن هنا يمكننا أن نقيم توازياً، قد يكون غير دقيق ولكنه مفيد، بين أحوال المتكلم الذهنية ومقاصده التأثيرية.

فإذا سلمنا بأن قصد التأثير يتفرع إلى (أ) تغيير الاعتقادات و(ب) تغيير السلوك والأفعال، وإذا سلمنا بأن الحالات الذهنية الأساسية التي ينطلق منها المتكلم حالتان هما (أ) التعبير عن الاعتقاد و(ب) الإرادة (بمعنى الطلب)، فإن العلاقة بين ما يصدر عنه المتكلم من اعتقاد أو إرادة وما يرمي إليه من تأثير ذهني أو عملي تصبح علاقة سببية في الاتجاهين.

ولما كان العملان الأساسيان الصادران عن اعتقاد اليقين هما الإثبات والنفي أمكننا أن نعلق بهما، على نحو مجرد نظامي، قصدين تأثيريين هما، تبعاً، تثبيت اعتقاد لدى المخاطب وتكذيب اعتقاد لديه.

ولما كانت الأعمال الأساسية الصادرة عن الإرادة الخالصة هي الأمر والنهي أو عن الإرادة المشوبة باعتقاد هي الاستفهام والتمني أمكننا أن نعلق بها، تبعاً، المقاصد التأثيرية التالية: الانصياع (أي تحقيق المخاطب لعمل) ثم

الامتناع (أي توقف المخاطب عن عمل بصدد تحقيقه) ثم إجابة المخاطب ثم الاستعطاف والمشاركة الوجدانية (راجع بالتفصيل خصائص كل عمل في الفصل 8 المخصص لقواعد الأعمال اللغوية الأولية).

ولئن اكتفينا في وصفنا السابق بما نعتبره أعمالاً لغوية أساسية تولدها دائرة الأعمال اللغوية، فإنَّ وصفنا ينطبق على الأعمال الأخرى الفرعية حسب خصوصية كل عمل. فالتصح مثلاً يقصد به الإرشاد فيعمل المخاطب بمضمونه.

ورأينا أنَّ هذا المظهر التعملي مضمَّن في بنية العمل اللغوي ولا صلة له مباشرة أو حتمية بما سيقع بعد إنجاز القول بقوة من القوى القولية الممكنة. وربما اقتضت مزجة مثل هذا التصوُّر على الاستجابة لحدوس المتكلمين واحتساب رد فعل المخاطب منذ تكوُّن القول.

وننبه إلى أنَّ التفي مثلاً إذا أُنجز القول تحقَّق باعتباره عملاً تاماً قصداً تأثيرياً واعتقاداً سواء أكان النافي صادقاً أم كاذباً وسواء أقبل المخاطب التكذيب أم حافظ على اعتقاده السابق لإصدار التفي معانداً أم غيره.

وقياساً عليه فإنَّ عمل التمني إذا صدر من المتكلم حقق قوة وقصداً تأثيرياً سواء أحصل على تعاطف المخاطب فلفت انتباهه أم لم يحصل وسواء اعتبر المخاطب المتكلم مبالغاً أو شكَّاء دون موجب أم رأى لما يتمناه سبباً وجيهاً.

فهذه الصور المختلفة متروكة للسياق الفعلي للتخاطب. وهذا السياق هو الذي يسمح بدراسة الصور المختلفة المتحققة والتأثيرات الفعلية. بل إنَّ هذه الصور والتأثيرات لا يمكن دراستها إلا في ضوء ما تقتضيه الأعمال اللغوية منذ تكوينها من مقاصد تأثيرية تعلق بها.

والأهم من ذلك أنَّ العمل اللغوي الواحد قد تعلق به مقاصد تأثيرية مختلفة وقد يعلق بمقصد تأثيري غير المقصد الذي اعتبرناه نظامياً. وهو أمرٌ متظرٌ بما أنَّه توجد أعمال غير مباشرة.

ونشير هنا إلى أنَّ فرضية الإدماج التي كنَّا نحلِّل أهمَّ مكوناتها ليست جديدة تماماً فهي قريبة من التصوُّر الفضائي للعمل اللغوي على ما نجده عند دكرو (Ducrot، 1972، ص 77).

وعموماً فإنّ فرضيّة الإدماج تمكّنتنا من :

- (أ) تأكيد الترابط بين عمل التأثير بالقول والعمل في القول وعمل التأثير بالقول على صورة تجعل التأثير القولّي وضعياً،
- (ب) جعل التأثير بالقول قابلاً للتكهّن به على صورة نظاميّة،
- (ج) إدراج التأثير بالقول في بنية العمل اللغويّ استناداً إلى التعاقد الشخاطبيّ الذي يقتضيه العمل اللغويّ،
- (د) إقامة توازٍ بين ما يصدر عنه المتكلّم ذهنياً وما يقصد إلى إحداثه من تأثيرات في اعتقادات المخاطب أو سلوكه وأعماله.

6. قضية عدم التّحديد وفوضى التأثيرات بالقول

إنّ الفرضيّتين السابقتين على ما بينهما من اختلاف ليستا متناقضتين. فلئن مكّنتنا الفرضيّة الجذريّة من عزل الأعمال في القول الأساسيّة وبيان أنّ عدد أعمال التأثير بالقول أكثر ممّا نتصوّر لأوّل وهلة وبحسب ما ورثناه عن البلاغيّين والأصوليّين العرب، فإنّ فرضيّة الإدماج رسّخت وجود عمل التأثير بالقول في بنية العمل اللغويّ باعتبار القصد التأثيريّ مكوّناً محدّداً نظامياً قابلاً للتكهّن به. إلّا أنّ الإشكال يعود إلى ما لوحظ منذ أوّستين من عدم تحديد وتعلّق التأثير بالقول بالمخاطب وردود فعله غير القابلة للحساب. فثمة حسب أوّستين فوضى في التأثيرات والتبعات يعسر تنظيمها.

ونذكر من مظاهر هذه الفوضى ما يلي :

- (أ) قد يقصد المتكلّم إلى تأثير بالقول معيّن إلّا أنّه لا يتحقّق،
- (ب) قد يقصد المتكلّم إلى إحداث أثر ما إلّا أنّ ما يتحقّق هو عكسه أو يتحقّق تأثير آخر لم يقصده،
- (ج) قد تحدث تأثيرات هي من تبعات القول مع تحقّق قصدك إلى إحداث تأثير معيّن،
- (د) قد يقصد المتكلّم إلى إحداث أثر ما فيتعمّد المتخاطب أن يمتنع عن التأثير

أو يقوم بضد ما حدده قصد التأثير (كأن يمتنع عن تنفيذ الأمر أو يجادل في شأنه أو يُعمن في فعل ما نهيه عنه)،

(هـ) قد يعلق المتكلم بالقول أكثر من قصد تأثيري،

(و) إذا سلّمنا بنظامية التأثير بالقول على ما في فرضية الإدماج فإن المتكلم قد يعلق بقول قصداً غير القصد الذي تحدده بنية العمل اللغوي.

إن هذه الصورة الممكنة موجودة فعلاً في التخاطب ويمكن استخراج غيرها إذا ما بحثنا في أمثلة عينية من واقع الأقوال. غير أن مثل هذا المسمى لن ييسر حل الإشكال بقدر ما يرسخ الظاهرة التي انطلقنا منها.

والواقع أن هذا النمط من التفكير هو الذي قاد أوستين، في ما نقدر، إلى وصم عمل التأثير بالقول بعدم التحديد وانعدام المواضعة وغير ذلك من السليبيات التي رآها فيه. وهو أمر منتظر بما أنه كان يبحث على حدّ تعبيره في 'عمل الخطاب الثام في سياقه الثام' (Austin، 1962، ص147، 1970، ص151).

ومن البديهي أن يجد المرء في الخطابات المنجزة ومقاماتها ما ينتظر من الظواهر وما لا ينتظر. إلا أن تعقد الحقائق التي نقف عليها في اللغة وهي بصدد الاستعمال والاشتغال لا ينبغي أن يُنسبنا أننا نستعمل اللغة وفق مواضعات. وأن هذه المواضعات نفسها هي التي تُنبئنا إلى ما يخرج عنها أو يؤثر في إجرائها.

وإذا ركّزنا النظر على عمل التأثير بالقول فإن ما لوحظ في النقاط (أ- و) أعلاه هو ممّا يبرز عند التخاطب في المقامات القويّة. وهو شبيه بتحقيق أعمال لغويّة بيئية لم توضع لها في الأصل. ولكن لا شيء يمنعنا من أن نرى دلالة البيئة ودلالة استعمالها وأن نربط بينهما على وجه لا يجعل القوّة الموسومة نحويّاً نسبياً منسياً ولا يتجاهل ما حدث فعلاً في الخطاب.

ومقترحنا هنا أن نعيّن في أعمال التأثير بالقول ما هو نظامي قصدي بالضرورة لأنه يمثل الغرض الذي يعلّقه المتكلم بالقول وما هو إنجازي مفتوح على جميع الاحتمالات فيتحقق مقامياً أو ما هو من مقتضيات النظام وما ليس مقصوداً أو متوقّعاً. وكلّ ذلك خاضع لما بين المتخاطبين من علاقات وخاضع

لحركية الخطاب وأطواره واستراتيجياته التي تجعل مقاصدنا لا تتحقق بالضرورة بحسب ما نرسمه له من أهداف ونخطط له من غايات وأغراض.

فما نعتقده هو أن التأثير بالقول قائم على الصورة التي ذكرناها بالنسبة إلى الأعمال الستة الأساسية ويمكن نظامياً ضبط ما يقصد من تأثير بالأعمال الفرعية المشتقة منها. أما بقية الظواهر المتصلة بالتأثير بالقول فترتبط بالخطاب. ولكن هذا يمثل مشكلة اجتماعية تعاملية للأغوية محضة.

وتدل بعض الأمثلة التي قدمها أوستين نفسه على ما نذهب إليه. من ذلك اعتباره أنه بإمكاننا أن نشي شخصاً ما عن عمل ما، وهو هنا قصد تأثيري، بإبلاغه بما يترتب عن العمل من نتائج فعلية. كما يمكن أن نقنع شخصاً ما بأن المرأة التي أمامه خائنة بسؤالها عن المتدبل الموجود في غرفة فلان أو بالقول إن المتدبل ملك له (Austin، 1962، ص 109، 1970، ص 120).

فهذه بعض قوانين اللعبة اللغوية التي تحتاج منا إلى مرونة في متابعتها عند الإنجاز. ولكنها مرونة لا تعني الخضوع "لوهـم الواقعية" بقدر ما تعني أن للاستعمال قواعد ومبادئ تركز بالضرورة على ثوابت النحو. وكلما استوعبنا بالنحو أقصى ما يمكن من صور التعامل أمكننا تفسير حركيتها بدل الانبهار بفوضاها.

7. الخاتمة

ظهر مفهوم عمل التأثير بالقول عندما سعى أوستين إلى إبراز المقصود بالعمل الذي يتحقق عند إنجاز الأقوال واستعمالها. فوجده عملاً قائماً على التأثير في الاعتقادات والنفسيات أو الأعمال والسلوكات باعتباره حملاً للمخاطب على فعل شيء ما إلا أنه لا يُحيل إحالة مباشرة على العمل القولِي أو العمل في القول وقد لا يُحيل عليهما البتة. وهو ما يعني أنه عمل غير قائم على مواضعه ممّا يجعله غير محدّد من جهة حصول المقصود منه، إن قصد، بل أحياناً يتحقّق ما لم يقصد أو عكس ما قصد من القول. ومرّة ذلك أنه عمل، عند أوستين، مرتبط برّد فعل المخاطب ومدى استجابته بعد تحقّق العمل في القول.

وقد عملنا على مراجعة مسألتيّن في تصوّر أوستين: أولاهما موقع قصد

التأثير بالقول من بنية العمل اللغوي وثانيتها ما اعتبره أوستين فوضى مصاحبة لعمل التأثير بالقول.

وأدى بنا النظر في المسألة الأولى، بعد أن افترضنا أن التأثير بالقول هو الغرض الذي يُساق له الكلام وهو متطلق عند تكوين دلالة العمل اللغوي، إلى إدماج قصد التأثير في بنية العمل اللغوي.

فقمنا، بدءاً، بالتركيز على الصيغ التي تسمح بعزل أعمال التأثير بالقول وتمييزها تمييزاً جذرياً، عن الأعمال في القول التي انحصرت أو كادت في الأعمال التي تولدها دائرة الأعمال اللغوية وما يُمكن أن يشتق منها. فجعلنا الوسم التحوي للعمل في القول مقابل معنى الجملة الذي تفيد في العربية، من حسن الحفظ، صيغة "فعل" التي وجدنا أعمال تأثير بالقول كثيرة، إن لم نقل جُلّها، قد صيغت عليها صياغة توافق معنى "الحمل على...". وما أفضى إليه هذا التمييز هو مراجعة بعض الأعمال التي استقر أنها من الأعمال في القول، كال تقرير والإنكار والتخصيص، بإدراجها ضمن تعريفنا لعمل التأثير بالقول. وبيننا بالتعريف نفسه وبالمقياس الصرفي التحوي أن ما اعتبره البلاغيون معاني يخرج إليها عمل الاستفهام، وهو مجرد أنموذج، إنما هي تأثيرات بالقول علقت ببنية الاستفهام.

وقمنا في مرحلة ثانية بتحديد قصد التأثير ضمن بنية الأعمال الأساسية المتولدة عن دائرة الأعمال اللغوية مميزين بين هذا الجانب القصدي الذي نعتبره نظامياً من جهة وجانب تحققه أو عدم تحققه بعد الفراغ من إنجاز العمل اللغوي من جهة ثانية. وهذا القصد يمثل عندنا جزءاً من التعاقد اللغوي قابلاً للتكهن به لذلك فهو وضعي منظم. ويبرز وجه النظام فيه في ما يقوم بين قصدي التأثير الأساسيين (أي تغيير الاعتقادات وتغيير السلوكات) والحالتين الذهنتين اللتين يصدر عنهما المتكلم (أي التعبير عن الاعتقاد والتعبير عن الإرادة) من توازٍ مهم.

وأدى بنا النظر في المسألة الثانية، بعد أن أبرزنا مظاهر ما يعتبر مرتبطاً بفوضى عمل التأثير بالقول، إلى أن عدم تحقق التأثير أو عدم القصد إليه أو تحقق عكس ما قصد إليه المتكلم أو تحقق تأثير آخر غير التأثير المقصود أو تعدد التأثيرات أو امتناع المخاطب عن التأثر وغير ذلك من الصور الممكنة إنما هي

ظواهر مرتبطة بالتخاطب في المقامات العينية القوية. وهو أمرٌ منتظر ولكنه لا ينفي وجود مقاصد تأثيرية نظامية وضعية تمثل مرجعاً لقياس حركية التخاطب واستراتيجياته.

والمهم عندنا أننا وجدنا، عمل التأثير بالقول جزءاً مكوناً لبنية العمل اللغوي ووجدناه منظماً يقبل التكهن به بقدر ما يقبل ضرورياً من التغير عند استعمال البنية بخصائصها اللفظية والإنشائية والتأثيرية في مقام من المقامات.

الفصل الرابع

شروط صدق الأعمال اللغوية

1. المقدمة

تمثل شروط الصدق، لدى المنطقة، معنى القضية التي تسند إليها إحدى قيمتي الصدق. غير أن اكتشاف "الإنشاء" أبطل في نظرية الأعمال اللغوية إجراء هذا المقياس لأن العلاقة مع الخارج، مطابقة وعدم مطابقة، لم تعد البعد الوحيد في القول. فالإنشاء مرتبط بمواقف القائل واعتقاداته وحالته الذهنية. فجاءت 'شروط صدق' الإنشاء قائمة على التوفيق في تحقيق العمل أو عدم التوفيق فيه.

فالتأيت أن الأوامر مثلاً، كالأثباتات في الخبر، تقتضي جملة من الشروط لتحمل على أنها أوامر ويمكن أن تكون غير موفقة في حالات عديدة أو تتحقق في سياقات ومقامات تجعلها لفظاً في صيغة الأمر ولا أمر. وعلى هذا القياس.

وما نود إبرازه في هذا الفصل أمران اثنان: أحدهما قصة الانتقال من ثنائية الصدق والكذب إلى ثنائية التوفيق (التجاس) في العمل اللغوي وعدم التوفيق (الإخفاق)، وثانيهما التساؤل عن "إنشائية الخبر" نفسه استناداً إلى تحاليل بعض البلاغيين العرب للمطابقة وعلاقة الإنشاء بالخارج ومفارقات الخبر للوصول إلى افتراض نعتقد أنه مفيد أساسه وجود البعدين في القول "خبراً" و"إنشاء" بالمعنى البلاغي القديم ونقصد شروط الصدق المنطقي التي تحدّد محتوى القول وشروط الصدق التداولي التي تحدّد القوة الإنشائية في القول.

لهذا فأساس هذا الفصل تأويل لبعض ما قرأناه من موقف أوستين وتأويل أيضاً لنصوص البلاغيين العرب من أجل استمداد الحجج لاقتراضنا السابق.

2. "الظروف المناسبة" ونجاح العمل اللغوي

اهتم أوستين في المحاضرات الثانية والثالثة والرابعة بالخصوص بما أسماه "الظروف المناسبة" لنجاح القول الإنشائي وما قد يطرأ من طوارئ تجعل العمل مخففاً. والملاحظ أن ثنائية النجاح والإخفاق تعوض مبدئياً الثنائية المنطقية القديمة القائمة على الصدق والكذب بما أن الأقوال التي اكتشفها أوستين ليست إثباتات (أو قل ليست أقوالاً وصفية) يمكن أن ينطبق عليها معيار التصديق والتكذيب.

وقد سلّم أوستين بجملة من الشروط أو القواعد التي اعتبر الاستجابة إليها كفيلة بنجاح العمل اللغوي (Austin، 1962، ص14-15، 1970، ص49 وراجع عبد الحق، 1993، الفصل الثالث، المبخوت، 2008، الفصل الأول). وتكشف هذه الشروط الستة عن جملة من المعطيات أبرزها:

- إجراء متواضع عليه يتحقق على نحو تام وسليم
- أهلية المتكلم وأهلية المخاطب
- توفر الظروف المناسبة لإلقاء القول
- توفر النيات والمشاعر المناسبة لدى المتخاطبين
- استعداد المتخاطبين لاتباع السلوك الموافق

ورأى أوستين في المخالفات الممكنة لقواعده الست درجات من الإخفاق تكون بمقتضاها بعض الأعمال لاغية باطلة (كالزواج الذي يعقد على يدي شرطي) أو فيها تجاوز للإجراء (كالوعد دون نية تحقيقه) أو هي أعمال مزعومة أو لفظية محض أو فارغة (Austin، 1962، ص16، 1970، ص50). وقد تعددت تسميات حالات الإخفاق عنده من قبيل 'رفض اللعب' و'التنفيذ الفاشل' و'عدم التنفيذ' و'الإخفاء' و'عدم الاكتمال' و'عمل ممنوع'

و"استعمال فاسد" و"عدم الصدق" ... إلخ (راجع المتن والهامش الذي وضعه الناشر في: Austin، 1962، ص18، 1970 ص51-52).

ومن المفيد أن نشير إلى أن أوستين نفسه كان واعياً بأن هذه العيوب التي تُفضي إلى فساد العمل اللفظي ترتبط "بجميع الأعمال التي لها الضيغة العامة للطقس أو الحفل أي جميع الأعمال القائمة على مواضعة" (Austin، 1962، ص19، 1972، ص52).

ومن المعلوم كما لاحظ أوستين أن عدداً كبيراً من الأعمال القائمة على مواضعة يُمكن أن يتحقق بطريقة غير لغوية. والأهم من ذلك أن غياب الإنشاء الضريح عنده (Austin، 1962، ص33، 1970، ص63) يُعتبر أيضاً مدعاة إلى سوء الفهم والتفاهم بحكم أن الإجراء المعني لم يقع استحضاره على الوجه المطلوب. وهو وجه من وجوه الاستعمال الذي يجعل العمل فاسداً أو غير تام أو هو في أحسن الأحوال ملتبس وإن كان أوستين نفسه يعترف بأن مثل هذا التشدد غير مطلوب في الاستعمال العادي.

ومما لاحظته أوستين أن الإثباتات، ومثاله الإثبات ذو الموضوع المعلوم من قبيل "ملك فرنسا الحالي أصلع"، قد لا ينطبق عليها مفهوم الكذب بل هي إثباتات فارغة شأنها شأن من باع شيئاً ليس على ملكه. وهو ما ينطبق أيضاً على القول الكاذب إذا ما قارناه بالوعد غير الصادق.

ولكن الأهم من هذه الملاحظة ما استخلصه أوستين (Austin، 1962، ص45، 1970، ص73) بعد تحليله لضروب الإخفاق والفساد في الأقوال الإنشائية حين قال: «يجب أن تكون بعض الإثباتات صادقة ليكون القول الإنشائي ناجحاً».

نشير هنا إلى أننا أمام مسألتين مختلفتين. تتعلق الأولى بتحديد مُجمل الأقوال الإثباتية التي إذا توفرت مثلت شروطاً لنجاح القول الإنشائي (أو قل هي التي تمثل "الظروف المناسبة" التي قصد إليها أوستين) وتتصل الثانية بمدى إمكان تطبيق مفهوم النجاح والإخفاق على الإثباتات بعد أن حصر المناطق الحكم عليها في الصدق والكذب.

ولتوضيح المسألة الأولى قدّم أوستين تحليلاً مقتضباً لما ينبغي أن يتوفر من إثباتات حتى يتحقق عمل الاعتذار في قولك «أعتذر» على نحو موفّق. وهذه الشروط تجملها النقاط الأربع التالية التي نقدّمها دون تقيّد بحرفيّة نصّ أوستين (Austin، 1962، ص46، 1970، ص74):

- (1) من الصدق وليس من باب الكذب أنني بصدد الاعتذار (أو اعتذرت).
- (2) من الصدق وليس من باب الكذب أنّه توقّرت بعض الشروط وأبرزها وجود إجراء للاعتذار متواضع عليه ووجود الأشخاص والظروف المناسبين لاستحضار إجراء الاعتذار،
- (3) من الصدق وليس من باب الكذب أنّ بعض الظروف المتّصلة بنية الاعتذار لديّ بعد سلوكك يستوجب هذا الإجراء قد توقّرت،
- (4) من الصدق وليس من باب الكذب أنني ملتزم بالعمل الذي يستلزمه الاعتذار.

وليس يخفى أنّ هذه الإثباتات لا تعدو أن تكون مقتضيات لعمل الاعتذار، فإذا توقّرت تحقّق الاعتذار.

فلئن كان جريان زيد في الواقع هو الذي يجعل، حسب أوستين قولك "زيد يجري" صادقاً فإنّ توفيق القول الإنشائي "اعتذر" هو الذي يجعل المتكلّم به يحقق الاعتذار. وفي هذا إمعان في التمييز بين الوصفيّ والإنشائيّ على اعتبار الأوّل يصف واقعاً والثاني يُنشئ واقعاً.

ولكنّ المسألة الثانية ذات مدى أبعد وتُفضي إلى عكس ما أفضت إليه الأولى. فمدارها على النظر في التوازي بين الإثباتات والإنشاءات من جهة شروط التوفيق والنجاح.

فاعتماداً على مفاهيم الاستلزام (implication) والاستدلال (entailment) والاقتضاء (presupposition) سعى أوستين في المحاضرة الرابعة إلى إبراز مظاهر من التوازي المذكور.

فلما كان القول «القطّ فوق الحصير» يستلزم «أعتقد أنّ القطّ فوق الحصير»

(تجنباً لما أصبح يعرف بمفارقة مور (Moore))، وهَبْ أَنْ قَائِلاً أثبت أَنْ القَطْر فوق الحَصِير ولكنّه غير معتقد في ما قال فإنّ التناظر يصبح جلياً بينه وبين من وعد وليس في نيّته الوفاء بالوعد.

وهَبْ مثبتاً زعم أنّ "جميع أطفال زيد صُلُع" والحال أنّ زيدا أعزب ولم يُنجب أطفالاً (أي أنّ الإحالة المقتضاة التي يجب توقُّرها للحكم على القول بالصدق أو الكذب معدومة) فالبتّ هنا حسب أوستين أنّ القول كلّه لاغٍ باطل شأنه شأن مَنْ سَمَى سفينة وهي ما زالت بصدد الصّنع دون أن تتوقّر مراسم التّدشين التي تقتضيها أعراف التسمية.

وقس على هذين المثالين ما يُمكن أن يُصيب الإثبات والثّقي من عيوب وفساد يؤدّيان بهما إلى عدم التوفيق أو البُطلان. وهذه خطوة مهمّة من أوستين أدّت به إلى التقريب بين الأقوال الوصفية والأقوال الإنشائية تقريباً لا يخلو من انعكاسات نظرية وتطبيقية.

لذلك نجدّه يتساءل في المحاضرة الحادية عشرة (Austin، 1962، ص133، 1970، ص139) بوضوح عن مدى صواب اعتبار القول الإثباتي قابلاً للتوفيق أو عدمه على قدر قابليته للحكم عليه بالصدق أو الكذب.

وقد أجاب أوستين بأنّه لا تناقض بين أن يكون إلقاء الإثبات محققاً لعمل ما وبين أن يكون القول صادقاً أو كاذباً. ولكنّ إن كانت الإثباتات تشترك مع الإنشاءات في الخضوع لاختبار التوفيق والتّجاح فإنّ لها، في ما يبدو لدى أوستين، ميزة تنفرد بها عنها وهي أنّها تقبل اختبار الصدق. فليست الإنشاءات في ما يبدو «صادقة أو كاذبة بالأساس بنفس القدر الذي تكون عليه الإثباتات» (Austin، 1962، ص139، 1970، ص144).

فإذا نصحتنا أو حذرتنا فإنّنا عادة ما نقيّم النصّح والتّحذير على أساس أنّهما في محلّهما أو في غير محلّهما وإذا هتأنا أو مدحنا اعتبرنا العاملين عند التّقييم جديرين بالمخاطب أو غير جديرين به.

وبالمقابل فإنّ الإثبات، في الاستعمال العاديّ، لا يتطلّب من المخاطبين دائماً أن ينظروا إليه في صلته بحالة الأشياء في الكون ليحكموا عليه بالصدق أو الكذب. بل إنّ مثل هذا السؤال أحياناً لا معنى له.

ومرد ذلك، حسب أوستين، إلى جملة من العوامل المتصلة بالهدف من إلقاء القول والغرض منه في سياقه المقالي والمقامي. ويضرب على ذلك مثلاً حول ما قد يعتبر صادقاً في مؤلف مدرسي ولكته في بحث تاريخي لا يعد كذلك. وهو ما يعني كما قال أوستين (Austin، 1962، ص 144، 1972، ص 148): «إنّ صدق إثبات ما أو كذبه ليس رهين دلالة الكلمات وحدها بل رهين العمل المعين والظروف المعينة التي أنجز فيها».

والحاصل من هذه الملاحظات التي قدمها أوستين أمران أساسيان بالنسبة إلى بقية هذا الفصل وهما:

(أ) أننا نهمل بالنسبة إلى الأقوال الوصفية جوانب العمل في القول لنركز الاهتمام على الجوانب القولية،

(ب) أننا نركز، بالنسبة إلى الأقوال الإنشائية، تركيزاً شديداً على قوة القول معرضين عن جانب التوافق مع الوقائع.

ومن الواضح أنّ هذا التوازي الذي أقامه أوستين بين الإثبات والعمل القولّي من جهة والإنشاء والعمل في القول من جهة ثانية توازن دالّ مفيد. فهو يبرز، على الأقلّ، أنّ الجهة التي تدفعنا إلى تحديد العلاقات بين القول والوقائع إنّما هي مكونات العمل القولّي وبالتحديد جانب الدلالة (معنى وإحالة) منه أي ما أسماه العمل الضيغي بالخصوص ما دام العمل الرّبطي مرتبطاً بالخطاب.

وإذا استعدنا من مراجعتنا للعمل القولّي (راجع الفصل 1 المخصص للعمل القولّي) وتأويلنا التحويلي للعمل الضيغي وأخذنا بمبدأ الإدماج في العلاقة بين العمل القولّي والعمل في القول وعمل التأثير بالقول انفتح لنا باب نعتقد أنّه مهمّ، للنظر في علاقة الأقوال جميعاً، خبرتها وإنشائها، بأحكام الصدق والكذب من ناحية والتجّاح والإخفاق من ناحية ثانية.

3. مفهوم المطابقة

نتعرّض لمفهوم المطابقة لصلته بتقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء. فقد استقرّ منذ القزويني على الأقلّ أنّ الكلام إمّا أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا

تطابقه أو لا يكون لها خارج، الأول الخبير والثاني الإنشاء» (القزويني، الإيضاح، ص 16) واليّن من هذا الحصر أنّ:

(أ) للكلام الإنشائي والخبري نسبة،

(ب) طرفي المطابقة وعدمها هما "نسبة الكلام" والخارج،

(ج) النسبة في الكلام الإنشائي لا خارج لها تطابقه أو لا تطابقه عكس النسبة في الكلام الخبري.

ونشير أولاً إلى أنّ من تبعات هذه الأقوال الثلاثة (أ-ب-ج) مفهوم التصديق والتكذيب الذي سنعرض إليه في فقرة لاحقة.

ونشير ثانياً إلى أنّ مدار الحديث هنا على مضمون الكلام الخبري والإنشائي مبدئياً وليس على فعل لإيجاده. فنحن نبحث في "المحتوى القضوي" ضمن ق (ض) على حدّ تمثيل سيرل وليس في "القوة" التي نعتبرها دائماً قوة إنشائية إخباراً وإنشاء. (راجع الفصل 5 ما الإنشاء؟)

1.3. "النسبة"

تقتضي النسبة في الكلام وجود طرفين يتعلّق أحدهما بالآخر. ولا شك أنّ هذا التّصوّر ينّبي نحويّاً على التّعلّق بين المسند والمسند إليه باعتباره أساساً لقيام الجملة سواء أكانت خبريّة أم إنشائيّة. ورغم أنّ مفهوم النسبة مفهوم مجرد يحتمل ما يكون بين النّعت والمنعوت أو المضاف والمضاف إليه أو البدل والمبدل منه فإنّ إضافته إلى الكلام أو نعت به من جهة وتحديد الكلام بالتراكيب المفيدة الدّالة على معنى تامّ يحسن السّكوت عليه يؤكّد أنّنا بداهة في مجال ترشّح الجمل لأداء الأعمال اللّغويّة التّامة.

وهذا ما يجعل تحقّق أيّ عمل لغويّ على سبيل الخبر أو الطّلب مقتضياً لجملة ويجعل الجملة مقتضية بدورها نسبة إسناديّة.

ولما كانت هذه النسبة الإسناديّة من فعل المتكلّم أيضاً فهو الذي يوقعها ويوجدّها، انعقدت العلاقة بين (أ) فعليّ الإخبار والإنشاء باعتبارهما قوّتين

أساسيتين و(ب) تكون النسبة الخبرية التي سماها المناطق، ومن بعدهم البلاغيون، حكماً و(ج) النسبة الظلية التي اعتبرها البلاغيون 'غير حكمية'.

ولئن كان القول الإنشائي يسمح بالتمييز الواضح بين فعل المتكلم لتكوين القول وفعل المتكلم لإيجاد النسبة الإنشائية بما أن الأول يُسمى عندهم إنشاء والثاني "نسبة غير حكمية" فإن اللبس واقع في القول الخبري حيث يكون التمييز بين إنشاء الخبر بصفته فعلاً من المتكلم وإيقاع النسبة بصفته حكماً وهو مما يدق على الناظر.

ولكن هذا لا يعني أن بعض البلاغيين على الأقل لم يكن يُميز بين الأمرين إذ يقول الذسوقي (الحاشية، ج 1، ص 166) مفسراً أوجه اعتبار الكلام خبراً: «... أي من حيث احتماله للصدق والكذب لما تقرّر أن المركّب الثام المحتمل للصدق والكذب سمي خبراً من حيث احتماله لهما ومن حيث اشتماله على الحكم قضية ومن حيث إفادته الحكم إخباراً (...). فالذات واحدة واختلاف العبارات بحسب الاعتبارات». (الإبراز من عندنا طبعاً).

ونحن نفهم كلام الذسوقي على أنه تمييز بين المحتوى الخبري القائم على طرفي النسبة والعلاقة الحكمية الرابطة بينهما وبين إنشاء ذلك الحكم (إفادته التي هي إخبار) وبين الخبر الذي يحتمل إسناد إحدى قيمتي الصدق إليه.

وإذا صحّ فهمنا فإن المطابقة لا تكون بين إنشاء الخبر (إفادة الحكم) والخارج مثلما لا تكون بين إنشاء القول الظلي والخارج، وإنما تكون بين ما يُسمى "قضية" (الحكم بشيء على شيء) والخارج.

ويُدلّك على هذا أنك إذا كذبت مخبراً بقيام زيد فأنت لا تكذب إخباره فقد حصل هذا الإخبار لمجرد إيقاع النسبة الحكمية بين المسند والمسند إليه وإنما كذبت القضية القائلة بأنه كان من زيد قيام ولا مانع من تكذيب المتكلم لتكذيبك إياه بنفيه على سبيل التوكيد مثلاً.

من هنا تُطرح مسألة العلاقة بين النسبة الكلامية والخارج.

2.3. مطابقة الكلام للخارج

تتعلق المسألة بتحديد المقصود بالخارج الذي تطابقه النسبة الكلامية أو لا تطابقه. ولا بدّ من توضيح أمر لطيف حول إنشاء الكلام عامة وعلاقته بالخارج. فمن البديهي أن يكون "الخارج" في معنى أول بسيط ما يكون خارجاً عن الكلام أو النسبة الكلامية.

وقد سلّمنا بأنّ الخبر والإنشاء، بما فيهما من نسبة كلامية، إنّما هما من فعل المتكلّم وبيننا على هذا إنشائية الخبر. وقد يوهم الحديث عن المتكلّم أنّه موجود خارج الكلام خصوصاً أنّ بعض ما انتشر وساد من تصوّرات حول خطاطة التخاطب منذ جاكسون وما تبعها من تطوُّرات يجعل المتخاطبين خارج القول. وحتى تصوّر بنفينيست (Benveniste، 1966) فهو قائم على مفهوم الخطاب وما حضور المتخاطبين فيه إلّا على أساس حضور أمارات إشارية بواسطة ضمائر بالخصوص، وهي من الوسائل اللفظية التي تربط بين المقال والمقام. وقد دقمت نظرية الأعمال اللفظية نفسها مسألة حضور المتكلّم خارج القول بما أنّها ركّزت على أعمال الخطاب المنجزة في المقامات التعاملية القائمة.

غير أنّ المتكلّم المنشئ للقول الخبري والإنشائي بالنسبة إلينا لا يعدو أن يكون صورة من مفهوم العامل التحويلي أي المتكلّم. فالموجه للقول إنّما هو المتكلّم الذي يلقي التراكيب المخصوصة باعتبارها علامات على المقاصد. لذلك فهو موجود في القول وخصّصت له اللغة محلاً قارئاً هو صدر الكلام (راجع: الشريف، 2002، والفصل 2 المخصّص للعمل في القول).

وموجب هذا التوضيح السريع مزيد التأكيد على أنّ مسألة الخارج لا تطرح من جهة إنشاء المعنى حتّى في الخبر لأنّ الدليل عليه قائم فيه لا خارجه.

بقي أنّ نحدّد المقصود من قول القزويني إنّ للنسبة خارجاً. وهل ينطبق هذا على الخبر فحسب أم على الخبر والإنشاء جميعاً؟

لقد ساد في التصنيفات المنطقية والبلاغية القديمة تقسيم ثلاثي يعبر عنه باللسان والأذهان والأعيان (مثلاً الفزالي، المستصفي) ويتخصّص من جهة النسب بكونها ثلاثاً كلامية وذهنية وخارجية (الدسوقي، الحاشية، ج 1،

ص164). ومنعتمد جوانب من النقاش الذي نجده في شروح التلخيص لبناء تصوّرنا للمسألة.

ومفاد التصنيف الأخير أنّ النسبة الكلامية واقعة في علاقة المفهوم بالمفهوم في الكلام والنسبة الذهنية في تصوّر المتكلم والنسبة الخارجية في حصولها وتحققها في الخارج.

والمثال البسيط الموضح لهذه القسمة أنّ قولك "قام زيد" حكم بثبوت القيام لزيد يُفهم من الكلام وهو متصوّر في الذهن ويُدرَك في الخارج.

غير أنّ هذا التصنيف البسيط لا يفسّر لنا ما معنى الخارج عدا أنّه غير النسبة الموجود في الكلام والحاضرة في الذهن. وربما أخفت بساطة المثال إشكالات فلسفية قد تقوّض هذا الوضوح.

ونربط بالخارج مفاهيم عديدة أبرزها «نفس الأمر» و«الواقع» و«العيان» يقول الدسوقي (الحاشية، ج1، ص169): «الخارج يُطلق بمعنى الواقع ونفس الأمر أي نفس الشيء وبمعنى الأعيان أي الأشياء المعيّنة المشاهدة».

ومن وجوه الإشكال في استعمال هذه المفاهيم ما تبرزه بعض التساؤلات الساذجة: هل لكل ما تعبّر عنه النسب الكلامية وجود في الأعيان؟ وهل يُمكن الفصل عملياً بين النسبتين الكلامية والذهنية؟ وهل نحمل الخارج على ما هو خارج اللسان فيصبح الخارج صنفين: الخارج الذهني والخارج العياني أم نحتاج حقاً إلى التمييز بين الأصناف الثلاثة لأمر ما تفرضه اللغة نفسها بقطع النظر عن المواقف الفلسفية الممكنة والمنطقية بالخصوص؟ وما طرفا المطابقة حيثئذ؟

وإذا نظرنا في القسمة الثلاثية المذكورة أعلاه نظراً حرفياً وجدنا أنّ المطابقة تكون في الاتجاهين من الأعيان إلى الأذهان إلى اللسان والعكس. بحيث إذا كان زيد متصفاً بالقيام في العالم الواقعي المشاهد تصوّرنا ذلك ذهنياً فعبّرنا عنه لُغوياً، وإذا قلنا "قام زيد" نكون قد اقتضينا تمثّل المفهومين واقتضى ذلك التمثّل تحققهما في الخارج العياني.

فالمطابقة بهذا المعنى مطابقتان، وليس هذا، في ما يبدو، مقصود المناطق لأنّ تحقق المطابقة عندهم لا يتصل "بما يدلّ عليه اللفظ ويُفهم بالذهن" بل

يكون بالتحقق من ثبوت نسبة القيام إلى زيد أو سلبها في "الواقع" و"نفس الأمر" والتحقق خارجاً هو 'حصول تلك النسبة في الخارج عن العقل واتصاف الموضوع بها لا كونها من الأمور الوجودية التي تحقق وجودها خارجاً في العيان' (المغربي، مواهب الفتح، ج1، ص 169). ولفهم قول المغربي هذا نشير إلى أن المقصود بالنسبة الخارجية والتحقق في الواقع هو 'تحققها في ذاتها بين الشئيين بقطع النظر عن اعتبار معتبر وفرض فارض وليس المراد بوجودها تحققها في خارج الأعيان بحيث يمكن رؤيتها كياض الجسم' (الدسوقي، ج1، ص 169). وهذا في ما يبدو هو التمييز الأساسي بين "الواقع" و"نفس الأمر" وبين الخارج العياني.

والأرجح أن لنا تمييزاً بين خارجين:

(أ) خارج الأذهان وهو 'نفس الأمر' كوجود النسبة في الخارج الذهني لا في الخارج العياني فهي لا تشاهد،

(ب) خارج الأعيان وهو ما يمكن مشاهدته كزيد الموجود في الخارج.

وبين هذين الخارجين علاقة يكون بموجبها ما يوجد في الخارج العياني موجوداً في الخارج الذهني ولكن ما يوجد في الخارج الذهني قد لا يشاهد في الخارج العياني. والقصد من ذلك التنبيه على ما سمي بـ"الاعتباريات" عندهم وبعضها لا يتحقق خارج الأذهان فهو ثابت في الذهن فحسب.

ورغم التفاصيل الكثيرة التي يمكن قولها في هذه المسألة فإننا نقتصر على ما يهمنا مباشرة في هذه الفقرة وهو العلاقة بين النسبة الكلامية والخارج.

فالظاهر أن الكلام لا يُحيل إحالة مباشرة على الخارج العياني وإنما يُحيل على الخارج الذهني التصوري ومنه، على سبيل الاقتضاء، على الخارج العياني.

وهنا نحتاج إلى توضيح يبدو لنا مهماً. فهب أننا شاهدنا في الخارج العياني معركة بين زيد وعمرو فانتقش المشهد في أذهاننا ولكننا لم نخبر عنه. فالواضح أن مسألة المطابقة لا تطرح هنا سواء تصوّرت من المشهد أن زيداً ضرب عمراً أو أنهما تضاربا أو أنك تصوّرت زيداً يضرب شخصاً لا تعرفه لأنك لم تر وجهه أو عمراً يضرب شخصاً لم تتبين ملامحه فلم تعرف أنه زيد أو تصوّرت الالتحام

بين زيد وعمرو عناقاً أو تدرّباً على رياضة المصارعة وغير ذلك من التّصوّرات الممكنة.

ولكنّ يكفي أنّ نصوص أيّ تصوّر من التّصوّرات السابقة في جملة لنخبر عمّا شاهدنا حتّى يكون قولنا مقتضياً لوجود التّصوّر ويكون تصوّرنا مقتضياً لوجود المشهد في الواقع. وتبدأ حينئذ آلية المطابقة في الاشتغال على اعتبار البحث في العلاقة بين النسبة الحكمية والنسبة الخارجية.

وعليّنا أن ننّه هنا إلى أنّ هذه النسبة هي حكم من المتكلّم وإيقاع لعلاقة بين شيئين وهذا الحكم تحديداً هو الذي نسمّي به لغوياً ما وقع في الخارج. وبمجرد اطلاعنا على هذا الحكم تقتضي منه الوقوع في الدّهن أساساً وفي العيان إذا كان وجودياً حسب قاعدة بسيطة جدّاً مفادها أنّنا لا نخبر عمّا لا نتصوّره ولو على مسيل الافتراض والاعتبار.

وينبغي هذا الترابط بين القول والخارج الدّهنيّ (فالخارج العيانيّ) على قاعدة أخرى مفادها أنّ الكلام مبنيّ على الصدق (الشّريف، 2002) أمّا "احتمال الكذب فهو عقليّ لا مفهوم للفظ" (المغربيّ، مواهب الفّتاح، ج 1، ص 168).

وهبّ الآن أنّ مخاطبك أنكر خبرك فنفاه وصحّحه بخبر آخر عن المشهد نفسه الذي تصوّرناه أعلاه فالثّابت أنّه لم ينف إخبارك ولم ينقض حكمك الذي أوقعت فقد أصبحا في عالم الخطاب الدائر بينكما. فأقصى ما يكون أنّه أنشأ خبراً جديداً مخالفاً لخبرك. وهو خبر جديد صادق بمفهوم اللفظ ومحتمل عقلياً للكذب. ولا شيء يدلّ على أنّ الخارج العيانيّ أثبت النسبة الحكمية التي أوقعت أو النسبة الحكمية التي أوقعها مخاطبك ولا هو كذب هذه أو تلك. فالتّصديق والتّكذيب كلاهما فعلاّن من المتكلّم أيضاً لا دخل مباشر للواقع العيانيّ فيهما.

ومهما تكن نتائج مثل هذا الفهم الفلسفيّة والفكرية فإنّ الأساس الذي يقوم عليه إنّما يتلخّص في أنّ اللغة بمقولاتها هي التي تشكّل الكون الخارجيّ لا العكس وأنّ إحالة اللغة تكون على التّصوّرات الدّهنية المهيكلّة بدورها بحسب الخصائص العرفانية والإدراكية للإنسان وأنّ عمل المتكلّم باللغة يجعله قائماً على نظام مغلق أهل الإنسان عبر التّاريخ للتعامل مع الكون الخارجيّ بحسب خصائص تؤكّد جميعها أنّ إحالتنا على الكون غير مباشرة.

وبناءً على هذا التحليل المقتضب فإن مسألة الخارج أعقد مما وضعه المناطقة ومما سلم به بعض البلاغيين. فالقول بعلاقة مباشرة بين النسبة الكلامية والنسبة الخارجية تتأمس عليها المطابقة وهم مأثاء تصوّر القول كما لو أنه منطوق بدون ناطق وخبر بدون مخبر ومحتوى قابل لأن يحكم عليه دون اعتبار وجود قائل تصوّره فاعتقده فصاغه في لفظ مؤدّ لمعنى وقصد.

فمدار التحليل البلاغيّ عندنا ليس على القضايا وما فيها من نسب بين الموضوعات والمحمولات بل هو على أقوال يُنشئها المتخاطبون ليخبروا ويستفهموا ويأمرّوا... إلخ بحسب نظام وقواعد تفرضها خصائص اللغة الطبيعية. وهي لغة من أخصّ خصائصها أنّها إذ تُحيل على الكون فإنّ إحالتها تكون بحسب مقولات وأشكال مجرّدة تؤكّد أنّ الخارج العيانيّ مادة هلامية تحتاج إلى شكل تجلوه اللغة.

ومما يدلّ على محدودية أثر مفهوم الخارج العيانيّ في المعالجة البلاغية للقول أنّ جميع الظواهر المعنوية المرتبطة بالفصول الثمانية المذكورة منذ القزويني في باب المعاني لا دخل للخارج فيها؛ فالمطابقة المبحوث عنها في المعاني إنّما هي واقعة بين الكلام وأحوال اللفظ من جهة ومقتضى الحال من جهة أخرى. ولكن قد يكون هذا الخارج العيانيّ مهمّاً في بحث المجاز بأنواعه على اعتبار أنّه يفترض ضرباً من التعامل اللغويّ الذي يضع المطابقة بين ما في الأذهان وما في الأعيان موضع شكّ. ولكن أيّ "خارج عيانيّ" نحتاج إليه في تحليل المجاز بل وربما في تحديد علاقة القول عامة بالخارج عموماً؟

إذا جمعنا بعض الملاحظات المبرّرة في تحليلنا السابق وجدنا أنّ:

- (أ) الخارج العيانيّ معطى غير ذي شكل إذا لم نصّغه لغوياً،
- (ب) الخارج الذّهنيّ معطى لا يدلّ عليه إلّا تعبيرنا عنه لغوياً،
- (ج) القول هو الذي يقتضي التّصوّر إذ يحيل عليه ويحيل التّصوّر بدوره على الخارج على سبيل الاقتضاء،
- (هـ) المتكلّم هو الذي يُنشئ النسبة الكلامية ولا وجود للنسبتين الآخرين المفترضين إلّا إذا أوقع المتكلّم حكمه.

ولكن لا أحد يستطيع أن ينكر وجود الأشياء في الخارج العياني ما دمتنا نشاهدنا وما دامت لنا قدرات عرفانية على إدراكها ولا أحد يستطيع أن ينكر أننا نمتلك تصورات ذهنية وتمثيلات عن الكون. فليس قصدنا إلى هذا وإنما نقصد إلى أن هذين الخارجيين (الذهني والعياني) يرتبطان بتوحي معاني التحو في معاني الكلام وأنهما يتشكّلان بحسب المقولات اللغوية لذلك فالخارج عندنا هو حالة للأشياء في الكون على التحو الذي نتصورها به لغوياً سواء وافقت تصوراتنا ما يفترض أنه عيان موجود بقطع النظر عن المتكلم واللغة أم لم توافقه. فهو خارج مصوغ تصورياً بحسب مقولاتنا اللغوية، التي تجعلنا نبادر إلى تصديق من يقول لنا "قام زيد" ونعتبره مطابقاً للواقع مع احتمال كذبه ونكذب من يقول لنا "رفع زيد الجبل" فنعتبره غير مطابق مع احتمال تمشية كذبه هذا على وجه المجاز ونكذب تكذيباً من يقول لنا "يحبّ شارون الفلسطينيين حبّ جورج بوش الابن (والأب أيضاً) للمراقين".

ولهذا السبب لا نرى ضيراً في توجيه المطابقة بين النسبة الكلامية وهذا الخارج التصوري وجهة تسمح لنا بالحديث عن إسناد قيمة صدق إلى القول. ولكن ما دمتنا قد حدّدنا الخارج هذا التحديد فما المانع من افتراض أن النسبة في الكلام الإنشائي خارجاً؟

3.3. الإنشاء والخارج

ليس الحديث عن وجود نسبة خارجية للإنشاء من ابتداعنا. فهو مسلك في النظر سلكه بعض البلاغيين كما سلك غيرهم مسلكاً مخالفاً تكون فيه النسبة الإنشائية لا خارج لها ولا مطابقة فيها.

ولئن كانت النسبة في الأقوال الإنشائية بيّنة إذ هي النسبة نفسها التي تكون بين المسند والممسند إليه فإنّ الخارج الذي قد تطابقه يحتاج إلى توضيحات.

فإذا أخذنا الأمثلة التالية (عن الدسوقي، الحاشية، ج1، ص 166):

(1) هل زيد قائم؟

(2) لا تقم

(3) يمت

كانت النسبة الكلامية دائرة بين "زيد" و"القيام" في المثالين الأولين ودائرة بين الفعل والمتكلم الفاعل في الثالث.

أما خارج هذه الجمل الثلاث فهو طلب الفهم من المخاطب في (1) وطلب القيام من المخاطب في (2) والبيع من المتكلم في (3).

وموضع هذين القلبين وهذا الإيجاد هو ذهن المتكلم، أما المطابقة فتكون بين النسبة الكلامية غير الحكمية والنسبة الموجودة في الذهن. والقول الإنشائي إما أن يطابق نسبه الذهنية وإما ألا يطابقها.

غير أن هذا التصور ضعيف لأسباب عديدة. فمن ناحية أولى كنا قد سلمنا بأن النسبة الحكمية في الخبر وغير الحكمية في الإنشاء هما من فعل المتكلم. فإذا أوجدهما يكون قد أوجد الخبر وما يستتبعه من مطابقة وأوجد المضمون الإنشائي الذي يطلبه أو يوقعه. فكان في الوصف السابق دوراً تكون بمقتضاء النسب التي يوجدها المتكلم خارجاً لها. وهذا الدور واضح في الإنشاء وإن كان قائماً في الخبر إذا سلمنا بأن آلية المطابقة لا تشتغل إلا إذا أوقع المتكلم الحكم. ومن ناحية ثانية إذا كان الخبر موضوعاً لتطابق نسبه الخارج فإن الإنشاء موضوع كذلك لتحقيق به الطلب (في الإنشاء القلبي) والإيجاد (في الإنشاء الإيقاعي). وإن كان في هذا بحث سنعود إليه في موضع لاحق (راجع بالخصوص الفصل 10 المخصص لحركة الأعمال اللفوية في الخبر).

ومن ناحية ثالثة يصعب التمييز بين النسبة الحكمية وغير الحكمية إذا صح أن كلا من الخبر والإنشاء في التقسيم البلاغي إنشاء على ما بينا وصح أن النسب جميعاً من إنشاء المتكلم. فلا بد من الحديث عن الخارج الذي يطابقه الكلام أو لا يطابقه على نحو متناسق إذ لا نعتقد أن الخارج في الخبر على صورة تخالف الخارج في الإنشاء.

ولتجاوز هذه الإيرادات سننظر في جانب من وحدة المنوال المُفسَّر للقول بصنفيه وفي جانب من مسألة ضروب الإخفاق والفساد التي تصيب الأخبار والإنشاءات.

فقد ذكرنا في موضع سابق أهمية النموذج الموحد في تحليل العمل اللغوي كما صاغه سيرل استناداً إلى ما أتاه فريغه (Frege، 1971) من إخراج الحكم من بنية المحتوى القضوي اعتماداً على مفهوم الدالة الرياضية (راجع: المبخوت، 2008، الفصل 3، الفقرة 4 والفصل 2 المخصص للعمل في القول).

وما يعنينا من النموذج [ق (ض)] أمران أساسيان: أولهما أن مؤشر قوة القول متغير يبين الوجه الذي ينبغي أن تُحمل عليه القضية والقوة التي يجب إسنادها إلى القول وثانيهما أنه يستلزم ضرورة تحليل القواعد المسيرة للمحتوى القضوي.

ومما يدل على الجانب الأول أن نظم الكلام يؤكد على وحدة بناء الأعمال اللغوية على ما تبرزه الأمثلة التالية:

- (4) أ- قام زيد (— قيام زيد)
 ب- لم يقم زيد (— قيام زيد)
 ج- هل قام زيد؟ (؟ قيام زيد)
 د- ليت زيدا يقوم (؟ قيام زيد)
 هـ- لنقم (□ قيام زيد)
 و- لا نقم (— □ قيام زيد)

فمضمون الكلام (أو المحتوى القضوي بعبارة سيرل) إنما هو "قيام زيد" قد تعاورت عليه قوى الإثبات فالتقي فلا استفهام فالتمني فالأمر فالتنهي.

ولئن صغنا المحتوى القضوي على أساس الإضافة متبعين ما سار عليه النحاة فإننا نحويًا لم نحل الإشكال إلا على وجه التمثيل.

فمن جهة أولى، تقوم العلاقة بين الخبر والإضافة على التشارط بما أن كل علاقة إسناد يُمكن صياغتها بحسب قاعدة نحوية تشارطية صياغة إضافة (إسناد ← إضافة) (راجع: الشريف، 2002) وهو ما يعني أن الإسناد والإضافة نسبتيان.

ووجه التمثيل، من جهة ثانية، يبرز في أنّ علاقة الإضافة بدورها علاقة يوقعها المتكلّم شأنها شأن الإسناد ولكنّ القصد من الانتقال من الإسناد إلى الإضافة إنّما هو الخروج من المركّب الثام إلى المركّب التقييديّ الناقص. وفي هذا دليل على أمر متوضّح بعد حين.

ويطرح التمثيل الرّمزي لقوى القول، من جهة ثالثة، مشكلة جدّية تتصل بالعلاقة بين الخبر والإنشاء في حدّ ذاتها أهمّا أصلاً أم صنفان من الكلام غير متكافئين أم أنّ جميع أضرب الكلام تعود بوجه من الوجوه إلى الخبر وتطرح من ناحية أخرى مشكلة العلاقة بين القوّة والمحتوى القضويّ ضمن العمل القوليّ (راجع الفصل 1 المخصّص للعمل القوليّ).

وعلى هذا فإنّ الفصل بين الحكم والنسبة داخل المحتوى القضويّ فصل ضروريّ حتى نرى بوضوح أكبر أنّ ما سميّ النسبة الخبريّة إنّما هي النسبة الحكميّة التي تكون في نفس مستوى النسبة الإنشائيّة غير الحكميّة. ولكنّ علينا أن ننسب إلى أنّ استبدال بنية الإسناد ببنية الإضافة لا يغيّر من الأمر شيئاً كبيراً. فالإضافة نسبة (أي علاقة) شأنها شأن الإسناد ولكنّ الفصل الذي نحتاج إليه إنّما هو الفصل بين الإسناد والحكم في الإثبات بالخصوص.

فليس كلّ إسناد حكماً وإن كان الحكم لا يكون إلّا بإسناد. ورأينا أنّ الإسناد الواقع في الخبر والإنشاء جميعاً أمرٌ صناعيّ به يكون انعقاد مضمون الكلام وهو الذي يوافق نحويّاً، إلى حدّ، مقصود المناطق من الموضوع والمحمول. أمّا الحكم والطلب فعلى حدّ تعبير القُدّامي "كيفيّات" تكيف الإسناد (المغربيّ، مواهب الفتح، ج 1، ص 169). وإلى هذا ذهب ابن الحاجب (ت 635) حين حلّل (4-ج) أعلاه (هل قام زيد؟) معتبراً أنّ ما أفاده المخاطب إنّما هو شيء شبيه بتمثيله "زيد مستفهم منك عن قيامه". ومعنى ذلك أنّ النسبة الإسناديّة قد حصلت على وجه الاستفهام مكيفة به (راجع في ذلك رأي الطبطبائي، 1994، ص 96، ورأي صحراوي، 2005، ص 74-76).

وإذا صحّ هذا الضرب من النّظر فإنّنا نشهد زحزحة للإشكال مهمّة تدعّم جانباً من إنشائيّة الخبر وتفتح سبيلاً لمعالجة العلاقة بين الإنشاء والخارج.

فالأوضح أنّ النسبة المقصود النظر في علاقتها بالخارج إنما هي النسبة الإسنادية مفصولة عن الحكم في الكلام الخبري والإنشاء في الكلام الإنشائي.

ويسمح لنا هذا التمييز بأن نذهب إلى أنّ للإنشاء خارجاً هو نفسه الخارج الذي للخبر. فالمسألة دائرة على ما يكون بين النسبة الإسنادية وما يفترض أنّه خارج لها تطابقه أو لا تطابقه بقطع النظر عن الحكم إثباتاً ونفيّاً في الخبر أو طلباً على سبيل الاستفهام أو الأمر أو النهي أو التمني أو الإيقاع في الإنشاءات.

وهنا نكون قد وحدنا الخارج بالنسبة إلى الخبر والإنشاء ولكننا ابتعدنا خطوة عن الخارج كما صوّره التسوقي في الأمثلة (1) و(2) و(3) حين اعتبر "طلب الفهم من المخاطب" و"طلب القيام من المخاطب" و"إيجاد البيع من المتكلم" ضرورياً من الخارج. ويكفي لمعرفة الخارج المقصود تجريد القول من القوى الإنشائية لتجد بنية الإسناد.

والسؤال الآن متى يطابق القول الإنشائي خارجه ومتى لا يطابقه؟ لننظر في المثالين التاليين:

(5) - زيد: الطقس حار. أوقفني المكيف.

- زينب: المكيف معطب

(6) زيد: متى عاد أبوك من فرنسا؟

زينب: لم يسافر فهو طريق الفراش منذ شهرين.

يتضمن قول زيد في (5) إثباتاً فالتماساً. أمّا النسبة الإسنادية في الإثبات فهي "حرارة الطقس" قدّمت على جهة الحكم عليها بالإيجاب وأمّا النسبة الإسنادية في الالتماس فهي "إيقاف المخاطبة للمكيف".

ويكشف ردّ "زينب" على الالتماس والإثبات أنّ النسبتين الإسناديتين في كلام "زيد" غير مطابقتين للخارج فما يدرك من "تعطب المكيف" أنّ التصوّر الذهني للخارج الذي يقنضيه كلام زيد غير قائم في حالة الأشياء في الكون.

والملاحظ أنّ انعدام المطابقة هذا لا يمنع من إيقاع الحكم الإثباتي في الخبر وإيقاع الالتماس في التركيب الإنشائي الملقى ولكنّ هذين الإنشاءين لم

يطابق محتواهما القضويّ الخارج. وكلام "زينب" هو ضرب من تكذيب "زيد" في إخباره وإنشائه.

ويبرز في (6) شيء شبيه بهذا. فمضمون الاستفهام هو "عودة الأب من فرنسا". ولكنه مضمون غير مطابق للخارج إذا نظرنا في كلام "زينب". فقد نفت "سفر الأب" بما يعني تخلف مقتضى من مقتضيات الاستفهام على اعتبار أنّ في نسبة الاستفهام نجد الاقتضاء التالي:

(7) القول: متى عاد أبوك من فرنسا؟

المقتضى: "سافر أبوك إلى فرنسا"

أما ما أثبتته زينب في (6) فقد جاء على سبيل "جواب التفي" تعليلاً له وإبرازاً للينة والدليل على صدق قولها.

والثابت أنّ عمل الاستفهام قد تحقق ولكن تخلف مقتضاء جعل مضمونه غير مطابق للخارج. ولا شيء يمنع القارئ من أن يرى في (5) أيضاً تخلفاً لمقتضى الجملة باعتبار أنه يقوم على المقول والمقتضى التاليين:

(8) القول: "أوقفي المكيف"

المقتضى: "المكيف يشتغل"

ولسنا نبحت هنا، تدقيقاً وتفصيلاً، عن ضروب عدم مطابقة مضامين الأقوال خيراً وإنشاء للخارج ولا عما أسماه أوستين "شروط توفيق العمل اللغوي"، وإن كنا نرى أنها جميعاً تعود إلى أنواع من إبطال المقتضيات التي يحتملها القول. وأكبر ظننا أنّ علاقة المقول بالمقتضى تفسر بدورها ما يسمّى بكذب الخبر. فما شروط توفيق الأعمال الخبرية والإنشائية عندنا إلا تعبير عن المقتضيات التي ينبغي توفرها لينجح العمل اللغوي قوة ومضموناً.

وإذا كان تحليلنا السابق سليماً فإنه يؤكد:

(أ) أنّ للأقوال الإنشائية، كالخبرية، خارجاً تطابقه أو لا تطابقه،

(ب) أنّ النسبة التي تكون على أساسها المطابقة وعدمها إنما هي النسبة

الإسنادية الموجودة في كل من الخبر والإنشاء ولا بُد من فصلها عن الحكم،

(ج) إنَّ المطابقة وعدمها يعودان إلى شروط تُمثِّل مقتضيات للقول الإنشائي والخبري على السواء،

(د) إنَّ عدم مطابقة القول الإنشائي للخارج لا يعني عدم إيقاع الإنشاء.

4. مفارقات الخبر

عقمتنا في الفقرة السابقة مفهوم الخارج والمطابقة. بعد تأويلهما، على صفي الكلام. وإذا صدق هذا التعميم فإنَّ مفهوم الصدق سيتأثر لا محالة، إن لم نقل إنَّ الحاجة إليه تصبح ذات بُعد جديد.

وبالفعل فالقول بأنَّ الخارج ومطابقة الخبر له يستلزمان الحكم بالصدق والكذب عليه يقابله قول آخر مفاده أنَّ المسألة لا تطرح في الإنشاء إذ المعول فيه على عدم إسناد إحدى قيمتي الصدق إليه فهو لا خارج له يطابقه أو لا يطابقه و"لو كان له خارج لزم أنَّ يتصور فيه الصدق والكذب لأنهما من لوازم الخارجية واللازم باطل فكذلك الملزوم" (الدسوقي، الحاشية، ج1، ص167).

غير أننا لم نسلّم بهذا التصوّر، على شيوعه وتناسقه النظري في جُلِّ كتابات القدامى، لذلك فمن واجبنا أن نحدّد للصدق وظيفة ما في الخبر الذي أصبح إنشاء وفي الإنشاء الذي افترضنا له خارجاً يطابقه أولاً يطابقه.

وسيكون مدخلنا إلى ذلك بعض الظواهر التي حلّلتها البلاغيون وتناقشوا في أمرها وأبرزها (أ) دورية تعريف الخبر بالصدق والكذب و(ب) دور اعتقاد المتكلّم في الحكم على الخبر بالصدق أو الكذب و(ج) مفهوم الفائدة ولازم الفائدة و(د) قضية المجاز العقلي.

1.4. مفارقة تعريف الخبر

مفاد هذه المفارقة أنَّ البلاغيين، منذ السكاكي على الأقل، قد شكّكوا في اعتماد معيار التصديق والتكذيب لتحديد الخبر ولكنهم عوّلوا عليه لاشتهاره (راجع: بن صوف، 2006).

ووجه الدور أننا نحدّ الخير بما يحتمل الصدق والكذب فيكون تصوّره متوقفاً على تصوّر الخير. وهذا في تقنيات وضع الحدود والتعريفات لدى المناطق من ضروب الخل.

إلا أن الأخذ بهذا التعريف كان من باب التعريف بالرسم أي يلزم من لوازم الخبر وهو أنه يقبل التصديق والتكذيب (السكاكي، المفتاح، ص 164-165).

وحلّ المفارقة عندنا يعود إلى أن الكلام مبني على الصدق أمّا الكذب فعارض. إذ تقتضي قواعد الاستعمال أن المتكلم صادق إلى أن يثبت خلاف ذلك، وأنه يعبر عما يعتقد عن حالة الأشياء في الكون. فإذا كان الصدق مطابقة الخبر للمواقع فلأن هذه المطابقة جزء من سلسلة المقتضيات التي تجعل المتكلم المخبر بوقع حكماً بالإيجاب أو السلب يملك عليه البيئة والدليل من تصوّر قائم في ذهنه أو من مشاهدة له في الخارج العياني.

وما دام القول موافقاً لما يعتقد أنه حالة ممكنة من حالات الأشياء في الكون فهو صادق مطابق. لذلك لا يتصوّر صدق ولا خبر عنه بما أنه من مقتضياته، ولا يتصوّر خبر كاذب إلا إذا تبين أن قائله خالف اعتقاده أو خالف ما في الواقع. ف "الكلام يدل على تحقق النسبة وحصولها في الخارج أمّا احتمال الكذب فهو عقلي لا مفهوم اللفظ" (اللسوقي، الحاشية، ج 1، ص 168).

والحاصل من مفارقة تعريف الخبر أن الصدق فيه مقتضى بحكم قواعد النحو والاستعمال وعلاقة اعتقادات القائل وتصوراته عن حالة الأشياء في الكون. أمّا الكذب فهو حكم، في الاستعمال يستند إلى مخالفة المخاطب لاعتقادات القائل وتصوراته عن حالة الأشياء في الكون. فالصدق نحوي قد يتأكد تعاملياً والكذب تعاملتي مقامي يعبر عنه ببيئة نحوية معاكسة لبيئة القول المردود على قائله.

2.4. مفارقة الجاهل

تتصل هذه المفارقة بما يعرف في متون البلاغة بالإسناد وتقسيمه إلى حقيقة عقلية ومجاز عقلي (أو حكمي). وقد عرّف القزويني الحقيقة العقلية (القزويني، الإيضاح، ص 27) بما يلي: "هي إسناد الفعل أو معناه إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر".

ونترك، بدءاً، قضايا هذا التعريف ومقابله المجاز العقلي وما وراءهما من إشكالات (تراجع، شروح التلخيص، ج 1، ص 224-271) لنبرز أن سبب وصف الحقيقة أو المجاز بالعقلين هو ارتباطهما بالإسناد باعتباره حكماً عقلياً. ولكن واقع الأمر أن دوران المسألة على الفعل و"ما هو له" من قبيل الفاعل والمفعول يؤكد أن المقصود أمر لغوي.

ونشير أيضاً إلى أن ذكر المتكلم في التعريف وتقييد المكونات اللغوية التي ترتبط بالفعل أو معناه (من مشتقات فيها دلالة الحدث) بقوله "في الظاهر" جاء ليشمل الإسناد الذي لا يطابق اعتقاد المتكلم والإسناد الذي لا يطابق الخارج.

لذلك قدم القزويني قسمة رباعية أساسها الاعتقاد والواقع تطابقاً وعدم تطابق ونعرضها هنا مع مثال واحد نقله على وجوه الممكنة (حيث (+) رمز مطابقة الكلام الواقع والاعتقاد و(-) رمز عدم المطابقة لهما):

(9) [+ واقع، + اعتقاد] = شفى الله المريض

(10) [+ واقع، - اعتقاد] = شفى الله المريض (يقولها جاهل ملحد لا يؤمن بالله)

(11) [- واقع، + اعتقاد] = شفى الطبيب المريض (يقولها جاهل)

(12) [- واقع، - اعتقاد] = شفى الله (أو الطبيب) المريض (وقائلها يعرف أن المريض لم يشف)

تمثل الحالة (9) الحالة الأساسية في الخبر باعتبار أن الإسناد كما ذكرنا يقتضي اعتقاد المخبر في صدقه ويعتقد في موافقته لحالة الأشياء في الكون كما يتصورها.

وتمثل الحالة (12) حالة من الكذب مرغبة. فهو كذب بالمعنى المنطقي لمخالفة القول لحالة الأشياء في الكون وكذب بالمعنى الأخلاقي لأن قائله يقول خلاف ما يعتقد.

والإشكال واقع في الحالتين (10) و (11). وعلينا أن نتصورهما في سياق ديني إسلامي يجعل فاعل حدث الشفاء الحقيقي هو الله لا الطبيب.

والطريف أن هذا التصور نفسه كان عليه أن يجعل (10) من باب الكذب الأخلاقي و(11) من باب الكذب المنطقي. وهنا موضع المفارقة.

وحلّها عندنا أنّ المانع في (10) من التشنيع على قائلها وتكذيبه موافقة المقول لما ينبغي أن تكون عليه العلاقة بين المسند (شفى) والمسند إليه (الله) وما يتممهما (المريض).

والمانع في (11) من تكذيب قول الجاهل أنّ القول وإن لم يطابق الواقع فإنّ عدم المطابقة يُمكن المسامحة فيها بحكم ما يكون بين "الله" و"الطبيب" من علاقة ملابسة. فالخلاف في منفذ الفعل بما أنّ الفاعل النحويّ (الطبيب) ليس هو الفاعل الحقيقيّ (الله).

ووزان هذه العلاقة وزان ما نجده في المثال (13) من ملابسة بين الأمر والمأمور: (والمثال مستوحى من السبكي، حروس الأفراح، ج1، ص229).

(13) يتوقاكم الله → يتوقاكم ملك الموت.

وإذا قلّنا الأمور على وجوهها وجدنا هذه الظاهرة، أي مطابقة الاعتقاد دون مطابقة الواقع بسبب ما يكون بين الفعل وما يلابسه، منتشرة في اللغة انتشاراً.

فقولك "ضرب زيد عمراً" يقصد به جزء من عمرو كما لاحظ ابن جنّي وغير ابن جنّي إلى حدّ ذهبوا معه إلى أن أكثر اللغة مجاز بل إنّ كثيراً من هذا المجاز الذي يكون في الإسناد جرى مجرى الحقيقة أو إنّنا لا نتفطن على الأقلّ لبنيته المجازيّة، كقولنا "نهر جارٍ" والجاري هو الماء و"بنى فلان داراً" والبانى هم العملة وليلة ماطرة والممطر هو السّماء. وهذا من الأمور التي أصبحت مدرسية معروفة.

وأقلّ ما يُستخلص من هذه المفارقة وحلّها المقترح أنّ الصّدق الذي يُمكن إسناده إلى القول وظيفته تخاطبيّة أسامياً ليس مرجعها الواقع والخارج بل مرجعها ما يؤدّيه القول في التعامل التخاطبيّ. وهذا ما يجعل المتخاطبين يبحثون عن أدنى وجه يخرجون عليه القول مخرج الصّدق. وهو وجه من وجوه التعاون عند التخاطب. فقائل (10) (شفى الله المريض) وإن لم يكن معتقداً فقد أفاد المعنى وقائل (11) وإن كان جاهلاً فقد ألقى كلاماً لا يجافي الواقع بحكم ما بين الطبيب والمتسبّب في الشفاء من ملابسة.

ونُشير مجرد إشارة، إلى أنَّ أمثال الحاليتين (10) و(11) تفتح باباً واسعاً للمجاز، فهَبْ أَنتَ تعتقد أنَّ قائل (11) مؤمن ويقول بأنَّ الشفاء فاعله هو الله فإنَّ اعتقادك هذا يجعلك تحمل قوله الذي أسند فيه الشفاء إلى الطبيب محمل المجاز بقرينة اعتقادك ذاك. وعلى هذا قياس المثال (10) الذي يصبح مجازاً إذا عرفت أنَّ المتكلِّم يعرف أنَّك عرفت اعتقاده. فمفاد قوله 'شفى الله المريض' هو 'شفى الطبيب المريض' في ما يعتقد ويزعم لا في ما قال وصرَّح. ففي الحاليتين يكون المتكلِّم بـ (10) و(11) قد أسند الفعل إلى 'غير ما هو له'. (انظر الدسوقي، الحاشية، ج 1، ص 231).

والحاصل من مفارقة الجاهل أنَّ الضدَّ مركَّب من شيء من الاعتقاد الذي يصدر عند القائل ومن شيء من موافقة المقول لما ينبغي أن تكون عليه حالة الأشياء في الكون ومن قاعدة تخاطبية، مفادها حمل الكلام على أحسن وجوهه لاعتقاد أو لتطابق مع الخارج.

3.4. مفارقة الميت الذي يتكلَّم!

مفاد مفارقة الميت الذي يتكلَّم أننا إذ نخبر قد لا نقصد إلى إفادة مضمون الخبر. وصورة المسألة بسيطة. فقد أقرَّ البلاغيون منذ السَّكاكي أنَّ المخبر عند إنشائه للخبر يقصد منه أنَّ يفيد مخاطبه بمضمون خبره (ويسمونه "بفائدة الخبر"). ولكنَّ هذه الإفادة لا تنفصل عن إفادة أخرى وهي أنَّ المخبر يعلم مضمون الخبر الذي يلقيه. والمقصود بالعلم هنا الاعتقاد. ويسمى هذا عندهم لازم الفائدة. ومعنى ذلك أنَّ بين فائدة الخبر ولازمها علاقة لزوم إذ يكون الثاني بمجرد وقوع الأوَّل.

ولكنَّ المتكلِّم، إذا كان يعرف أنَّ مخاطبه يعرف مضمون الخبر وفائدته ورغم ذلك يُلقِي خبره فإنَّه يكون بذلك قد قصد الإخبار بلازم فائدة الخبر دون فائدة الخبر، بما أنَّ هذا المضمون معلوم قبل أن يتكلَّم القائل.

وواضح أنَّ ما سَمِيَ علاقة لزوم هنا إنما هي جزء من علاقة اقتضائية بين القول الخبري وإنشائه فوجود الخبر يقتضي وجود قائل ووجود القائل يقتضي اعتقاداً ويقتضي كذلك، وإنَّ بصورة بديهية، أنَّه حيوان ناطق.

والظريف أنَّ مسألة الصدق لم تعد لها الأولوية هنا رغم أننا في مجال الحديث عن القصد من الإخبارات. فالعلاقة اللزومية الاقتضائية بين الحكم في الخبر والاعتقاد في ذلك الحكم لا تقوم على التلازم. "فقد يتحقق الحكم ولا يعتقده المتكلم" (الدسوقي، الحاشية، ج 1، ص 196) على ما رأينا في "مفارقة الجاهل". وصور عدم الاعتقاد هذه كثيرة أدناها الجهل ومنها الشك وأقصاها الكذب الأخلاقي. ولكن القاعدة الاستعمالية تفرض التلازم بين الخبر واعتقاده.

ووجه المفارقة في معنى أول هو أننا نخبر مخاطبنا ونحن نعرف أنه يعرف مضمون الخبر ولكن ماذا لو كان المخاطب قد توهم، كما مثل لذلك الدسوقي (الحاشية، ج 1، ص 194)، أن شخصاً ميتاً فسمعه يقول:

(14) السماء فوقنا

فهل المقصود بذلك فائدة الخبر (وهي من تحصيل الحاصل) أم لازم الفائدة (وما فائدة اعتقاد المتكلم في أمر هو من تحصيل الحاصل)؟

ولكن ما المانع من أن نرى في قول الميت هذا إفادة أنه حي بما أن الإخبار، وإن بتحصيل حاصل، إنما يقتضي قائلاً حياً ذا اعتقاد وهذا لازم الفائدة وأفاد أيضاً بالافتضاء، على سبيل التلويح أو الإشارة، خبراً عن أنه حي؟

وإن لم يعمم البلاغيون هذه القسمة إلى فائدة ولازم للفائدة على الإنشاء والقلب، فلا مانع من ذلك عندنا خصوصاً إذا كان القصد منها إبراز مقتضيات الأقوال.

وما يسمح بهذا التوسيع أن لازم الفائدة متصل في ما نقدر بإنشاء القول خبراً وطلباً بما أنه يعبر عن مقتضى الاعتقاد الذي يصدر عنه المتكلم وما شابه هذا المقتضى في حين أن الفائدة تتصل بالإسناد ومضمون الكلام.

فلنتصور مقاماً يكون فيه المتكلم أعلى مرتبة من المخاطب فيطلب منه على سبيل الإذلال والإهانة أن يعترف له بأنه سيده أو أنه أفضل منه. فما يشترك في معرفته المتخاطبان أن مضمون الأمر حاصل دون قوله فهو من مقتضيات الحال ولكن إلقاء الأمر هنا لا يقصد به تحصيل الحاصل بل إبراز لازم الأمر وهو علو الأمر فكل أمر يتحقق به شيان: مضمون الأمر ولازمه الاستعلاء.

وعلى هذا قياس بقية أنواع الطلب.

والحاصل من هذه المفارقة أن المقاصد من الأخبار (والإنشاءات أيضاً) متعددة منها ما يرتبط بإنشاء الأقوال ومنها ما يرتبط بمضامينها. وكل ذلك على سبيل الاقتضاء. مما يعني أن الصدق يرتبط بمقتضيات الأقوال قوى ومضامين. وإذا صح هذا نكون بعينين بُعداً شديداً عن الصدق المنطقي ليرشح عندنا الصدق التخاطبي باعتباره توفّر شروط تحقيق الأعمال اللغوية.

5. القصد إلى المطابقة

لما كانت تحليلاتنا السابقة قد سعت إلى الاستدلال على أن الخبر كالطلب إنشاء وأن الطلب كالخبر في اقتضائه خارجاً يطابقه وأن التصديق والتكذيب في كليهما وظيفة تخاطبية تداولية وليست وظيفة منطقية، فإن معايير التمييز بين الخبر والإنشاء قد ذهبت بذلك أدراج التشكيك والتقص.

ولئن ربحنا بهذا الصنيع وحدة المتوال المفسر للكلام بصنفيه المفترضين فإننا قد نكون بذلك نخالف حدوسنا التي تجعلنا لا نخلط بين الخبر والطلب إذ لم يحصل، كما قال الستكاكي (المفتاح، ص 165) "أن تشابهاً على أحد فأخبر بدل أن يطلب أو العكس". ولكننا نعتقد في الآن نفسه أن هذه الحدوس هي التي تجعلنا لا نحتاج واقعياً إلى التمييز بين الخبر والطلب كي نتخاطب. فهذه العفوية في تصوّرهما والتعامل بهما ليست حجة لصالحنا ولا حجة ضدنا. فنحن في مجال البحث عن جهاز نظري يفسّر به الوقائع التخاطبية.

وفي هذا الإطار تكشف لنا بعض آراء البلاغيين الذين اعتمدناهم عن معيار مهم للتمييز في القولين الخبري والإنشائي وهو معيار القصد إلى المطابقة.

فماذا نفعل بالكلام حين نلقيه؟

ليست الإجابة هيّنة وإن قرّر سيرل أننا حين نتكلّم نكون قاصدين إلى الأشياء الخمسة التالية (Searle، 1979، ص 29، 1982، ص 70).

(أ) أن نخبر الآخرين عن حالة الأشياء في الكون،

(ب) أن نجعل الآخرين يفعلون شيئاً ما،

(ج) أن نلتزم بفعل شيء ما،

(د) أن نعبر عن مشاعرنا ومواقفنا،

(هـ) أن نغير حالة الأشياء في الكون.

وإن كان من البين أن حالة (أ) توافق في القسمة الكلاسيكية لدى البلاغيين الخبر وأن الحالة (ب) تشمل ما أسماه السكاكي القلب (بإستثناء التمني) فإن بقية الحالات الثلاث يمكن إرجاعها إلى تقسيمات القدامى بطرق مختلفة.

فالأرجح أن الحالات (ج) و(د) و(هـ) من باب "الأخبار التي نقلت إلى معنى الإنشاء" بعبارة البلاغيين كألفاظ الزواج والعنق (الحالة هـ) والمدح والذم والترجي (الحالة د) والوعود والعهود (الحالة ج).

وتوافق هذه الحالات في التصنيف البلاغي القديم الخبر والإنشاء بصنيفه الطلبي وغير الطلبي. إلا أن الإنشاء غير الطلبي مشتق وليس أصلياً في تصور البلاغيين وفي تصورنا كذلك (راجع الفصل 10 المخصص لحركية الأعمال اللغوية في الخبر). لذلك فإن إجابتهم الضمنية عن السؤال أعلاه هي أن لنا طريقتين في القول ولنا قصدان أساسيان هما الإخبار والإنشاء. ويعود بذلك السؤال مرة أخرى: كيف السبيل إلى التمييز بين ضربَي الكلام؟

يُجيب الدسوقي (الحاشية، ج 1، ص 166) عن هذا السؤال الإجابة التالية: "إن النسبة الكلامية والخارجية والمطابقة وعدمها أمور لا بد منها في الخبر والإنشاء والفارق بينهما إنما هو القصد وعدم القصد فالخبر لا بد فيه من قصد المطابقة أو قصد عدمها والإنشاء ليس فيه قصد للمطابقة ولا لعدمها". ولا تخلو هذه الإجابة من إشكالات كما سنبين. إلا أننا نشير إلى أنها ضرب من توليد ضمنيّات النصّ الأصليّ المشروح الذي وضعه القزويني وتحديداً قوله: "ووجه الحصر أن الكلام إما خبر أو إنشاء لأنه إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه أو لا يكون لها خارج الأول الخبر والثاني الإنشاء".

ويحتمل هذا القول وجهين على الأقل:

أولهما ما ذكره الدسوقي في الشاهد أعلاه وأساسه أن يكون للكلام، خبراً وإنشاء، خارج يطابق أو لا يطابق. ولكن ما دامت المطابقة من فعل المتكلم

ظهر مفهوم القصد، وظهر أن الخارج الذي للكلام الإنشائي لا نقصد فيه المطابقة أو عدمها. فالتفي هنا لا يتسلط على الخارج بل على المطابقة من عدمها.

وثانيهما يبني على قراءة قول القزويني "... أو لا يكون لها خارج" القراءة التالية: "أو لا يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه". وهي قراءة تجعل التفي مستلماً على الخارج وعلى المطابقة وعدم المطابقة كليهما.

ولئن فصلت القراءة الأولى بين وجود الخارج والمطابقة فإن القراءة الثانية نفت الخارج وانتهى بالتبع إمكان الحديث عن المطابقة لما بينهما من علاقة لزومية. ومن البين أن القراءة الثانية أعلق بالتصور الذي ساد عن الإنشاء في جلّ المتون البلاغية فساد مدرسياً إلى أيامنا هذه.

أما القراءة الأولى فتتضمن إشكالات تحتاج في ظلنا إلى إيضاح.

فمن جهة، ما معنى أن يكون خبر وأن يكون له خارج ولكن لا تقصد مطابقته؟

ومن جهة أخرى، ما معنى، على التحقيق، أن يكون للإنشاء خارج حتى وإن لم تقصد مطابقته؟

يشير الدسوقي (الحاشية، ج 1، ص 166) ردّاً على الإيراد الأول، أن الخبر 'وضع للمطابقة وأما عدمها وهو الكذب فلا دلالة للفظ عليه وإنما هو احتمال عقلي'. ويتقل من ذلك إلى مفهوم للمطابقة مفاده أن قصد المطابقة هو حكاية ما في الخارج موجود بمعزل عن الكلام.

ولكنّ الخارج الذي للإنشاء مختلف إذ يستند إلى "الطلب القائم بالنفس" فإذا قصدت مطابقته كان خبراً مجازاً وصار معنى اضرب "أنا طالب للضرب".

ويتقل الدسوقي من هذا التحليل الذي يشوبه الكثير من التمحل إلى مفهوم مقابل لمفهوم الحكاية وهو ما يسقيه أحياناً الإحضار. "فالتسبب الإنشائية ليست حاكية بل محضرة ليرتب عليها وجود أو عدم أو معرفة أو تحسر أو نحو ذلك". (ولا يخفى هنا أنه يقصد على الترتيب الأمر والنهي والاستفهام والتمني) ويسميه تارة أخرى الإحداث والإيجاد بما أن الإنشاء لا "يقصد به حكاية شيء بل المقصود به إحداث مدلوله (...). وإيجاده بذلك اللفظ بحيث لا يحصل ذلك

المعنى بدون اللفظ^١. وإذا سلمنا بهذا التحليل فإنَّ قصد المطابقة في الخبر هو الحكاية وانعدام قصد المطابقة في الإنشاء هو الإحداث والإحضار والإيجاد.

والملاحظ أنَّ هذا التحليل لا يفسر لنا قصد عدم المطابقة في الخبر ولا قصد المطابقة في الإنشاء، خصوصاً إذا اعتبرنا الأول هو قصد عدم حكاية ما في الخارج والثاني قصد حكاية ما في الخارج بدل إحداثه. فمن الجهتين يوجد تناقض لأن الخبر كما سبق تقصد به الحكاية والإنشاء يقصد به الإحداث. ولا وجه ظاهراً لتمشية هذا الكلام إلا افتراض بعيد لا شيء يدل عليه لدى البلاغيين وهو إجراء الخبر مجرى الإنشاء من جهة وإجراء الإنشاء مجرى الخبر. ولكنَّ المانع من الأخذ بذلك أنَّ الانتقال من الخبر إلى الإنشاء أو العكس يقوم على كليات أخرى لا دخل للمطابقة بالمعنيين السابقين فيها إلا قليلاً.

ورأينا أنَّ طريقة طرح السؤال هي التي حدت المشاكل التي تتضمنها أيَّ إجابة يُمكن أن تقدّم في خصوصه.

ورغم ذلك فإنَّ مفهومَي الحكاية والإحضار (أو الإيجاد) الواردين في كلام الدسوقي كفيلان، في ظننا، ببيان الوجه من المسألة شريطة أن نفترض وجود حالة من الكلام مجردة تكون معبرة في آن واحد عن الخبر والإنشاء ومهيأة في بعض تعريفاتها للدلالة على أحدهما. وهذه الحالة لا يُمكن إلا أن تكون حالة مقولية سابقة للوسم اللفظي. وهذا الشرط شرط عدم الوسم، عائد إلى تعريفَي الإنشاء والخبر في حد ذاتهما.

فلما كان المقصود بالإنشاء إحداث مدلول بلفظ فهو يعني أنَّ الإيجاد والإحضار للمعنى لا يكون إلا باللفظ. وقياساً عليه فإنَّ الخبر، حتى إن سلمنا بأنَّه حكاية لمعنى خارج اللغة، لا يكون إلا باللفظ. ولكنَّ أين موضع القصد في هذا كله؟

نفترض البنية المقولية للكلام من جهة أولى تصوّراً عن الخارج وتنظيمه، ونُسَمِّ هذا التصوّر بنية قضوية أو بنية تصوّرية أو مضموناً للكلام أو ما شابه ذلك.

وتفترض البنية المقولية للكلام من جهة ثانية موضعاً مقولياً يمثل الحالة اللفظية للمتكلّم واعتقاداته ومقاصده.

وإذا جمعنا مكوّني هذه البنية وجدنا شيئاً شبيهاً بما تحدّث عنه سيرل من علاقة بين قوّة القول والمحتوى القضويّ أو ما حلّله الشريف من علاقة بين المحلّ الإنشائيّ والمحلّ الإحاليّ. ولكننا في جميع الحالات ستكون أمام تهيؤ البنية المقوليّة الإعرابية الدلالية قبل الوسم اللفظي للتعبير عن المتكلّم (أو الذات أو القائل) وللتعبير عن الكون الخارجيّ. وبحسب مقاصد المتكلّم في التعبير عن الخارج (أو الحكاية) أو التعبير عن إرادته لذلك الخارج (أو الإحضار والإيجاد والإحداث) توقّر اللّغة الوسائل الكفيلة بالإبانة عن المقاصد من خلال وسم الموضوع المقوليّ المخصّص للحالة الذهنيّة التي يصدر عنها المتكلّم.

فالمسألة هنا تسوي بين الخبر والإنشاء وترك التمييز بينهما إلى اللفظ الواسم للمقصد. وهو تمييز لا يقع في مستوى وجود تصوّر المقوليّ للكون من عدمه بل يقع في مستوى تنبيهه لفظياً للدلالة على حكايته أو عدم تنبيهه للدلالة على طلبه وإحضاره.

الفرق الأساسي من حيث اتجاه المطابقة واقع بين تصوّر الواقع والخبر على نحو يفترض المطابقة من الواقع إلى القول وبين تصوّر الواقع والإنشاء على نحو يفترض المطابقة من القول إلى الواقع.

وضمن هذين الحدين يمكننا أن نتصوّر حالات عديدة مختلفة من بينها ما فضّله سيرل (Searle، 1979، 1982، الفصل الأوّل). فإذا كانت الخبريّات (assertives) عنده توافق اتجاه المطابقة في الخبر من الواقع إلى القول وكانت التوجيهيّات (directives) والوعديّات (commissives) توافق اتجاه المطابقة من القول إلى الواقع فإنّ حالتي الإفصاحيّات والإيقاعات تُثيران إشكالاً بسيطاً.

فقد ذهب سيرل إلى أنّ الإفصاحيّات (expressives) لا تقوم على اتجاه مطابقة لأنّ صدق القضية المعبر عنها مقتضى لا يصرّح به. ولكنّ الأمر في أسوأ الحالات شبيه بما كان خبراً جزؤه الإنشاء على حدّ تعبير الاستراباذي وهو في الأصل قائم على ضرب من المطابقة التي يقتضيها الإنشاء كنعم وبش.

ويشبه موقف سيرل من الإيقاعيّات (déclaratives) موقفه من الإفصاحيّات وإنّ رأى فيها حالات توقّر المطابقة في الاتجاهين من الواقع إلى القول ومن القول إلى الواقع. وهذا المذهب في الفهم ربّما يفسّره كون الإيقاعيّات لا تعدو

أن تكون أخباراً قد نقلت إلى معنى الإنشاء. فخبيرتها تفسر الاعتقاد في أن المطابقة فيها من الخارج إلى القول وإنشائها تفسر الاعتقاد في أن المطابقة فيها من القول إلى الخارج. ولكن من الواضح أن المطابقة هنا إنشائية خالصة لامتناع إجراء القول على أصله (راجع الفصل 10 المخصص لحركة الأعمال اللغوية في الخبر).

والحاصل عندنا أن الخبر والإنشاء مقولياً صادران عن بنية واحدة من خصائصها الجمع بين المقصد الإنشائي (على اعتبار الإخبار إنشاء من عمل المتكلم) والمحتوى المقولي المعبّر عن تصوّر للكون الخارجي (على اعتبار الإنشاء ذا مضمون إحالي). ولكن الفرق بين الخبر والإنشاء إذا عجمّا أن قصد الحكاية يوجّه إنشاء الإخبار إلى تنبير المضمون الإحالي حتى يكاد يلتبس به وأن قصد الأحداث يوجّه الإنشاء إلى تنبير الطلب حتى يكاد المحتوى الإحالي ينخلع في الإنشاء.

وهذا ما يفسر عندنا التركيز على المطابقة في الخبر إلى حدّ اختزاله في المحتوى الإحالي والتركيز على عدم تصوّر المطابقة في الإنشاء إلى حدّ نفي الخارج عنه.

6. الخاتمة

قدّمنا في هذا الفصل ما تصوّره أوستين من شروط ينبغي توفّرها للنظر في نجاح القول الإنشائي أو عدم نجاحه وما يترتب عليه من ضروب الإخفاق والفساد والإبطال. وهي في حقيقة أمرها مجموعة من الإثباتات المقتضاة التي يجب أن تتوفّر ليتحقّق العمل اللغوي. وقد أثر هذا التّصوّر في الأقوال الوصفية نفسها تأثيراً أبرز أنّها تخضع بدورها لشروط محدّدة حتى تتحقّق بصفاتها الخبيرة التي رآها فيها المناطق. ويعني ذلك أنّه يوجد تواز مهمّ بين الإنشاءات والخبريات من حيث اشتراط الصنفين، حسب أوستين، لشروط في التوفيق والنجاح. غير أنّ للخبريات خاصيّة قبول اختبار الصدق إضافة إلى شروط التوفيق وهذا ما أدّى إلى التركيز بالنسبة إلى الأقوال الوصفية على الجانب القولي منها والتركيز بالنسبة إلى الأقوال الإنشائية على قوّة القول فيها.

إلا أن مراجعتنا لمفاهيم العمل اللغوي الثلاثة (العمل القولي والعمل في القول وعمل التأثير بالقول) ألزمتنا بإعادة النظر في علاقة الأقوال، خبراً وإنشاء، بشروط الصدق من جهة وشروط التوفيق من جهة أخرى.

وقد تبين لنا أن المطابقة ينبغي أن يُبحث عنها في العلاقة بين النسبة الكلامية التي هي أساساً عمل يحققه المتكلم وما يسمّى بالخارج سواء أكان القول إنشائياً أم خبرياً. غير أن هذا الخارج نفسه مستويات وأصناف مما يُحيل عليه القول إحالة غير مباشرة إذ يقتضي القول تصوّراً يُحيل بدوره على الخارج على سبيل الاقتضاء لأن أساس بناء القول هو النظم.

وإذا صدق هذا التصوّر، أمكن الخروج بمسألة المطابقة، صدقاً وكذباً، من إطار الخبر لتعميمها على القول الإنشائي خصوصاً حين نسلم بأن بُنية القول تقوم على قوّة ومحتوى قضويّ. فهذا المحتوى القضويّ، كما أولناه عند مراجعة العمل القوليّ، يقبل بدوره إقامة علاقة مع الخارج تتحدّد بمعيّار التصديق والتكذيب. فلمّا كان المحتوى القضويّ عندنا نسبة إسنادية أساساً مفصولة عن الحكم في الخبر وعن الطلب في الإنشاء وكانت هذه النسبة ممّا يقوم عليه القول الإنشائي فإننا لا نرى موجِباً بأن نجعل للإنشاء خارجاً آخر غير الخارج الذي للخبر. فبشيء من التلطف في النظر إلى الجُمْل والأقوال يُمكننا أن نرى توافق الأخبار والإنشاءات في الإحالة على الخارج بما أن المطابقة تعود إلى شروط تمثّل مقتضيات هذين الصنفين من الأقوال.

ومن نتائج هذا التعميم دخول تعديلات على مفهوم الصدق نفسه مادام صالحاً للخبر بقدر صلاحه للإنشاء.

فإذا ركّزنا على الخبر وجدناه قائماً على جُمْلَة من المفارقات يبرز منها أن:

(أ) الصدق نحويّ أساساً لقيام البنية اللغوية عليه ولكنّ الكذب سياقيّ تعاملّي،

(ب) الصدق وظيفيّة تخاطبيّة أساساً ليس مرجعها الخارج بل ما يؤدّيه القول في التعامل التخاطبيّ،

ولمّا كان أمر الصدق على هذا فإنّ توسيع المفهوم ليشمل الخبر والإنشاء

يتطلب منا أن نفترض وجود بنية مقولية للكلام عامة قبل وسمه اللفظي. ولهذه البنية موضع نحوي مخصص للتعبير عن قصد المتكلم واعتقاده وحالته الذهنية. وهذا ما أسماه الشريف بالمحلّ الإنشائي الذي يسير المحلّ الإحالي. ويكون دور الوسم اللفظي لهذه البنية المقولية إبراز قصد المتكلم من قوله أهو التعبير عن الخارج بحكايته أم طلب ذلك الخارج بإحداثه. وهذا بحسب اتجاه المطابقة المقصودة بين الخارج والقول. فإذا وسم القول نحويًا وَجَّهَ قصدُ الحكاية إنشاء الإخبار إلى المضمون الإحالي حتى يكاد يلتبس به ووجهَ قصدُ الإيجاد إنشاء القول إلى المحلّ الإنشائي حتى يكاد المحتوى الإحالي ينخزل فيه.

الفصل الخامس

ما الإنشاء؟

1. المقدمة

لئن كان كتاب الخطيب القزويني في البلاغة أقدم وثيقة بلاغية تستعمل مصطلح "الإنشاء" فإن استعمال هذا المصطلح لتعريب مفهوم (Performatives/le performatif) لدى أوستين يبدو لنا استعمالاً موقفاً من جهتين على الأقل. فدلالة اللفظ الإنكليزي، من ناحية أولى، دائرة على التنفيذ والإحداث والإنجاز والتحقق في الكون ويؤدي لفظ الإنشاء في العربية معنى الإيجاد والإيقاع. ومقصود أوستين من اللفظ الإنكليزي، من ناحية ثانية، هو أن ننجز بالقول عملاً لا يصح فيه مبدئياً اختبار التصديق والتكذيب وهو ما يوافق عموماً المفهوم من الإنشاء لدى البلاغيين العرب.

غير أننا، إذا تجاوزنا هذا الوجه في تعريب المصطلحات وتقريب المفاهيم، نجد جملة من الإشكالات المتصلة بنشأة مفهوم الإنشاء في ذاته سواء في نظرية أوستين أو في ما استقرت عليه البلاغة العربية مدرسياً.

ولنا من هذا الفصل قصدان أساسيان: أن نتقد القسمة إلى خبر وإنشاء وأن نقدم تصوّرنا لإنشائية القول.

2. القول الوصفي والقول الإنشائي عند أوستين

انطلق أوستين (Austin، 1962، ص 2 و 1970، ص 38)، كما هو معلوم، من ملاحظة بسيطة طريفة في سياق مناقشته لبعض التصورات المنطقية، ومفادها

أن بعض الأقوال ذات البناء الخبري لا تخبر عن حالة الأشياء في الكون واقعة أو بصدد الوقوع أو مستقع ولا يصح أن نسند إليها بسبب ذلك إحدى قيمتي الصدق وإنما هي، إذ تُلقى، تنجز عملاً ما أو تكون جزءاً من هذا الإنجاز.

وهذا ما جعله، في مرحلة أولى من مسار بنائه لنظرية الأعمال اللغوية يميز بين صنف من الأخبار ينقل الخارج ويمثله ويصفه (ويسميه الأقوال الوصفية constatives) وآخر يُحدث شيئاً في الخارج ويوجده.

ننبه هنا دون تفصيل (راجع: المبخوت، 2008، الفصل الأول، الفقرة: 2) إلى أن حديث أوستين عن الإنشاء في بداية تصوّره مقتصر على الخبر الذي نحقق به عملاً من قبيل الموافقة على الزواج عند عقده أو تسمية السفينة عند تدشينها أو نقل الملكية عند الوصية. وهي أعمال تفترض مقامات مناسبة يمثل القول فيها جزءاً من طقوس خاصة محدّدة عرفياً تجعلها ذات طابع قانوني إجرائي. ولا يوافقها في تصوّرات البلاغيين العرب إلا ضرب من ضروب الإنشاء غير الظلي، وهو ما يُسمى عندهم بصيغ العقود أو ما أسماه الأسترابادي "بالإنشاء الإيقاعي" (الأسترابادي، شرح الكافية، ج 4، ص 11) وقد اختارت العربية أن تستعمل له مثال الفعل الماضي كـبعت حين لا يكون له خارج يطابقه بل "يحصل في الحال بهذا اللفظ، وهذا اللفظ موجد له" (الأسترابادي، شرح الكافية، ج 4، ص 12).

وبناء على ذلك نعتبر أن منطلق تفكير أوستين إنما هو ضرب من الأخبار التي نقلت إلى معنى الإنشاء بعبارة البلاغيين والتّحاة. وهنا يبرز فرق أساسي بين مفهوم الإنشاء في التّصوّر البلاغي ومفهومه عند أوستين. فما كان جزءاً (أي الإنشاء الإيقاعي) من كلّ مركّب (أي الإنشاء بصتيه الظلي وغير الظلي) أصبح دالاً على الكلّ. ولنا أن نتصوّر المشاكل المترتبة عن هذا كمّاً ونوعاً.

والحاصل، إذا أعدنا صياغة تصوّر أوستين وفق هذه الملاحظة السابقة، أن القسمته عنده في أصلها تفريع للخبر وليست مقابلة بين الخبر والإنشاء. ويندك على هذا أن الخبر عنده إما أن يصف واقعاً يخضع لاختبار المطابقة وإما أن يُنجز عملاً فلا معنى للمطابقة. وهو ما يفسّر أن أوستين تفضّل أن الشروط التي وضعها لإنشائية القول من وجود فعل إنشائي في صدر القول وظروف مناسبة لإنجاز العمل غير مانعة من قراءة القول الإنشائي قراءة وصفية. أضف إلى ذلك

أنَّ العمل نفسه قد يتحقَّق حسب أوستين دون الحاجة إلى قول أي شيء كالنحية التي قد تلقى بالحركات أو حسب أي صيغ سلوكية أخرى تحددها هذه الثقافة أو تلك دون الحاجة إلى الكلام، أو كالتحذير الذي يكفي فيه التلويح بعصا غليظة. فكانَ القول الإنشائي إنما يقتضي خبراً ومواضعة اجتماعية لا غير.

فأما اقتضاء القول الإنشائي للخبرة فمرده إلى أن أوستين يعتبر الأقوال التي لا نشكُّ البتة في إنشائيتها، ضمن التصوُّر البلاغيِّ التراثيِّ، أقوالاً ملتبسة. فإذا استعملت صيغة الأمر أو حرفه أو حرف النهي يذهب أوستين إلى أن هذه الصيغ إنما هي من باب الإنشاء الأوليِّ (الضمنيِّ) الذي يحتاج إلى تصريح بالعمل المقصود منه بوساطة فعل إنشائي يحدِّد لنا أنحمل القول على الأمر الحقيقيِّ أم على الالتماس أم العرض أم التحذير أم النصيح ... إلخ. وهو ما يرفع الفعل الإنشائي إلى مرتبة القوة الاصطلاحية المتواضع عليها، لكنَّ التصريح بالفعل الإنشائي يقلب القول كلياً إلى خبر (راجع نقد ميلاد، 2001 والشريف 2002 والمبخوت 2006.ب).

وأما اقتضاء القول الإنشائي للمواضعة فلا يقتصر، على ما فهمنا عن أوستين، على الفعل الإنشائي في حدِّ ذاته بل يشمل كذلك القواعد الاجتماعية والثقافية التي تجعل بعض المجتمعات تفرض أن تكون التحية بالانحناء أو المصافحة أو الإشارة بالرأس والتقبيل على الخدين أو من الفم ... إلخ. فليست المواضعة بهذا التصوُّر مواضعة لغوية أو اجتماعية فحسب وإنما هي خليط من هذا وذاك. والأغرب أن وجود أي صنف من المواضعات لا يمنع كذلك من أن يُقرأ الانحناء مثلاً على أنه بحث عن قطعة نقدية سقطت من جيب المتحني لا تحية منه إلى من هو قبالة مثلما لم يمنع الفعل الإنشائي السامع من أن يرى القول إخباراً لا إنشاء.

ولعلَّ هذه الإشكالات في تصوُّر الإنشاء وتحليله عائدة إلى أن أوستين، بعد أن ظفر بالإنشاء الإيقاعي، عمم من حيث لا يشعر نتائج تحليله على جميع الإنشاءات بما في ذلك ما كان منها موسوماً لغوياً على نحو نظامي.

3. الخبر والإنشاء: في وجهة القسم

استقرَّ، في البلاغة العربية، تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء منذ أن وضع القزويني (ت 739هـ) التلخيص في الإيضاح. والقسم الأخرى الشهيرة هي التي

بنى عليها السُّكَّاكي (625هـ) دراسته لعلم المعاني وأساسها ثنائية الخير والقلب.

ولئن كنّا لا نملك تحديداً دقيقاً، من خارج المتون البلاغية، لنشأة مصطلح الإنشاء قبل استعمال القزويني له فإنّه من المرجّح أن يكون مأناه تفكير علماء أصول الفقه في بعض الظواهر المتصلة باستنباط الأحكام من النص. ولكنّ الثابت أنّه انتشر، قبل استعمال القزويني له، في بعض كتب النحو مثل شرح رضيّ الدين الأستراباذي (688هـ) على كافية ابن الحاجب (ت 646) الذي استعمل بدوره المصطلح للحديث مثلاً عن إنشاء التعجب بصيغتي "ما أفعله" و"أفعل به" ولإنشاء المدح "بنعم" والذم "ببئس". مع الإشارة إلى أنّ لابن الحاجب مختصراً في علم الأصول.

ومما يدلّ على تزامن القسمتين، رغم الاختيار الذي ذهب إليه القزويني، أنّ عضد الدين الإيجي (ت 756هـ) لم يستعمل في الفوائد الغيائية، وهو مختصر للقسم الثالث من مفتاح العلوم للسُّكَّاكي، مصطلح الإنشاء بل اتّبع متن السُّكَّاكي، في استعمال "القلب" رغم أنّ الإيجي كان من شُراح ابن الحاجب في كتابه المختصر لعلم الأصول.

ويذكر السُّبكي (حروس الأفراح، ج 1، ص 172) إضافة إلى القسمتين السابقتين قسمة ثالثة أساسها الخير والقلب والإنشاء على اعتبار تخصيص "الإنشاء بما لا طلب فيه" وقسمة رابعة ينسبها إلى فخر الدين الرّازي وأساسها خبر وإنشاء ("وهو ما دلّ على القلب دلالة أوليّة") وتنبه (ويدخل فيه الاستفهام والتمني والترجّي والقسم والنداء).

ومهما تكن القسمة فإنّ القزويني اعتبر الإنشاء فرعين أحدهما طلب والآخر غير طلب. ومنه جاء التقسيم المدرسيّ إلى إنشاء طلبيّ وإنشاء غير طلبيّ. والأهمّ من هذا أنّه اكتفى في التلخيص والإيضاح بالإنشاء الطلبيّ وما يضمنه من تمنّ واستفهام وأمر ونهي ونداء. وهي الأعمال الخمسة التي اقتصر عليها السُّكَّاكي في المفتاح. ويعني هذا أنّ مفهوم الإنشاء الطلبيّ يوافق تماماً مفهوم القلب عند السُّكَّاكي. فلم أهمل القزويني الإنشاء غير الطلبيّ بعد أن استبدل القلب بالإنشاء؟ ولم امتنع السُّكَّاكي عن استعمال مصطلح الإنشاء؟

نُشير إلى أنَّ المقصود بالإنشاء غير الظلبي مجموعة من التراكيب اللغوية من قبيل أفعال المقاربة وأفعال المدح والذم وبعض الحروف كرتب وكم والقسم. وسبب إهمال القزويني، ومن بعده الشراح وقبلة السكاكي، لها على ما فسر التفتازاني (المختصر، ج 2، ص 236) مبيان:

أحدهما أنَّ مباحثها المعنوية قليلة بما أنَّ دورانها على الألسنة قليل كما ذكر الدسوقي (الحاشية، ج 2، ص 236) والثاني أنَّها "أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء" فالقول فيها كالقول في ما يتصل بالخبر من خصائص (راجع الفصل 10 المخصص لحركة الأعمال اللغوية في الخبر).

والمهم هنا أننا أمام تقسيم للكلام إلى خبر وإنشاء ينقسم بدوره إلى "طلب" و"غير طلب" يقصد به إحكام الضبط ومطابقته للظواهر المدروسة. ولا شك أننا نحتاج إلى تصوّر يبيّن ما يكون بين الخبر والإنشاء بنوعيه من صور في التعامل ذكر البلاغيون منها "النقل".

ولعلّ في هذا ما يفسّر سبب اقتصار السكاكي على مصطلح "الطلب". وربما أضفنا إليه أنَّ مصطلح "الإنشاء"، إذا صحّ أنّه مأخوذ من الأصوليين، لم يستقرّ في علمهم بشهادة أننا في "المحصول" مثلاً لفخر الدين الرازي (ت 606هـ) نجد عبارة الإنشاء مرتبطة بصيغ العقود (الرازي، المحصول، ج 1، ص 115) ارتباطاً قد يشي بأنّ الإنشاء ربّما كان منحصراً في العقود. ولكنّه لم يستعمل المصطلح في كتابه البلاغيّ الإيجاز في دراية الإعجاز وهو تلخيص لكتابيّ عبد القاهر الجرجانيّ الأسرار والدلائل. وهذا ما يرجّح أنّ تركيز مصطلح "الإنشاء" وانتشاره ينبغي البحث عنه في ما أُلّف من كتب أصول الفقه بين السّنوات العشرين والأربعين من القرن السابع أي بين تاريخ وفاة السكاكي (625هـ) ووفاة ابن الحاجب (646هـ). هذا على الرّغم من أننا نجد الغزالي (ت 505هـ) يستعمل، عرضاً في ما يبدو مصطلح الإنشاء في المستصفى. (راجع: ميلاد، 2001، ص 223).

والمرجّح عندنا أنّ مصطلح الإنشاء دخل إلى البلاغة بعد أن استعمله النّحاة. ولنا على ذلك قرينة استعمال ابن الحاجب للمصطلح واستعمال القزويني له، أوّل مرّة، في البلاغة.

والمسألة الأساسيّة التي نهتمّنا هي وجاهة القسمة إلى خبر وإنشاء (أو طلب).

فمن اللافت للانتباه أنَّ الجُرجاني في دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، ومن بعده الرّازي في اختصاره للكتّابين، لا يعتمد هذه القسمة للكلام. فالثابت حسب الوثائق التي نعرفها وتندرج ضمن الباب العلمي الذي افتتحه الجُرجاني أنَّ السّكاكي أول من قسم الكلام إلى خير وطلب. ويهتمنا أنَّ نبحث في الأسباب التي أدت بالسّكاكي إلى مخالفة الجُرجاني خصوصاً أنَّهما عندنا يمثلان مشروعين يواصل ثانيهما الأول (المبخوت، 2006أ).

يقول السّكاكي بعد أن عرّف علم المعاني (السّكاكي، المفتاح، ص163-164) «إنَّ التعرّض لخواصّ تراكيب الكلام موقوف على التعرّض لتراكيبه ضرورة لكن لا يخفى عليك حال التعرّض لها منتشرة فيجب المصير إلى إيرادها تحت الضبط بتعيين ما هو أصل لها وسابق في الاعتبار ثم حمل ما عدا ذلك شيئاً فشيئاً على موجب المساق».

فلما كان علم المعاني عنده قائماً على «تتبع خواصّ تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره... إلخ» (السّكاكي، المفتاح، ص161) وكانت التراكيب منتشرة، طفق السّكاكي يبحث عن وسيلة لضبطها.

وهذا المنطلق الذي تصوّره السّكاكي منطلق منهجي يقوم على الإقرار بالتمييز بين الظاهرة في الواقع وما تتسم به من فوضى وبين المعالجة العلمية لتلك الظاهرة بمقولتها. فاعتمد في ذلك على مفهوم، كما ذكر، اعتباري لا حقيقي يفترض "سابقاً" ولاحقاً يتصرّف عنه (أي مفهوم الفرع) يحمل على الأصل.

ومفاد هذا التمثي المنهجي أنه يفترض وجود تراكيب أصول وأخرى فروع ترتد إليها، وما هذه التراكيب الأصول إلا اعتبارات نظرية للسيطرة على الظواهر وتنظيمها.

وقد بيّن مجدي بن صوف (بن صوف، 2006) أنَّ السّكاكي اعتمد الأسلوب نفسه في معالجة الظواهر الصرفية والظواهر النحوية. وبناءً عليه جعل الخبر والطلب أصليين سابقين في الاعتبار وسمّاهما «قانونين».

والطريف في تصوّر السّكاكي أمران: أحدهما رفضه لحذّ الخبر اعتماداً على مفهوم الصدق والكذب لدى المناطق. وهو رفض بناء على فكرة ما قبل نظرية مفادها "كلّ أحد من العقلاء متّين لا يمارس الحدود والرّسوم بل الصّغار الذي لهم أدنى تمييز يعرفون الصادق والكاذب" (السّكاكي، ص164). والثاني أنَّ هذا

الفهم للخبر مرتبط بما استقرّ قبل السّكاكي من أنّ "تصوّر ماهيّة القلب حاصل لكلّ العقلاء على سبيل الاضطرار فإنّ من لم يمارس شيئاً من الصّنائع العلميّة ولم يعرف الحدود والرّسوم قد يأمر وينهى ويدرك تفرقه بديهية بين طلب الفعل وطلب الترك وبينهما وبين المفهوم من الخبر" على حدّ تعبير الرّازي (المحصول، ج1، ص 167) فكأنّه حمل ماهيّة الخبر على ماهيّة القلب ليعتبرهما من المفاهيم الأولى التي لا تعرّف كما ذهب إلى ذلك بن صوف (2006، ص223).

ولكنّ الإشكال يرتبط بالتساؤل التالي: لما كان السّكاكي يبحث عن أصلين للتراكيب 'المنتشرة' فما حقيقة الخبر والقلب؟

يقول في تعريف الخبر: «وإذ قد عرفت أن الخبر يرجع إلى الحكم بمفهوم لمفهوم وهو الذي نسقيه الإسناد الخبري كقولنا شيء ثابت شيء ليس ثابتاً فأنّت في الأوّل تحكم بالثبوت للشيء وفي الثاني باللاثبوت للشيء... إلخ» (السّكاكي، ص167). ويقول في تعريف القلب: «...» في القلب (...) كلّ واحد يتمنى ويستفهم ويأمر وينهى وينادي ويوجد كلّ من ذلك في موضع نفسه عن علم وكلّ واحد من ذلك طلب مخصوص والعلم بالقلب المخصوص مسبوق بالعلم بنفس القلب». (السّكاكي، ص165).

فالبيّن من تعريف الخبر أنّه يوافق الحكم (نقياً وإثباتاً) المتسلّط على الإسناد باعتباره مادة الكلام المفيد. والحكم كما ذكر عبد القاهر الجرجاني معنى ينشئه المتكلّم في نفسه (الدلائل، ص528).

ومن البيّن أيضاً من تعريف القلب أنّه يوجد في 'موضع نفس' المتكلّم بعبارة السّكاكي.

وهذا ما سوّغ لصاحب "المفتاح" أن يتحدّث عن "قانون الخبر" و"قانون القلب" فهما من الماهيّة «القائمة بقلب المتكلّم تجري مجرى علمه وقدرته» كما قال الرّازي (المحصول، ج1، ص167). وهي أيضاً "لا تختلف باختلاف النواحي والأمم".

لذلك فليس الخبر هو الضيغ اللفظية المخصصة له ولذلك أيضاً كان السّكاكي يذكر "الطلب المخصوص" تمثيلاً أو استفهاماً أو أمراً... إلخ ثم يبرز الضيغ اللفظية التي يتحقّق بها من الحروف كليّة والهمزة وهل وأسماء الاستفهام ولام الأمر... إلخ.

ومعنى هذا أن المدخل إلى ضبط التراكيب المنتشرة: كان مدخلاً دلاليًا لا تركيبياً مداره على ما كان يسمى في القديم "بالمعنى القلبي".

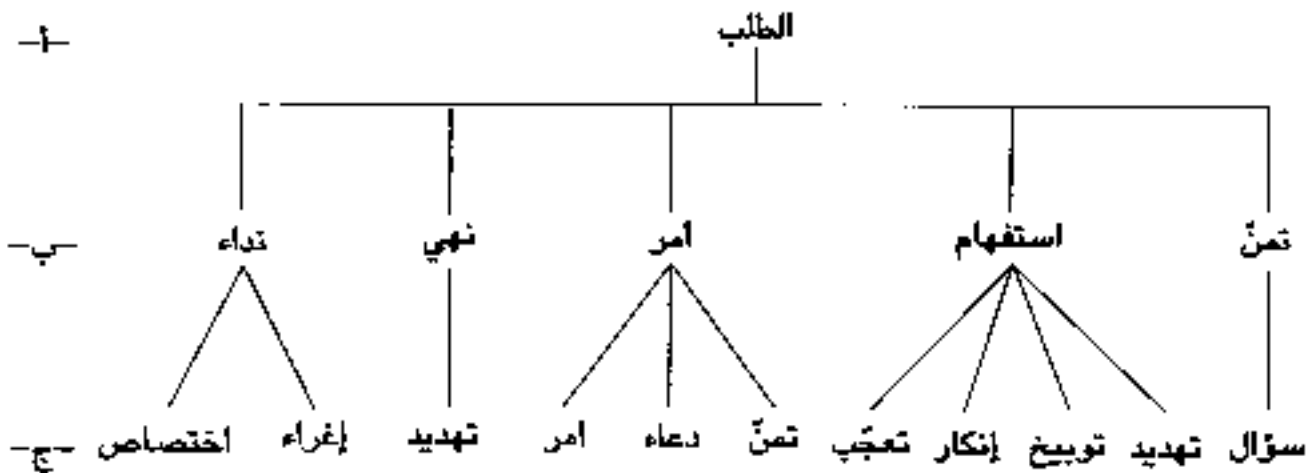
وهنا نطرح تساؤلاً ستجيب عنه في موضع لاحق: أيّدل الخبر والإنشاء على الكلام المتّصف بالخبريّة والإنشائيّة؟ أم على الألفاظ المحقّقة للدلالة الإنشائيّة أو الخبريّة؟ أم على "المعاني القلبية"؟ أم على عمليّة تكوين الكلام الإنشائي أو الخبري؟

ويهمّنا أن نعرف من جهة أخرى ما قصده السّكاكي بحمل ما عدا الأصل "على موجب المساق" على حدّ تعبيره.

إذا كان الأصل أصليين هما الخبر والطلب فإنّ التأويل الذي حمل بمقتضاه بن صوف (2006، ص 217) عبارة السّكاكي على أنّ المقصود بها خروج الطلب إلى الخبر وعكسه تأويل يحتاج إلى تدقيقات.

فأصليّة الطلب تقتضي حمل ضروب الطلب المخصوصة (وهي خمسة عند السّكاكي) على ذلك الأصل ثم حمل ما يخرج إليه كلّ طلب مخصوص من دلالات سياقية على ذلك الأصل المخصوص. فيكون لنا شكل شبيه بهذا الذي استخرجناه من نصّ السّكاكي (المفتاح، ص 304-306).

(1)



رسم 1: العلاقات الاشتقاقية في الطلب

فما يوجد في المستوى (ج) فرع لأصل هو ضروب القلب المخصوص الموجود في المستوى (ب) وتصبح هذه الضروب بدورها فروعاً لأصل هو "نفس القلب".

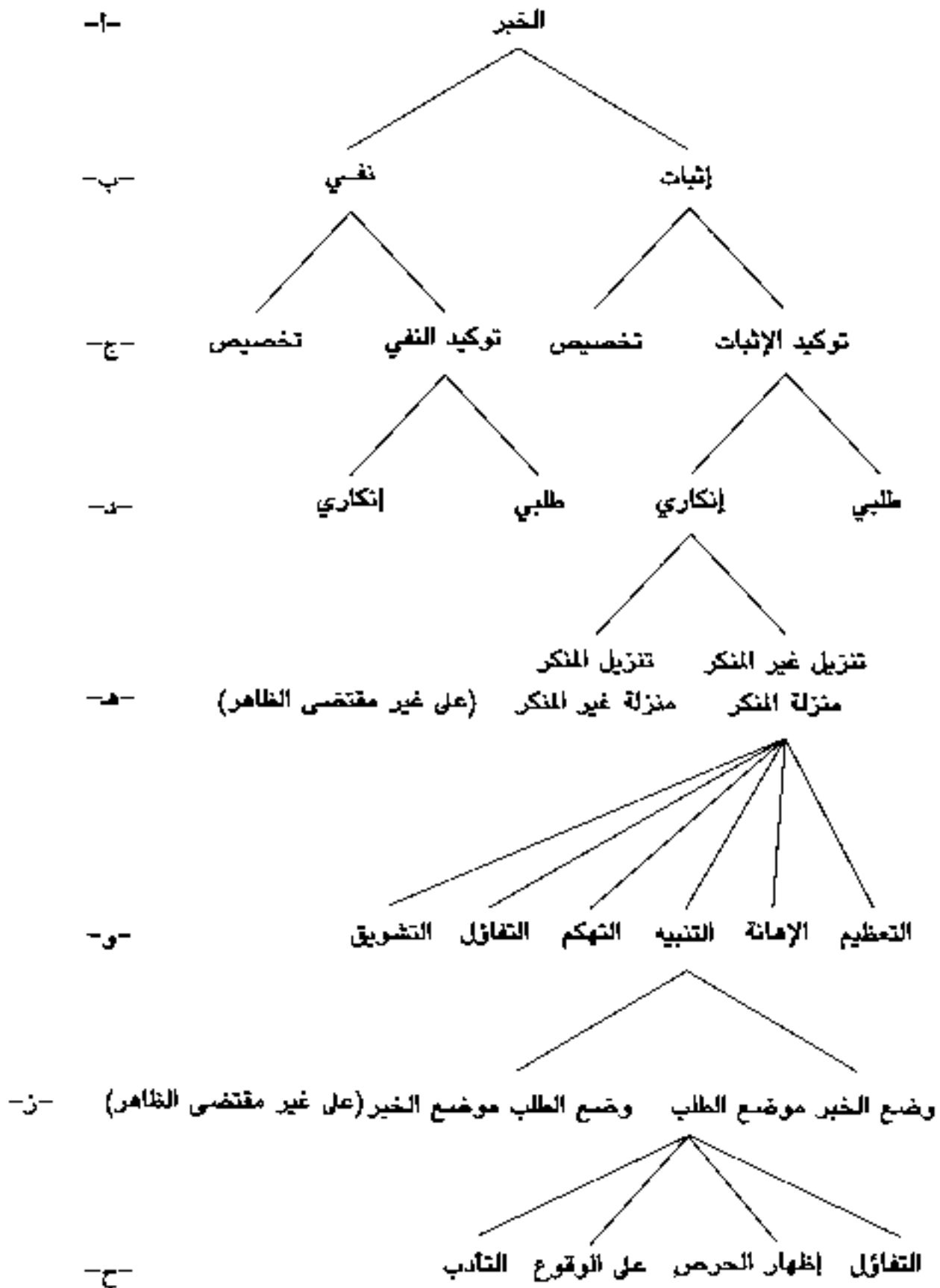
ونص السكاكي واضح جداً في بيان هذه العلاقات الاشتقاقية بين المستويين (أ) و(ب) أعلاه وهو اشتقاق يجعل الاستفهام مثلاً صورة مخصصة من القلب الذي يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت القلب. ووجه الاشتقاق المخصوص للاستفهام أنه طلب حصول في الذهن يقتضي أن المطلوب، عند إلقاء الاستفهام، غير حاصل في ذهن المستفهم.

ولكن الاستفهام نفسه (أي المستوى ب) يسمح بضروب من الاشتقاق أساسها أن الصيغة اللفظية لا توافق الدلالة المقولية والذهنية للقول الاستفهامي المخصص مقامياً. فإذا استفهمت عما هو حاصل أمامك وكفاك واقع المشاهدة والحال طلب انتقائه في ذهنك كان لا بُدَّ، لتعديل العلاقة بين البنية اللفظية ووظيفتها الاستعمالية، من توجيه الاستفهام وجهة أخرى كالإنكار مثلاً أو التوبيخ في قولك "أفعل هذا؟"

ومنه إذا وجهت لمن هو أمامك استفهاماً من قبيل "أما ذهبت بعد؟" لم يكن في قولك ما يحتاج إلى طلب حصول في الذهن، فهو حاصل مشاهدة وعياناً في مقام التخاطب، فلا بُدَّ كذلك من توجيه الاستفهام وجهة التخصيص مثلاً أو اللوم أو التعجب.

وهذه عندنا ضروب من التعامل بين المقولات المكونة للأعمال اللفوية تؤسس لاشتقاق بعضها من بعض كما سنبين في فصول أخرى (راجع الفصل 9 المخصص لحركة الأعمال اللفوية في القلب).

وعلى هذا الذي قلنا قياس الخبر وإن كان أعقد تمثيلاً: (السكاكي، المفتاح، ص 170-175 وص 323-328).



رسم 2: العلاقات الاشتقاقية في الخبر

تقوم الصّلات الاشتقاقية بين المستويين (أ) و(ب) في الرّسم (2) أعلاه على التقسيم المعروف للكلام الخبري إلى ابتدائي وطلبي وإنكاري. وأساسها ما يكون في عموم الحكم سلباً وإيجاباً، في مرجع الدلالة الخبرية نفسها، من احتمالات الوسم على سبيل الإثبات (أي الحكم بثبوت العلاقة بين المفهومين في الخبر) أو على سبيل النفي (أي الحكم بعدم ثبوت العلاقة بين المفهومين في الخبر).

وتقوم العلاقة الاشتقاقية بين (ب) و(ج) و(د) على أساس التّصورات التي يبنها المتكلّم عن نفسه وعن مخاطبه من جهة اعتقادات كلّ منهما وحالته الذهنية خلواً من المحتوى الخبري أو حيرة أو إنكاراً. وقد أضفنا إلى التّوكيد في المحتوى (ج) التّخصيص لأنّ بينهما تعاملًا قويًا يجعل القول المؤكّد مفيداً، في بعض المقامات، للتّخصيص خصوصاً عند تقديم بعض مكوّنات الجُملة وتأخير بعضها الآخر أو عند التّعريف والتّكثير وهي حالات تتردّد بين قصد التّخصيص وقصد التّوكيد.

ويكون التّفنّن في استعمال القول الخبري عند إيجاد علاقات سياقية بين المستويين (د) و(هـ). وقد سمّي السّكاكي، ومن بعده البلاغيّون، هذا المستوى بإخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر. وهو مستوى ثريّ جدًّا من صوره البسيطة الأساسية تنزيل المنكر منزلة غير المنكر لغرض ما أو عكسه أي تنزيل غير المنكر منزلة المنكر. وفي ذلك تعليق لأغراض معنوية لطيفة من قبيل التّجهيل أو التّنبيه أو التّهكّم أو التّماؤل (وهي العلاقات القائمة بين (هـ) و(و)).

وتقوم أيضاً بين المستوى (ج) والمستوى (ز) علاقة شبيهة بما رأيناه بين (هـ) و(و) وأساسها تعامل بين القول الخبري والدلالة الظليّة أو القول الطلبيّ والدلالة الخبرية. وهو تعامل تقصد به دقاتق من المعنى تدرك في مساقها ومقامها.

ويعود تعدّد المستويات في الرّسم 2 مقارنة بالرّسم 1 إلى ثراء الخبر وكونه 'الأصل في التركيب (...)' لكثرتة وقلة ما سواه بالنسبة إليه بشهادة الاستقراء وتنزيل الأكثر منزلة الكلّ بحكم العرف* (السّكاكي، المفتاح، ص 141).

وتشتغل في التّحليل السّابق الآليّة نفسها التي ذكرناها بحيث يكون التّالي فرعاً للسّابق ويصبح السّابق فرعاً لمن هو أعلى منه في الرّسم إلى أن نصل إلى الأصل الذي هو الخبر.

ولكن ما يحتاج حقاً إلى تفكير هو العلاقة بين الأصلين في حدّ ذاتهما. فلئن كنّا نرى القسمة بالمعنى الذي حلّلناه وجهة فإنّ الصلة بين الخبر والقلب أعمق في ما نقدر من مجرد وضع القلب موضع الخبر ووضع الخبر موضع القلب. فتقديرنا أنّ رغبة الجرجانيّ عن هذا التقسيم لم تكن من باب الاعتبار. ولا بدّ من هذه الناحية أنّ نقيّم بمنطق الربح والخسارة ما استلزمه الاعتماد على ثنائية الخبر والقلب (أو الإنشاء).

4. مراجعة التقابل بين الخبر والإنشاء

رأينا في الفقرة الثانية أنّ أوستين، عند بنائه لنظريته في الإنشاء، انطلق من إخراج ضرب من الأقوال الخبرية من الخبر نفسه بموجب استحالة الحكم عليه بالصدق والكذب. فأوجد بذلك القسمة إلى وصفي وإنشائيّ.

والمفارقة أنّ البلاغة العربية، في مشروعها الأصليّ مع الجرجانيّ، لم تقسم الكلام هذه القسمة ولكنها أوجدتها مع السكاكي لمقتضيات الضبط والمعالجة المنظّمة.

ويبدو أنّ تصوّر المنطقيّ للخبر كان مؤثراً في الحالتين. فمع أوستين لم يكن من اليسير تجاهل القول الوصفيّ بما أنّه انطلق، بوجه من الوجوه، من نقد تصوّر المنطقيّ ليرز أنّ الأقوال الخبرية نفسها ليست على الدرجة التي توقّعها المناطق من "الصفاء" في تمثيل حالة الأشياء في الكون. لذلك لم يكن غريباً أنّ يخرج من الخبر نفسه ما ينقض "الوهم الوصفيّ" فيه. وهذا من الأسباب التي جعلت لمقترحات أوستين قيمة كبرى وامتدادات في المعالجة الدلالية للقول في الدراسات الفلسفية واللسانية الحديثة.

أما السكاكي فلم يكن بوسعهِ أن يتجاهل مفهوم المنطقة للخبر خصوصاً أنّ المنطق مثلاً في المنظومة المعرفية القديمة المنوال الذي ينبغي أن تُبنى عليه العلوم إذا أرادت أن توفر لنفسها شروط قيامها علوماً. غير أنّ أخذه بمفهوم الخبر لم يمنعه من نقله وتوجيهه ووجهة نحوية سواء ببيان تهافت تعريف الخبر بناء على الصدق والكذب أو تفصيله من جهة مكوناته النحوية لا القضية.

والذي نوّد إبرازه في هذه الفقرة إنّما هو مراجعة أوستين للتقابل بين

الوصفي والإنشائي من جهة والجانب القلق من تقسيم السكاكي للكلام إلى خبر وطلب.

وترتبط مراجعة "الوصفي" عند أوستين باكتشافه لمفهوم "العمل في القول" أي الدلالة الإنشائية الأساسية التي يحمل عليها القول، بما أن كل قول يتحقق فيه عمل قولي يجعله مكتملاً لفظاً ومعنى، وعمل في القول يمثل قصد المتكلم منه، وعمل تأثير بالقول هو عبارة عن التبعات الذهنية والعملية للقول (راجع: المبخوت، 2008، الفصل الأول، فقرة 5).

وهذا الفهم للقول ينطبق على الإثبات والتفي، أي على ما يكون الخبر من أعمال لغوية. فلا فرق حينئذ بين جملة يتصدرها الفعل الإنشائي الدال على الأمر (أمر -) أو النصح (أنصح -) أو التمني (أتمنى -) أو الإثبات (أثبت -) أو التفي (أنفي -) أو التوكيد (أؤكد -).

ولا شك أن مثل هذا التوحيد للقول الوصفي والإنشائي على أساس تحقق العمل في القول يمثل خطوة مهمة في تجاوز الفهم المنطقي للخبر. إذ هو يعني عند أوستين (Austin، 1962، ص 134-135) أن الخبر شأنه شأن الإنشاء يخضع لمقياس التوفيق وعدم التوفيق بحسب توفر شروط النجاح على نحو يجعله قابلاً لأن يصاب بما يصيب أي عمل لغوي من ضروب الإخفاق والفساد. وهو جانب مهم يبرز أن شروط الصدق في حد ذاتها ليست بالبساطة التي يوهم بها التصور المنطقي لذلك قال أوستين (Austin، 1962، ص 144): «إن صدق الإثبات أو كذبه لا يتوقف على دلالة الكلمات فحسب بل على تحديد أي الأعمال تنجر في أي ظرف».

ومن ثم يكون مسار التحليل الذي قُدِّمه أوستين قد قام على تمييز بين الوصفي الذي ينطبق عليه مفهوم الصدق والإنشائي الذي تنطبق عليه شروط النجاح ثم انتقل من هذا التمييز إلى تنميط لضروب القول على أساس وجود قوة في القول، مهما كان وصفيًا أو إنشائيًا، تجعله قابلاً مبدئيًا من جهة للتصديق والتكذيب، وخاضعاً من جهة أخرى لشروط التوفيق والنجاح (راجع الفصل 4 المخصص لشروط صدق الأعمال اللغوية).

ورغم اختلاف المسار من الجرجاني إلى السكاكي، على اعتبار الانطلاق

من انعدام التصنيف الثنائي والوصول إلى ثنائية الخبر والطلب، فإن بعض الملاحظات والإشكالات تستدعي شيئاً من التفكير.

فمما يلاحظ في نهاية باب الإنشاء، مع القزويني فشراحه، تنبيه المصنفين إلى أن الظواهر المعنوية التي عولجت في أحوال الإسناد والمسند إليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر (أي عند دراسة الخبر) مشتركة بين الخبر والإنشاء (راجع: شروح التلخيص، ج2، ص340-341).

ومفاد هذه الإشارة أن القول الإنشائي قد يجيء مؤكداً بحسب المقام وقد يكون فيه تقديم وتأخير وقد يكون المسند فيه منكراً أو معرفاً وقد يقيد الإسناد فيه بمفعول أو بشرط وقد يصيب أحد مكوناته حذف وغير ذلك من صور الكلام.

ولئن كانت مثل هذه الملاحظة تستدعي تحليلاً معمقاً للغرض من التوكيد مثلاً في الإنشاء وتفصيلاً لمقتضيات الأحوال فيه ومقارنته بأغراض التوكيد في الخبر، فإن الثابت أنه يدل على وحدة بناء القول سواء أكان خبرياً أم إنشائياً.

ولهذا السبب فإن إنشاء الفصول المخصصة للإنشاء على تحديد دلالة كل "طلب مخصوص" ثم سميها اللفظي ثم ما يخرج إليه من معان في السياق يخفي حقيقة المادة النحوية التي تسلط عليها القوة الإنشائية المدروسة استفهاماً أو نمياً أو أمراً أو نهياً أو نداءً.

فمن البديهي أن فائدة القول الإنشائي لا تكون إلا إذا توقرت بنية الإسناد وتشكلت هيئته بحسب توخي معاني النحو في معاني الكلام. ولعل هذه الوحدة في تكون الدلالة بالنظم هي التي جعلت الجرجاني يرى أن بناء الإثبات والتفي والاستفهام واحد. يقول عبد القاهر الجرجاني (الدلائل، ص128): «وأعلم أن الذي بان لك في الاستفهام والتفي من المعنى في التقديم قائم مثله في الخبر المثبت، ويضيف بعد تحليلات أخرى قائلاً (الدلائل، ص140): «وأعلم أن معك دستوراً لك فيه إن تأملت غنى عن كل سواء وهو أنه لا يجوز أن يكون لنظم الكلام وترتيب أجزائه في الاستفهام معنى لا يكون له ذلك المعنى في الخبر وذاك أن الاستفهام استخبار والاستخبار هو طلب من المخاطب أن يخبرك».

وعلى الاستفهام نقيس بقیة الأعمال القلبيّة وعلى التقديم والتأخير نقيس بقیة المعاني النحويّة.

والحقّ أنّ هذه الوحدة في بناء الكلام نجد لها نظيراً فيما اقترحه سيرل من منوال لدراسة بنية القول المعنويّة. فقد ذهب إلى أنّ الأقوال تقوم على مكونين دلاليتين أساسيين هما القوّة والقضيّة. ولكلّ منهما، في الأغلب الأعمّ، مؤشر عليهما هما مؤشر قوّة القول ومؤشر المحتوى القضويّ على صورة تجعل القوى المختلفة قابلة للتسلّط تباعاً على محتوى قضويّ واحد والقوّة الواحدة قابلة لأنّ تتسلّط على محتويات قضويّة مختلفة وهذا ما عبّر عنه في المنوال ق (ض) (راجع: المبخوت، 2008، الفصل الثاني).

ولئن كان هذا التوحيد معقولاً ومقبولاً عندنا وكان يذكّرنا بالشاهد الذي أوردناه أعلاه للجرجانيّ فإن بين التّصوّرين فرقاً مهمّاً. فسيرل بحديثه عن القضية وما تحتوي عليه من عمليّتين قضويّتين هما الإحالة والحمل ظلّ وفياً إلى حدّ كبير للتّصوّرات المنطقيّة (راجع الفصل 1 المخصّص للعمل القوليّ). في حين أنّ مقترح الجرجانيّ أعلق بخصائص بناء الكلام نحويّاً بما أنّه انطلق من فهم للقول أسسه النّحاة قبله وشارك بدوره في صياغته. ويبرز هذا الجانب المميّز في اعتبار النّحاة الحروف المغيّرة لمعنى الجُملة مؤشرات على القوى الإنشائيّة تدخل على الكلام بعد أنّ عمل بعضه في بعض حسب عبارة سيبويه (راجع الفصل 2 المخصّص للعمل في القول). والحاصل من انعقاد التركيب لا يعادل بالضرورة القضية حتى وإنّ قربنا بين الحمل والإسناد من جهة وبين الإحالة على موضوع والمسند إليه من جهة ثانية.

وإذا عدنا إلى ما دفع السّكاكي إلى إيجاد القسمة بين خبر وطلب وهو الحرص على ضبط المنتشر وجدنا أنّ ما أتاه من صنيع جعلنا أمام دائرتين مختلفتين إحداها للخبر وأخرى للطلب، فخصرنا وحدة المنوال المفسّر لتكوّن الأعمال المختلفة المندرجة ضمن الدّائرتين. والأهمّ من ذلك أنّها قسمة رسمت بصورة غير مباشرة فكرة التصديق والتكذيب في الخبر وانعدامه في الإنشاء، وهو على ما شاع، لا يقبل التصديق والتكذيب. فكان ما بشر به مشروع الجرجانيّ من تصوّر مغاير تماماً لمعالجة الكلام عموماً والخبر خصوصاً لم يستطع التخلّص تماماً من الإرث المنطقيّ.

لذلك فنحن نحتاج إلى تصوّر يدعم توحيد النظرة إلى الخبر والإنشاء ويرسخ الأسس التحوية لمعالجة الأعمال اللغوية.

5. في أنّ الخبر والإنشاء فعلاً للمتكلم

إنّ المميّز بين صنفَي الكلام، على ما ساد واستحكم، إنّما هو إمكان المطابقة وعدم إمكانها على اعتبار أنّ للخبر خارجاً ولا خارج للإنشاء. وليس قصدنا في هذا الموضوع أنّ ندرس مفهوم المطابقة ولا علاقة للكلام بالخارج (راجع الفصل 4 المخصص لشروط صدق الأعمال اللغوية) ولكننا ننبّه إلى أمر لغويّ له انعكاس على تصوّرتنا للعلاقة بين الخبر والإنشاء.

فقد نبّهنا كثير من النحاة (الأستراباذي، شرح الكافية، ج 4، ص 144) والبلاغيين (التفتازاني، المختصر، ج 2، ص 235) إلى أنّ الخبر يستعمل، من جهة أولى، بمعنى المخبر به شأنه شأن القول الذي قد يفيد المقول وهو ما نسمّيه المعنى الاسميّ للخبر، ويستعمل، من جهة ثانية، بمعنى الحدثيّ ليدلّ على الإخبار. والإخبار فعل المتكلم المتمثّل في إلقاء الكلام المتضمّن للخبر.

ونجد في عبارة الإنشاء المعنيين. إذ تدلّ على معنى اسميّ هو الكلام الذي لا يحتمل التصديق والتكذيب وعلى معنى حدثيّ هو فعل إلقاء الكلام الذي يتضمّن تمنياً أو استفهاماً أو أمراً إلخ.

وتستدعي هذه المسألة اللغوية ضرورياً من التمييز مهمّة نذكر منها:

(أ) الإخبار والإنشاء عمليّتان تقومان على إلقاء تراكيب مخصوصة تسمّى أقوالاً خبرية أو إنشائية،

(ب) الأحوال الذهنيّة التي تعبّر عنها التراكيب المخصوصة من قبيل طلب الفهم أي الاستفهام أو طلب ترك الفعل أو إيقافه في النهي والأمر أو الاعتقاد في وقوع النسبة في الإثبات،

(ج) الصيغ اللفظيّة الدالّة على هذا العمل أو ذاك خبراً أو إنشاء من قبيل لام الأمر وصيغة فعل الأمر واسم الفعل الدالّ على الأمر للتعبير عن الحالة الذهنيّة المتمثّلة في طلب إيقاف الفعل.

إنَّ الترابط بين الوجوه الثلاثة المذكورة قائم لا محالة لأنَّ إنشاء التمني مثلاً فعل من المتكلم يُوجد به الكلام الذي فيه لفظ التمني وهذا اللفظ "ليت" يعبر عن الحالة الذهنية التي هي طلب حصول الشيء على سبيل المحبة لذلك اعتبرت "ليت" متضمنة لمعنى "أتمنى". يقول ابن يعقوب المغربي (مواهب الفتح، ج 2، ص 237): «إنَّ لفظ ليت موضوع لأجل أن يوجد أي يلقي له الكلام الإنشائي فتكون للعلّة الغائية صحّ ذلك في إرادة نفس الكلام الملقى فيكون التقدير أنَّ اللفظ الموضوع للكلام الإنشائي على وجه التمني بمعنى أنَّه وضع لأجل تحقيقه وتثبته هو لفظ ليت فالأولى أن يراد به المعنى القلبي المتعلق بالنسبة التي إذا ذكر معها اللفظ المشعر بذلك المعنى صارت النسبة إنشاءً».

والإشكال كما نفهمه عائد إلى أنَّ فعل المتكلم، إنشاء أو إخباراً، هو الذي يربط بين الحالة الذهنية واللفظ المعبر عنها. فلئن كان الحرف "ليت" موضوعاً للدلالة على الحالة الذهنية "أتمنى" فقد يكون إلقاء التركيب المبدوء "بليت" دالاً على حالة طلب حصول ما يحب ولكن قد يدل على شيء آخر في مقام إلقائه كالترجيّ المُمكن بدل التمني الذي لا يشترط فيه إمكان التمني أو يلقي للعرض أو الالتماس وكلاهما ممكن. غير أنَّه لا مانع من أن يُعبر عن الحالة الذهنية "أتمنى" بصيغ لفظية أخرى مثل أفاظ الاستفهام.

لذلك فإنَّ التمييز بين فعل المتكلم والحالة الذهنية والصيغ اللفظية تمييز مهم في بيان تكون الأعمال اللفوية ومهم بالخصوص في إبراز حركيتها وضروب التعامل بينها. ولا نفهم، في تقديرنا دون التعميل على هذا التمييز كيف تتحقق مقاصد المتكلم منشي الأقوال حين يتلاعب بالعلاقة الوضعية بين صيغ الألفاظ والأحوال الذهنية المعبر عنها ليولد الأعمال القولية المحددة مقالياً ومقامياً والأعمال اللفوية غير المباشرة.

ومن فوائد هذا التمييز أنَّه يمكن من الجمع بين شيئين يبدوان متضاربين. أنطلق من المعاني نحو الألفاظ الدالة عليها أم العكس؟ والظاهر أنَّ نظرية الأعمال اللفوية اختارت المعنى المقصود منطلقاً فأخفقت في بيان أسسه التحوية وتركزت حبل التأويل، تأويل الدلالات المقصودة بالتراكيب، على الغارب. والظاهر أيضاً أنَّ البلاغة العربية، إذ اعتبرت علم المعاني دراسة لأحوال اللفظ

العربي التي بها يطابق مقتضى الحال، قد أغفلت أن قواعدهما قد تكون كلية رغم استشعار بعض البلاغيين لذلك يقول الدسوقي (الحاشية، ج 1، ص 159): «إن مقصود مدون هذا الفن [أي علم المعاني] إنما هو معرفة أسرار القرآن وهو عربي وكون الصناعة وضعت لذلك لا يناقي جريانها في كل لغة». ويقول المغربي (مواهب الفتاح، ج 1، ص 159): «لا يقال علم المعاني يعرف به أيضاً أحوال المعنى (...) لأن المرجع في ذلك إنما هو إلى اللفظ وقوله [أي صاحب التلخيص] العربي ليخرج غيره فإنه إنما يتكلم في قواعد اللغة العربية وإن كانت هذه المعاني يمكن تنزيلها في كل لغة على قواعد تلك اللغة».

ولا يخفى ما وراء هذين الاختيارين من تأثير واضح لمسار التفكير المنطقي الناظر في أحوال المعنى بالنسبة إلى أوستين ومن طور نظريته ولمسار التفكير التحويي الباحث في اللغة باعتبارها صناعة لفظية بالنسبة إلى الاتجاه البلاغي الذي اختطه الجرجاني.

وإذا صحّ تمييزنا بين الإخبار والخبر من جهة وبين عمل المتكلم للخبر والحالة الذهنية واللفظ المعبر عنها فإن له انعكاساً خطيراً على مفهوم الخبر بالمعنيين الاسمي والحدثي جميعاً.

وفكرتنا التي نصرّح بها مفادها أن «الإخبار إنشاء أيضاً». ونستدل عليها انطلاقاً من تحليل البلاغيين لما نسميه بـ «مفارقة المناق» انطلاقاً من الآية 16، سورة المنافقون: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُتَقِفُونَ قَالُوا تَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُتَقِفِينَ لَكَاذِبُونَ﴾.

ووجه المفارقة أن مضمون الخبر مطابق للواقع ووصف المناققين بالكذب يعود إلى أن هذا المضمون غير مطابق لما في اعتقادهم.

ونترك جانباً مشكلة المطابقة فهي للاعتقاد أم للخارج الواقعي أم لكليهما لنركز النظر على وجه التكنيب ومرجعه.

ونترك أيضاً تفاصيل المسألة ووقائعها فقد حلّلها الشراح تحاليل بديعة (شروح التلخيص، ج 1، ص 178-180) ونكتفي بأمر واحد منها.

فمن البين أن مضمون الخبر إذا كان مطابقاً للواقع وغير مطابق للاعتقاد لا

يعني أنه كاذب بالضرورة ثم إن الصدق ليس مطابقة الاعتقاد فحسب لأن المتكلم قد يعتقد ويخطئ. ولا يمكن الجزم كذلك بأن الكاذب هو الذي يعرف ما يطابق الواقع ولكنه يقول خلافه أو يقول خلاف ما يعتقد، لتنوع الاحتمالات هنا.

ولكن من البين، كذلك، أن الآية تقوم على شهادة المنافقين. والشهادة تقتضي معرفة الشاهد بما يشهد به فإذا عبر عنها باللفظ اقتضى ذلك منه أنه يعتقد في مضمون شهادته فيفهم السامع أن الإخبار بالشهادة يقتضي الاعتقاد بها وهو يقتضي كذلك وقوعها. والخلل في شهادة المنافقين ليس واقعاً في اقتضاء الوقوع وإنما هو واقع في فعل الإخبار والرباط بين الحالة الذهنية الاعتقادية واللفظ المخبر به.

وإذا سلمنا بهذا الوصف فإن التكذيب تشكيك في فعل الإخبار لا في الخبر. وحين ندقق أكثر فإن وجه التشكيك في فعل الإخبار إنما يعود إلى أهلية المخبر في أن يصدر عنه ذلك الخبر كالتشكيك في أهلية الجندي في أن يأمر جنرالاً أو أهلية إنسان عادي في أن يكتب وصفة دواء لمريض حتى وإن كان محتوى الوصفة يمثل علاجاً مناسباً للمرض المشخص.

وبهذا المعنى يمكننا أن نوفق بين "صدق" الخبر في اعتقاد المسلمين وما يستشعر من كذب فيه لصدوره عن المنافقين الذين لا يعتقدون فيه.

والظريف أن هذا الضرب من ضروب الفساد التي تطرأ على الخبر لا يمكن الاحتكام فيها إلى الصدق والكذب بل إلى ما اسماء أوستين شروط نجاح العمل اللغوي. فإذا صح هذا كان الخبر المذكور في الآية صادقاً ولكن الإخبار مخفق أو فاسد وكلاهما من مستوى مختلف. والسبب في ذلك بسيط يعود إلى أنك لا تستطيع أن تكذب أو تصدق الإخبار أو الإنشاء باعتبارهما من أفعال المتكلم التي توجد بمجرد إنجاز القول. فمثلما كان الإنشاء «إيجاد معنى بلفظ يقارنه في الوجود»، (الدسوقي، الحاشية، ج1، ص164) كان الخبر إيقاع حكم بلفظ يقارنه على ما قال الإيجي في الفوائد الغيائية (ص111): «مرجع الخبرية إلى حكم يوقع نحو "هو قائم" وبين الإيجاد والإيقاع ضرب من الترادف أساسه دلالة الجعلية في الصيغة بحيث يجعل المتكلم المعنى "موجوداً" "واقعاً".

وعلى هذا فإن مفهومنا للإنشاء يتعد عن القسمة التي تميزه عن الخبر على

أساس التصديق والتكذيب لجعله شاملاً لإلقاء التراكيب مهما كانت الحالة الذهنية المعبر عنها بلفظ خبري أو إنشائي: فالإنشاء إيجاد المتكلم للمعنى سواء أكان خبرياً أو طلبياً.

6. الخاتمة

عملنا في هذا الفصل على نقد قسمة الأقوال عند أوستين، في بداية محاضراته، إلى وصفي وإنشائي مبرزين أنها كانت تفريعاً داخل الخبر وليست مقابلة بين الإنشاء والخبر على عكس ما تُوهم به هذه الثنائية إذا قرّنا بينها وبين ثنائية الخبر والإنشاء في النظرية البلاغية العربية. ومرّد ذلك في تقديرنا إلى أنّ الإنشاء الذي تحدّث عنه أوستين كان من باب الإنشاء الإيقاعي الذي عُمم على جميع أضرب الكلام حين تخلّى عنه أوستين ليركّز على مفهوم العمل في القول.

ونقّداً، من ناحية ثانية، قسمة البلاغيين العرب للكلام إلى خبر وإنشاء (أو طلب) نقداً قصدنا منه إلى بيان أنّ هذه القسمة طارئة مع السكاكي ولا أصل لها في تصوّر الجرجاني المؤسس للبلاغة العربية التأميس التحوي. وحاولنا أن نُبرز أنّ السبب الذي حدا بصاحب المفتاح إلى إيجاد هذا التقسيم إنّما هو بناؤه للظواهر على أساس الأصل والفرع متخذاً منهما اعتبارين نظريين للسيطرة على الظواهر وتنظيمها. لذلك فالخبر والطلب عنده أصلان ينبنى عليهما الكلام. ولكنه كان واعياً بالتعامل بينهما خصوصاً عند إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر بحيث يوضع الخبر موضع الطلب أحياناً ويوضع الطلب موضع الخبر أحياناً أخرى.

وهذا ما قد يُوهم بأنّ بين الطلب والخبر علاقة اشتقاقية يُمكن أن يكون الطلب بمقتضاها فرعاً لأصل هو الخبر، وهو اتّجاه ممكن أن نجد له صوراً في بعض المقاربات اليوم على ما هو الشأن لدى سبربر وولسن (Sperber & Wilson، 1996) في تمثيلهما القضويّ للأقوال. بل إنّ نصّ أوستين نفسه، بتركيزه على التراكيب المبدوءة بفعل إنشائي صريح أو مؤوّل، لا يُفضي إلا إلى مثل هذا التصرّو اختصارياً إن لم يكن نظرياً.

غير أنّ اختيارنا كان أقرب إلى تصوّر الجرجاني في نظrote إلى الكلام

جميعاً على أساس أنه يُبنى، خبراً وإنشاءً، بالنظم القائم على العمليات اللغوية الدلالية الدالة على الدقائق واللفائف المعبرة عن مقاصد المتكلم.

وليست هذه الوحدة إلا صورة عن وحدة عملية الإنشاء نفسه باعتباره فعلاً من أفعال المتكلم. فيبرز بذلك توازي لافت للانتباه بين الإخبار والإنشاء من حيث دلالتهما المفهومية في آن واحد على المعنى الحاصل منهما أي القول المُخبر به والقول الإنشائي (وهو المعنى الاسمي) وعلى معنى العمل الذي يعمل به المتكلم أي إلقاء الكلام المتضمن للخبر أو للإنشاء (وهو المعنى الحدثي). وكل ذلك في علاقة مع أحوال ذهنية يُعبر عنها بتراكيب مخصوصة وبصيغ لفظية يوقع بها المتكلم الخبر والإنشاء. فما الإنشاء هنا، بما يدل عليه من خبر وإنشاء بلاغيين، إلا الرابط بين الحالة الذهنية والدلالة المقولية واللفظ الدالّ عليهما أي التركيب التحويلي.

لذلك، لئن كان الإنشاء بالمعنى البلاغي إنشاء يمثل فعل المتكلم فإن الإخبار مثله وهما يتنزلان في المستوى نفسه أي إلقاء التراكيب وإيجاد المتكلم للمعنى خبراً وطلباً.

وقد تبدو المسألة، لمن يعرف دقائق تصورات النحاة والبلاغيين، بديهية. ولكننا كنا في حاجة إلى التذكير بها على الصورة التي قدّمناها لسببين على الأقل:

أولهما: استحكام القسمة في البلاغة المدرسية على صورة يعسر معها بيان ما تتضمنه من مشاكل في تصور الأعمال اللغوية والوقوف على العلاقات العميقة بينها. والأغرب أن نظير هذه القسمة عند أوستين، أي الوصفي والإنشائي، مازال يؤخذ به في بعض الدراسات رغم تخلي صاحبه عنه بعد اكتشاف العمل في القول.

ثانيهما: أن وجود قانونين للطلب والخبر، على حدّ تعبير السكاكي، يجعلنا أمام دائرتين اثنتين لا تسمحان لنا بتبيين الأسس المقولية الموحدة القائمة بينهما ولا احتمالات التفاعل الممكن بين مكونات هذه الدائرة أو تلك. لذلك، فإن الوظيفة الأساسية لهذا الفصل هي التمهيد، بوجوه من الوجوه، لبناء دائرة موحدة

تولد الأعمال اللغوية الأساسية خبراً وطلباً على نحو يمكننا أولاً من توحيد النظر إليهما مقولتين وبيسر لنا ثانياً تبين العلاقات الممكنة بين الخبر والطلب عند احتساب دلالة ظواهر معروفة وإن لم تكن ذات تفسير موحد من قيل علاقة الأمر بالاستفهام أو الخبر بالأمر أو التمني بالرجاء أو الخبر بالدعاء أو الدعاء بالأمر... إلخ.

لهذا، سنحافظ على مفهوم القلب وعلى مفهوم الخبر ولكنا نجعل الإنشاء بالمعنى الحديثي الذي أبرزناه في هذا الفصل أصلاً واحداً مولداً لكليهما.

الباب الثّاني

مقترحات لبناء دائرة الأعمال اللّغويّة

الفصل السادس

دائرة الأعمال اللغوية: الفرضية والقواعد والاشتغال

1. المقدمة

يهدف هذا الفصل إلى تقديم جُملة من المبادئ التي نعتبرها أساسية في بيان تولّد الأعمال اللغوية تمهيداً لدراسة ما يكون بينها من تعامل اتّصالياً وانفصالياً.

وهذه المبادئ هي عندنا خلاصة نظر نقديّ في ما اقترحته نظرية الأعمال اللغوية لدى أوستين (Austin، 1962، 1970) وسيرل (Searle، 1979، 1982) بالخصوص من تصنيف لقوى القول ونأمل في أسس تصنيف البلاغيّين العرب للكلام إلى خبر وطلب أو خبر وإنشاء وما ولّده بعض المحدثين استناداً إليها من استرسال دلاليّ يبيّن تمايز الأعمال اللغوية وتماشها (ميلاد، 2001).

ولئن كنّا نفترض أنّ تصنيف البلاغيّين العرب معروف لذلك لن نتوقف عنده لا عرضاً ولا نقداً (راجع في ذلك، ميلاد 2001، وبلحاج رحومة الشكيلي، 2007) فإنّنا مستخذ مُقترحيّ أوستين وسيرل منطلقاً للنقاش حتّى نمهد به للأسباب التي دعّتنا إلى بناء مُقترحنا هذا.

ونذكّر بأنّ تصنيف الأعمال اللغوية إلى أنواع كبرى كان مشروعاً قد توجّ به أوستين محاضراته في "كيف نصنع الأشياء بالكلمات؟" فاقترح، دون اقتناع قويّ

وبشيء من التردد تصنيفاً خماسياً سرعان ما نقده سيرل مبيناً غموض مبادئه وضعف تناسقها وتداخل قوى القول والأفعال الإنشائية فيه... إلخ ثم اقترح تصنيفاً جديداً خماسياً أيضاً للأعمال في القول.

ويكاد هذا التصنيف أن يستقر في مختلف التصورات للأعمال اللغوية خصوصاً بعد سعي فندر فكن (Vanderveken، 1991 و 1992) إلى بناء ما سماه منطق القوى القولية.

ولولا الاستثناء الذي تمثله نظرية المناسبة (Sperber & Wilson، 1996)، على حد علمنا، لذهبنا إلى أن التصنيف الخماسي الذي اقترحه سيرل هو التصنيف الوحيد المعترف به في مختلف النظريات والنماذج المتصلة بالأعمال اللغوية. ولا يعود السبب في ذلك إلى المتطلقات العرفانية، لنظرية المناسبة التي اختزلت عملياً الأعمال اللغوية في أصناف ثلاثة هي "القول إن" و"الأمر بـ" و"الاستخبار عن" تاركة لآليات التأويل ومسارات الاستدلالية مهمة تحديد الدلالة المقصودة، فنحن نجد بعض من درس الأعمال اللغوية عرفانياً في إطار ما سمي بالواقعية التجريبية يتبنى عملياً تصنيف سيرل للأعمال اللغوية مع إعادة صياغته على أساس مفهوم القراز (Marmaridou، 2000، وراجع المبخوت، 2008).

ولذلك فإن تركيزنا على ما أصبح يسمى بالتصور الكلاسيكي للأعمال اللغوية، أي أوستين وسيرل، يمكّننا من التعرف على مجمل المشاكل التي تبدو لنا أسباباً كافية لاستئناف النظر في مسألة تصنيف الأعمال اللغوية.

2. التصنيف الكلاسيكي لقوى القول

نذكر بأن أوستين قدم خمس مجموعات تمثل بعبارته "عائلات من أعمال الخطاب مترابطة في ما بينها آخذ بعضها برقاب بعض" (Austin، 1962، ص 149، 1970، ص 153) وأساس هذه العائلات هو قوى القول.

ونذكر أيضاً بأن أوستين وضع هذه العائلات بديلاً من مشروع آخر كان ينوي إنجازه في محاضراته وهو وضع قائمة في الأفعال الإنشائية الصريحة ثم سرعان ما تخلّى عن هذا العمل الشاق. وليس بين المشروعين في ذهن أوستين من تناقض. فقد افترض أن القوى الإنشائية تعبر عنها الأفعال الإنشائية التي يمكن

أن تظهر في القول فإذا وضع قاموساً صغيراً يضبط الأفعال الإنشائية يكون ألياً قد وضع قائمة في قوى القول.

وما تفسر به تمتك أوستين بالأفعال الإنشائية أمور كثيرة أبرزها أمران:

(أ) إن دلالة الفعل الإنشائي الذي ينصتر القول أو يمكن أن يترجم إليه الإنشاء الأولي (أو الضمني) تعين القوة الإنشائية للقول. فقوة القول عنده قائمة على مواضعة تربط القول (أي بنيته اللفظية الظاهرة) بالقوة الإنشائية (أي دلالة سواء كانت واضحة صريحة أم مضمرة ضمنية).

(ب) إن الظاهرة التي انطلق منها أوستين لاكتشاف ما أسماه بـ "Performative" (وترجمناه "إنشاء") اعتمدت أمثلة لها شكل الخبر ولكنها تحدث عملاً في الكون أو هي جزء من هذا العمل. وهذه الأمثلة يحدّد فيها الفعل الواقع في صدرها دلالة العمل المتحقّق.

ونود هنا أن نوضح أمرين أساسيين. أولهما أن الإنشاء الذي اكتشفه أوستين وتحكم في مجمل تصوّره للأعمال اللغوية يمثل صيغاً تعاقديّة (صيغ عقود) تشاكل قول المسلم في مؤسّسة الفقه لزوجته "أنت طالق" وقول السيّد لعبده "أنت حرّ". وهذا يعني أن الإنشاء الذي اكتشفه أوستين هو ضرب ممّا يعتبر في التقاليد البلاغية العربية إنشاء غير طلبيّ وأسماء الأسترابادي "الإنشاء الإيقاعي" أي الإيجادي وهو معنى أساميّ من معاني الفعل الإنكليزيّ "to perform".

وإذا صحت ملاحظتنا هذه صحّ عندنا أن أوستين عمّم مفهوم الإنشاء الإيقاعي على جميع أضرب الكلام خيراً وإنشاءً بنوعيه. فما كان في النموذج البلاغيّ العربيّ حالة من حالات الكلام أصبح أنموذجاً لكلّ كلام.

ولم يعد من المفيد، بعد هذا، أن نذكّر بأنّ الإنشاء الإيقاعي أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء بتوفّر شروط مقامية معيّنة كما يحلّل ذلك في المنوال البلاغيّ العربيّ ولدى الأصوليين بالخصوص (راجع الفصل 10 المخصّص لحركيّة الأعمال اللغوية في الخبر وراجع كذلك الطبطبائي، 1994).

وثاني الأمرين أن الفعل الإنشائي قد التجأ إليه أوستين وهو يبحث عن مقياس نحويّ أو معجميّ لتمييز الإنشاء من الخبر الذي يصف حالة الأشياء في

الكون وتولّى بنفسه نقده وبيان ضعف ملاءمته للمعطيات الاختيارية فاكتفى باتّخاذ مجرّد اختبار لمعرفة قوّة القول (راجع: المبخوت، 2008). ولكنّ أبرز عيب في القول بالفعل الإنشائي والانطلاق منه لتحديد الأعمال اللغوية عموماً وقوى القول خصوصاً هو أنّ هذا الضرب من الأفعال لا يمكن ألياً من قراءة الجملة المصدّرة بفعل إنشائي قراءة إنشائية بما أنّ الحكم بإنشائية القول لا يتأتّى من دلالة الفعل وحده بل من جملة من المعطيات المقامية. وهو ما يعني، عملياً واختبارياً، أنّ الإنشاء في هذه الحالة مشتقّ من الخبر وليس قسماً له.

وبالجمع بين هذين الاعتراضين الأساسيين: الاعتراض على تعميم مفهوم الإنشاء الإيقاعي والاعتراض على الفعل الإنشائي واسماً لقوّة القول ودالاً على العمل اللغوي يبرز لنا أنّ مشروع أوستين، على وجاهته، لا يمكنه إلّا أن يكون واقعاً دون ما يقتضيه تصنيف الأعمال اللغوية أو القوى القولية. فليس الإشكال، عندنا، كامناً في معايير التصنيف أو مدى إحكامه بل هو واقع في أنّه ينطلق ممّا لا يسمح بإدراك الظاهرة المطلوب معالجتها. والسبب في ظننا بسيط إذ ليست الأفعال الإنشائية دليلاً على قوى القول بما أنّها لا يمكن أن تكون واسماً للأعمال اللغوية.

ورأينا أنّ التلازم الذي افترضه أوستين بين تصنيف الأفعال الإنشائية وتصنيف قوى القول قام على التحكّم وضعف الدليل. لذلك يكفي إبطال القول بالفعل الإنشائي حتى يبطل كلّ ما يلزم عنه. ولكن لا شيء يدلّ على أنّ هذا الضعف الجذريّ غير متحكّم إلى الآن في مختلف المقترحات المقدّمة داخل نظرية الأعمال اللغوية وإن تجلّى مع سيرل في صورة أخرى.

فمن أبرز ما نجده في النقاط التي نقد بها سيرل (Searle، 1979، 1982) أوستين ندكّر بنقطتين. تتصل الأولى بخلط أوستين بين تصنيف قوى القول وتصنيف الأفعال الإنشائية. وتتصل الثانية بغياب أيّ معيار متناسق في التصنيف.

ويقطع النظر عن تفاصيل التصنيف الذي اقترحه سيرل والمعايير التي سعى إلى توضيحها والنقد الذي يمكن أن يوجّه إليه فإننا نكتفي في هذه الفقرة بتوضيح جانب مهمّ من تصوّر سيرل للعلاقة بين قوى القول والأفعال الإنشائية ثمّ نعمل على إبراز شمول ما نقدنا به أوستين لجوهر عمل سيرل في تصنيف قوى القول.

فقد قام تمييز سيرل بين قُوَّة القول والفعل الإنشائي على افتراض أن قُوَّة القول واقعة في مستوى مجرد يتجاوز اللغات في حين أن الأفعال الإنشائية تتصل باللسنة المخصصة، وهو تمييز مترتب عن أخذه بتمييز دو سوسير بين اللسان والكلام. وهذا الموقف النظري الذي صدر عنه سيرل مفيد جداً في بناء نظرية الأعمال اللغوية ولكن ما لا يمكن الجزم به هو التزام سيرل نفسه بما سلّم به نظرياً.

فمن افتراضات سيرل أن الأعمال اللغوية تقع في مستوى اللسان ولكن نجسدها في الكلام لا يكون إلا بمؤشرين تتكوّن منهما بنية العمل اللغوي هما مؤشر قُوَّة القول ومؤشر القضية (Searle، 1969، ص31، 1972، ص68). ومؤشر قوى القول هو مختلف الطرق التي يوسم بها العمل كترتيب عناصر الجملة وتنظيمها ونبرها وصيغ الفعل... إلخ. ولكن أوضح ما توسم به قُوَّة القول هو الفعل الإنشائي سواء إذا ذكر أم إذا دلّ مقام الخطاب على قُوَّة القول ولم يبرز واسم صريح. وفي هذه الحالة الثانية يتدخل مبدأ الإبانة والتنصيص عنده (Searle، 1969، ص19، 1972 ص55) ومفاده "كلّ ما يمكن أن يقصد يمكن أن يقال" وهذا المبدأ لا يشتغل في الواقع إلا باعتبار الفعل الإنشائي مؤشراً على قُوَّة القول.

وعند هذا الحدّ يبرز سبب الخلط الذي وقع فيه أومتين حسب سيرل ويبرزُ بالخصوص أن سيرل لم يخرج، في حقيقة الأمر، عن إطار القول بالفعل الإنشائي. ولنا على هذه النقطة الثانية دليان واضحان.

نجد الدليل الأول في كتاب الأعمال اللغوية (1969) حين بدأ سيرل يبحث في بنية العمل اللغوي وتكوّنه من قُوَّة قولية ومضمون قضوي. فاتخذ المثال "أعد بأن أزورك" منطلقاً يبيّن من خلاله أن واسم قُوَّة الوعد في هذه الجملة هو "أعد" والمؤشر على المحتوى القضوي هو صلة الموصول "أزورك".

أما الدليل الثاني فنستمدّه من الفصل المخصص لتصنيف قوى القول في كتاب "التعبير والمعنى" (1979). فبعد الجهد المعقّد الذي بذله في وضع معايير متناسقة لتصنيف قوى القول وتدقيقها نجده يُورد داخل كلّ صنف من الأصناف الخمسة التي استقرّ عليها رأيه جملة من الأفعال الإنشائية تمثّل نماذج عن كلّ صنف.

وإذا صحت ملاحظتنا يكون سيرل قد أدخل من الشباك ما أراد إخراجَه من الباب وتقصّد الخلط بين الفعل الإنشائي وقوّة القول. وهذا ممّا عابه على أوستين. ويتأكّد لدينا ذلك حين ننظر في الأصناف التي أوجدها. فخصائص الخبريات عنده هي من خصائص الفعل "أثبت" وخصائص التوجيهيات هي من خصائص الفعل "أطلب" وخصائص الوعديات هي من خصائص الفعل "أعد" وهكذا دواليك.

وواقعياً يبدو لنا أنّ ما فعله سيرل هو بناء حقول دلالية انطلاقاً من محدّدات أفعال معينة نسمّيها دلالات مقتضاة مُعجمياً أعاد بناءها قضوياً ليركّب منها ما يعتبره قوى قولية (المبخوت، 2008).

وهذا الخلط، أو ما يبدو من باب الخلط، هو الضريبة التي يدفعها الباحث في اللغة بما أنّ التمييز بين اللغة الواصفة واللغة الموصوفة، على شيوخه، عسير حتى إن اعتمد التمثيل رموزاً خطية خرّساء (الشريف، 2002).

ورغم ذلك فإنّ الأمر المفيد في تصوّر سيرل هو ضرورة التمييز بين مستويات في التجريد لا يُمكن للفظ وحده أن نعول عليه في تبينها.

ولكنّ النقطة الأهم التي تحتاج إلى نقاش سواء في تصوّر أوستين أو تصوّر سيرل هي العلاقات بين الأعمال اللغوية من جهة والأعمال اللغوية في علاقاتها بأصناف قوى القول من جهة أخرى.

نحتاج هنا إلى العودة إلى السؤال الأساسي الذي يمثل منطلق التفكير في تصنيف الأعمال اللغوية. وهذا السؤال هو: كم يوجد في قوى القول من صنف؟

لا ينفصل هذا السؤال عن سؤال آخر أوضح هو: كم عدد الأعمال اللغوية؟ فبقطع النظر عن إمكانية التمييز بين قوى القول والعمل اللغويّ أو وجاهته فإنّ بين المفهومين علاقة وثيقة سواء أقام هذا التمييز على علاقة جزء بكلّ لاشتغال العمل اللغويّ على قوّة القول أم على علاقة بين مستويات في التجريد تكون فيها قوّة القول نظامية متصلة بالبنية الدلالية ويكون العمل اللغويّ تجسّماً لفظياً دلالياً لتلك البنية الدلالية أم غير هاتين العلاقتين.

ولئن كان تصنيف أوستين كما صرّح بذلك مجرد محاولة لتكوين مجموعات

كبرى بديلاً من وضع معجم بالأفعال الإنشائية فإن ما انتهى إليه سيرل يبرز أن هذا المشروع المنطلق قد تغير إلى حد كبير.

فما حدده سيرل من أصناف كان إجابة عن سؤال مطروح في فلسفة اللغة يتصل بطرق استعمال اللغة أهي لا نهائية، على ما يوحي به فتغشتان مثلاً، أم قابلة للمحصر؟

وقد توصل سيرل استناداً إلى تصنيفه الخماسي إلى أنه توجد خمس طرق لاستعمال اللسان وهي طرق تعني أنه توجد خمسة أصناف من قوى القول (Searle، 1979، ص 29، 1982، ص 70):

(أ) قد يخبر المتكلم الآخرين عن حالة الأشياء في الكون (الخبريات)

(ب) قد يسعى المتكلم إلى حمل الآخرين على فعل شيء ما (التوجيهات)

(ج) قد يلتزم المتكلم بفعل شيء ما (الوعديات)

(د) قد يعبر المتكلم عن مشاعره ومواقفه (الإفصاحيات)

(هـ) قد يغير المتكلم حالة الأشياء في الكون بواسطة القول (الإيقاعيات)

ومن البين أن هذه الأصناف تقوم على اعتبارات دلالية لا توافقها في الأغلب الأعم نحويًا إلا الأفعال ودلالاتها المعجمية رغم الملاحظات التركيبية التي قدمها سيرل (Searle، 1979، 1982، الفصل الأول، الفقرة 5) إلا أن هذه الملاحظات كانت قائمة على العلاقة بين الفعل الإنشائي باعتباره مؤشرًا على قوة القول الصريحة والمحتوى القضوي الذي تؤثر عليه في العادة المركبات الموصولة الحرفية. لذلك فإن تصور سيرل، نظريًا واختباريًا، لا يقدم حلًا لمشكلة العلاقة بين البنية الإعرابية (التركيبية) وقوة القول.

ورأينا في مشروع سيرل من هذه الناحية ينحصر في أمور ثلاثة:

(أ) لم يخرج عمليًا عن تقديم مجموعات تضم أعمالاً لغوية كما هو الحال عند أوستين،

(ب) ظل مفهوم الفعل الإنشائي يتحكم في تصوره للعمل اللغوي فهو شاهده على أفراد المجموعات التي وضعها وهو مؤشر قوة القول في الملاحظات التركيبية التي قدمها،

(ج) لا يُمكن الاطمئنان إلى الأصناف الخمسة التي اقترحها لأنها لا تبرز لنا أي علاقة بين التراكيب التي تتحقق بها الأعمال اللغوية وقوى القول الأساسية التي يسعى إلى حصرها.

والأهم مما سبق أن هذا التصنيف لا أثر له البتة في فهم الأعمال اللغوية أو تحليلها أو تبين العلاقات بينها. والسبب في ذلك، على ما نعتقد، راجع إلى أن التساؤل عن عدد أصناف الأعمال في القول ينبغي أن يركز على ثوابت إعرابية حتى لا يظل من باب الحدوس غير القابلة للحساب الدلالي ولا يكتفى فيه بدلالة الأفعال الإنشائية نظراً إلى كثرتها التي لا توافق بالضرورة واقع النظام الممكن بناؤه في شأن الأعمال اللغوية.

3. نحو "تصنيف" مغاير للأعمال اللغوية

لم نقبل من نظرية الأعمال اللغوية عدداً من الفرضيات هي:

(أ) اعتبار الفعل الإنشائي مؤشراً على قوة القول،

(ب) اعتبار القول المبدوء بفعل إنشائي مساوياً لقوة القول في الإنشاء الضماني من خلال مبدأ الإبانة والتصيص،

(ج) بناء التصنيف على اعتبارات دلالية مُجمِية.

ولكننا نقبل من ناحية أخرى، عدداً من الفرضيات التي قدّمت في إطار نظرية الأعمال اللغوية. ونقصد بالخصوص افتراض سيرل أن الأعمال اللغوية تقع في مستوى اللسان. أي في الجزء المنظم من الظاهرة اللغوية كما تقبل فكرة قيام الجملة على قوة إنشائية ومضمون للقول. ومن هنا يُمكننا، في ما نقدر، أن نعمل على إيجاد أسس أوضح للإجابة عن سؤال فلاسفة اللغة: كم عدد الأعمال اللغوية؟

نوضح بدءاً أن فكرة لانهائية الأعمال اللغوية بحسب الاستعمالات فكرة غير ممكنة بالنسبة إلينا نظراً إلى أننا تبيننا فرضية وفروع الأعمال اللغوية في مستوى النظام. ولكن هذا لا يعني أننا ننفي كثرة الأعمال المتحققة بالقول أو تنوعها وارتباطها في أحيان كثيرة بالمقام. والمخرج الأول من هذه المفارقة هو التمييز بين العمل الذي تدل عليه البنية النحوية والعمل الذي يستدل عليه من

تعامل البنية النحوية والمعطيات المقامية. وهذا التمييز لم يأخذ به أوستين لأنه يهتم بالعمل التام في سياق الخطاب التام (Austin، 1962، ص147) ولم يأخذ به سيرل بما أنه يعتبر أعمالاً يستحيل أن تكون موسومة نحويًا على وجه نظامي من قبيل الوعد أو الاعتذار أو التهنية في نفس مستوى أعمال الاستفهام أو الإثبات أو الأمر.

وبناء على هذه الملاحظة فإننا نحصر التساؤل، إن أردنا الانطلاق من أرضية صلبة، في الأعمال التي نجد لها وصفاً نحويًا.

ولما كنا نرفض اعتبار الفعل الإنشائي واسماً لقوة القول فإن النظر في العربية جعل النحاة واللغويين المحدثين يقفون على العلاقة بين الحرف الذي يتصدر الجملة والدلالة على قوة القول (الأسترايازي، شرح الكافية، ج4، ص214، الشريف، 2002، ميلاد، 2001، المبخوت، 2006ب). ومن شأن هذه الملاحظة أن تكون منطلقاً مفيداً لتبسيط القضايا المطروحة وبنائها على أسس إعرابية.

ومن وجوه التبسيط أن يكون في كل عمل لغوي دليل نحوي عليه هو الحرف الذي يتصدر الجملة ويؤثر في معناها؛ فالحروف تمثل جدولاً مغلقاً وداخل هذا الجدول نجد قائمة مغلقة أيضاً بالحروف التي تُغير معنى الجملة وتتصدرها. لذلك فإن حصر الأعمال اللغوية ممكن بضبط هذه الحروف. وهو ما يعني أن عدد الأعمال اللغوية سيكون مبدئيًا على عدد الحروف الواسمة لقوى القول (راجع الفصل 2 المخصص للعمل في القول).

ولنتذكر هنا أن البلاغيين العرب قد حصروا القلب في خمسة تراكيب هي التمني والاستفهام والأمر والنهي والنداء وانحصر الخبر في النفي والإثبات وتوكيدهما.

غير أننا نعلم أن الأعمال اللغوية الموسومة نحويًا أكثر من هذا عددًا. فلنا التعجب والمدح والذم والتحضيض... إلخ.

نعلم أيضاً أنه توجد أعمال أخرى لم يهتم بها البلاغيون، لأمر ما، ونهيت إليها نظرية الأعمال اللغوية من قبيل الاعتذار والشكر والتهنئة والتحية... إلخ.

وإذا دفعنا الأمور إلى أبعد من ذلك فإننا قد نتساءل عن العلاقة بين هذه

الأعمال وأعمال أخرى يقول بها بعض الدارسين من قبيل عمل الاقتضاء وعمل الحجاج (Ducrot، 1980، 1972).

ولئن كنا قد تعمّدنا المزج بين أعمال موسومة نحويًا بوضوح وأخرى لا وسم نحويّ واضحاً لها فإننا غرضنا الطرف كذلك عن احتمالات أخرى في تصوّر الأعمال اللغوية ونقصد إمكانية اعتبار علاقات من قبيل الإضافة والوصف والجرّ مثلاً أعمالاً لغوية جزئية قياساً على اعتبار سيرل الإحالة والحمل عمليين.

نشير هنا، دون تحليل، إلى جملة من التمييزات التي نراها ضرورية لتنظيم هذه الكثرة ممّا ذكرنا وممّا لم نذكر (المبخوت، 2006، ص 260-261 والشاوش، 2001، ص 633-634).

(أ) أعمال لغوية مقابل أعمال قولية

(ب) أعمال أولية مقابل أعمال ثانوية

(ج) أعمال أساسية مقابل أعمال فرعية

(د) أعمال مباشرة مقابل أعمال غير مباشرة

(هـ) أعمال صريحة مقابل أعمال ضمنية

(راجع التفاصيل في الفصل 7 المخصص لأنواع الأعمال المتحققة باللغة)

ويقطع النظر عمّا قد يكون في هذه الضروب من التمييز من قلة دقة أو تداخل فإننا نتمسك بافتراضنا أنّ المدخل السليم لتحديد قوى القول هو ما نسميه استناداً إلى ما سبق أعمالاً بسيطة أساسية ونقصد مجموعة الأعمال اللغوية التي يكون صدرها موسوماً دائماً بحرف "يؤثر" في معنى الجملة كلها. ووراء هذا مبدآن هما: أنّ موضع قوة القول في الجملة هو الصدر وأنّ القوة لا تُوسم نحويًا إلا بالحرف. ومعنى ذلك أنّنا نوافق أصحاب نظرية الأعمال اللغوية في أهمية أول الكلام وصدره ونختلف معهم في ما يُوسم به الصدر عندهم أي الفعل الإنشائي.

وهذه الأعمال التي نعتبرها أولية وأساسية لا نحتاج في تحديدها إلى أيّ

معطى من خارج البنية النحوية ما دام الدليل على قوة القول مجسماً نحويًا. أما إذا خالفت دلالة الجملة عند استعمالها دلالتها التي تفيدها بنيتها النحوية فإننا نكون حينئذ أمام عمل قولي.

وهو ما يقتضي منا الأخذ بالتمييز بين الجملة باعتبارها معطى من النظام والقول باعتبارها إنجازاً للجملة في مقام ما. ولكن في جميع الأحوال لا يفقد القول دلالة على العمل اللغوي الأصلي الأساسي وإنما يتطلب حساباً دلاليًا يبرز الكيفية التي أمكن للبنية النحوية أن تدل على ما دلت عليه في ذلك المقام عملاً بمبدأ المحافظة على البنية (الشريف، 2002) وعموم ما نفترضه هو:

(أ) أن الأعمال اللغوية قابلة للمحصر لأسباب منها أن واسماتها تمثل جدولاً لسانياً مغلقاً وأن موضوع بحثنا هو الأعمال اللغوية وليس الأعمال القولية التي نُسلم بأن عددها يفوق عدد الأعمال اللغوية،

(ب) أن معرفة العدد المحدود للأعمال اللغوية وتعمق العلاقات بينها وتوضيح أسسها الدلالية والإعرابية كفيل ببيان كيفية تولد الأعمال الأخرى القولية أو الفرعية أو المشتقة،

(ج) أن متطلقنا ينبغي أن يكون ما استقر بنيويًا أي إعرابيًا وليس ما هو متعدد في الإنجاز. فإذا وجدت في الاستعمالات أعمال كثيرة فلا يعني ذلك أن كل عمل منها تسيره قواعد خاصة وإنما هي كثرة ترجع إلى عدد قليل من القواعد أو المبادئ.

4. مكونات دائرة الأعمال اللغوية وقواعدها

تتكون دائرة الأعمال اللغوية التي نقترحها من فرضية ومعجم مقولي وقواعد استدلالية نعرضها في هذه الفقرة.

ومفاد الفرضية المنطلق أن كل عمل لغوي هو وسم لقوة إنشائية ولكن هذه القوة في أصل تكونها تعود إلى معنى أبسط وأشد تجريدًا غير مجسم بالضرورة في لفظ. ونسمي هذا المعنى مقولة. فإذا عجمت هذه المقولة بحرف تولد العمل اللغوي.

وهذا التصور للمقولة في علاقتها بالعمل اللغوي ليس دائماً صريحاً في الدراسات على الصورة التي ذكرناها (Lewandowska-Tomaszczyk، 1996، الشريف، 2002) ويمكن الاستدلال عليه بطرق مختلفة أبرزها أنك قد تفهم من قول التفني دون أن يكون التفني موسوماً باللفظ (المبخوت، 2006. ب) وقد تستخلص من كلام مدحاً أو ذمّاً أو سخرية دون أن يكون لك لفظ منه تستدل به على ما استخلصت أو قد تشم رائحة الشرط في تركيب 'بسيط' لا شرط فيه (الشريف، 2002) وغير ذلك من الظواهر.

ويعود الإشكال إلى تحديد هذه المقولات التي يمثل وسمها بحرف عملاً لغوياً. والحل الذي نتبناه استقيناه ممّا وصل إليه الشريف ومفاده أن أشدّ المقولات تجريداً وأبسطها لا تخرج عن مقولتي الوجود والعدم. ويتجريدتهما نسبي الوجود إيجاباً والعدم سلباً والجمع بينهما إمكاناً.

ولمّا كان الإمكان إمكانيين يدل أحدهما على احتمال الوجود والآخر على احتمال العدم كان الإمكان إما إيجابياً وإما سلبياً فيترجح في الأول التحقق ويطرح في الثاني عدم التحقق. فتكون المقولات الدنيا أربعاً: الإيجاب (+) والسلب (-) والإمكان الإيجابي (±) والإمكان السلبي (±). وهو معجم مقولتي أدنى نلخصه تباعاً في الرموز التالية {+، -، ±}.

وتشتغل داخل هذا المعجم المقولتي قواعد بسيطة أساسية مجردة تبني العلاقات بينها وهي قواعد حاصلية محصلية أحياناً. فإضافة إلى قاعدة الجمع التي مكنتنا من توليد الإمكان بنوعيه انطلاقاً من السلب والإيجاب نختصر بقية القواعد في قاعدتين:

(أ) قاعدة الاقتضاء وتنص على أن كلّ عمل لغوي يقتضي مقولياً مقولة مختلفة عن المقولة التي ولّده،

(ب) قاعدة الامتياز التي تنص على أن كلّ عمل لغوي يستلزم مقولياً مقولة مختلفة عن المقولة التي ولّده.

وهاتان قاعدتان كافيتان لتصوّر العلاقات بطرق مختلفة:

- فقد يقتضي الإيجاب السلب والعكس بالعكس

$$(-) \leftrightarrow (+)$$

$$(-) \leftrightarrow (+)$$

- وقد يقتضي السلب الإمكان الإيجابي

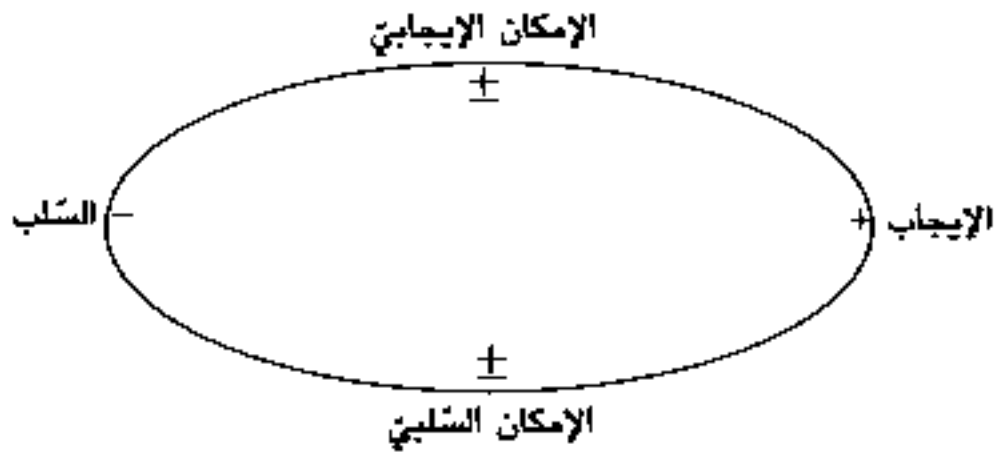
$$(-) \leftrightarrow (\pm)$$

- وقد يقتضي الإمكان الإيجابي السلب أو الإيجاب أو كليهما

$$(-) \leftrightarrow (\pm)$$

$$(-) \leftrightarrow (\pm)$$

غير أن هذه المعطيات تحتاج إلى أن نتصورها في علاقات تجاور من جهة وتقابل من جهة أخرى، بحيث أن الإيجاب يقابل السلب والإمكان الإيجابي يقابل الإمكان السلبي. ولكن الإيجاب يجاور الإمكانين وكذلك السلب. فهذه العلاقات يمكن تصوّر الاقتضاءات والاستلزامات ويمكن النظر إلى هذا التنظيم العقولي في حركيته. وهذا تمثيل فضائي للمقولات السابقة في دائرة على أساس مبدأي التجاور والتقابل:



ولكن كيف ينشأ العمل اللغوي انطلاقاً من هذه المقولات الأربع؟

ذكرنا في ما سبق أن العمل اللغوي وسم مُعجمي بالحرف للمقولة المجردة. وهو ما يعني أن المقولات المذكورة يجب أن توفّر جميع الإمكانيات عند وسمها.

وأوضح الأعمال اللغوية من حيث وسمها هو النفي الذي لا يكون إلا بحرف. ومن اليّن أنّه وسم لمقولة السلب.

وحسب مبدأ التّقابل يكون وسم الإيجاب مولّداً للإثبات. غير أنّ العربية اختارت ألاّ يوسم الإثبات بحرف وهذا شأن الفرنسية والإنكليزية. غير أنّ عدم وسم الإثبات ليس قاعدة كلية فلعله توجد لغات تخصص للإثبات واسماً أو أكثر.

ولما كان النّهي يوسم كذلك ببعض ما يوسم به النفي نشأت بينهما أخوة تفرض أنّ يكون النّهي كذلك وسمّاً للسلب. ونعتمد هنا أيضاً مبدأ التّقابل لنستلزم أنّ الأمر مبدئياً وسم للإيجاب.

وهنا يبرز الإشكال الأوّل: كيف نميّز بين وسمين لمقولة واحدة؟ إذا كان الإثبات والأمر وسمين للإيجاب وكان النّفي والنّهي وسمين للسلب فما الفرق بينهما مقولياً؟

تتدخل في هذا المستوى المقننات. فالأمر وسم للإيجاب يقتضي السلب. وهو ترجمة مقولية لما عبّر عنه البلاغون (السّكاكي، المفتاح، ص 302-304) من أنّ الأمر طلب حصول متصوّر في الخارج وأصل القلب ألاّ يكون المطلوب حاصلًا.

أمّا صنوه الإثبات فلا يقتضي السلب بل يقتضي الإمكان الإيجابي. وهو ترجمة مقولية أيضاً للفكرة التي تعرّف الخبر بأنّه ما يحتمل التصديق والتكذيب.

ومن الناحية العرفانية الاعتقادية يصدر الإثبات عن اعتقاد اليقين في حين يصدر الأمر عن الإرادة. أضف إلى ذلك أنّ الإثبات يقتضي ضرباً من حكاية الخارج الواقعي المتحقّق أو الخارج الذهني الذي يعتبره المتكلّم من باب الواقع كالإثبات الاعتباري من قبيل "سيأتي زيد" في حين أنّ الأمر لا يقصد به حكاية الخارج بل يتحقّق ذهنياً متزامناً مع إنشائه وخارجياً على سبيل الاحتمال الرّاجح إذا لم يوجد خلل ما أو فساد يمنع من تحقّق قصد التأثير فيه.

وقياساً عليه فإنّ النّهي وسم للسلب يقتضي الإيجاب لذلك فهو يعبر عن حركة من الإيجاب في اتجاه السلب. ويمثّل عندنا صياغة أخرى لاعتبار البلاغيين النّهي طلباً للكفّ عن إتيان فعل.

أما النفي فهو وسم للسلب تفرض مقابلته الإثبات أن يقتضي الإمكان الإيجابي. وهذا منتظر بما أن النفي تكذيب للإثبات ولكن التكذيب نفسه قد يصدق وقد يكذب. وهذا عندنا سر جمع البلاغيين بين النفي والإثبات في صنف واحد سموه الخبر.

ونلاحظ في شأن العاملين نفس ما قلناه عن الإثبات والأمر بما أن النفي اعتقادياً صادر عن يقين ويقتضي ضرباً من حكاية الخارج الذهني أو الواقعي مع خصوصية تفرضها علاقته بالإثبات (المبخوت، 2006ب) في حين أن النفي صادر عن الإرادة ويتحقق ذهنياً متزامناً مع إنشائه وخارجياً على سبيل الاحتمال المرجح.

بقي أن نحدد ما ينتج عن وسم الإمكان بوجهي السلب والإيجابي.

ذكرنا أعلاه أن الإثبات والنفي يقتضيان الإمكان الإيجابي. وهو ما يدل على وجود علاقة بينهما وبين ما يسم هذا الإمكان. لذلك فليس من الغريب أن يكون العمل المتولد عن وسم الإمكان الإيجابي هو الاستفهام بما أنه في مضمونه استفهام عما يمكن أن يكون مثبتاً أو منفيّاً. بل إن مقولة الإمكان نفسها تولدت عن الجمع بين مقولة وُسمت فكان الإثبات وأخرى وُسمت فكان النفي.

ومن هنا فإن علاقة الاقتضاء تفرض أن يكون الاستفهام مقتضياً في تكوّنه للسلب والإيجاب وأن يكون مستلزماً، في الأصل، لجواب مثبت أو منفي.

وحسب مبدأ التقابل يجب أن يكون وسم الإمكان السلبى مقتضياً بدوره للإيجاب والسلب. ولكن الإمكان هنا ما دام سلبياً سيكون مقتضياً، على نحو أقوى، للسلب لا للإيجاب. وهذا الترجيح لا يعني إلغاء احتمال اقتضائه للإيجاب. ولكنه يصبح اقتضاء من درجة ثانية في ما يبدو. وهو أمر سنعود إليه في موضعه.

وحين نتأمل قائمة الحروف المرشحة لتصدر الجملة وتغير معناها فإننا لا نجد أفضل من حرف التمني لوسم هذه المقولة. فالتمني يدل على الامتناع وهو طلب لغير حاصل أي أنه يقتضي السلب.

ولكن لا شيء يمنع من أن يعبر المتكلم عما يتصوره ممتنعاً أي إمكاناً

سلبياً مع أنه يقتضي في الواقع الإيجاب من قبيل تمنّي شخص ما أن يزور الصين. وهي حالة تتردد بين التمني والترجي.

وعلى هذا النحو نكون قد تحضّلنا على ستة أعمال نعتبرها أساسية بسيطة أصلية هي: الإثبات والتقي والاستفهام والأمر والنهي والتمني.

ولا يخفى ما في هذه النتيجة من موافقة لقسمة السكاكي إلى خبر وطلب وما تحتها. ولا ينقض ما توصلنا إليه إلا عمل النداء لتكون الموافقة تامة.

غير أن منزلة النداء دلاليًا ونحويًا تجعله عملاً غير أساسيًا. فهو من ناحية عمل ينتمي إلى الأمر، في معنى مجرد جدًا يتجاوز مفاهيم الاستعلاء وما يحقّ بالمصطلح في استعمالاته العادية المثقلة بدلالات مقامية قوية. فأن تنادي يعني أن تأمر شخصاً حاضراً في المقام لأن يقبل عليك حساً أو معنى فيسمع منك قولك. وهو نحويًا ممّا يتصدّر كلّ عملية قول 'فأول الكلام أبدأ النداء' (سيبويه، الكتاب، ج1، ص 246).

وإضافة إلى إمكانية حمل النداء على الأمر وتقدير النداء في أول الكلام (مع أن الأمر بالإقبال ليس كاختصاره ومع أن الإظهار ليس كالإضمار) فإنّ في النداء إشكالاً. فهو في أحسن الأحوال من الأعمال التي تتردد (شأنها شأن الإغراء) بين العمل في القول وعمل التأثير بالقول. والأرجح عندنا أنها من الصنف الثاني كالتحضيض والتقرير (راجع الفصل 3 المخصص لعمل التأثير بالقول). وممّا يدلّ على ذلك قلّة مباحث النداء وما يتحقّق به من أعمال قولية ومنها أيضاً شدّة ارتباطه بمقام المشافهة وسيطرة الوظيفة الإشارية عليه. (راجع: الشاوش، 2001، باديس، 2009).

ونودّ هنا أن نوضح أن بناءنا للأعمال اللغوية على هذه الأسس المقولية والإعرابية فرض أمرين متلازمين: أحدهما أن تكون الأعمال اللغوية الأساسية متميزة منفصلة بذليل إمكان تعدّدها واحدة واحدة، وثانيهما أن هذا التمايز لم يكن إلا ظاهراً. فكلّ عمل لا يتميّز عن غيره إلا بتوفّر اختلاف في مقتضياته. ومقتضيات كلّ عمل تقوم على استرسال يبرز بالخصوص منذ المستوى المقولي بما أن الإمكان الذي ولّد الاستفهام إنّما هو جمع بين مقولتي السلب والإيجاب ووسم الإيجاب الذي ولّد الإثبات حتّم اقتضاء الإمكان الإيجابي وهكذا دواليك.

ويعني هذا، في تقديرنا، أن الاسترسال هو الذي يمكن من وجود نظام لأنه يضمن، بوجه من الوجوه، تماسكه ولكنه غير كافٍ لأن النظام يقتضي بدوره خلافة مكوّناته. وهذا في ما نعتقد ما يجعل كلّ عمل تصنيفي ممكناً من جهة وقابلًا للظمن من جهة أخرى، فأنت تصنّف ما تختلف قيمه؛ والحال أن وراء تلك القيم الخلافة أساساً مشتركاً يدغم وحدتها ويجعلها قابلة للتداخل فالانفصال على صورة أخرى تقبل بدورها التقطيع على نحو مغاير. فالاسترسال كالانفصال والتمايز في ذهن المحلّل الدارس أما الوقائع فهي غير ذات شكل.

5. الخاتمة

سعيًا في هذا الفصل إلى التمهيد للإجابة عن سؤالين أساسيين طرحهما فلاسفة اللغة هما:

(أ) كم يوجد من عمل لغوي؟

(ب) كم يوجد من صنف من الأعمال اللغوية؟

وكان هدفنا أن نجد أنموذجاً يفسّر تولّد الأعمال اللغوية الأساسية وإمكانات التعامل بينها.

ولئن قبلنا من نظرية الأعمال اللغوية لدى سيرل بالخصوص افتراضين يتصلان بوقوع القوى القولية في مستوى اللسان، من جهة، وقيام الجملة، من حيث بنيتها الدلالية، على قوة ومحتوى قضوي، من جهة ثانية، فإننا افترضنا أيضاً أن:

(أ) الأعمال اللغوية قابلة للحصر بسبب أن واسماتها اللغوية تمثل جدولاً لسانياً مغلقاً،

(ب) هذه الأعمال لا تقع في المستوى نفسه بل تنقسم ضروباً من الانقسام،

(ج) بعض الإجابة عن السؤالين رهين التمييز بين العمل اللغوي النظامي والأعمال اللغوية المتحققة في المقامات التخاطبية العينية بحيث أن الكثرة الملحوظة في الإنجاز ترجع بالضرورة إلى عدد قليل من القواعد والمبادئ المسيّرة لتحقيقها. وللوصول إلى هذه الغاية اقترحنا أنموذجاً تفسيريًا يقوم على (أ) افتراضات أساسية و(ب) معجم مقولتي و(ج) بعض القواعد الاستدلالية.

وتعود الفرضية الأساسية إلى ضرورة التمييز بين المعاني البسيطة الدنيا التي يمكن ألا نعتجم نحويًا (المقولات) والعمل في القول الذي يمثل قوة إنشائية موسومة بالضرورة (بالنسبة إلى الأعمال الأساسية المفترضة). وبالجمع بين الأمرين افترضنا أن المقولة هي مولد القوة القولية وتحقق بوساطة الوسم النحوي في مستوى ما من مستويات النظام.

أما المعجم المقولي فقد استقيناه من الشريف (2002) ويتكوّن من مقولات مجردة هي الإيجاب (+) والسلب (-) والإمكان (\pm) الذي يمثل جمعاً بينهما. والإمكان إمكانان: إيجابي وسلبي.

وعلى قدر بساطة هذا المعجم المقولي كانت بساطة قواعد الاستدلال. وأهمها قاعدة الاقتضاء التي تنص على أن أي عمل لغوي يقتضي بالضرورة مقولة مختلفة عن المقولة التي ولدته فوسمها. من قبيل أن يقتضي العمل الذي يسم الإيجاب مقولة السلب أو أن يقتضي الإمكان الإيجابي... إلخ.

وقد استغللنا استعارة الدائرة لنوزع داخلها، على أساس التجاور والتقابل، المعجم المقولي.

فكان السلب مقابلًا للإيجاب وكان الإمكان الإيجابي مقابلًا للإمكان السلبي.

وأفضى التحليل اعتماداً على الفرضية المذكورة والمعجم المقولي وآلية الاستدلال إلى ما يلي:

- (1) يولد وسم مقولة الإيجاب الإثبات والأمر. ويكمن الفرق بين هاتين القوتين في أن الإثبات يقتضي الإمكان الإيجابي ويقتضي الأمر السلب،
- (2) يولد وسم مقولة السلب النفي والنهي. ويكمن الفرق بين هاتين القوتين في أن النفي يقتضي الإمكان الإيجابي ويقتضي النهي الإيجاب،
- (3) يولد وسم مقولة الإمكان الإيجابي الاستفهام الذي يقتضي في آن واحد مقولتي الإيجاب والسلب،
- (4) يولد وسم مقولة الإمكان السلبي التمني الذي يقتضي، مبدئيًا، السلب.

وهو ما يعني أنّ لنا مجموعة من الأعمال التي نعتبرها أساسية هي الإثبات والتفني والأمر والنهي والاستفهام والتمني.

وليس لهذه الدائرة التي تصوّرناها أيّ قيمة ما لم تفسّر لنا كيف نشقّ من كلّ عمل فيها الأعمال القريبة منها وكيف تتعامل في ما بينها لتبرز لنا الحركة الملحوظة بين مختلف الأعمال اللغوية. وهذا ما ستعمل على بيانه في الفصلين التاسع والعاشر بعد تركيز تصوّرنا لأنواع الأعمال المتحقّقة باللغة وقواعد الأعمال الستة التي حدّدناها في هذا الفصل.

الفصل السابع

أنواع الأعمال المتحققة باللغة

1. المقدمة

أدت مراجعتنا لمفاهيم العمل القولي والعمل في القول وعمل التأثير بالقول إلى بعض التعديلات التي نبرز منها ثلاثة:

(أ) إن العمل القولي هو بنية نحوية معجمة مرشحة للإنجاز المقامي،
(ب) إن القوة الإنشائية التي تمثل أساس العمل في القول محددة نظامياً بفضل
وسمها النحوي،

(ج) إن التأثير بالقول، سواء أكان ذهنياً نفسياً أم سلوكياً عملياً، يمثل الغرض
من القول وهو معلق بكل عمل لغوي وقابل للوصف بطريقة منظمة.

والبين من هذه التعديلات الثلاثة أن هذه المفاهيم ليست وجوهاً يمكن أن
تحمل عليها عبارة العمل الذي يتحقق بالقول كما تصوّر أوستين وإنما هي عندنا
مكونات مترابطة متفاعلة تمثل بوحدتها العمل اللغوي نفسه.

لذلك فإن التعريف الأساسي للعمل اللغوي عندنا هو «كلام (أي بنية نحوية
معجمة) تسبّره قوة إنشائية ويقصد به إحداث تأثير ذهني أو سلوكي».

ولسنا نعني هنا بمقارنة هذا التعريف بما نجده عند أوستين اتفاقاً معه أو
اختلافاً، فما قدمناه من تحاليل كفيل بذلك (راجع الفصول الثلاثة الأولى من
هذا الكتاب). ولكتنا نود النظر في ما لهذا التعريف للعمل اللغوي من انعكاسات
تشمل بقضية أنواع الأعمال اللغوية.

2. نماذج أولى

إذا انطلقنا من تعريف سيرل (Searle، 1969، ص 16) للعمل اللغوي على أنه "إنتاج جملة اعتبارية (token) أو إلقاؤها في ظروف معينة"، وعملنا على التثبت منها اختبارياً برزت بعض القضايا الجديدة بالنظر حتى وإن لم نراع ما يخفيه التعريف السابق من قضايا (راجع: المبخوت، 2008، الفصل الثاني). لننظر في الأمثلة التالية:

- (1) الطقس حار.
- (2) من يدعوك إلى ضرب زوجتك ألقمه حجراً.
- (3) لتعلم ابنك ما لا يعلم.
- (4) رحم الله أبا هريرة فقد كان إنساناً.
- (5) تقول الزوجة لزوجها وهما في الحفل) الساعة الآن الثانية صباحاً (عن سيرل).
- (6) كفت زيد عن التدخين (عن دكرو).
- (7) أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى.

تمثل الجملة (1) حالة كثيراً ما تُعتبر مثالية بما أنها تعبر عن عمل إثبات لحالة الأشياء في الكون. وإذا نظرنا إليها في نمطيتها وتصوّرها في مقام إخبار من المتكلم للسامع عن حالة الطقس في 'ظروف عادية' عبرت عن قوة الإثبات وأصبح محتواها قابلاً للتصديق والتكذيب. غير أنّ هذا التحليل لا يستقيم إلا إذا سلمنا، وتبين بالقرائن المقالية والمقامية، أنّ المتكلم يقصد فعلاً 'الدلالة الحرفية' لمقول قوله. وهذا تنبيه ضروري لأنّ مثل هذه الإثباتات قد تصلح لإنشاء الالتماس (كأنّ يلتمس أحدهم من صاحب الدار، على نحو غير مباشر تشغيل المكيف أو فتح النافذة) وقد تصلح لأشياء أخرى كالكناية عن نقاش محتدّ أو طلب تغيير موضوع الحديث لأمر ما على ما نعرفه في مقامات مختلفة.

والواقع أنّ جميع ما ذكرنا ينطبق عليه تعريف سيرل المذكور في رأس الفقرة ولكنّ هذا التعريف لا يقول لنا الفرق بين دلالة الإثبات الذي حمل عليه

القول (1) والدلالات الأخرى التي يُمكننا أن نجدها في استعمالات وفي ظروف معينة أخرى.

لذلك نعتبر الإثبات في مثل هذه الحالة عملاً لغوياً أولياً أساسياً مباشراً غير مشتق.

ولتوضيح المقصود بالعمل اللغوي عندنا نقارن (1) بالقول (4). فمن البين أن (4)، باعتباره صيغة نمطية لتحقيق الدّعاء في العربية لم يضع له الواضع تركيباً مخصوصاً أو حرفاً يسميه بل يتحقق في ما يُثبت استعمال بتراكيب إثباتية أو منفية من قبيل:

(8) لا قُضِيَ فوك

غير أن دلالة الإنشاء (أو النفي) في حدّ ذاتها تلازم التراكيب ومنها يُشتقّ الدّعاء عبر أليات لغوية وقرائن مقالّية ومقامية. فهذا العمل وإن كان يقوم على الدلالة الحرفية للكلام فإنّ دلالاته النهائية تتحدّد استعمالياً أي عند الإنجاز المقامي. لذلك فإننا نعتبره عملاً قولياً مقابل العمل اللغوي وهو وجه التقابل بين عمل الإثبات الذي تحدّده الجُملة (باعتبارها بناءً لغوياً مجرداً من مقامه) وعمل الدّعاء المستخرج من القول (باعتباره استعمالاً للجُملة في المقام) وذلك استناداً إلى ما بيّناه من أنّ أساس التقابل بين العمل اللغوي والعمل القولّي هو التقابل بين الجُملة والقول وبين النظام والاستعمال.

وننبّه إلى أمرين أولهما أنّ عبارة قولّي هنا أوسع ممّا ترجمنا به عبارة (Utterance) أو (locution) في نظريّتيّ أومستين وميرل وأشدّ تعقيداً منهما. وثانيهما أنّ ما يبرّر هذا التوسيع والتّعديد أنّ أمثال (4) و(8) وإن كانت في أكثر الاستعمالات تذهب إلى عمل الدّعاء فإنّه لا مانع، بشهادة الاستعمال أيضاً، أنّ توجه إلى السّخرية مثلاً فتظلّ مع ذلك عملاً قولياً دالّاً على تراكب الإثبات والدّعاء والسّخرية مع خصوصيات ونكت منبرزها في ما بعد.

وإنّا نعتبر مثل هذه الأعمال أعمالاً قولية مشتقة بحيث أنّ كلّ عمل قولّي هو بالضرورة مشتقّ من عمل لغوي.

وتبرز لنا الجُملة الشبيهة بـ (3) (لتعلم ابنك ما لا يعلم) وجهاً آخر من

المسألة. فقد أنشأ المتكلم بـ (3) عمل الأمر (وما يُمكن أن يشتق منه مقامياً كالإلتماس أو النصح ... إلخ). وتنتصب لام الأمر دليلاً على هذا العمل. غير أننا نجد في حشو الجملة، في صلة الموصول تحديداً، وسمّاً للنفي. والعلاقة هنا قائمة بين عمل رئيسي في صدر الجملة يحدّد دلالتها وعمل آخر غير رئيسي لا يُمكن أن تحمل عليه دلالة الجملة كلّها. فنحن أمام تعدّد للأعمال اللغوية غير أن أحد هذه الأعمال يسيطر على الآخر ويوجه الجملة. وفي الحاصل لنا عمل أولي أساسي هو عمل الأمر وآخر ثانوي فرعي واقع في مدى العمل الأولي.

وقريب من هذا ما نجده في المثال (2). فنحن ظاهرياً أمام قول يبدأ بتجرّد الضدر من واسمات القوّة الإنشائية وهذا التجرّد دليل على الإثبات إلا أننا نجد في حشو الكلام عمل أمر. ونجد أنفسنا بين ضغطين عند تحديد العمل الأساسي والعمل الفرعي. فمن جهة، نلاحظ بروزاً قوياً لدلالة الأمر تدفعنا إلى اعتباره عملاً أساسياً وإن تأخر في الذكر، ومن جهة أخرى إذا طبقنا آلياً ما تقتضيه قاعدة وسم الضدر نكون أمام إثبات. ويعود هذا، في تقديرنا، إلى أمر واضح في الجملة هو دلالتها الشرطية التي تجعل التالي (جواب الشرط) محلاً للمفائدة، والمقدّم (جملة الشرط) في موضع فرعي وهو ما يبرز إذا صغنا (2) حسب المنوال [إن ... ف ...]:

(2) 'إن دعاك أحدٌ إلى ضرب زوجتك فألقمه حجراً.'

وعلى هذا يكون الأمر في (2) هو العمل الأولي الأساسي ولا حاجة لنا لإبراز عمل ثانوي فرعي يمثله الإثبات ما دام تكوين جملة الشرط نفسها يقتضيه.

ويقدّم لنا المثال (5) في "الظروف المعينة" التي ذكرناها بين قوسين حالة أخرى طريفة؛ فالبيان أن الجملة في بنيتها اللغوية شبيهة بالمثال (1) في وصفها لحالة الأشياء في الكون. فلا يُمكن حملها إلا على الإثبات. وهو موقف ليس خاطئاً لأن العمل اللغوي المتحقّق هو فعلاً الإثبات غير أنه استناداً إلى المقام الذي يعيّن مناسبة القول وطرفي التخاطب ومحتوى القول نفسه لا يُمكن إجراء القول على الإثبات. فنحن ولا شك أمام عمل قولي قريب ممّا استخرجناه من المثال (4) ولكنّه يختلف عنه في بعض اللطائف. أمّا وجه الشبه فيعود إلى أننا

خرجنا من عمل الإثبات (اللغوي) إلى عمل قولِي هو القلب على أساس علاقة لزوم يُمكن التعبير عنها بصورة مختلفة من قبيل:

(5) الساعة الآن الثانية صباحاً إذن لنعدُ إلى البيت.

وهذا اللزوم مأتاه علاقة عرفية تجعل التأخير في الحفل مستدعياً لمغادرته فيذكر الملزوم والمقصود اللازم في ضرب من الصياغة الشرطية التي تفرض شيئاً شبيهاً بما يلي:

(5") إن تأخرنا في الحفل إلى الثانية صباحاً فلنغادره.

واعتقادنا أن مثل هذه الأعمال التي لا يصرح بها لفظياً هي أعمال قولية ولكنها أساسية وهي ليست مشتقة كاشتقاق الدّعاء من الإثبات بل هي غير مباشرة لقيامها على الاستدلال بما قيل على ما لم يقل. وما يقال يُمكن أن يكون لازماً كما في المثال (5) الذي نحله ويُمكن أن يكون ملزوماً كما هو الحال في المثال (9) الذي هو تحويل لظروف القول.

(9) (تقول الزوجة لزوجها وقد لاحظت أنه أسرف في السهر): لك اجتماع غداً.

فإذا علمنا أن الشافر بين الواجب الوظيفي (الاجتماع) والانسباق وراء المتع (الإسراف في السهر) قائم فإن قول الزوجة يُمكن أن يحمل على التماس المغادرة كما يُمكن أن يحمل على التنبيه، بصفة غير مباشرة، على الإكثار من السهر بحكم التابع الزمني لحدثي السهر والاجتماع. ولا تناقض بين عملي الالتماس والتنبيه فقد يتراكان ولنا أن نُضيف إليهما، بحسب قرائن مقامية شيئاً من التحذير أو النهي المشوب باللوم أو التوبيخ لكنّ الثابت أن جميع هذه الأعمال أعمال غير مباشرة وقد تكون جميعها أساسية.

فإذا كان الحاصل من تأويل القول نبيهاً كان التركيز على الملزوم وإذا كان المقصود هو التحذير أو النهي أو التماس المغادرة فالتركيز واقع على اللازم.

ويقدم المثال (6) صورة أخرى من الأعمال الضمنية وهو عمل الاقتضاء. وقد تعمّدنا تقديم المثال المشهور الذي صنعه دكرو. ووجه اعتماد هذا المثال أن مثل هذا الاقتضاء ليس عملاً قولياً، بل هو لغوي لأننا استخرجناه من بنية الجملة نفسها بما أن التشارط قائم بنيوياً بين القول والمقتضى:

(10) كَفَّ زَيْدٌ عَنِ التَّدْخِينِ → كان زيد يدخن

(كان زيدٌ يدخن ثم كفَّ عن التدخين)

وهو ما يعني بالنسبة إلينا أن كلَّ عمل ضمني ليس بالضرورة عملاً قولياً وليس بالضرورة عملاً غير مباشر ولكنه ليس عملاً أولياً وإن كان مشتقاً منه على اعتبار أنه يقيم مع العمل اللغوي علاقة استدلال.

وتبرز الاستعارة التمثيلية في (7) أننا أمام عمل لغوي ضمني يستخلص من الجملة في علاقتها بمقام قولها. فالعمل الضمني هنا يرتبط بالاستعمال وهو قولِي يرتبط باستعمال الخطاب وإن كان مرتبطاً كذلك بالعمل اللغوي. فالكلام في (7) على الإثبات ولا شك ولكن العمل القولِي هو عمل الاستعارة. والنكتة هنا أن هذا العمل الضمني، وإن لم يكن أولياً، فهو أساسي في حين أن العمل اللغوي الصريح (أي الإثبات) أولي. والأصل الذي نفترضه أنه يُمكن تراكب العاملين في القول الواحد ما دام لا تدافع بينهما فأحدهما ضمني أساسي قولِي والآخر صريح أولي لغوي. ويدرك الضمني بالصريح ويشقّ القولِي استناداً إلى اللغوي.

ويمكن نعيم هذا التحليل على ما يعرف بالظواهر البيانية. فقولنا على الاستعارة التمثيلية ينطبق على الاستعارات مطلقاً كما ينطبق على المجاز المرسل والكناية وحتى التشبيه.

فبين الاستعارة والمجاز المرسل صلات غير خافية إذ جميعها يرتكز على مفهومي مخالفة حالة الأشياء في الكون من جهة ووجود علاقة تجيز الانتقال من لازم إلى ملزوم سواء أقام الأمر على المشابهة أو غير المشابهة كما هو مبذول في كتب البلاغة (السكاكي، المفتاح، ص 330، والمبخوت، 2006 أ) وهذه العلاقات الاستدلالية بما تقوم عليه من أسس نحوية كفيلة بتحديد طرق الربط بين العمل اللغوي الصريح والعمل القولِي الضمني.

ولا يخلو النقاش الذي دار حول مدى مجازية الكناية، بما أنها تحمل على الوجهين الصريح والضمني، من فائدة في هذا الصدد. فوجه التردد عائد تحديداً إلى تراكب العاملين الصريح والضمني. ولكن الفصل بينهما واضح بما أن العمل الضمني وإن كان أساسياً مقصوداً فهو ليس أولياً كما هو شأن العمل اللغوي.

أما التشبيه فيُشير إشكالاً لطيفاً لا يبعدنا عما كنا فيه. فهو من ناحية ليس عملاً أولياً وهو من ناحية أخرى لا يقوم على علاقة ننتقل بمقتضاها من صريح إلى ضمني لذلك عدّ على الحقيقة لا المجاز رغم ما ادّعاء بعض القدماء (تراجع، شهادة الجرجاني، أسرار البلاغة، ص 223-230).

فالتشبيه في صورته المثلى الثامة يبرز الطرفين والوجه والحرف الواسم لعمل التشبيه (أو ما يقوم مقامه من أفعال وأسماء). لذلك فمجموعة {ك، كأن، مثل، كما، يشبه...} تُثبت وجه التصريح فيه. وحتى إذا بُني التشبيه على عدم الواسم (التشبيه البليغ خصوصاً) فإن تقدير الواسم ضروري كتقديرنا لحرف الاستفهام إذا لم يذكر في مثل قولك "تنام وعندي فضل مخدة؟" (عن بخلاء الجاحظ) أو حرف النداء في "يوسف أعرض عن هذا".

غير أنّ حروف التشبيه (وما يقوم مقامها) لم تجعل للتشبيه بالمعنى البلاغي أساساً بل هي ذات دلالات متنوعة أساسها معنى التقريب {الكاف وكان} والمماثلة {مثل}. لذلك لا يحمل قولك "مثلي لا يشتري ضميره" أو قولك "كان الشتاء مقبل" على التشبيه فأولهما على التوكيد وثانيهما على الظن والشك.

لذلك فإن العمل اللغوي الأولي يظل دائماً مرتبطاً بما يحققه المتكلم في البنية النحوية إخباراً أو طلباً ويكون العمل الأساسي هو التشبيه الذي يترتب إليه. فهذا الضرب من النظم قائم على ضمنيّات قد يصرّح بها في حالة التشبيه التام ضمن بنية [مشبه + حرف تشبيه + مشبه به + وجه الشبه] وقد يضم بعضها فيتطلب تأويلاً لوجه الشبه كما هو الشأن في الحالة المقابلة أي التشبيه البليغ ضمن بنية [مشبه + مشبه به]. والجامع بين الحالتين أنّ وجه الشبه (مذكوراً أو مضمراً) هو الوظيفة التي تحدّد للمتغيرين (المشبه والمشبّه به) وظيفتهما. وهو ما تكشفه بالخصوص حالة التشبيه المقلوب.

3. نحو تصنيف الأعمال المتحققة باللغة

نستخلص من تحليلنا للنماذج التي اعتمدناها في الفقرة الثانية جملة من الخصائص التي تسم الأعمال اللغوية :

- (أ) إذا كان العمل موسوماً بحرف في الصدر فهو عمل لغوي أولي،
- (ب) إذا كان العمل الموسوم بحرف في الصدر مقصوداً في مقام استعماله فهو عمل لغوي أساسي،
- (ج) إذا كان العمل الموسوم بحرف في الصدر غير مقصود في مقام استعماله وقصد غيره تحقق عمل قولي وصار هذا العمل القولي عملاً أساسياً وكان أيضاً مشتقاً من العمل اللغوي،
- (د) تمثل الحالات (أ) و(ب) و(ج) أعمالاً مباشرة،
- (هـ) إذا وجد في الجملة عمل لغوي غير العمل الأولي الأساسي فهو عمل ثانوي وفرعي واقع في مدى العمل الأولي الأساسي،
- (و) إذا قصد بالعمل القولي المنجز لازماً من لوازمه أو ملزوماً من ملزوماته فهو عمل غير مباشر وأساسي،
- (ز) إذا وجد عمل ضمني مستدل عليه من العمل اللغوي أو العمل القولي فهو عمل ضمني،
- (ح) إذا كان العمل الضمني عمل اقتضاء فهو عمل لغوي ضمني ثانوي فرعي،
- (ط) إذا كان العمل الضمني مرتبطاً بالاستعمال على سبيل الاستلزام من القول فهو عمل قولي ضمني،
- (ي) إذا كان عمل ضمني قولي ترتب إلى العمل اللغوي الصريح اعتبر العمل مركباً (مقابل عمل بسيط)،
- (ك) في الأعمال المركبة يكون العمل الضمني أساسياً غير أولي والعمل اللغوي أولياً فرعياً.

إنّ هذا الوصف الذي استخرجناه من تحليل الأمثلة السابقة يبرز لنا مجموعة من المفاهيم التي نعتبر أنّها صادرة عن بيان ما يوجد في الأعمال اللغوية والأعمال القولية من علاقات وحركية ونقدها هنا على أنّها مفاهيم قابلة للتعديل والتدقيق بحسب ما يُمكن أنْ تكشفه الوقائع اللغوية.

فالقسمة الأولى البارزة هي:

(11) أ - عمل لغوي: وهو العمل الذي تدل عليه البنية النحوية في الجملة استناداً إلى الواسم في الصدر بقطع النظر عن الاستعمال المقامي.

ب - عمل قولي: وهو العمل الذي يدل عليه استعمال القول باعتباره جملة قيلت في مقام مخصوص.

والملاحظ أن كل عمل قولي لا يمكنه إلا أن يستند إلى عمل لغوي استناد القول إلى الجملة والإنجاز المقامي للجهاز النحوي. لذلك قد يتطابق العمل اللغوي مع العمل القولي إذا كان العمل اللغوي الموسوم نحوياً (كالتنفي أو الاستفهام مثلاً) قد تحقق في الاستعمال المقامي بدلالته الحرفية تلك.

والوجه الآخر من العلاقة أن يخالف العمل القولي العمل اللغوي إذ تدل الجملة بوسمها النحوي على الإثبات أو الأمر مثلاً ولكن المتكلم حقق بها في الاستعمال الدّعاء أو الالتماس أو النصّح أو غير ذلك. إلا أن هذه المخالفة لا تعني الانفصال بين العمل اللغوي والعمل القولي المتحقق بل هي قائمة على الاشتقاق إذ يستدل على القولي باللغوي.

ولكن لهذه المخالفة صوراً عديدة تبرزها الحالات المذكورة أعلاه (من 'أ' إلى 'ك') ويكشف عن بعضها ما سيأتي من ثنائيات ومفاهيم.

(12) أ - عمل أولي: هو العمل الأساسي الموسوم في الصدر وأوضح نماذجه ما يكون في الأعمال اللغوية لأن الأوليّة تعود أساساً إلى المجموعة التي حدّدها في دائرة الأعمال اللغوية بالواسمات الستة للإثبات والتنفي والاستفهام والأمر والتمني.

ب - عمل ثانوي: هو العمل اللغوي الذي يكون واقعاً في مدى أحد الأعمال الأوليّة.

والواقع أن كل عمل لغوي هو عمل أولي أساسي ولكن مفهوم العمل الأساسي، كما سنبرز، ليس خاصاً بالعمل اللغوي لذلك فالعمل الثانوي أوردناه هنا لأنافة العرض وإلا فهو في أصله مرتبط فحسب بمفهوم العمل الفرعي ولكن سنجعل له قيمة أكبر عند التعرّض للأعمال اللغوية الجزئية في ما بعد.

(13) أ - عمل أساسي: هو العمل المقصود سواء أوافق العمل اللغوي أم العمل القولي، وسواء أكان مباشراً أو غير مباشر.

ب - عمل فرعي: يشمل العمل الفرعي العمل الثانوي إذا وافق العمل المتحقق عملاً لغوياً ولكنه يشمل أيضاً بعض الأعمال الضمنية (كالافتضاء) والأعمال القولية المباشرة التي لا تقصد من القول ويشمل جزءاً من العمل المركب، أي كل عمل لغوي أو قولي، غير مقصود، وإن كان موجوداً.

(14) أ - عمل مباشر: هو كل عمل لغوي أو قولي أساسي. ولا يعتبر العمل القولي الذي يتحقق على وجه يخالف العمل اللغوي الموسوم نحوياً عملاً غير مباشر وإنما هو مشتق.

ب - عمل غير مباشر: هو كل عمل أساسي متولد عن عمل قولي فحسب على أساس أن العمل القولي هو ملزوم يستدل منه على عمل غير مباشر يمثل لازماً له أو على أساس أن العمل القولي لازم يستدل منه على عمل غير مباشر يمثل ملزوماً له.

(15) أ - العمل الضريح: هو كل عمل لغوي أولي مباشر.

ب - العمل الضمني: هو كل عمل مستدل عليه من العمل اللغوي (كالافتضاء) أو العمل القولي (كالعمل غير المباشر أو العمل البياني استعارة وتشبيهاً وكناية ومجازاً مرسلًا).

(15) أ - العمل البسيط: هو كل عمل لا يترتب إليه عمل ضمني أساسي (لذلك فالافتضاء الموجود في كل جملة وقول لا يعتبر لأنه دائماً عندنا عمل فرعي).

ب - العمل المركب: هو كل عمل ضمني أساسي مقصود يتواجد مع عمل لغوي تواجداً لا يحدث تدافعاً بينهما.

والملاحظ أولاً أن هذه الثنائيات تخلو من القسمة إلى عمل مشتق مقابل العمل غير المشتق. والسبب في ذلك أن الاشتقاق بصفته يعبر عن الآلية التي يكون بمقتضاها الانتقال من عمل لغوي إلى عمل قولي أو من عمل مباشر إلى عمل غير مباشر أو من عمل صريح إلى عمل ضمني لا يمكنها أن تصف خصائص هذه الأعمال وإنما تمكن من الوقوف على ما يترتب عن تشغيل هذه الآلية من خصائص تسم هذا العمل أو ذاك.

والملاحظ ثانياً أنَّ أضعف مكوّن في هذه التّقسيمات هو العمل اللّغويّ الذي اعتبرناه كلّ عمل لغويّ واقع في مدى أحد الأعمال الأوليّة. ووجه الضّعف أنّه ينطبق على حالات من الجُمْل المركّبة نحويّاً مع وجود واسم في نواة إسناديّة فرعيّة. غير أنّ قصدنا من هذا المفهوم أوسع ممّا أوردنا. فلا شيء يمنعنا من تقديم تصوّر أشمل يكون بمقتضاه العمل اللّغويّ أو العمل القوليّ مكوّناً من عدد من الأعمال اللّغويّة الثّانويّة على عدد العلاقات النّحويّة المكوّنة له.

فلئن كان المتكلّم يثبت وينفي ويتمنّى ويستفهم فيتحقّق أعمالاً لغويّة وكان يحذّر ويلتمس ويتعجّب ويدعو فيحقّق أعمالاً قوليّة وكان يقتضي ويشبه ويستعير ويسخر فيحقّق أعمالاً ضمنيّة فهو أيضاً يصف (على سبيل النّعت أو البدل أو الإخبار) ويضيف ويجزّ بالحروف ويعرّف وينكّر ويقدم ويؤخّر ويضمّر ويحذف... إلخ

وهذه العلاقات التي يُنشئها المتكلّم تشرّع الحديث عن عمل التعريف مثلاً أو عمل العطف أو عمل الإضافة أو عمل الاستثناء. فهذه الأعمال اللّغويّة الثّانويّة الجزئيّة هي التي تكوّن بنظمها، وهو أيضاً عمل يعملها المتكلّم، العمل اللّغويّ والعمل القوليّ الكلّي الذي يوجّه دلالة القول كلّهُ إلى معنى إنشائيّ وقوّة إنشائيّة تشدّ الكلام بعضه إلى بعض.

ورغم أنّ مثل هذا تصوّر قد يدعو إلى الاستغراب إلّا أنّه من التّصورات التي يحتملها مفهوم العمل اللّغويّ نفسه. فعليّنا أن نتذكّر أنّ هذا المفهوم نشأ عند البحث عن سؤال بسيط مفاده ماذا نفعل حين نستعمل الكلام؟ ولو كان أوستين (أو سيرل) نحويّين لذهبا إلى ما ذهبنا إليه. فحديث سيرل عن عمل الإحالة (Searle، 1969، الفقرة 3,4) دفعه إلى الحديث عن المركّبات الاسميّة مثلاً وما فيها من تعريف بآل وإضافة وموصول... إلخ. غير أنّه وجّه حديثه إلى ما تدلّ عليه هذه المركّبات دون تركيز على العلاقات النّحويّة البانية لهذه الدلالات. والسّبب واضح، فمرجعيّة الرّجل منطقيّة فلسفيّة.

ولكنّ، إذا اكتفينا بعمل الإحالة والحمل المكوّنين للعمل القضويّ، وجدنا أنّ الدخول إليهما من زاوية النّحو سيحملنا حملاً على تفصيل عمل الإحالة إلى المركّبات الاسميّة المختلفة التي تتحقّق بها الإحالة وتسميتها مركّباً مركّباً وعلاقة

علاقة أي عملاً لغوياً ثانوياً إثر آخر وميحملنا أيضاً إلى تفصيل القول في عمل الحمل وإبراز ما يكون منه بالفعل على مختلف أصنافه (علاج أو مقارنة أو اعتقاد ... إلخ). وما يكون بمشتق يعمل عمل الفعل وما يكون بحرف (كالجرّ والمطف والإخراج ... إلخ).

وتفرض علينا هذه الزاوية في النظر أن نعتبر العلاقات النحوية التي يُنشئها المتكلم ويكوّن بها الأبنية تمثّل أعمالاً لغوية ثانوية قائمة على قصد وبنية للمعنى. ومما يدلّ على هذا القصد أنّ اختيار المتكلم لبنيّة الإضافة للتعبير عن "قدوم زيد" غير قصده من إنشاء بنيّة النعت للتعبير عن "زيد القادم" وهما قصدان مختلفان عمّا يريد التعبير عنه بالإسناد "قدم زيد" أو "زيد قادم" (المبخوت، 2006، ب، ص 304). فإنشاء الإسناد وإنشاء النعت وإنشاء الإضافة أعمال تحمل مقاصد ودلالات مختلفة لا تتحدّد إلا داخل النظم باعتباره توجّهاً لمعاني النحو في معاني الكلام. وتشهد تحاليل البلاغيين، منذ الجرجاني أساساً ومنذ كتاب سيبويه إذا أردنا التأريخ النصّي، على ما لهذه اللطائف والدقائق التركيبية من قيمة في تحديد المقاصد وتعيين المعاني المستعملة. فليس القول بمحلّية الإنشائي والإحاليّ إلا تركيباً لسلسلة دقيقة ثرية من العلاقات التي يُنشئها المتكلم وتفاعلاً بين عدد من الأعمال اللغوية المعبرة بتضافرها عن قصد المتكلم وتصوّره لعلاقته بقوله وعلاقة قوله بمخاطبه وبالخارج.

وإذا صحّ هذا أمكنّا أن نرى العمل اللغويّ (والعمل القولّي بالتبع) قائماً على شبكة معقّدة من الأعمال اللغوية على عدد العلاقات النحوية. وتفرض علينا هذه الشبكة أن نعتبر الجملة مبنية على تعدّد الأعمال اللغوية بقدر ما يسيطر عليها عمل واحد. ولا تناقض بينهما فجميع الأعمال الثانوية تترايط في ما بينها لتكوّن المحلّ الإحاليّ وهو بحسب قاعدة الانخزال لدى الشريف (2002، ص 516-517) ينخزل بدوره إلى المحلّ الإنشائيّ حيث يوجد العمل الأولّي. فوحدة العمل اللغويّ بوقرها انخزال الإحالة إلى الإنشاء وتعدّد الأعمال اللغوية في الجملة يُفسّرها انتشار القوة الإنشائية على جميع مكونات النظم انتشاراً يشدّها إليها ويجعل هذه المكونات واقعة تحت سيطرتها.

وننبّه هنا إلى أمرين: أوّلهما: أنّ هذا التحليل لا يُقضي إلى جعل العمل مركّباً بالمعنى الذي حدّدناه أعلاه (15 - ب) للعمل المركّب. ولكنّه تعبير عن الأساس

التحويّ لتكوّن العمل اللغويّ. وثانيهما: أنّ عدم العناية بهذه الأعمال الثانوية يعود أساساً إلى أننا عادة ما نركّز في تحليل العمل اللغويّ على القوّة الإنشائية المسيّرة للجُملة. وهذه القوّة كما ذكرنا ينخزل إليها كلّ ما يقع في المحلّ الإحاليّ لأننا عادة ما نهتمّ بما يُسمّى الجُملة كلّها و"يؤثر في معناها" على حدّ تعبير النحاة تأثيراً يخرجها من عمل لغويّ إلى آخر. ولكنّ فائدة التنبيه على هذه الأعمال الثانوية تبرز بالخصوص في تحليل الدقائق المعنويّة التي تتصل بأعمال لغويّة كالتبشير والاقتضاء والتخصيص والتقديم والتأخير والحذف والتعميم... إلخ. فلهذه الأعمال أسس نحويّة يكشف عنها تقضي العلاقات التي تبني عليها بما أنها تمثل مقاصد للمتكلم لا تتحقّق إلا بالنظم وإن كان لها أحياناً تأثير بالغ في تحديد الدلالة الإنشائية للقول وتوضيح القوّة المسيّرة له. فالفرق بين:

(17) أحبّ زيدٌ ليلى

(18) زيدٌ أحبّ ليلى

واقع أساساً في تقديم الفاعل المعنويّ (الجُرجانيّ، الدلائل، ص110 و113، 128 و135، القزويني، الإيضاح، ص59-67، المبخوت، 2006، ب، ص134-142) ولك أن تنظر فيه من جهة التبشير أو أن تنظر في عمل التخصيص المتأتي من التقديم والتأخير ولكنك في جميع الحالات مجبر على اعتبار التأثير الواضح لعملية التقديم كامناً في الانتقال من دلالة الإثبات المجرد في (17) إلى دلالة توكيد الإثبات في (18).

وعلى هذا يكون العمل اللغويّ عموماً مرتبطاً بإنشاء أيّ علاقة نحويّة تعبّر عن قصد المتكلم. فإذا كانت العلاقة "جزئية" مندمجة ضمن علاقة أوسع منها كان العمل اللغويّ ثانوياً وإذا كانت العلاقة مُدمجة لغيرها، مُسمّية للقوّة الإنشائية المسيطرة على الجُملة كلّها كان العمل اللغويّ أولياً. يتحقّق مقامياً أو يشقّ منه عمل قوليّ أساسي.

4. الخاتمة

قدّمنا في هذا الفصل تصوّراً لمسألة تصنيف الأعمال اللغويّة وتحديد أنواعها.

وقد أدى بنا نظرنا إلى ضروب من التمييز بين الأعمال اللغوية استناداً إلى مفاهيم من قبيل الجملة والقول والصريح والضمني والموسوم نحويًا وغير الموسوم... إلخ. واستلزم ذلك ستة مقابلات يُميّز على أساسها العمل اللغوي من العمل القولي أولاً، والعمل الأولي في مقابل العمل الثانوي ثانياً، والعمل الأساسي مقابل العمل الفرعي ثالثاً، والعمل المباشر مقابل العمل غير المباشر رابعاً، والعمل الصريح مقابل العمل الضمني خامساً، والعمل البسيط مقابل العمل المركّب سادساً.

وهي تصنيفات لا تَمَسُّ الأعمال اللغوية إلّا في صلتها بالمستويات اللسانية التي تنتزّل فيها ووجوه التفاعل بينها داخل القول والخطاب. ولا تنفي هذه المقابلات البتة احتمالات التراكب بينها لتخصيص هذا العمل أو ذاك.

والواقع أنّنا لم نسبر جميع الاحتمالات، ولا نستغرب أن تكون بعض الدقائق قد فاتتنا. ومرّة ذلك إلى أنّنا لم نعن في هذا البحث إلّا قليلاً، بأعمال الخطاب إذ ركّزنا النظر على الأعمال اللغوية التحوّية الأساسية وبعض ما يُمكن أن يشتقّ منها نظامياً. ولكنتنا نقدر أن هذا الذي قدّمناه كفيل إمام بتوضيح خصائص أعمال الخطاب على نحو مقبول مناسب وإمام بالكشف عمّا تخفيه لنا اللغة إذ تستعمل ويتكفّل بها القائل ليتعامل بها اجتماعياً من مفاجآت نعتبر أنّها مبدئياً لن تفاجئنا كثيراً مادامنا نعتصم بحبل التحوّ في تفهّم الألعاب اللغوية.

ونودّ أن نُشير، بعد هذا، إلى أنّنا نحتاج إلى قول مفضل حول أنواع أخرى من الأعمال اللغوية التي لا تكون مثلاً إلّا قولية وبعضها يسير ضبطه كالالتماس والعرض على سبيل الذكر. ووجه اليسر في ذلك أنّهما عملان يقومان على تعديل شرط أو أكثر من شروط عمل الأمر. أمّا بعضها فأشدّ تعقيداً لأنّه يرتبط بالإثبات وتتدخل فيه عوامل مُعجمية وسياقية ونقصد بذلك أعمالاً كالتحيّة والتهنئة وحتى المثال المحبّد لدى سيرل أو غيره أي الوعد. ونحتاج كذلك إلى صياغة لقواعد أعمال أخرى لا تكون إلّا ضمنية سواء أكان هذا الضمني لغويًا أساساً كعمل الاقتضاء (راجع: الهمامي، 2004) أم كان ضمنيًا قولياً كعمل الاستعارة أو التعريض مثلاً. فالطريق مازالت طويلة وما قدّمناه لا يعدو أن يكون عتبات أولى ركّزت على المعالم الأساسية، وهي في حدّ ذاتها ليست هيّة !، ولم تتجه إلى المنعرجات والمسالك الأشدّ وعورة.

الفصل الثامن

قواعد الأعمال اللغوية الأولى

1. المقدمة

لما كان العمل اللغوي كلاماً تسيّره قوّة إنشائية ويُقصد به إحداثُ تأثيرٍ ذهنيٍّ أو سلوكيٍّ وكان هذا العمل متفرّعاً إلى أنواع مترابطة متميزة احتجنا إلى إبراز بنية العمل اللغوي نفسه وقواعد تكوينه.

نذكر على سبيل التوطئة، ببعض ما أوردناه متفرّقاً في فصول سابقة:

(أ) إنّ الجملة في حدّ ذاتها تقوم بينيتها العاملية والعملية معاً (نسبة إلى العمل اللغوي)،

(ب) إنّ البنية الدلالية تتضمن القوّة الإنشائية وما تسلّط عليه هذه القوّة (سواء اعتمدنا أنموذج [ق (ض)] أو تقسيم الشريف إلى محلّ إنشائي وآخر إحالي)،

(ج) إنّ قواعد العمل اللغوي من قبيل القواعد التكوينية (بالمعنى الذي يحمل عليه سيرل هذه الكلمة، راجع، المبحوث 2008، الفصل الثاني) بحكم أنّ اللغة نظام مغلق له قدرة على التعبير عن علاقة المتكلّم بالكون الخارجي،

(هـ) إنّ العمل اللغوي، في جميع الحالات بما في ذلك الأعمال اللغوية غير المباشرة والأعمال الضمنية، يظلّ الأساس الذي تشتقّ منه الأعمال القولية،

(و) إنّ المؤشّر الأساسي للعمل اللغوي هو الحرف الذي يتصدّر الجملة ويغيّر معناها.

وبناءً على هذا فإنّ حديثنا عن قواعد العمل اللغويّ يقتصر على الأعمال الستة التي نعتبرها أوليّة وتحدها دائرة الأعمال اللغوية (أي الإثبات والنفي والاستفهام والتمني والأمر والنهي). وهذا لا يعني أنّ بقية الأعمال المشتقة وغير المشتقة لا قواعد لها. فهي تستخرج بالاستدلال من الأعمال الأساسية وترتبط بها وجوهاً من الارتباط عملنا على بيان الكثير منها في هذا الكتاب (راجع الفصلين 9 و 10 المخصصين لحركيّة الأعمال اللغوية طلباً وخبراً). وهذه العلاقات بين الأعمال اللغوية والأعمال القولية مجال واسع للدراسة والبحث لا نقدّم عنه في هذا الكتاب إلّا القليل ولكنّ اتجاهاً العام فيه يستند إلى ما نزعناه من ضروب الاستدلال البلاغيّ (المبخوت، 2006أ).

2. مداخل تحديد القواعد

نفترض أنّ تحديد قواعد الأعمال الستة كفيل ببيان بنية العمل اللغويّ عامّة وقواعد تكوّنه.

ونذكر من ناحية أخرى، بأنّ من أهمّ إضافات سيرل (Searle، 1969، الفصل الثالث) ما وضعه من شبكة قواعد لضبط الأعمال اللغوية. أساسها أربعة مداخل هي: (راجع: المبخوت، 2008، الفصل الثاني، الفقرة 5) :

(أ) قاعدة المحتوى القضويّ

(ب) القواعد التمهيدية

(ج) قاعدة الصدق

(د) القاعدة الأساسية

ولئن كانت القاعدة (أ) تتصل أساساً بتحديد خصائص الحمل والإحالة فإنّ القواعد في (ب) تتصل بالعلاقة بين المتخاطبين ومقتضياتها. وأمّا القاعدة (ج) فهي لتحديد الحالة النفسية (الذهنية) للمتكلّم، في حين تمثّل القاعدة (د) صياغة للقواعد التكوينية المميّزة للعمل اللغويّ.

ومن الّتين، من خلال تحليل سيرل، أنّ آخر القواعد الأربع هي التي تحدّد البقيّة نظراً إلى ما ينبغي أن تتسم به من صرامة في التّحديد. والواقع أنّ فضل

مقترح سيرل يعود إلى وضوح الصياغة وإبراز مقتضيات العمل اللغوي من علاقات تخاطب واعتقاد يصدر عنه المتكلم وقصد تحدده القاعدة الأساسية. وهذه المعطيات ضرورية في كل تعريف لهذا العمل اللغوي أو ذاك.

والملاحظ أن تعريفات البلاغيين القدامى لمختلف ضروب الإنشاء لا تخلو من مثل هذه المعطيات ولكن تنقصها، ربّما، صرامة الصياغة ونظاميتها فكثيراً ما تُعَوّل على التحليل لإبراز المقتضيات بذل إدراجها ضمن التعريف نفسه.

وإذا نساءلنا عن الشروط الدنيا لتعريف العمل اللغوي باعتباره ما يتولد عن النظم وجدنا أن ما ينبغي أن يكون يتصل بالأمور التالية:

- (أ) خصائص المكوّن النحوي الواسم للعمل، (ونسّمّيها شرط الوسم)
- (ب) الحالة الذهنية التي يصدر عنها منجز العمل، (ونسّمّيها شرط الحالة الذهنية)
- (ج) الدلالة الذهنية للعمل، (ونسّمّيها شرط الدلالة الذهنية)
- (د) خاصية علاقة التخاطب، (ونسّمّيها شرط علاقات التخاطب)
- (هـ) التأثير المرجوّ من العمل، (ونسّمّيها شرط التأثير بالقول)
- (و) القاعدة التكوينية للعمل، (ونسّمّيها القاعدة التكوينية)

والحق أننا حاكينا في (ب) و(د) و(و) سيرل في ثلاثة من شروطه الأربعة بعد إدراج المحتوى القضوي في (ج) واستعرنا من البلاغيين الشرطين (أ) و(ج) حيث وجدناهم يعرفون الأعمال القلبية ببنيتها وبـ'المعنى النفسي' الذي تعبّر عنه وتأويلنا له أنه بنية مقولية دلالية ومحتوى قضوي. وأضافنا إلى ذلك كله شرطاً متصلاً بالتأثير بالقول أي (هـ) نظراً إلى أننا افترضنا أنه مكوّن نظامي في العمل اللغوي وليس أمراً متروكاً للمخاطب في المقام (راجع الفصل 3 المخصص لعمل التأثير بالقول).

ولا ننسى هنا أن هذا الجانب التأثيري كان مدعاةً لضروب شتى من الخلط في تحديد البلاغيين العرب لدلالات الأعمال القولية فنجد الأمر والعرض والتمني والترجي... إلخ، وهي أعمال في القول، متداخلة في اضطراب لا

وجه لتبريره مع التوييح والتعجيب والتعجيز والتحقيق (إلخ) وهي أعمال تأثير بالقول تحدّد الأغراض المرتجاة من هذا العمل اللغوي أو ذاك.

ونقدّم في الفقرات الموالية تحليلاً للقواعد المسيّرة للأعمال اللغوية الستة التي نعتبر أنّها أساسية حسب منطق دائرة الأعمال اللغوية. ولا شك أنّ هذا الطابع العام للقواعد المكوّنة للأعمال اللغوية الستة في حاجة إلى دراسات مفصلة لكلّ عمل تُعيد صياغة الكثير ممّا قيل فيها وتبرز أدقّ دقائقه وما يسمح به احتمالياً من إنجازات متنوعة بحسب المقامات. لذلك لا يخلو الأمر من خطاطة عمل قابلة للتعديل والتصحيح والتدقيق. ولكن اتّجاهها العام يبدو لنا صحيحاً سليماً.

3. قواعد عمل الإثبات

يمثّل الإثبات، ضمن الدائرة التي اقترحناها وسمّا لمقولة الإيجاب، صادراً عن اعتقاد يقين لدى المتكلّم في أنّ محتوى قوله مطابق لحالة الأشياء في الكون. ولا يُمكن تكذيب هذا الاعتقاد حتى عند نفيه لأنّه متّصل بإنشاء الإثبات نفسه، غير أنّ ما يُفسّر إمكان التصديق والتكذيب متّصل بالمحتوى القضويّ للقول. وهو محتوى يقتضي مقولياً الإمكان الإيجابي وهذا الإمكان تعبير مجرد عن معنى التصديق والتكذيب الذي وُصف به الخبر عامّة وطُبّق على الإثبات قبل أن يُتّين التمييز بين إنشاء الإثبات الذي ليس لك أنّ تكذّبه أو تصدّقه فهو يوجد فحسب ليكون القول المثبت، وبين المضمون الإجماليّ للإثبات الذي يُمكننا أن نتفاوض في شأنه فنصدّقه كلياً أو نعدّل منه أو نردّه على قائله.

ولكنّ من خصائص الإثبات أنّه لا يوسم في العربية بحرف بل بتجرّد الصّدر من الحروف. ويحتمل الإثبات، من جهة المحتوى القضويّ، أن يكون تعبيراً عن حالة أشياء وقعت، قبل زمان إنشائه، أو عن حالة أشياء مزامنة لإنشائه أو لحالة أشياء يعتبر المتكلّم أنّها واقعة لا محالة بعد زمان الإنشاء. فهو من هذه الناحية مجال تصرّف واسع. والأطراف من ذلك أنّ مدى الإثبات أوسع ممّا يُمكن أن نتخيّل. ويدلّك على هذا أنّ للمتكلّم أن يجعل كلّ الحالات الذهنية المُمكنة من يقين وشكّ واحتمال ورغبة... إلخ محتوى لإثباته إذ يكفي لذلك أن يُعجمها بما خصّصته لها اللغة من اسماء لفظيّة (أفعال وحروف وأسماء) حتى تتسلّط عليها قوّة الإثبات على ما هو يبيّن في ما يلي:

- (1) أفتنك بفتوك في أكل البترا.
- (2) قد أسألك الرحيل
- (3) ظننتُ الذبك حماراً
- (4) أمتى لقاء الحجاج بن يوسف لأحدثه من حقوق الإنسان في الكوفة
- (5) أشك في قدرتك على مواجهة المرأة
- (6) أترك بالتزام حدودك

وتثير مثل هذه الحالات، بل أثارت، إشكالات كثيرة في معالجة الأعمال اللغوية بسبب التداخل، تصوُّريًا واختباريًا، بين إنشاء الإثبات والدلالات الإنشائية (احتمال، ظن، تمن، شك، أمر) التي عجمت في رأس الجملة. فغياب الوسم من جهة، وهو من خصائص الإثبات، ووسم تلك الدلالات الإنشائية بغير الحروف المغيرة لمعنى الجملة جعل ما يدرك بقوة المعنى المعجمي يوهم بأنه القوة المسيرة للجملة. وهذا عندنا ليس بشيء؛ فالإثبات في جميعها هو القوة الإنشائية المحددة لدلالة العمل اللغوي وبقية الدلالات المستمدة من هذا المكون أو ذاك جزء من المحتوى القضوي.

ولما كان المتكلم من حيث علاقات التخاطب، يعتقد في صدق المحتوى المثبت فإنه، إذ يشبهه، يفترض أن مخاطبه خالي الذهن من ذلك. وقد تبدو هذه الحالة المعيارية التي تجعل المثبت عارفاً بالمحتوى والمخاطب جاهلاً له، غير موافقة لما ندركه في التخاطب الفعلي من استراتيجيات خطابية. فنحن نخبر أحياناً عن أشياء يتبين لنا أن المخاطب يعرفها قبل إنشاء إثباتنا، وهي حالة هيئة يسيرة، وقد نخبر أحياناً أخرى عن أشياء نعرف أن مخاطبنا يعرفها ورغم ذلك نشبتها إثباتاً نعلق به أغراضاً ما، وقد ثبت ما نحن متأكدون من علم المخاطب به ولكننا لا نقصد إلى محتوى الإثبات بل إلى إعلامه بأننا نعلم مثله ما يعلم، وهي حالة ما أسماء السكاكي بلازم الفائدة، وقد نخبر بما لسنا على يقين منه ولكننا نحدث حساً أنه قد يكون صادقاً مطابقاً لحالة الأشياء في الكون فتتمسك به إن أبطله المخاطب في ضرب من الإصرار والعناد أو تراجع عنه إن كذبه محادثنا.

والأخطر أننا أحياناً نقول خلاف ما نعتقده لأننا نريد أن نكذب كذبة بيضاء أو سوداء فالأمران ميان في بعض المقامات، أو لأننا لا نستطيع أن نقول الحقيقة أو لأن مخاطبنا يريد أن يسمع ما يُرضيه... إلخ. فهذه الحالات وغيرها تشكك في الصورة المثالية لعلاقات التخاطب تشكيكاً. ولكننا رغم ذلك نحتاج إليها لننخذها مقياساً لجميع الصور الأخرى. ففي المسألة لعبة مصالح قد تكون أحياناً لفائدة المخاطب صوتاً لمشاعره أو تهدئة لخواطر مضطربة لديه أو توجيهاً له وقد تكون لفائدة المتكلم وخدمة لمصالحه الشخصية أو غير الشخصية تلاعباً بعقل المخاطب أو مشاعره أو استثارة لردود فعل معينة منه أو إرضاء لرجسية المتكلم أو بناء لصورة له من خلال قوله... إلخ.

إنّ هذه الأغراض المختلفة المعلقة بالإثباتات هي التي تجعل منها مجالاً واسعاً للتصرف والمفاوضة بالكلام حول واقعنا ووجودنا وتصوراتنا عن الكون. فليس من يثبت معتقداً في صدق إثباته ناطقاً ألياً بمحتوى صادق. ولك في النظريات والتصورات العلمية وغير العلمية عبر التاريخ ما توهم الناس أنه صدق وما هو بصدق. ولا يخرج تعاملنا اللغوي اليومي عن هذا. لكنّ الثابت أن اللغة ليست مسؤولة عن هذا. فهي للصادق عون وللكاذب، كذباً أخلاقياً، أداة صالحة محايدة وفي الحالات جميعاً يُمكن أن تكون ناجعة. إنّما الأمر عائد إلى أنها جُعِلت للعلماء النزهاء والمدلسين في آن كما جُعِلت للشعراء الذين يصنعون من الأكاذيب والمبالغات أصدقها وأجملها وجُعِلت لنا جميعاً لتصرف شؤون حياتنا وصراعاتنا بحسب منازلنا واختياراتنا.

لهذه الأسباب جميعاً نعتبر أن التأثير القوليّ الأساسي للإثبات هو تثبيت اعتقاد لدى المخاطب من آثاره إثراء عالم الخطاب الدائر بين المتخاطبين بقضية من القضايا أو معلومة من المعلومات. وهو أمر جداً أساسه أن كلّ إثبات معياريّ، بحسب العلاقة التخاطبية التي ذكرناها أعلاه، قائم على إضافة محتوى الإثبات. ويُمكن أن نتخذ صوراً أخرى مشتقة منه تدور على التأثير الذهنيّ في المخاطب كالإقناع أو التشكيك أو تغيير الرأي... إلخ.

ولئن كان هذا الجانب التأثيريّ متصلاً بالذهن فإنّ التأثير السلوكيّ المترتب

عن الإثبات متعدّد غير محدّد بحكم أنّ المجال فيه واسع رهين التحليل العيني للمخاطبات. فقد يكون التأثير مجرد تخويف أو توبيخ أو تحقير وقد يكون تحضيضاً على عمل مادي ملموس. فالظيف متنوع ولكنه في الحالات جميعاً يمرّ عبر تثبيت اعتقاد في الذهن.

وعلى هذا، وسواء انطلقنا، أخلاقياً واجتماعياً، من حسن الظنّ بالمتكلّم أو عكسه فإنّ الإثبات معيارياً التزام من المتكلّم بصدق الجملة. وهو التزام واقع بمجرد إنشائها سواء وافقت حالة الأشياء في الكون أم لم توافقها. فالأمر قائم على ضرب من التقاضي بين الإنشاء ومضمونه بحيث يقتضي إنشاء الإثبات صدق المحتوى القضوي وينتأى صدق المحتوى القضوي من الالتزام المؤسّر لعمل الإثبات نفسه. وما عدا ذلك فهو خارج عن اللغة متروك للأفراد والمجتمعات ومؤسّساتها. وإليك تلخيصاً في هذا الجدول لما نعتبره قواعد ودلالات مكوّنة لعمل الإثبات.

قواعد عمل الإثبات

مقوليّاً : وسم الإيجاب	شرط الوسم
لفظياً : غياب الواسم في الصّدر	
اعتقاد اليقين في مطابقة الكلام للخارج	شرط الحالة الذهنيّة
الافتضاء المقوليّ : الإمكان الإيجابي أيّ محتوى قضويّ سابق زمنياً لإنشاء الإثبات أو مزامن له	شرط الدلالة الذهنيّة
أولاً حق حسب اعتبار المتكلّم	
المتكلّم : يعتقد في صدق محتوى الإثبات	شرط علاقات التخاطب
المخاطب : خالي الذهن من محتوى القول حسب اعتقاد المتكلّم	
لمصلحة : المخاطب أو المتكلّم بحسب الحالات	
ذهنياً : تثبيت اعتقاد وإضافة قضية في عالم الخطاب	شرط التأثير بالقول
سلوكياً : متعدّد وغير محدّد	
التزام المتكلّم بصدق الجملة	القاعدة التكوينيّة

4. قواعد عمل النفي

يمثل النفي، ضمن دائرة الأعمال اللغوية، وسماً لمقولة السلب صادراً عن اعتقاد يقين مركّب: فهو يقين في مخالفة قول الإثبات السابق للنفي، تحقيقاً أو تصوّراً، لحالة الأشياء في الكون. فليس ثمة حكم مباشر على حالة الأشياء في الكون وإنما هو حكم بالقول المنفي على قول آخر مثبت. لذلك فليست الإحالة في النفي مباشرة بل هي منعمة وتكتفي بالإحالة على القول في حد ذاته. فالنفي عندنا لا مضمون قضويّ له غير مضمون الإثبات الذي التزم به المتكلّم المُثبت فردّ النافي كلامه دحضاً من جهة وترديداً له من جهة أخرى. فالنفي "لا يقدّم للمخاطب فائدة (مضموناً جديداً) حول الكون، وأحوال الأشياء فيه بل يشكك في العلاقة التي أقامها غيره بين الكلمات والعالم" (المبخوت، 2006 ب، ص 202).

وتترتب عن هذه الخصوصية أنّ النفي يقتضي مقولياً، شأنه شأن الإثبات، الإمكان الإيجابي. وهو أيضاً تعبير مجرد. عن معنى التصديق والتكذيب في الخبر. ولكنّ خصوصية النفي هنا مقارنة بصنوه الإثبات أنّ الإمكان الإيجابي يتصل بالقول المثبت الذي يرده النافي ما دام النفي لا يقول شيئاً عن حالة الأشياء في الكون كما زعمنا. فشرط المحتوى القضويّ يكاد يقتصر على وجود حقيقيّ أو متصوّر لقول مثبت فيكون النفي بذلك كلاماً على الكلام لا كلاماً على الكون.

غير أنّنا، حتى نلطف من موقفنا القائم على تخلص النفي من بعده الإحاليّ على الكون، نعتبر أنّ المحتوى الإحاليّ الذي للإثبات، إذ يُنقى، هو نفسه، بالاعتضاء، محتوى النفي الإحاليّ. ولكنّ التصديق والتكذيب عند المخاطب يصبح مزدوجاً فهو تصديق وتكذيب محتمل (بما أنّه يُعبّر عن الإمكان الإيجابي) للنفي نفسه. فلا شيء يدلّ على أنّ من ينفي صادق مضمون نفيه ولا على أنّ من يُثبت، فيردّ قوله نفيّاً، كاذب مضمون إثباته. وهو من جهة أخرى تصديق وتكذيب، للمحتوى الإحاليّ الذي يقتضيه النفي مستعيراً إياه من الإثبات. غير أنّ حركة الفهم والإدراك عند المخاطب تتجه إلى إنشاء النفي لا إلى المحتوى القضويّ بما أنّ قيمتيّ الصدق والكذب على اعتبار المطابقة تصبحان وظيفتين تخاطبيتين

متصلتين بتنازع اليقينين وليستا قيمة دلالية تسند إلى المحتوى القضوي. فمن المعلوم أن المقتضى إذا أصبح موضوع جدال انتقض الكلام من أصله وبطلت المحاورة والمحادثة (Ducrot، 1984، ص30) والمحتوى القضوي في النفي مقتضى على ما ذكرنا.

وتمثل حروف النفي أي مجموعة {ما، لا، لم، لَمَّا}، و"ليس" أساماً (إن غضبنا الظرف عن واسمين قليلي الاستعمال في العربية القديمة هما "لات" و"إن") الواسمات التي خصصتها العربية لإنشاء النفي بوسم السلب في الدائرة. وهي تبرز توزيعاً دقيقاً على ما يتصل بزمان التكلم {ما، لا} وما قبله {لم، لَمَّا} وما بعده {لن، لا} وبدقائق معنوية يضيق المجال هنا عن ذكرها. (راجع: المبخوت، 2006، ب، الباب الأول، الفصل الثاني، الفقرة 4).

والمهم أن النفي يكون فعلاً على قدر الإثبات في ضرب من التشارط بينهما ثري ثراء كبيراً بما يتضمنه من دقائق معنوية وما يستلزمه التعامل بينهما من لطائف دلالية.

ولمّا كان النفي مبنياً على ترديد كلام سابق مُثبت وردّه على قائله فإنّ علاقات التخاطب تكشف عن هذا الجانب الجداليّ التفاوضيّ 'متعدّد الأصوات' بعبارة دكرو (Ducrot، 1984 الفصل الثامن). فلئن كان المخاطب صادراً عن اعتقاد يقين في صدق إثباته المنسوب إليه على الحقيقة أو الاعتبار، حقاً أو ادعاءً من المتكلم النافي، فإنّ من يعمل النفي يصدر عن اعتقاد يقين أيضاً وهو يقين مخالف ليقين المثبت. غير أنّ النافي يعتقد، إنّ على حقّ أو على باطل، أنّ مخاطبه يقبل صدق الإثبات المردود. ولكنّ اللعبة الأساميّة في النفي تستند إلى طيف واسع من الاحتمالات أوضحها ثلاثة: (أ) نقض تامّ، أو يكاد، للقول على ما يكون بين من يرى الأبيض ومن يرى الأسود في تضادّهما (ب) وتعديل لجزء من المعنى على ما يكون بين من يرى الأحمر فاقعاً ومن يراه أحمر عادياً فهو على سبيل إنزال الإثبات درجة (ج) ومبالغة في رفع ما أثبتته المثبت درجة أو أكثر على ما يكون بين من يرى جميلاً يحبّ بشينة ومن يرى أنّ جميلاً يموت في حبّها فيتوسّل إلى ذلك بنفي أنّ جميلاً يحبّ بشينة ليستأنف نفيه في ضرب من التزيّد والمبالغة يؤكّد أنّ العاشق يفنى في معشوقه.

لذلك فليس النفي مجرد علاقة تقابل أو تضاد أو سير في اتجاهين متعاكسين بالضرورة ولا هو يتطلب بالضرورة صورتين التناقض أو العكس اللتين رآهما المنطقة منذ أرسطو. فاللغة في منطق المخاطبات أوسع مدى وأشد تنوعاً في أغراضها وأهدافها.

ومن هنا كان التأثير بالقول المرتبط نظامياً بالنفي هو تكذيب الاعتقاد السابق الذي يصدر عنه صاحب الإثبات المردود. وهو تكذيب يقترب كثيراً من الرغبة في تغيير اعتقاد المخاطب ودعوته إلى تبني ما يراه النافي من نقض للعلاقات بين مكونات المحتوى القضوي كما أوردها المثبت الحقيقي أو المتصور. وليس استعمال النفي في المجادلات والمناظرات إلا صورة قصوى من صور هذا السعي إلى الحمل على تغيير الاعتقادات أو التشكيك فيها أو الإقناع بضدها. غير أن التأثير السلوكي المترتب عنها يصعب حصره فهو متعدد بتعدد وظائف استعمال النفي في الخطاب وغير محدد على اعتبار التنوع المتوقع في المحتويات القضائية التي يشير النافي بقوله إلى أنها غير موافقة لحالة الأشياء في الكون. فالتكذيب درجات (ثلاث على الأقل!) وعلى قدر احتمالات لعبة النفي الأساسية ومن ثم فإن الغرض التأثيري السلوكي يظل رهين التحليل العيني لهذا الخطاب أو ذاك.

ومن البديهي والحال على ما ذكرنا أن يكون النفي كصنوه الإثبات الذي يردّه، دحضاً وترديداً، التزاماً من المتكلم بعدم التوافق بين الجملة المثبتة وما تزعمه من حالة أشياء في الكون. وفي الجدول الموالي القواعد الدلالية المكوّنة لعمل النفي.

قواعد عمل النفي

مقولياً : وسم الإيجاب	شرط الوسم
لفظياً : مجموعة {ماء، لا، لم، لَمَاء، لن، إن، لات، ليس}	
اعتقاد اليقين بعدم مطابقة الكلام المثبت السابق، حقيقة أو تصوراً، للخارج	شرط الحالة الذهنية
الافتضاء المقولتي : الإمكان الإيجابي أي محتوى قضوي سبق إثباته إن صراحة وإن ضمنياً سواء قبل زمان إنشاء النفي أو اعتقد المتكلم أنه سيجب بعد زمان التكلم	شرط الدلالة الذهنية
المتكلم : يعتقد أن المخاطب يعتقد في صدق الإثبات الذي يرقه	شرط علاقات التخاطب
المخاطب : خالي اللعن من موقف المتكلم من الإثبات السابق	
لمصلحة : المخاطب أو المتكلم بحسب الحالات	
ذهنياً : تكذيب الاعتقاد الذي يصدر عنه القول المثبت	شرط التأثير بالقول
سلوكياً : متعذر وغير محدد	
التزام المتكلم بعدم مطابقة القول المثبت لحالة الأشياء في الكون	القاعدة التكوينية

5. عمل الأمر

يمثل الأمر داخل دائرة الأعمال اللغوية، وسماً لمقولة الإيجاب صادراً عن رغبة المتكلم في إيقاع المخاطب للمحتوى القضوي وإرادته ذلك. ومن هذه الناحية يكون الأمر على صورة لفظية اختارت لها العربية من الحروف لام الأمر أساساً ولكن الوسم يكون في العربية أيضاً بصيغ تصريفية نحوية هي جداول الأمر التصريفية ما دام الأمر من جهة دلالاته الإحالية طلباً لعمل بعمله المخاطب والفعل يدل على الأعمال. وقد يكون الوسم كذلك بأسماء الفعل باعتبارها صيغاً إنشائية خالصة ترشح بعضها لأداء أوامر مخصوصة.

ويقتضي الأمر مقولياً السلب وهو وجه اختلافه عن الإثبات الذي يسم كذلك الإيجاب. ويعبر هذا الاقتضاء عن الفكرة البلاغية التي تجعل الأمر طلباً لحصول غير الحاصل في الخارج، وعن الحدس ما قبل النظري الذي يجعل أمرك إذا أمرت بما هو حاصل مدعاة للاستغراب. فما يطلب بالأوامر إيجاب في التصور سلب في الواقع المتصور. ويكفي لذلك أن يتحقق الأمر ذهنياً ويتولد لفظياً حتى يكون لغوياً أما تحققه في الخارج فهو مسألة أخرى تكون على سبيل الاحتمال الراجع باعتبارها متصلة بالتأثير بالقول.

ولما كان الأمر باباً واسعاً، شأن نظيره في رسم الإيجاب: الإثبات، فإن العلاقة التخاطبية الأساسية التي يكون بها هي علاقة تراتب واقعي يعاينه المتخاطبان أو اعتباري يعتقده المتكلم. وهو تراتب أساسه أن يكون المتكلم في مرتبة أعلى والمخاطب في مرتبة أدنى. ولا عبرة في هذا المستوى اللغوي الأساسي بوجود التمييز المختلفة التي تنوع الأمر إلى عرض والتماس وتضرع ونصح... إلخ فلك قوي قولية لا تكون إلا إذا كان الأمر الذي نتحدث عنه بعد تخصيصه مقالياً ومقامياً.

ويوازي هذا التراتب الأساسي في الأمر تأثير بالقول أساسي وهو الانصياع. وهو ضرب من التأثير يركز على جانب السلوك تركيزاً في حين أن الجانب الذهني من التأثير يضعف كثيراً ويكاد يلبس بالسلوك خصوصاً إذا كان الفعل المطلوب إنجازه من المخاطب فعلاً غير علاجي. فالافتناع مثلاً باعتباره من وجوه التأثير الممكنة ليس شرطاً لازماً ليكون السلوك المطلوب. والأمر في هذا مقابل للإثبات، فلئن كان كلاهما وسمّاً للإيجاب ويختلفان من جهة البنية المقولية المقتضاة فإنهما يختلفان أيضاً من حيث القصد التأثيري منهما. فالأساسي في الإثبات هو التأثير في المحيط الذهني للمخاطب وتثبيت معلومة أو قضية جديدة في ذهن المخاطب في حين أن الأساسي في تأثير الأمر هو الحمل على سلوك معين مطلوب بقطع النظر عن الأثر الذهني الذي يكون لدى المخاطب.

ولكن هذا التأثير السلوكي عادة ما يكون لمصلحة المتكلم الأمر لأن أي تغيير لهذه المصلحة لفائدة المخاطب يترتب عليه عادة تغيير في قوة القول نفسها باعتبار أن طيف الأعمال اللغوية التي يشملها الأمر واسع كما ذكرنا. فقد خصص

النظام اللغوي الأمر حين يكون لمصلحة المخاطب، مع شرط التساوي في الدرجة بين المتخاطبين عادةً وليس بالضرورة، لتحقيق عمل العرض مثلاً أو عمل التصح. وهما عملان مشتقان من الأمر عندنا.

وعلى هذا فإن أهم ما يحدد الأمر من جهة قاعدته التكوينية إنما هو الإلزام: إلزام المتكلم للمخاطب بتحقيق عمل ما يمثله المحتوى القضوي. وهذه قواعد عمل الأمر.

قواعد عمل الأمر

مقوليًا : وسم الإيجاب لقطيًا : لام الأمر إضافة إلى صيغ الأمر وأسماء الفعل الثالثة على الأمر	شرط الوسم
إرادة تحقيق المحتوى القضوي الاقتضاء المقولي : السلب	شروط الحالة اللغوية شروط الدلالة اللغوية
المخاطب قادر على إنجاز العمل المطلوب مستقبلاً	
المتكلم : في مرتبة، حقيقية أو اعتبارية، أعلى حسب اعتقاد المتكلم المخاطب : في مرتبة، حقيقية أو اعتبارية، أدنى حسب اعتقاد المتكلم لمصلحة : المتكلم	شرط علاقات التخاطب
ذهنيًا : غير محدد (قد يكون مقتنعاً أو غير مقتنع... إلخ) سلوكيًا : الانصياع	شروط التأثير بالقول
إلزام المتكلم للمخاطب بتحقيق العمل المطلوب	القاعدة التكوينية

6. عمل النهي

يمثل النهي، ضمن الدائرة، وسمًا لمقولة السلب صادراً عن رغبة المتكلم في أن يكفّ المخاطب عن عمل هو بصدد تحقيقه. ويكون النهي على صورة لفظية واحدة تجعل التركيب يبدأ بلا الناهية. وهو تماثل أتيق جعل حرف اللام الذي يؤسم به بعض من عمل التقي هو نفسه الحرف المخصص لوسم النهي

فكلاهما في دائرة الأعمال اللغوية مجعول لوسم مقولة السلب غير أن النهي يقتضي مقولياً الإيجاب. وهو اقتضاء مرده إلى أن النهي لا يكون إلا إذا كان المخاطب بصدد إتيان العمل المطلوب الكف عنه. وفي هذا الشرط تحديداً ما يجعل النهي أضيق مدى من صنوه الأمر. فإذا كان ما نود أن يحققه مخاطبنا كثيراً يصعب تحديده فإن ما نرغب في أن يكف عنه مضبوط بحكم معيّننا له في المقام.

والنهي في هذا أضيق مدى أيضاً من نظيره التقي. فلئن كان التقي بتسلطه على الإثبات لا يحدّد بدّة المكوّن أو المكوّنات التي ينفيها إلا بمعونة جواب التقي (المبخوت، 2006، ب، الباب الثالث، الفصل الثالث) فإن النهي يُطلب به فحسب تقيض محتواه القضوي. فكأنه في هذا طلب للكف عن الفعل الصادر عن المخاطب وأمر بإتيان المخاطب لنقيض ذلك الفعل. فإذا نهيت المخاطب عن الكلام كنت قد طلبت منه الضمت وإذا نهيت عن السفر طلبت منه البقاء حيث هو. ولكن التّطابق التام بين النهي والأمر من حيث شروط العلاقة التّخاطبية (أي الاستعلاء مقابل الدنو) وأن يكون المحتوى القضوي لمصلحة المتكلّم (النّاهي) لا يمنع من اشتقاق أعمال أخرى منه ضمن دائرة النهي والأمر كالنّصح والالتماس إذا خُصّص النهي مقالياً ومقامياً.

وفي الحالات جميعاً فإن التأثير بالقول دائر على معنى الامتناع سلوكياً دون تحديد للتأثير الذهني المرجو. فقد يكون امتناعاً عن اقتناع مثلاً وقد لا يكون. فالتركيز هنا أيضاً على السلوك لا على الأمور الذهنية. ويقدر ما يتوافق النهي والأمر في هذا يكون التقابل بين النهي والتقي أيضاً. فالأساسي في التقي هو تكذيب معلومة أو قضية حاصلة في ذهن المخاطب في حين أن الأساسي في تأثير النهي إنما هو الحمل على سلوك مخالف لما هو واقع بصرف النظر عما يكون له من تأثير في ذهن المخاطب. والأرجح أن يكون هذا التأثير المرجو لمصلحة المتكلّم. وكلّ ما عدا النهي الحقيقي فإنّ شروط تحقيقه تماثل شروط تحقيق ما ليس أمراً باشتقاقه من الأمر نفسه على سبيل العرض أو النّصح وذلك بتغيير شرط الاستعلاء وتوجيه المصلحة المرجوة بالنّهي من المتكلّم إلى المخاطب. وما النهي، على هذا، إلا إلزام المتكلّم للمخاطب بالكف عن عمل هو بصدد إتيانه. وإليك قواعد عمل النهي.

قواعد عمل النهي

مقوليًا : وسم السلب لفظيًا : لا الناهية	شرط الوسم
إرادة تحقيق عكس المحتوى القضوي الاقتضاء المقولي : الإيجاب المخاطب قادر على إنجاز عكس العمل الذي هو بصدده إتيانه	شرط الحالة الذهنية شرط الدلالة المعنوية
المتكلم : في مرتبة، حقيقية أو اعتبارية، أعلى بحسب اعتقاد المتكلم المخاطب : في مرتبة، حقيقية أو اعتبارية، أدنى بحسب اعتقاد المتكلم لمصلحة : المتكلم	شرط علاقات التخاطب
ذهنيًا : غير محدد (قد يكون مقتنعاً أو غير مقتنع ... إلخ) - سلوكيًا : الامتناع	شرط التأثير بالقول
إلزام المتكلم للمخاطب بالكف عن العمل الذي هو بصدده	القاعدة التكوينية

7. عمل الاستفهام

يُمثل الاستفهام، داخل دائرة الأعمال اللغوية، وسمًا للإمكان الإيجابي صادرًا عن عدم يقين المتكلم في تحقق المحتوى القضوي بما يجعله يريد معرفة مدى مطابقته للواقع. وقد يبدو من جهة الحالة الذهنية التي يصدر عنها الاستفهام ضربٌ من التراكب بين اعتقاد عدم اليقين وإرادة المعرفة. غير أنّ المسألة تعود إلى أنّ عمل الاستفهام قائم ولا جدال على الإرادة بما أنّه عمل طلبيّ موجه إلى المخاطب ويسعى إلى حمله على الإجابة.

ولكن من خصائص الاستفهام أنّ المستفهم يبني إرادته على اقتضاء مفاده أنّه يعرف "جزءاً" من المطلوب ولكنه ليس متيقناً من مطابقته للخارج. وهذا "الجزء" الذي يعرفه المستفهم هو الذي يمثله التمييز القديم، في العربية وغير العربية، بين استفهام التصوّر، أي الاستفهام عن مكوّن من المحتوى القضوي للجُملة، واستفهام التصديق، أي الاستفهام المتّصل بمدى صدق العلاقة بين مكوّنات المحتوى القضوي. ورغم الفائدة التي علّقت بهذا التمييز تركيباً بالفصل

بين ما يوسم بالحرفين الذائنين على الاستفهام وما يوسم بأسماء الاستفهام، ودلالياً بتعيين المكونات التي تمثل موضع التبشير مثلاً، (راجع: المتوكل، 1986) فإننا نعتقد أنه تمييز قليل الفائدة إذا أرجعنا كل استفهام إلى بنية الحرف الواسم مع المحتوى القضوي. فلا استفهام إلا بحرف الاستفهام على ما نجد في منوال النحاة العرب وما الصدارة التي تكون لأسماء الاستفهام إلا من باب الاستغناء عن همزة الاستفهام التي تلازمها (ابن يعيش، شرح المفضل، ج 1، ص 22). فهي لا تدل على إنشاء الاستفهام وعلى الاسمية في آن واحد وكل ما في الأمر أن أسماء الاستفهام تدل على الاستفهام بتقدير الهمزة ولكن لما كانت لا تستعمل إلا مع الاستفهام استغنى عن همزة الاستفهام (...) وصارت (...) نائبة عنها ولذلك فدلالتها على الاسمية دلالة لفظية ودلالتها على الاستفهام من خارج' (ابن يعيش، نفسه).

وبناءً على هذا التصور فإن واسم الاستفهام هو الحرفان {أ، هل} صريحين أو مدلولاً عليهما بأسماء الاستفهام.

وتقتضي الدلالة اللفظية للاستفهام مقولاً الإيجاب والسلب معاً. فالملاحظ أن الإمكان الإيجابي الذي يسمه الاستفهام هو في حد ذاته قائم على الجمع بين الإيجاب والسلب ضمن منطق توزيع المقولات في دائرة الأعمال اللغوية. ومن البديهي أن يكون الاقتضاء قائماً على حركة واسعة جداً تشمل نصف الدائرة على الأقل وهي الحركة التي تربط بين حدين هما الإيجاب والسلب.

وتفسيرنا لهذا قائم على أمرين: أحدهما تركيب بنيوي يتصل بالشروط النظامي بين الاستفهام والإثبات والنفي وأساسه وحدة البناء العائلي في الكلام والتماثل البنيوي المرجع إلى وحدة المحل الإنشائي بعارة الشريف أو صدر الكلام بعارة النحاة القدامى وكلاهما موضع لتجلية قصد المتكلم إثباتاً أو نفياً أو استفهاماً. وثانيهما الافتراض القديم الذي يضيف إلى العامل الداخلي المتعلق ببناء الجملة عاملاً خارجياً مفاده أن الأخبار جوابات عن استفهامات سواء أكان ذلك بتقدير المتكلم للسؤال أم بإمكان أن تكون الجملة جواباً عن السؤال أم كون الجملة جواباً حقيقياً عن سؤال واقعي (راجع: الشاوش، 2001، المبخوت، 2006 ب، الباب الأول، الفصل الأول الفقرتان، 2 و3).

وعلى هذا فإن اقتضاء السلب والإيجاب يعود تخاطبياً إلى أن جواب الاستفهام هو الإثبات أو النفي بقدر ما يعود إلى أن الإثبات يقتضي الاستفهام (وهذا ما جعلنا نفترض مقولياً الإمكان الإيجابي للإثبات) وإلى أن النفي يقتضي بدوره الاستفهام تخاطبياً والإمكان الإيجابي مقولياً.

ولعل في هذا ما يفسر كذلك ما لاحظناه في أول هذه الفقرة من تواجد لعدم اليقين أو الشك اعتقادياً مع الإرادة التي تمثل الحالة الذهنية الأساسية في الاستفهام. فهو يشغل اشتغال العمل الرابط، بشراء مقولاته، بين الحالتين الذهنتين الأساسيتين للأعمال اللغوية الأساسية ونقصد الاعتقاد (بالنسبة إلى الإثبات والنفي) والإرادة (بالنسبة إلى الأمر والنهي). وربما كان في هذا ما يفسر أيضاً متانة الصلات بين الاستفهام وبقية الأعمال الأساسية الخمسة بحيث يمكن اشتقاقها منه بفضل يسر التعامل بينها جميعاً وبينه، بل إن كثيراً من التأثيرات بالقول تعلق بالاستفهام حتى أخطأ البلاغيون العرب في اعتبارها من معانيه التي يخرج إليها، لأنها أوضح ملاحظة فيه ولأن طيف الأعمال التي تتعامل معه والتأثيرات المترتبة عن ذلك طيف واسع جداً. ولا غرو فقد قلنا إن الاستفهام يتحرك في نصف دائرة الأعمال اللغوية على الأقل.

ويقوم الاستفهام من الناحية التخاطبية على لعبة بسيطة مفادها اعتقاد المتكلم أن مخاطبه يمتلك الإجابة التي يطلبها وهو قادر على إفادة المتكلم بها. ومن الأساسي أن نفترض أيضاً أن المتكلم لا يمتلك هذه الإجابة. وهي حالة مجردة جداً كثيراً ما تؤكد وقائع المخاطبات في مقامات مختلفة أن الأمور ليست على هذه الصورة المثالية. ولكن هذا التجريد المصطنع ضروري جداً لفهم هذه الحالات الكثيرة غير المعيارية واحتساب الدلالات والفروق المعنوية التي تقصد من ورائها. فكل تغيير في أدق دقائق شروط عمل الاستفهام مؤذن بتولد عمل لغوي جديد أو باستيعاب فارق دلالي يحتاج المتكلم إلى التعبير عنه. وهذا وجه آخر من وجوه اتساع مدى عمل الاستفهام.

ولئن كان التأثير الذهني المنتظر من الاستفهام هو استثارة قضية في عالم الخطاب وذاكرة المخاطب وفي المعرفة المشتركة بينها، ولهذا صور عديدة يصعب تحديدها على وجه دقيق، فإن التأثير السلوكي الأساسي هو تقديم الجواب المطلوب.

غير أن التأثيرات بالقول المعلقة بالاستفهام كثيرة جداً منها التوبيخ والتقريع والتخويف والتعجيز والتهديد والتعجيب والإهانة والتحضيض والتقريب... إلخ. وكلها تحتاج إلى تَلَفُّف في ضبطها داخل سياقها ومقاماتها.

والحاصل أن القاعدة التكوينية للاستفهام هي حمل المخاطب على تقديم الجواب المطلوب. وهذه قواعد عمل الاستفهام.

قواعد عمل الاستفهام

مقوليًا: وسم الإمكان الإيجابي لفظيًا: الحرفان {أ، هل} صريحين أو مدلولاً عليهما باسم استفهام	شرط الوسم
إرادة معرفة مدى مطابقة المحتوى القضوي للواقع مع اقتضاء عدم اليقين	شرط الحالة الذهنية
الاقتضاء المقولي: الإيجاب والسلب أي محتوى قضوي يعتقد المستفهم أنه داخل في المعرفة المشتركة بينه وبين المخاطب	شرط الدلالة الذهنية
المتكلم: لا يمتلك الجواب الذي يجزم بصدقه المخاطب: يمتلك الجواب المطابق (بحسب اعتقاد المتكلم) لمصلحة: المتكلم	شرط علاقات التخاطب
ذهنيًا: استشارة قضية في عالم الخطاب وذهن المخاطب (مع تأثيرات ذهنية سياقية) سلوكيًا: تقديم الجواب المطلوب (مع تأثيرات سلوكية سياقية)	شرط التأثير بالقول
حمل المخاطب على تقديم الجواب المطلوب	القاعدة التكوينية

8. عمل التمني

يمثل التمني، ضمن الدائرة، وصماً لمقولة الإمكان السلبي صادراً عن اعتقاد في امتناع حصول المحتوى القضوي ولكن المتكلم رغم هذا الاعتقاد في شأن حالة الأشياء في الكون يعبر، في مستوى التصور، عن إرادة حصوله. وهذا التضارب الجذري بين الاعتقاد والإرادة هو الذي يميز عمل التمني. ولا شك أن القارئ قد تفلن إلى هذا التراكب من جهة الحالة الذهنية للمتكلم. وهو تراكب

يمثل ما لاحظناه في الاستفهام. ولا شيء يدعو إلى التعجب من ذلك ما دام كلا العاملين (الاستفهام والتمني) يمثلان وصفاً لمقولة الإمكان وهي مقولة قائمة على الجمع بين السلب والإيجاب. أما وجه الإرادة فتفسيره عندنا أن التمني عمل طلبى حتى وإن كان محتواه القضوي بعيداً أو ممتنعاً أو لا يتوقع حصوله. وأما وجه الاعتقاد فيعود إلى ما في التمني من يقين متجرد من الطمع في الحصول. غير أن هذا "اليقين السالب" إن جاز التعبير، لا يلغى تماماً احتمالاً، ولو ضئيلاً، للتحقق. فأساس اللعبة هنا اعتقادات المتكلم وتصورات. فقد يرى المتكلم المطلوب بعيداً بعداً يجعله غير ممكن وقد يراه بعيداً بعداً ممكناً وقد يراه قريباً. وهو مسترسل في مستوى التصورات يقوم على حدين هما الاستحالة أي الإمكان السلبى والتوقع أي الإمكان الإيجابى. وما يجسد هذه الحركية المقولية هو التقارب الكبير، رغم الاختلاف الثابت، بين التمني والترجي. وهو تقارب يستند كذلك إلى غرابة أن يطلب المتكلم ما لا يتوقع حصوله.

وإذا جازت المقارنة بين عمل أساسى وعمل مشتق فإن التمني في باب القلب نظير التعجب في باب الإخبار. فأساس التعجب حصول ما لا يتوقع حصوله فيفوق الواقع التصور وأساس التمني طلب ما لا يتوقع حصوله فيفوق التصور الواقع: هكذا حكمة اللغة توازيات وتوازنات وتماثلات ثاوية في نظامها ليس لنا إلا أن نقرب بينها لنفهم بعض ملامحها.

ولكن البنية المقولية للتمني، أي الإمكان السلبى، توجه الإيجاب الذي فيها إلى الطلب والإرادة وتوجه السلب الذي يميز الحاصل من الجمع بين الإيجاب والسلب (أي الإمكان) إلى اليقين في عدم التوقع. وعلى هذا، يكون التمني قائماً على الإرادة مقتضياً اليقين السالب. فالإرادة تصور واليقين السالب واقع.

ويسم هذا الإمكان السلبى حرفاً واحداً هو "ليت" الذي يطلب به المتكلم ما يحب وهو عالم بأنه لا طماعية فيه. ولهذا أثر بيبى في علاقات التخاطب التي يقوم عليها التمني. فهي من جهة المتكلم تعبير عن انفعال ذاتي مأتاء التضارب الذي أشرنا إليه بين التصور والواقع. وهو تضارب يلخصه التحسر باعتباره نتاج محبة المتكلم ورغبته في ما لا طمع في حصوله. ويفتضي هذا التحسر من المخاطب ضرباً من المشاركة الذهنية والنفسية تلخصها في عبارة الإشفاق. وهي

لعبة يُمكن أن تتقلب ليكون المتكلم المتمني مشفقاً على المخاطب المتحسر. ولا غرو فأساس التمني كما ذكرنا نفسي قائم على المشاركة الوجدانية.

ومن هنا يتأتى التأثير بالقول المُعلّق بالتمني. فهو تأثير ذهني أساساً نعبر عنه بالاستعطاف أو الترويح عن النفس. أما سلوكياً فلا يُنتظر شيء من التمني بما أن النهوض إلى أي فعل من المحال ما دام التمني قائماً على أساس التحسر المتولد عن العجز عن الفعل. ورغم ذلك نعتبر التأثير السلوكي غير محدد تحسباً لحالات تخاطبية لم ترد في ذهننا.

وعلى هذا يكون التمني في أساسه التكويني مزدوجاً، تبعاً لطابع المشاركة الوجدانية فيه، فهو حمل للمخاطب على التعاطف مع المتكلم أو بيان المتكلم لتعاطفه مع المخاطب. وإليك قواعد عمل التمني.

قواعد عمل التمني

مقوليّاً: وسم الإمكان السليق لفظيّاً: الحرف ليت	شرط الوسم
إرادة حصول ما يعقّد المتكلم امتناع حصوله أو بعده عن الحصول	شرط الحالة الذهنية
الاقتضاء المقولي: السلب مضمون امتنع في الخارج قبل إنشاء التمني أو يمتنع حصوله بعد إنشاء التمني (بحسب اعتبار المتكلم)	شرط الدلالة الذهنية
المتكلم: متحسر على امتناع المضمون القضوي المخاطب: مشفق على المتكلم لمصلحة: المتكلم أو المخاطب	شرط علاقات التخاطب
ذهنيّاً: الاستعطاف أو المشاركة الوجدانية في ترويح المتكلم عن نفسه. سلوكياً: غير محدد	شرط التأثير بالقول
حمل المخاطب على التعاطف مع المتكلم أو بيان المتكلم لتعاطفه مع المخاطب	القاعدة التكوينية

9. الخاتمة

أفضى بنا نظرنا في مسألة قواعد الأعمال اللغوية إلى وضع شبكة لتفصيلها تضبط الحد الأدنى الضروري لتعيين كل عمل لغوي من الأعمال الستة التي ولدتها دائرة الأعمال اللغوية. وبهنا هنا، دون الدخول في مقارنات بين ما قدمناه ما نجده لدى سيرل من قواعد لأعمال الخبر والالتماس والاستفهام بالخصوص (Searle، 1969، ص 66-67) أن نلج على ما يلي:

(أ) مكنتنا القواعد التي قدمناها من التمييز بوضوح، داخل ما يسمى الخبر، بين الإثبات والتقي وهو تمييز عزيز المثال في ما نعرف من دراسات حول الأعمال اللغوية.

(ب) كشف لنا نظرنا في عملي الاستفهام والتمني، بفضل معالجة البهتين المقوليتين اللتين يسمانهما، عن حقيقة أساسية تميز هذين العاملين وتتمثل في أنهما عاملان قائمان على إرادة المحتوى القضوي ولكنهما يقتضيان ذهنياً أيضاً موقفاً اعتقادياً أساسه اليقين في شأن المحتوى القضوي نفسه. وهي نتيجة مهمة بالنسبة إلينا لأنها تفسر الكثير من المفارقات التي نجدها في الاستفهام، بالخصوص، بسبب تنوع استعمالاته وتعدد الأغراض التي تعلق به عند التخاطب وتفسر كذلك ما في التمني نفسه من مفارقات ينبنى عليها مفهوم الرغبة في تحقق مالا طمع في تحقيقه.

(ج) مكنتنا تحليل الأمر والإثبات، وكلاهما يسم من مقولات دائرة الأعمال اللغوية الإيجاب، من تقديم أسس مقولية كفيلة في تقديرنا ببيان ما يتميزان به من اتساع في المدى جعلهما بابين واسعين تتولد منهما، بالاشتقاق، أعمال لغوية فرعية كثيرة.

وننبه إلى أن هذه المقترحات تلقي بظاهر اليد مسألة كبرى في نظرية الأعمال اللغوية بدأها أوستين وطورها سيرل واستقرت في النظرية على أنها في نفس قيمة تحديد مفهوم العمل اللغوي ونقصد قضية تصنيف الأعمال في القول إلى المجموعات المعروفة خصوصاً التصنيف الذي أقره سيرل (Searle، 1979، 1982، الفصل 1) فاستقر بعده.

وموقفنا أننا لا نرى فائدة في طرح هذه المسألة على الأقل كما طُرِحت وعُولجت، لأنها لم تخرج عن رغبة في وضع أقسام لتبويب الأفعال الإنشائية رغم ما زعمه سيرل من أن أوستين خلط بين الأفعال الإنشائية والأعمال في القول وما ادّعاه من تصحيح لهذا الخلط. فلو لم تطرح مسألة الفعل الإنشائي واسماً للعمل في القول ومؤثراً عليه لما كانت الحاجة أصلاً إلى هذا التصنيف. وبحكم أننا نعتبر، مع غيرنا، أن الواسم اللغوي هو الحرف وأن القول المبدوء بفعل إنشائي قول إثباتي تشتق دلالة القوة فيه من الدلالة المعجمية للفعل فإننا نعتبر هذا التصنيف فضل قول لا يُقْتَم أي شيء نظري مهم ولا انعكاس له اختبارياً في تحليل الأعمال اللغوية. وإذا شئت التصنيف فهو عندنا الأعمال الستة الأساسية التي تولدها دائرة الأعمال اللغوية.

وخلاصة رأينا أنه يُمكننا أن نعالج الأعمال اللغوية دون التعرّض لا من قريب ولا من بعيد إلى مسألة تصنيفها في الأقسام التي ذكرها أوستين وسيرل، ولكن إذا تبنى القارئ وجهة النظر التي نقترحها في هذا الكتاب فإنه لا يُمكن معالجة الأعمال اللغوية، مهما كان المستوى الذي نزلناها فيه، دون الانطلاق من 'التصنيف السداسي' الذي اعتبرناه ممثلاً للدائرة.

الفصل التاسع

حركية الأعمال اللغوية في الطلب

1. المقدمة

ليس للمقترحات المقدمة في الفصول الثلاثة السابقة أي قيمة في حد ذاتها ما لم تيسر لنا تفسير أمرين على الأقل:

(أ) أولهما كيفية تولد الأعمال المشتقة انطلاقاً من الأعمال الستة التي اعتبرناها أساسية أصلية أي {الإثبات، النفي، الأمر، النهي، الاستفهام، التمني}. ونقصد بذلك ظواهر من قبيل ما يجمع الالتماس والعرض والدعاء والأمر الحقيقي والتحذير والنصح... إلخ بما يستلزم عمل الأمر القائم على تعجيم مقولة الإيجاب والمقتضي للسلب.

(ب) ثانيهما كيفية اكتساب عمل لغوي أولي أساس من الأعمال الستة السابقة لقوة عمل آخر أولي أساسي من قبيل اكتساب الأمر لقوة التمني أو الإثبات ولكن دون أن يفقد خصائصه النحوية.

وسنعمل في هذا الفصل على إبراز احتمالات التعامل بين الأعمال اللغوية الأساسية الظلبيّة التي ولدتها دائرة الأعمال اللغوية بمعجمها المقولي وقواعد الاستدلال المتصلة بها.

2. الأمر والنهي وما يتصل بهما من أعمال لغوية:

نجد تحت باب الأمر أعمالاً لغوية عديدة كالالتماس والعرض والدعاء والنصح والتحذير... إلخ. وقد بالغ البلاغيون في تشقيق دلالات هذا العمل

اللغوي (مثلاً، السبكي، عروس الأفراح، ج 2، ص 313-322). واهتم به الأصوليون لأسباب يتصل بعضها بالتشريع (مثلاً، الرازي، المحصول، 1، ص 176-177). ولا يخلو عمل البلاغيين والأصوليين من خلط شاب أبحاثهم، في الأمر وغير الأمر، وهو خلط بين العمل اللغوي وقوة القول من جهة وعمل التأثير بالقول. من ذلك أن الإهانة والتخويف والاحتقار والتعجيز... إلخ لا تمثل أعمالاً لغوية بقدر ما هي من مستبعات الكلام (راجع الفصل 3 المخصص لعمل التأثير بالقول).

وإذا تجاوزنا هذا الإشكال وجدنا أنفسنا أمام لبس اصطلاحى نحتاج إلى توضيحه. فالأمر عبارة ذات دلالة قوية مقامياً رشح استعمالها في الأذهان الدلالة على الاستعلاء. ولكننا نعتقد أن الأمر الذي اعتبرناه تعجيزاً للإيجاب بحرف الأمر مقتضياً للسلب أمر ذو دلالة ضعيفة تكاد تقتصر على الجانب المقولي الذي ذكرناه. ولولا خشية تكثير الاصطلاح لسيناه باسم آخر.

ومهما يكن فإن الأمر المقتضى للاستعلاء (أو ما يسمى الأمر الحقيقي) ليس، عندنا، إلا احتمالاً مقامياً فدلالة الأمر الدنيا هي "طلب القيام بعمل". وعلى هذا النحو فإن كل عمل لغوي جاء مبدوءاً بلام الأمر أو على صيغة صرفية نحوية دالة على الأمر هو من حيث دلالة على العمل أمر بالمعنى الذي حملناه عليه. ولا يفقد هذه الدلالة البتة وإلا أصبح الحساب الدلالي مستحيلًا، أم كيفية تولد الأعمال المتصلة بالأمر فيرتبط بمعطيات مقامية مجردة تختزنها اللغة وأبرزها:

(أ) خصائص المتخاطبين والعلاقة بينهما كتطلب الأمر الحقيقي لاستعلاء الأمر وتطلب الالتماس أو العرض للتساوي وتطلب الدعاء والتضرع للدنو.

(ب) توجيه مضمون الكلام لصالح المتكلم كما هو الشأن في الالتماس أو المخاطب على ما نلاحظه في العرض أو باتجاه تحصيل منفعة كما يبرز ذلك في النصيح أو تجنب مضرة كما هو ظاهر في التحذير... إلخ.

وقد نحتاج إلى متغيرات أخرى تنضاف إلى ما ذكرناه في (أ) و (ب) تمثل مخصصات للأمر. فالمستوى المقولي الذي يقوم عليه عمل الأمر مستوى مجرد مستقر بنيوياً على نحو لا يمكن من تحديد المقصود مقامياً من عمل الأمر ولكنه يوفر الأساسى من هذا العمل بما فيه من تردد قد يبرز عند التأويل المقامى. فلا

شيء يمنع، واقعياً، الابن من أن يرى في عرض أبيه عليه أكل قطعة من اللحم أمراً بقوة الاستعلاء والفور فيأكلها غير راغب فيها أو أن يرى أمره الحقيقي عرضاً فيرفضه ويمتنع عن الأكل. ففي هذه العلاقة استعلاء مبدئياً ولكنه، بموجب بعض طرق التربية اليوم، يُمكننا أن نخرجه بحسب الحالات مخرج العرض أو النصح.

ومعنى هذا أن اللغة تركت هذه المتغيرات غير المستقرّة تاريخياً لتأويل المخاطب. وجمعت المختلفات مقامياً في عناصر موحدة في مستوى التكوّن النظامي. فنحن لا نعرف من "افعل" أو "لتفعل" إلا أنهما من الأوامر ولا نميّز فيهما الالتماس من العرض... إلخ.

ولكننا نعرف بالمقابل أن النصح أو الالتماس ليسا عمليّن أساسيين. فهذه الأعمال قد تتحقّق، كما هو معلوم، بغير بثّة الأمر أو حرقه. وهنا يحتاج الأمر إلى تفسير للعلاقة بين هذه الدلالات وتراكيب أخرى قد تتحقّق بها من قبيل بثّة "لو" بالنسبة إلى الالتماس أو العرض.

2.2. دلالة الأمر على الإثبات

من الأعمال التي يُمكن أن يدلّ الأمر على قوّتها الإثبات. ويشترك هذان العملان في رسم الإيجاب ويختلفان في أن الأمر يقتضي السلب ويقتضي الإثبات الإمكان الإيجابي. ومنذ البدء علينا أن نفسر كيف يكون الأمر أمراً يقتضي في الآن نفسه الإمكان الإيجابي دون أن يصبح إثباتاً. فهَبْ أنك طلبت من صديقك أن يرافقك إلى السينما فامتنع فقلت: "ابق حيث أنت".

وقولك هذا هو طلب بصيغة الأمر لإيجاد متصوّر ذهنيّ في الخارج والقلب كما هو معروف يقتضي عدم الحصول أي السلب. ولكنّ صديقك الذي أمرته باق، على الأرجح، حيث هو سواء أمرته بالبقاء أم لم تأمره. وهو ما يعني أنك تطلب حاصلاً. أي أنك بأمرك وسمت إيجاباً يقتضي الإمكان الإيجابي وهو إمكان، كما نعلم، في قوّة الإيجاب. وإذا تثبتنا فنحن أمام الخصائص المقولية المميّزة لمقتضى الإثبات.

وما وقع هو أن الأمر قد أخذ من صيغة الأمر المنحققة لغوياً اقتضاءها

للسلب ومن القول المنجز مقامياً اقتضاءه لقيمة الإيجاب (في الإمكان الإيجابي) فجمع بين السلب والإيجاب ليتكوّن باجتماعهما الإمكان.

ولكنّا ننّه إلى أنّ الحاصل الدلاليّ من القول السابق (ابق حيث أنت) لا يرادف الإثبات فقد تغيّر اللفظ فلا بدّ أنّ يتغيّر المعنى. ثمّ إنّ معنى الأمر لم يزلّ تماماً فهو مستقرّ في البنية النحويّة. لذلك كان هذا الإثبات عند التأويل مشوباً بدلالة اللوم أو العتاب أو ما شابههما.

3.2. العلاقة بين عملي الأمر والتمني

من العلاقات التي ذكرها البلاغيّون بين الأمر والأعمال التي تولدها دائرة الأعمال اللغوية ما يكون من تعبير عن التمنيّ ببنية الأمر. وقد مثلوا لذلك بقول امرئ القيس :

(1) ألاّ أيها الليل الطويلُ الا انجلي بصبح وما الإصباح منك بأمثل

وقد فسّره البلاغيّون بأنّ ليل المحبّ قد طال طويلاً لا يُرجى معه الانكشاف إذ لا طماعة في ذلك. (لتدقيق التفسير يراجع المغربي، مواهب الفتاح، ج 2، ص320، وبالخصوص الدسوقي، الحاشية، ج 2، ص320).

وتفسير ذلك مقولياً أنّ عمل الأمر الموسوم في البنية النحويّة ("انجلي بصبح") وسم للإيجاب يقتضي السلب والتمنيّ وسم للإمكان السلبيّ يقتضي بدوره السلب. فهذا الاشتراك في المقتضى ممّا ييسر التعامل بين الأمر والتمنيّ ولكنه غير كاف. فالسلب الذي يقتضيه الأمر سلب واقع في الخارج الواقعيّ باعتبار أنّ مضمون الأمر غير متحقق عند طلبه في حين أنّ السلب الذي يقتضيه التمنيّ سلب في الخارج الذهنيّ.

إضافة إلى أنّ الأمر، وهو وسم للإيجاب، موجه إلى ما لا يجوز أمره فيخاطب. وهذا ما يجعل هذا الضرب من الأمر وإنّ أمكن لغوياً فهو ممتنع تصوّرياً. وبالجمع بين إيجاب اللفظ وسلب التصوّر نكون أقرب إلى الإمكان السلبيّ الذي لا يسمه إلّا التمنيّ والترجيّ.

وإذا جمعنا توجه الأمر، على إيجابه، وجهة الإمكان السلبيّ بحكم تحليل

عالم الخطاب واقتضائه في هذا القول سلب الخارج الذهني أصبح الأمر بالانجلاء حاملاً لخصائص التمني المقولية فأمكن له أن يدل عليه. وهذا تأويلنا المقولي لما عبر عنه البلاغيون، في هذا البيت، من حديث يستند إلى الدلالات المعجمية.

4.2. الأمر والنداء

يطرح النداء على تصورنا لدائرة الأعمال اللغوية إشكالاً كبيراً قد يمس تناسقها وتماسك الفرضيات التي بُنيت عليها.

فالنداء عمل لغوي تتوَقَّر فيه المقاييس العديدة المميزة للأعمال اللغوية بل تتوَقَّر فيه بعض خصائص الأعمال اللغوية الأساسية إذ خصّصت له اللغة حرفاً يسمه نحويّاً (وله إخوة خمسة يتصرفون بحسب القرب والبعد) ولا تكون الجملة إلا إذا تصدرها النداء مصرحاً به أو مقدراً وسواء اعتبرناه واقعاً قبل الفعل المحذوف مع فاعله (سيبويه) أو ساداً مسدّ الفعل 'أدعو' (الميرد) أو مسدّ اسم فعل (الفارسي) (راجع: الشاوش، 2001، ج 2، ص 671).

وقد علّق النحاة والبلاغيون بالنداء ضرورياً من الأعمال المتفرعة عنه وأبرزها، منذ سيبويه، الاستغاثة والتعجب والتدبة على اعتبار وجود حرف النداء فيها مع بعض الخصائص التركيبية السّياقية. وهذا ممّا يقوم دليلاً على أن عمل النداء يُمكن أن يكون عملاً أولياً أساسياً.

ولا يُعترض في هذا بإمكان حذفه لافتراض أنه 'أول الكلام أبداً' على حدّ تعبير سيبويه ولا يتركه المتكلم إلا «استغناء بإقبال المخاطب» (سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 208) عليه. فقد يذكر لعلّة تخصيص المخاطب ولكنه قد يذكر والمخاطب مقبل مواجه لك لوجوه وأغراض عديدة كالإغراء والتوكيد.

ولكنّ الإشكال يظهر حين نبحث عن البنية المقولية التي تميّز النداء. فلما كان النداء طلباً لإقبال المخاطب على المتكلم فإنه سيفتضي حتماً السلب، واقعياً أو ذهنيّاً، إذ لا يُمكن طلب الحاصل، وسيكون وصفاً للإيجاب. ونحن نعرف أن الدائرة خصّصت هذه البنية المقولية (أي رسم الإيجاب واقتضاء السلب) للأمر.

وقد لاحظنا أن معنى الأمر الذي يختصّ بهذه الخصائص المقولية مجرد

جداً وتولّد بجُملة من المتغيّرات عدداً كبيراً من الأعمال الفرعية كالعرض والالتماس والدّعاء... إلخ.

وبناءً على هذا فإننا نكون أمام حلّين. أحدهما أن نعتبر البنية المقولية للأمر هي نفسها البنية المقولية للتّداء ونسلّم حينئذ بأنها تقبل الوسم بطريقتين: بلام الأمر و"يا" التّداء. وهذا باب إذا فُتح لا يُمكن غلقه وسيذهب بما نعتقد أنّه منوال بسيط. وثانيهما أن نشقّق أحدهما من الآخر وفي هذه الحالة فإنّ التّداء سيكون مرشّحاً لأن يُشتقّ من الأمر.

وليس الحلّ الثاني الذي نميل إليه بهيّن لأسباب. منها أن جميع الأعمال العقلية وبالأخصّ الاستفهام والتمني باعتبارهما عمليّن أساسيّين يُمكن تأويلهما هذا التأويل؛ فالاستفهام أمرٌ بالإجابة والتمني أمرٌ بحصول ممتنع. وعليه قياس النّهي بصفته أمراً بالكفّ والتّداء أمراً بالإقبال.

والواقع أنّه من الناحية المقولية يُمكن تكييف المقولات على هذا الأساس الذي ذكرناه. فتكون لنا أوامر قولية تطلب بها الأقوال (الاستفهام) وأوامر عملية تطلب بها أفعال وأعمال (الكفّ والتّداء... إلخ) (راجع ما يُشبه هذا التقسيم لدى الفلاسفة في ميلاد، 2001، ص 376-377).

ومن الّتين أن ما يسرّ هذا المذهب في الفهم ضرب من التّسوية بين مفهومي الأمر والطلب بعد أن خلصنا الأمر من معنى العلوّ والاستعلاء. ولكنّ السّبب الأساسي هو أنّنا فصمنا العرى بين الأمر بمعناه اللفظي وما يقتضيه من وسائل نحوية للوسم وبين المعنى الذهني النفسي (راجع: شروح التّلاخيص، ج 2، ص 309-310 خصوصاً إيرادات الدّسوقي في الحاشية والمغربي في مواهب الفتح).

وإذا تثبّنا فإنّ الحلّ الذي نميل إليه يعتره الضعف من هذه الناحية تحديداً؛ فللتّداء لفظ خاصّ به يوقع التّداء. فكيف يُمكن اشتقاقه من الأمر؟

إذا سلّمنا بوحدة البنية المقولية لقوّتي الأمر والتّداء فإنّنا نلاحظ مع ذلك بعض الخصائص في التّداء تحتاج منا إلى تفكير.

فمن الواضح أنّ التّداء إذا حلّلنا بنيته الدّلالية بحسب الأنموذج [ق (ض)]

وجدناه في الأصل قوة تتسلط على محتوى قضوي يكاد يقتصر على العنادى وفي هذا جانب لطيف نبه إليه لأهميته. فليس للنداء من المحتوى القضوي إلا الإحالة دون الحمل بعبارات سيرل. وهذا وجه من وجوه تميز النداء لا يشاركه فيها إلا القسم ويقرؤه من أسماء الفعل تقريباً يفسر إلى حد كبير ما رآه الفارسي في حرف النداء.

ومن طريف ما يختص به النداء، وهو مبني على أنه يتصدر كل كلام أبدأ، احتياجه إلى ما أسماء التّحاة بجملة جواب النداء. وهي جملة يقتضيها كون النداء تنبيهاً للمنادى وإفراداً له من بين "أمتة" على حدّ تعبير سيبويه لتأمره أو تنهائه أو تخبره (سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 231-232) لذلك نراه يتصدر الأقوال تصريحاً وتقديرًا ولكنه لا يؤدي، في أصل وضعه، من الأغراض إلا التنبيه توطئة لعمل لغوي لاحق به.

وإذا جمعنا هاتين الخاصيتين، أي اقتصار النداء على الاسم ذي الإحالة واحتياجه إلى عمل لغوي بعده، برزت الوظيفة الخاصة بالنداء. فالغرض منه التنبيه للإقبال، وهو عمل تأثير بالقول، تقوى فيه الوظيفة التّعاملية الاجتماعية. فيقوم بموجب ذلك بوظيفة خطائية مهمة (الشّاوش، 2001، ص 700-720) نراها أشبه في الخطاب بوظيفة المشيرات المقامية. (باديس، 2009)

فمثلما تكون ضمائر الخطاب في الجملة رابطة بين القول ومقامه من جهة المتكلم والمخاطب فإذا لم تظهر لفظياً قُدّرت وأزجعت الجملة إلى متكلم ("أنا") ومخاطب ("أنت")، كانت جملة النداء دعوة للمخاطب كي يقبل على المتكلم لسمع ما سيقال بعدها. وإذا تحقّق المتكلم من إقبال المخاطب عليه لم يحتج إلى النداء الصّريح إلا لنكتة بلاغية.

وتقديرنا أنّ هذا البعد الإشاري في النداء والوظيفة التّعاملية المسندة إليه هما اللذان يفسران قول المبرّد في المقتضب (ج 4، ص 202) عن "يا" النداء «بها وقع أنّك قد أوقعت فعلاً فإذا قلت يا عبد الله فقد وقع دعاؤك بعبد الله». فهذا الجانب من النداء نفهمه على أنه تعبير عن شدة ظهور وظيفة التأثير بالقول إلى حدّ تلبس فيه قوّته الإنشائية بالغرض التأثيري منه. هذا إن لم يكن محض عمل تأثير بالقول. ولكن ما يمنعنا من الذهاب هذا المذهب أنّ للنداء بنية

عاملية، ولو على وجه التقدير والحمل على أبنية أخرى، وله حرف يسم قوته الإنشائية حدده النظام التحوي. ومذهبنا، بحسب فرضية الإدماج (راجع الفصل 3 المخصص لعمل التأثير بالقول) أن التأثير بالقول لا يكون إلا مستنداً إلى عمل في القول يستند بدوره إلى عمل قولي.

غير أن شدة التمازج بين القوة الإنشائية في النداء والغرض التأثيري المعلق به يدفعنا إلى ربطه ربطاً قوياً بما نجده في أسماء الفعل {صه، مه، أه، أف...}.

والقريف أن الاستعمال، على الأقل في المحيط اللغوي الاجتماعي الذي نعيش فيه، يثبت عند النداء إمكان حذف المنادي نفسه والاختصار على حرف النداء حتى تدعو شخصاً لا تعرفه. وهذا مما يقرب تقريباً أكبر بين النداء واسم الفعل.

وقد لاحظ سيرل في شأن أسماء الفعل أنها قوى بدون محتويات قضوية (Searle، 1969، ص 31). وهو ربط ينتهنا إلى وجود أعمال لغوية من هذا الصنف لا يمكنها أن تكون، كما تتكهن بذلك دائرة الأعمال اللغوية، أعمالاً أساسية. وهذا ما يشجعنا على الذهاب قدماً في افتراضنا أن النداء عمل مشتق.

والحق أن اعتبارنا النداء عملاً مشتقاً من الأمر لا يبرره إلا تعريف النداء لغوياً واصطلاحياً عند البلاغيين والنحاة باعتباره طلباً للإقبال. ولكن لا شيء يمنع، إذا سلمنا بفرضية المبرّد الذي اعتبر حرف النداء ساداً مسدّ الفعل "أدعو"، من ربطه بالإثبات. فالثابت في الحالتين أن النداء سيكون وسماً للإيجاب الذي يسمه كل من الأمر والإثبات ولا يفترق الحال إلا بالنظر إلى المقتضيات. وترجيحنا أن النداء مشتق من الأمر عائد، تحديداً، إلى أنه يقتضي السلب مثل الأمر لا الإمكان الإيجابي مثل الإثبات.

والحاصل أن حرف النداء بحسب هذا الذي نزعناه لا يسدّ مسدّ "أدعو" الخبرية بل هو تصويت يسدّ مسدّ "أقبل" حساً أو معنى. ولا نحتاج في هذا إلى أي آلية استدلالية للانتقال من "يا" إلى "أقبل" إذا سلمنا بنظرية نيابة الحروف للأفعال.

أما ما اعتبر استغاثة وتعجباً وندبةً (تفجعاً وتوجعاً) فتحليلها هيّن إذ يرتبط

في الأغلب الأعم بخصائص في الاسم المنادى الذي يكون إقباله معنى لا حساً وبمعطيات سياقية يضمن فيها عادة جواب النداء باستعمالات عرفية. ولا يخرج عن هذا، في تقديرنا، إلا الإغراء فهو ضرب من الحث والتحفيز، بسبب كونه في تحليلنا من باب التأثير بالقول.

5.2. النهي

نذكر بأن عمل النهي وسم لمقولة السلب يقتضي الإيجاب. وهو إيجاب في الخارج الواقعي بالنسبة إلى تصور المتكلم.

وعموماً فإن احتمالات النهي هي احتمالات الأمر وإن كانت أضيق مدى منه مثلما كان الإثبات أوسع مدى من النفي. لذلك فإن نسبة النهي الحقيقي المقيّدة بالاستعلاء تحتل أيضاً مفهوماً عاماً للنهي يتضمن الالتماس ("لا ترد هديتي") والتضرع ("رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا"), وربما أفادت ضرباً من الالتماس هو النصيح (لا تذهب فالتريق غير سالكة).

ولكن يفسر أن نجد عمل نهْيٍ يحمل دلالة التمني بحكم التباعد المقولي في مقتضى بين السلب الذي يستوجه التمني والإيجاب الذي يستوجه النهي. غير أنه نظرياً لا يوجد مانع قوي؛ فالعاشق الذي طلب انجلاء الليل لكثرة الهموم وشدة تباريح العشق يمكنه، عند وصال الحبيب أن يتمنى تطاول الليل إلى الأبد وهو معنى موجود معروف. ولا يبسر تحليله أن النهي وسم للسلب والتمني وسم للإمكان السلبي رغم وضوح الانتقال بينهما بقدر ما تيسره معرفة الناهي أنه ينهى عن محال أي عن سلب تصورياً في الخارج الذهني وسلب في الخارج الواقعي⁽¹⁾.

3. الاستفهام

يمثل عمل الاستفهام مقولياً وسماً للإمكان الإيجابي وهو يقتضي في آن

(1) تبين الزميل محمد الشيباني إلى وجود نزعة في استعمال صيغتي الأمر والنهي إلى الدلالة على التمني كلما كان المخاطب المأمور أو المنهي غير عاقل. وهذا ما لا يلاحظ في مخاطبة امرئ القيس لليل وأمره بالانجلاء. وقد جمعت الخنساء في بيت لها مشهور بين أمر غير العاقل ونهيه على سبيل التمني: "أعيني جوداً ولا تجمدا...".

مقولاتي السلب والإيجاب. ومن المنتظر أن يكون لهذا الثراء المقولي المميز للاستفهام في بنينه المقولية وفي مقتضياته أثر في حركية الاستفهام وتعامله مع بقية مكونات الدائرة (راجع: بلحاج رحومة الشكيلي، 2007) ويشهد بذلك ما هو معلوم من علاقات تشارط بين الاستفهام والإثبات والتثني (المبخوت، 2006 ب).

وتبرز حركية الاستفهام كذلك في تعامله داخل دائرة الأعمال اللغوية مع بقية الأعمال الأخرى. إلا أننا نشير إلى أن القائمة التي قدمها البلاغيون عن جريان الاستفهام في معان غير الاستفهام قائمة مضخمة ولن نهتم في هذا الفصل إلا بالأعمال التي يدل عليها تركيب الاستفهام داخل الدائرة (في خصوص بقية الأعمال التي ذكرها البلاغيون وهو ما يبيّنه في الفصل الثالث).

1.3. تعامل الاستفهام والتمني

من الأمثلة التي قدمها البلاغيون، في سياق تحليلهم لما أسماه خروج الاستفهام عن دلالة الأصلية، الآية التي جاءت حكاية عن الكفار ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ وحملوها على التمني. ويمكن تأويل هذه الآية على دلالة التمني التي حملتها بنية الاستفهام بطرق مختلفة؛ فالدلالة الأصلية للتركيب والدلالة المقصودة كلاهما طلب وهو معطى مهم في التحليل. والفرق هو بين طلب للفهم يقتضيه عمل الاستفهام وطلب لمحجوب لا طماعية فيه يقتضيه عمل التمني. وهو ما يعني أن الحركة الدلالية بين العمليتين قامت على استعمال تركيب دال على الطلب (وهو الاستفهام) لا يدل على محجوب أو مكروه ولا على مضموع فيه ولكن قرائن المقام والمقال تفيد تضمينه معنى أن يكون المطلوب مرغوباً فيه ذهنياً غير قابل للتحقيق واقعياً.

وهنا يقع تضارب بين الاستفهام الذي لا يقتضي في أصله جزماً بالثبوت والانتفاء وبين ما يفيد المقام من علم بانتفاء الشفع. فهو استفهام يقتضي، على عكس أصله، السلب فحسب. وترجمة هذه المعطيات مقولاً هي التالية: لما كان الاستفهام وسماً للإمكان الإيجابي يقتضي السلب والإيجاب معاً ولما كان الاستفهام في المثال المذكور وسماً للإمكان الإيجابي يقتضي السلب فقط دل ذلك على أن المقصود بعمل الاستفهام إمكان يقتضي السلب. ولا شيء في دائرة الأعمال اللغوية يكون على تلك الصورة المقولية غير التمني.

ولكن السؤال الأساسي لم استعمل المتكلم (أي الكفار هنا) الاستفهام بدل التمني؟

نشير أولاً إلى أن الاستفهام باعتباره واسماً لمقولة الإمكان الإيجابي لا يمكن أن يزول دلالة تماماً من القول المذكور. ولكن الفرق بين الإمكان الإيجابي والإمكان السلبي، من الناحية المقولية، ضئيل جداً. وقد أجاب المغربي (مواهب الفتح، ج 2، ص 240) عن السؤال المطروح إجابة تبدو لنا مهمة بحسب منطق البلاغيين في التحليل يقول: «والسر في العدول عن ليت التي هي الأصل في التمني إلى هل (...) إبراز التمني في صورة المستفهم عنه الذي لا جزم بانتفائه لإظهار كمال العناية به حتى لا يستطاع الإتيان به في صورة الممكن الذي يطمع في وقوعه»

وهو ما يعني، مقولياً، أنه يوجد تراكم في الاقتضاء بين الإمكان (أي الجمع بين السلب والإيجاب) الذي يقتضيه الاستفهام وهو لا يزول من التركيب حتى نحمل دلالة على التمني لأنه مقصود من المتكلم وبين اقتضاء السلب الذي يعرفه المتكلم بحكم أن موضوع التمني مستف.

2.3. تعامل الاستفهام والأمر

مما أشار إليه البلاغيون وجود علاقة بين استعمال تراكم الاستفهام للدلالة على الأمر. والأمر عندهم هنا بمعنى الخاص أي الأمر الحقيقي. وأمثلةهم على ذلك آيات من قبيل ﴿فَهَلْ أُنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ و﴿فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ﴾ و﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأَمِينَ مَأْسَلَتُهُ﴾ بمعنى "أسلموا" (السبكي، عروس الأفراح، ج 2، ص 305) ومعناه العام شبيه بدلالته على العرض في مثل قولك «ألا تنزل فتصيب خيراً».

ومن الصعب أن نقبل القول بدلالة الاستفهام على الأمر الحقيقي لسببين على الأقل: أولهما: أنه لا يمكن الجمع بين مبدأ الاستعلاء في الأمر وبنية الإمكان التي يقوم عليها الاستفهام لأننا سنجمع حتماً بين رسمين متقابلين للإيجاب (في الأمر الحقيقي) ولالإمكان الإيجابي وهما قائمان على التجاور لا التقابل. وثانيهما: أن مقتضى الاستفهام هو الإمكان (الجمع بين الإيجاب

والسلب) ومقتضى الأمر هو السلب في الخارج فصور الجمع الممكنة تنحصر في وسم للإمكان الإيجابي يقتضي السلب أو وسم للإمكان يقتضي الإمكان وهما صورتان تعبران عن التمني ومقابله الاستفهام. لذلك لا يمكن مقولاً الحديث عن التعبير عن الأمر الحقيقي بينة الاستفهام. وهو ما يعني بالنسبة إلينا ضرورة تأويل أمثلة البلاغيين على أنها استفهامات حقيقية تعلقت بها مقاصد تأثيرية كالتحريض أو التوبيخ والتقريع.

إلا أن تعامل الاستفهام مع بعض ما يحتمله الأمر العام ممكن. ونقصد هنا عملي العرض وصنوه الالتماس. وهذه أمثلة:

(2) ألا تنزل فتصيب خيراً

(3) أتريدن الشاي؟

(4) أيمكنك أن تُعيرني كتابك؟

(5) أعندك ملح؟

يُثير المثال الأول مشكلتين على الأقل. تتصل الأولى بالعلاقة بين الاستفهام ومضمونه القضيوي وتتصل الثانية بالجمع بين حرفين في صدر الجملة.

فالاستفهام إذا توقف قبل فاء السية لا يمكن حمله على العرض إلا بتأويل مقامي يجعل العرض من مستبعات الاستفهام وليس منه. ولكن ما بعد الفاء يمثل تعليلاً للاستفهام يوجهه نحو مصلحة المخاطب ويفسر طلب النزول. فمن المعلوم أن المستفيد من الاستفهام داخل علاقة التخاطب المجردة التي يقوم عليها هذا العمل اللغوي هو المتكلم الذي يطلب معلومة. وحين يبين تعليل الاستفهام أن المستفيد هو المخاطب تعطل إجراء التركيب على أصله.

ومن ناحية ثانية جاء الجمع بين همزة الاستفهام التي تسم الإمكان (وهو جمع بين السلب والإيجاب) وبين حرف التثني الذي يسم السلب ليوجه الحاصل المقولي منهما وجهة الإيجاب على اعتبار أن سلب الإمكان إيجاب.

ونذكر بأن الأمر العام وسم للإيجاب يقتضي السلب. ومفاد السلب المقتضى هنا أن المخاطب لم ينزل ولم يصب خيراً.

وبهذا التعامل المقولي يظهر أنَّ المثال (2) يستلزم خصائص الأمر المقولية وسمّاً واقتضاء. دون أن يكون أمراً عاماً ولكن دون أن يكون استفهاماً بجميع خصائصه المقولية ووسمه.

وجاء المثالان (3) و(4) أعلاه من باب الاستفهام ولكنه استفهام مميز لأنه متسلط من حيث مداه على الإرادة والإمكان. وهذا الضرب من الاستفهام موجود في العربية وغير العربية (Searle، 1979، 1982، الفصل الثاني) وهو عادة ما يجيء طلباً على سبيل التأديب بما أنه يخرج الأمر العام الواجب وإنْ بغير استعلاء مخرج الإمكان فيترك للمخاطب أن يختار وضعيتين تخاطبيتين ممكنتين: إما التعبير عن إيجاب الإرادة والإمكان وإما سلبهما ولا إلزام هنا إلا في الإجابة بحكم أن الغرض من الاستفهام حمل للمخاطب على تقديم الجواب المطلوب.

وفي المثال (3) نجد عرضاً بما أن محتواه القضويّ مقدّم على أنه لصالح المخاطب في حين أن المثال (4) يدلّ على الالتماس لدلالة محتواه على أن المستفيد منه هو المتكلّم.

ومقوليّاً لا يحمل المثالان (3) و(4) أيّ شيء من خصائص الأمر العام. فالوسم هنا وسم للإمكان الإيجابي والمقتضى هو السلب والإيجاب معاً. لهذا فإنّ دلالة الاستفهام وعمله لا يزولان البتّة من (3) و(4). والدليل الوحيد الذي يوجههما نحو العرض أو الالتماس إنّما هو بؤرة الجملة التي يتسلط عليها الاستفهام أي الفعلين "أراد" و"أمكن". وهو ما يعني أن المسألة عرفية اخترنتها الدلالة المعجمية ورسّختها الاستعمال.

أما المثال الرابع فهو مثال شهير استعملناه من سيرل (Searle، 1982، راجع، المبخوت، 2008 الباب الأوّل، الفصل 3) واستغلّه لبناء آلية استدلالية لتحليل الأعمال اللفوية غير المباشرة.

والملاحظة الأساسية التي تنطلق منها في تحليل (5) أننا سواء حملنا القول على الاستفهام أو الأمر فإننا لم نخرج من الطلب. وهذا أمر ملاحظ في الأمثلة الأخرى أيضاً. وما يهّمنا من هذا أن نؤكد أننا لسنا أمام حالة صعبة حقاً تتطلّب الحديث عن عمل مباشر مقصود هو الأمر أو (الطلب) حسب سيرل وآخر غير مباشر وغير مقصود هو الاستفهام.

أضف إلى ذلك أننا مقولياً لم نخرج عن الاستفهام البتة بجميع خصائصه وسمّاً واقتضاء. ولكن الإشكال كامن في أننا في مقام حقيقي إذا سألتني 'هل عندك ساعة؟' وأنا أريد منك تحديداً للوقت وأجبت بـ "نعم" كانت إجابتك الموجبة التي يستتبعها ذكر للوقت إجابة "غير عادية" يُمكن أن تحمل على السخرية من السائل أو رفض التعامل معه. وكذلك إذا سألتك، ونحن على مائدة الطعام، بمثل ما في (5) وأجبتني بـ "نعم" دون أن تمرّر لي الملح بدا صنيعك "غير عادي".

وهنا تحديداً يُمكننا أن نتبين أن الإشكال كامن في ما يستتبعه الكلام من أفعال.

فإذا كان المستفهم يرى في المقام الملح قدّام جليسه أو الساعة في معصمه كان الاستفهام غير حقيقي لأنه يسأل عن حاصل موجود عند الطلب، فامتنع بذلك إجراؤه على الأصل فيرنّد إلى الصّورتين (3) و(4) على سبيل تقدير الإرادة أو الإمكان فيصبح (5) اختصاراً لـ:

(6) أيمكنك أن تمرّر لي الملح؟

(7) أريد أن تمرّر لي الملح؟

وإذا كان المستفهم يجهل حقاً مدى توقّر الملح لدى المخاطب فإن الاستفهام حقيقي ولكنه بمثابة التمهيد لمثل (6) و(7) بحكم التعامل الاجتماعي الثقافي. ولا يغرتنا ذكاء الكائن البشري وسرعة استدلاله حين يجيبك بمرّر لك الملح فهذا أمرٌ عائد إلى الخبرة الثقافية لا إلى خصائص بنيوية. لذلك فإن التحليل الذي يستند إلى التأدّب وما يقتضيه من تعامل اجتماعي ترسخه بعض الشراكيب والاستعمالات نراه لا يخلو من وجاهة لأنه يقوم على تخطيط استعمالات استقرّت في بعض الثقافات تاريخياً.

3.3. تعامل الاستفهام والتقي والإثبات

تمثل العلاقة المُمكنة، نظرياً، بين الاستفهام وعملي الإثبات والتقي حالة طريفة لبيان حركية دائرة الأعمال اللغوية بما أن الاستفهام وسم للإمكان يقتضي الإمكان، في حين أن الإثبات وسم للإيجاب يقتضي الإمكان أمّا التقي فهو وسم

للسلب يقتضي الإمكان. ويحكم القواعد الاستدلالية يُمكننا الانتقال بيسر من الإمكان إلى السلب أو من الإمكان إلى الإيجاب.

وبحسب المعلومات التي نجدتها في كتب النحو والبلاغة يبدو عملاً التقرير والإنكار، وهما مما يعتبر مرتبطاً بالاستفهام، أفضل ما يُمكن أن ينجم عن التعامل المقولي المفترض داخل دائرة الأعمال اللفظية. وللتقرير والإنكار في غير العربية شبه هو ما سمي بـ "السؤال البلاغي".

ولا يخلو مفهوم التقرير وصنوه الإنكار من التباس، ففي بعض السياقات يفيد التقرير تثبيت حكم وتوكيده على صورة تجعله، بعبارة لا تخلو من فظاظ، إثباتاً أخرج مخرج الاستفهام وفي سياقات أخرى يفيد التقرير حمل المخاطب على أن يقر بما يعرف أي أن يثبت ما يعلم.

ومن الواضح أن حمل التقرير على المعنى الأول يفرض علينا تفسيره مقولياً داخل دائرة الأعمال اللفظية. أما التقرير بمعناه الثاني فهو قصد تأثيري يتعلق بنية الاستفهام شأنه شأن التوبيخ أو التقرير أو التخويف (راجع الفصل 3 المخصص لعمل التأثير بالقول).

ولما كان التقرير بالمعنى الأول إثباتاً في حاصله الدلالي فإن الإنكار سيكون نفيًا لا محالة.

ومن أوضح الصور التي تجعل الاستفهام دالاً على الخبر نفيًا أو إثباتاً أي إنكاراً أو تقريراً تسليطه على جملة منفية من قبيل:

(8) ألم نشرخ لك صدرك؟

(9) أليس الله بكاف عبده؟

وهي تعني في حاصليها الدلالي على التوالي:

(10) شرحنا لك صدرك

(11) الله كاف عبده

ويفسر بعض البلاغيين هذه الصور من التركيب بضرب من الحساب الدلالي لما سمّوه "إنكار النفي نفي له ونفي النفي إثبات" ولا يخفى هنا إجراء قاعدة

نفي النفي المنطقيّة (التفازاني، المختصر، ج2، ص296). ويقصدون بذلك ما يكون من تعامل بين الهمزة حين تدلّ على الإنكار والنفي الذي يليها. وهو حساب حدسي لا تُفسّره القاعدة المنطقيّة المذكورة وإن كانت نتيجته في تقديرنا صحيحة. وماتى هذه الصّحة بحسب منطق توزيع السلب والإيجاب في دائرة الأعمال اللغويّة أنّ الاستفهام بقيامه على الجمع بين السلب والإيجاب والنفي باعتباره وسمّاً للسلب يتعاملان مقولياً على صورة ينفي بها السلب الذي في النفي السلب الذي في الإمكان لنحصل على الإيجاب الذي لاحظناه في (10) و(11).

والذي سوّغ الانتقال من الاستفهام إلى الإثبات، إضافة إلى هذا التعامل المقولي من جهة وسم العمل اللغوي، تغيير مهم وقع في المقتضيات. فلبنيّة الاستفهام الحقيقي مقتضى هو الإمكان. ولكن لما كان المتكلّم حين ألقي استفهامه يعلم أنّ مقتضاه هو الإيجاب لا الإمكان امتنع اعتباره استفهاماً حقيقياً. فنكون هنا أمام قول يتجه بحكم التعامل المقولي في الوسم نحو الإثبات (وهو وسم للإيجاب) بفضل تعامل السلب والإمكان (أو قلّ نفي النفي) ويقتضي الإيجاب. وهي حالة لا تعطينا الإثبات ولا تعبّر عن خصائصه إلّا من جهة وسم المقولة أمّا من حيث المقتضى فالإثبات يقتضي الإمكان لا الإيجاب. وهذه الحالة تفسيرها سهل. فما تحضّنا عليه ليس هو الإثبات بل تأكيد الإثبات بما أنّ التأكيد، تقاوياً، ردّ لإنكار يكون فيه تطابق قوي، من وجهة نظر المتكلّم، بين اعتقاده اليقيني واعتباره التّصوّر الخارجيّ للكون قائماً على الوجوب.

ويتوافق هذا التحليل كذلك مع ما ذكرناه في عمل سابق (المبخوت، 2006ب، ص142-149) من أنّ القاعدة المنطقيّة القائلة بأنّ نفي النفي إثبات لا توافق اللّغة الطّبيعيّة وهو يفيد دائماً التّوكيد على أساس تقاولي.

ومن الصّور التي تدلّ على الإنكار والتّقرير ما هو أشدّ تعقيداً. ونقصد بالخصوص حالات من قبيل:

(12) أنت ضربت زيدا؟

(13) أزيداً ضربت؟

(14) أراكباً جاء زيد؟

نلاحظ في هذه الأمثلة تقديماً للفاعل المعنوي (12) أو للمفعول به (13) أو لمتنم (14). وهي حالات تحمل على التقرير أو الإنكار بحسب قرائن الأحوال (راجع: الجرجاني، الدلائل، ص 113-120). ومبدئياً لا يظهر فيها التعامل المقولي بوضوح بسبب أن هذه الحالات لا يوجد فيها إلا واسم واحد واضح هو الهمزة التي تسم الإمكان الإيجابي.

فالأصل أن في كل تقديم لمكوّن من المكونات تخصيصاً أو تأكيداً وفي كل تخصيص بعض التوكيد. وإذا سلّمنا بأن التوكيد بقدر ما هو وسم للإيجاب يقتضي الإيجاب هو أيضاً تكذيب لما في اعتقاد المخاطب، أمكننا التسليم بوجود تعامل بين ما في الاستفهام من إمكان وما في التوكيد بموجب التقديم من شحنة سلبية تعامللاً يُفضي إلى تطبيق مبدأ نفي النفي إثبات الذي ذكرناه أعلاه بالنسبة إلى الحالتين (8) و(9). فتحصل بذلك على ما تفيدته (12) و(13) و(14) أعلاه:

(15) أ- أنت ضربت زيداً (بحسب قرائن الأحوال)

ب- غيرك ضرب زيداً (بحسب قرائن الأحوال)

(16) غير زيد ضربت (لم تضرب زيداً)

(17) غير راكب جئت (لم تأت راكباً)

ونشير هنا إلى أن هذه التأويلات الدلالية لا تمنع من تركيب بعض أعمال التأثير بالقول على هذه الأعمال اللغوية من قبيل التوبيخ أو التقرير.

أما الحالات الأصعب في تحليل الاستفهام بدلالته على الإثبات والنفي فهي التي يكون الفعل فيها بعد همزة الاستفهام مثل:

(18) أتقتلني والمشرقي مضاجعي؟

(19) أعصيت ربك؟

ولئن كانت دلالة التوبيخ قصداً تأثيرياً واضحاً في (19) ووضوح دلالة الاستهزاء أو التحدي في (18) فإنّ الآفة للانتباه تدخل بعض المعطيات المعجمية في توجيه الاستفهام إلى الإنكار أو التقرير.

فما قدم في (18) من دلالة حالية تبرز التقابل بين ما توقعه به الرجل من قتل وواقع امتلاكه لسيف ذي خصائص ممتازة، يمنع من تنفيذ وعده. فبفضل المحتوى الدلالي للبيت أمكن استنباط معنى الإنكار.

أما الإنكار في (19) فيعود إلى أن العصيان مدعاة إلى الإنكار. وفي المسألة جانب طريف يبرز الترابط بين الإنكار والتقدير. فالاستفهام هنا حمل للمخاطب على الإقرار بما يعرف، وما يعرفه هو عصيان واقع ما كان ليكون. والمهم أن الإنكار هنا مأثاء معرفة المتخاطبين بالواقع واشتراكهم في إنكار العصيان.

وعموماً لئن كان معنى التقرير والإنكار قوياً كلما تجاوز استفهام ونفي فإنه يضعف شيئاً فشيئاً ليكون المعول في تحديدهما على القرائن المقابلة.

4. التمني والترجي

بينت لنا دائرة الأعمال اللغوية أن التمني وسم للإمكان السلبي يقتضي اقتضاء قوياً السلب ويحتمل، على وجه ضعيف مبدئياً اقتضاء الإيجاب.

وهذا الإشكال الذي يميز التنظيم المقولي للتمني يحتاج إلى تفسير سنعمل على تقديمه في ما بعد. وينضاف إليه إشكال ثان يتصل بالاعتقاد الذي يصدر عنه التمني. فوجوده في باب الطلب على ما حثد البلاغيون منذ السكاكي يعني أنه عمل صادر عن الإرادة. فقد حُذِّ على وجه العموم بأنه "طلب حصول شيء على سبيل المحبة" (التفتازاني، المختصر، ج 2 ص 238). وهو تعريف عام غير مانع يشمل الأمر والنهي مثلاً. لذلك خُصص بالتجرد عن الظماعية التي تعني مقولياً كما ذكرنا اقتضاء السلب. إلا أن هذا التحديد وما استوجبه من تخصيص لا يمنع وجود مشكلة لخصها السبكي في سؤال بسيط هو: كيف يطلب مالا يتوقع؟ (السبكي، عروس الأفراح، ج 2، ص 240). ويقصد من وراء السؤال أن التمني بذلك تنبيه يدخل في الإنشاء أكثر منه طلباً. وهذا إذا ترجمناه بعبارات نظرية الأعمال اللغوية يعني أنه أقرب إلى أعمال التأثير بالقول أو هو في أحسن الحالات مشترك بين الأعمال في القول وأعمال التأثير بالقول.

والأهم من ذلك نظرياً واختبارياً أن شرط الاستحالة والامتناع ليس مطلقاً وإنما هو قائم بالنسبة إلى تصور المتكلم واعتقاده. فقد يكون، كما ذكر السبكي

(عروس الأفراح، ج2، ص238) 'بعيداً ممكناً' (أي الإمكان الإيجابي) أو 'بعيداً غير ممكن' (أي السلب) بل قد يكون 'قريباً' (أي الإيجاب) ومثاله أن تتمنى قدوم زيد وهو 'مشرف على القدوم'.

إلا أن النحاة والبلاغيين لم يترددوا في التمييز بين التمني الذي يقتضي عدم التوقع والبعد والاستحالة (أي السلب) والترجي الذي يقتضي القرب والتوقع (أي الإمكان الإيجابي). وهو تمييز مهم لابد من استغلاله حسب المنطق الذي تشغل به دائرة الأعمال اللغوية.

ومن الظريف أن نُشير إلى أن بعض النحاة والبلاغيين أخرجوا الترجي من باب الطلب بحجتين: الأولى أن الترجي 'ليس بطلب بل هو ترقب الحصول' على ما نقل الدسوقي (الحاشية، ج2، ص239) عن الشيخ ياسين، والثانية أن الترجي هو ترقب حصول أمر محبوب أو مكروه ('ويقال له إشفاق') والمكروه عندهم لا يطلب.

ويُفهم من هذه المقارنة بين التمني والترجي أن التصور الإحالي لهما يجعل محتوى التمني مرغوباً فيه في حين أن محتوى الترجي قد يكون غير مرغوب فيه ويجعل ما يرجى متوقّعاً وما يتمنى قد يكون غير متوقع. وهذا ما عبّر عنه التتوخي في 'الأقصى القريب' (عن السبكي، عروس الأفراح، ج2، ص240-241) '... فالترجي أعم من التمني من وجه والتمني أعم من الترجي من وجه'.

إنّ هذا النقاش مفيد جداً بالنسبة إلينا لأنه يدعم ما تتكهن به دائرة الأعمال اللغوية. وتكمن أهميته في أنه يدلّ، إذا أعدنا صياغة الخصائص المقولية للتمني كما ذكرناها في رأس هذه الفقرة، على أن التمني وسم للإمكان السلبي يقتضي السلب فيكون التمني المحض ويقتضي الإمكان الإيجابي فيكون الترجي. والخصوصية هنا أن اللغة العربية وقرت وسمين بحرفين مختلفين لمقولة الإمكان السلبي. ونجد أنفسنا هنا أمام حلين ممكنين:

(أ) إمّا أن نعتبر هذين الوسمين للمقولة الواحدة يولدان عمليتين لغويتين مختلفتين وهو أمر ممكن بما أن ما يميّز بينهما إنما هو مقتضى كلّ عمل منهما.

(ب) وإمّا أن نعتبر التمني ذا دلالتين: دلالة أولى على وسم عام للمقولة يشمل

الترجي بحكم ما في التمني من عموم يشمل المرغوب فيه وغير المرغوب فيه ودلالة ثانية على التمني باعتباره وصفاً للإمكان السلبي يقتضي السلب مقابل الترجي الذي هو تمنٍّ يقتضي الإيجاب المولد مقولاً من الإمكان الإيجابي.

وللحلّ الثاني عيوب أقلّ من الحلّ الأول.

فمن عيوب الحلّ الثاني أنّه يُسند إلى التمني دلالتين إحداهما عامّة والأخرى خاصّة. ولو شئنا تكثير التسميات لأوجدنا للدلالة العامة اسماً آخر يجمع المفهومين والعملين. ومن عيوبه أنّه لا يفسّر لنا لم يوجد وسمان لعمل واحد؟.

ومن عيوب الحلّ الأول أنّه يذهب بتناسق الدائرة وانتظامها. فالإمكان الإيجابي الذي يقابل المقولة المولدة للتمني والترجي لا يتطلّب وسمين مختلفين لعملين ومن عيوبه أنّه لا يبيّن العلاقة المتينة بين استعمال "ليت" و"لعلّ" فقد لاحظ البلاغيون أنّ "لعلّ" تصلح للتمني إذا كان ما يرجى بعيد الحصول (شروح التلخيص، ج2، ص245). وهذا الاستعمال ممكن ومتكهن به في الدائرة لأنّه لا يتطلّب إلّا تغيير مقتضى من مقتضيات الإمكان السلبي الذي تسمه "لعلّ". فبدل الإيجاب المفترض يكون السلب ليتحقّق بلعلّ معنى التمني.

ومبدئياً، أي بحسب منطق الحساب الدلالي الذي تفترضه دائرة الأعمال اللغوية، يُمكن أن يُجعل مقتضى "ليت" إيجاباً فتدلّ بذلك على الترجي لا التمني. وتشهد بذلك استعمالات كثيرة في المخاطبات اليومية بلغت شأواً بعيداً بجعل الفعل "تمنى" يستعمل في سياقات عادية كثيرة بمعنى "أرجو". ولا ينفع معها اعتبار الاستعمال خاطئاً أو من باب الأخطاء الشائعة لأنّ العلاقة كما رأينا أعمق نظامياً ومقولياً من التمييز بينهما.

ولكنّ العامل الحاسم في تقديرنا يعود إلى خصائص تصوّر الاعتقاديّ الذي يقوم عليه التمني بمعناه العامّ (أي تمنٍّ لما لا طماعة فيه ولضده). فالجزء الوحيد الذي يصدق عليه التمني بالمعنى الشائع هو ما كان مضمونه المتمنى قد امتنع في الخارج الواقعيّ قبل زمان التكلّم وقبل إيقاع التمني. ومثاله المشهور "ليت الشّباب يعود يوماً". فالتوافق هنا تامّ بين الانقضاء في الواقع وانعدام

الظماعية في التصوّر الاعتقاديّ. وما الإرادة التي يعبر عنها تمنّي عودة الشباب إلّا من باب التحسّر على ما فات.

ولكن في حالات عديدة لا يُمكن التسليم بالتوافق بين التصوّر الاعتقاديّ لموضوع التمنيّ والخارج الواقعيّ. فلما كان قصد التأثير بالقول في التمنيّ عائداً إلى تنبيه المخاطب لحال المتكلّم استعطافاً له أو ترويحاً عن النفس فإنّه لا مانع، ضمن استراتيجيّة المخاطبة، من إخراج المُمكن مخرج المحال والعكس بالعكس. أضف إلى ذلك أنّ الأساس الانفعاليّ النفسيّ الذي يقوم عليه التمنيّ ييسر الانتقال، تصوّريّاً، من المُمكن إلى المحال؛ فمضمون التمنيّ ليس مستحيلًا في ذاته بل لأنّ المتكلّم يقدّمه على أنّه كذلك ولا ينفع تكذيبه بالوقائع في العالم الخارجيّ.

والمهمّ من هذا أنّ العلاقة بين التمنيّ بـ "ليت" والترجّي بـ "لعلّ" علاقة بديهية تجتمع في ما يُمكن أن نسمّيه "بالتمنيّ العامّ" باعتباره وسمّاً لمقولة الإمكان السّليبيّ وهي علاقة يسمح بها اختلاف المقنضيات، سلباً وإيجاباً، على نحو يجعل لـ "ليت" حكم الترجّي ولـ "لعلّ" حكم التمنيّ (بالمعنى الخاصّ).

إنّ هذه الخصوصيات التي تميّز التمنيّ بالمعنى العامّ تجعل تعامله مع بقية مكونات الدائرة عسيراً. فلا يُمكن للتمنيّ أن يدلّ على الإثبات أو النفي لأنهما عملاّن يقتضيان الإمكان الإيجابيّ ولا يُمكنه أن يدلّ على الاستفهام لشدة التقابل بينهما ولأنّ الاستفهام يقتضي في آن واحد السّلب والإيجاب.

غير أنّ علاقة التمنيّ بالأمر والنهي مختلفة. فمن جهة لا نجد في شواهد الاستعمال ما يفيد أنّه يتحقّق أمر ونهي بتركيب مبدوء "بليت". ومن جهة أخرى نعرف أنّ الأمر يقتضي السّلب والنهي يقتضي الإيجاب. وهذان المقنضيان يُمكن أن يتعاملا مع التمنيّ الذي يسم الإمكان السّليبيّ.

لذلك يُمكن أن يوجد، حسابيّاً، تعامل بين التمنيّ وبعض ما في الأمر والنهي. وبالفعل فمما نعرفه في استعمالنا اليوم، وإنّ كنا لا نجده لدى البلاغيّين، أنّ بعض التراكيب الموسوم صندرها بـ "ليت" تُستعمل في الالتماس والعرض من ذلك:

(20) ليتك تستزيد من هذه الثمار

(21) ليتك تُعيرني كتابك الجديد

فمن البين أن مضمون التمني في (20)، ولنتصور المقام مقام مآدبة خصصتها لصديق عزيز، غير ممتنع. وبحسب دلالة العمل القولِي أيضاً وحيثيات السياق لا يمكن أن يكون القول وسمّاً للإمكان السَلبيِّ مقتضياً للإيجاب دالاً بذلك على الترجي. فلا يُترقّب هنا شيء متوقع. وكلّ ما في المسألة أن الحاصل من اجتماع معطين هما: تركيب يدلّ على عمل واسم لإمكان سَلبيِّ يقتضي مبدئياً السَلب وتناقض مع مضمون يقتضي السَلب وإن لم يكن ممتنعاً. وحين نبحث في الأعمال اللغوية التي تقتضي السَلب لا نجد في الدائرة إلا الأمر (بدلالته العاقمة). وإذا ألغينا من احتمالات الأمر الاستعلاء والذونية، بموجب المقام، يكون التمني هنا محمولاً على العرض، الذي هو في الأصل أمر قائم على رسم الإيجاب واقتضاء السَلب. والنكته في استعمال التمني بدل الأمر للعرض هي إخراج المُمكن مخرج الممتنع إمعاناً في الرغبة فيه وإبرازاً لشدة القناعة.

وعليه قياس الالتماس في (21). فهو كذلك وسم للإمكان السَلبيِّ يقتضي السَلب ويمتنع حمله على التمني بموجب أن مضمونه غير ممتنع. ومثلما يلاحظ هنا فإن العرض والالتماس ليسا من الأعمال الأساسية وإنما هما من الأعمال المتصلة بالأمر ولكن الوصول إليهما يمرّ بالضرورة عبر البنية المقولية المكوّنة للأمر.

5. الخاتمة

قصداً من هذا الفصل الشروع في اختبار قدرة الحساب الدلالي الذي اقترحناه على تفسير تولّد الأعمال المشتقة من الأعمال الستة الأساسية من جهة، وعلى كيفية جريان عمل منها بقوة عمل آخر من الدائرة نفسها من جهة أخرى. وقد خصّصنا هذا الفصل للأعمال الظلية.

والذي بدا لنا من تفاصيل التحليل السابق:

(أ) تجريد بعض الدلالات وتخليصها مما التبس منها بدلالات استعمالية محددة. من ذلك أن الأمر في الدائرة أشد تجريداً من الأمر الحقيقي وأن التمني في صلتها بالترجي دلالة أخرى ذات خصائص مقولية تفسرهما ولكنها لا تتطابق معهما.

(ب) أن علاقة الأعمال الأساسية بالأعمال المتصلة بها (كعلاقة الأمر بالالتماس أو المرض أو النصيح... إلخ وعلاقة الاستفهام بالتقرير أو الإنكار... إلخ) تقتضي عند حساب اشتقاقها إدخال متغيرات تساعد على تفسير حركية بنيتها المقولية المجردة والصور التي تولد بها الأعمال المتصلة بها.

(ج) أن اكتساب عمل أساسي لقوة عمل أساسي آخر يُفسر داخل الدائرة استناداً إلى البنية المقولية حسب صيغ في تعامل مقتضيات كل عمل واستلزاماته بما لا يلغي الدلالة المقولية لكلا العاملين فيتولد معنى جديد يجعل دلالة الأمر على الإثبات مثلاً أو دلالة الاستفهام على التمني من باب سمي المتكلم إلى التعبير عن دقائق معنوية لا يؤديها هذا العمل أو ذاك.

واعتقادنا أن التلطف في تحليل التوليفات المقولية الممكنة التي تُتيحها دائرة الأعمال اللغوية كفيل ببيان الأساسي المستقر نحويًا وكيفية تعامل المقولات تعاملًا يمكن من بيان المشتق من الأساسي وتعامل الأعمال الأساسية في ما بينها. وما سقناه إنما هو على سبيل الاستدلال ولم يكن مستوفياً للاحتتمالات جميعاً.

الفصل العاشر

حركية الأعمال اللغوية في الخبر

1. المقدمة

يمثل عمل الإثبات مقولياً وسمّاً للإيجاب يقتضي الإمكان الإيجابي أما مقابله عمل النفي فيصمّ السلب ويشترك مع الإثبات في اقتضاء الإمكان الإيجابي. وهذا الاشتراك بينهما هو الذي يفسر، مقولياً، ما اختاره المناطقة فالبلاغيون من جمع بينهما في الخبر ومن تحديد لهما بالخصوص، باحتمالهما للصدق والكذب.

ولهذا الجمع سند آخر وهو صدور العاملين عن اعتقاد يقين واقتضاؤهما ضرباً من حكاية الخارج الواقعي المتحقق أو الخارج الذهني الذي يعتبره المتكلم من باب الواقع (كالخبر الاعتباري نفيًا {لن} وإثباتاً {س، سوف}).

ولا ينفي ما نقدنا به في عمل سابق (المبخوت، 2006ب) هذا الجمع بين النفي والإثبات في الخبر، الكثير من وجاهته وإن كان التلازم البنيوي الإعرابي بين الإثبات والنفي (والاستفهام أيضاً) يدغم الحركية الملحوظة بين الجزء الأعلى من دائرة الأعمال اللغوية على الصورة التي قدمناها فضائياً. وقد أبرزنا عند تحليلنا للاستفهام بعض مزايا هذا التعامل بين الأعمال الثلاثة وما تقوم عليه من أسس مقولية.

غير أن جمعنا هنا بين الإثبات والنفي، متبعين البلاغيين مع تمسكنا بنقصدنا لهم، يعود إلى أن القضايا التي نودّ معالجتها تتصل بالعاملين مثلما جمعنا في الفصل السابق بين الأمر والنهي.

فالواقع أنَّ كثيراً من الأعمال اللغوية التي يحللها الدارسون المحدثون تمثل بمنطق اللغة أعمالاً خبرية. فيكفي النظر في أمثلة مثل الوعد والتهنئة والتحية وجميع ما يدرج تحت باب الإنشاء الإيقاعي (Déclarations أو Déclaratives) حتى نتأكد مما لاحظته البلاغيون العرب، بدءاً من الجرجاني، من أنَّ الخبر في اللغة هو "الجزء الأعظم" وأكثر أجزاء الكلام "فائدة واشتمالاً على النكات والخصوصيات" (الدسوقي، الحاشية، ج 1، ص 170).

ونكتفي في هذا الفصل بالتركيز على قضيتين أساسيتين هما: أولاً ما عبّر عنه النحاة والبلاغيون بنقل الأخبار إلى الإنشاء، وهو يخص أساساً بعض ما جُمع تحت اسم "الإنشاء غير القلبي"، وثانياً بعض الأعمال التي تصاغ بتركيب خبرية إلا أنها، لأمر ما، أصبحت تفيد ما تفيد دلالتها المعجمية. ونقصد تحديداً التحية والتهنئة والتعزية والشكر والترحيب.

2. الأخبار التي نُقلت إلى معنى الإنشاء

جمعت البلاغة المدرسية في الإنشاء غير القلبي جملة من التراكيب والصيغ التي حُصرت في (أ) صيغ المدح والذم و(ب) صيغ العقود و(ج) القسم و(د) التعجب و(هـ) الرجاء و(و) التكثير (كم الخبرية) والتقليل (رب).¹

والملاحظ أنَّ هذه التراكيب:

(أ) لها (بإستثناء صيغ العقود) علامات دالة عليها تمثل حروفاً {كم، واو القسم وأخواتها، رب} أو أفعالاً جامدة {نعم، بش، أفعال الرجاء، فعلا التعجب}. وعلى هذا، يكون عدم التصرف دليلاً على إنشائيتها (الأستراباذي، شرح الكافية، ج 4، ص 239). ويمكن اعتبار لزوم الأفعال في العقود لصيغة الماضي (الأستراباذي، شرح الكافية، ج 4، ص 11-12) من العلامات على إنشائيتها.

(ب) حُمِلت في تفسير تكوينها، تركيباً ودلالة، على الخبر. وهو حمل راعى التركيب أساساً ولكنه أبرز بعض الخصائص الدلالية التي تخرجها عن "الخبر المحض". فاعتبرت أخباراً نُقلت إلى معنى الإنشاء (الدسوقي،

الحاشية، ج 1، ص 170) أو حُذت على أنها "إنشاء جزؤه الخبر".
(الاسترادي، شرح الكافية، ج 4، ص 238).

(ج) لئن كانت من الإنشاء فإنها "لا تستدعي مطلوباً غير حاصل وقت القلب".
(الهاشمي، جواهر البلاغة، ص 62). وهي وضعية نجعلها بين الإنشاء بما يدل عليه من إحداه في الخارج وبين الخبر بما يدل عليه من حكاية للخارج. وهو ما يحتاج إلى تفسير مقولي.

وفي جميع الحالات، لا تمثل هذه التراكيب، بمنطق دائرة الأعمال اللغوية، تراكيب أساسية تولدها الدائرة. وإنما ينبغي البحث عن بنيتها العقلية انطلاقاً من الإثبات والتفي بقدر ما ينبغي العمل على اشتقاقها إستاداً إلى ذلك.

ولئن كان أمر الإنشاء غير الظلبي الموسوم بحرف أو بفعل جامد واضحاً نسبياً ولا يطرح إشكالات كبيرة فإن النظر في بعض الظواهر التي عُدت من الإنشاء غير الظلبي مفيد في بيان كيفية اشتغال دائرة الأعمال اللغوية. لذلك نعالج في هذا الفصل مسائل ثلاثاً تتصل بأعمال التعجب والدعاء والإنشاء الإيقاعي (صبيح العقود).

1.2. حمل التعجب

حمل التعجب منذ سيويه على الخبر مع خصوصية الإبهام فيه. وهي خصوصية تبرز في وجود "ما" المبهمة التي مثلها الخليل - "شيء أحسن عبد الله" في قولك "ما أحسن عبد الله" (سيويه، الكتاب، ج 1، ص 72 وج 4، ص 228).

وتبرز خبرية التعجب دلاليًا في أنه "إنما يكون ممّا وقع وثبت وليس ممّا يُمكن أن يكون ويُمكن أن لا يكون" (ابن السراج، الأصول في النحو، ج 1، ص 114).

والظريف أن بعض النحاة حملوا "ما" التعجبية على "ما" الاستفهامية. ونسب الاسترادي (شرح الكافية، ج 4، ص 234) ذلك إلى الفراء وابن درستويه لأنهما أرجعا التعجب إلى أن جهل السبب حامل على الاستفهام.

وإذا انطلقنا من هاتين الملاحظتين وافترضنا وجاهتهما أمكننا أن نلاحظ تعاملًا بين المقولات المكوّنة للخبر والمقولات المكوّنة للاستفهام.

فالتعجب، من جهة، وسم للإيجاب يقتضي الإمكان الإيجابي وذلك لوجه الخبرة فيه وهو، من جهة أخرى، وسم للإمكان الإيجابي يقتضي السلب والإيجاب وذلك للعلاقة المحتملة بين ما التعجبية وأختها الاستفهامية.

ولما كان التعجب، كما قال ابن السراج، يكون مما وقع وثبت فإنّ المقولة التي يقتضيها لا يمكن أن تكون إلا الإيجاب.

بقي إذا سلّمنا بأنّ التعجب وسم لمقولة الإمكان الإيجابي أصبح استفهاماً وهو ما لا ينفع في إبراز خصوصيّة التعجب. ولكننا إذا سايرنا النحاة في أنّ التعجب خبرٌ كان بذلك وسمّاً للإيجاب.

فتكون النية المقولة للتعجب وسمّاً للإيجاب يقتضي إيجاباً فيختلف بذلك عن الخبر الذي يقتضي الإمكان الإيجابي. وهذا الاختلاف هو الذي يُخرجه عن "صفاء الخبر" ويبعده عن حدّ التصديق والتكذيب شأنه شأن الإنشائيات ويجعله يختلف عن الاستفهام من جهة الوسم ويلتقي به من جهة واحدة وهي اقتضاؤه للإيجاب. وهذا الإيجاب هو إمكان في الاستفهام واجب في التعجب.

ولنا هنا ملاحظتان أساسيتان: تتصل الأولى بتمثيل الخليل ومن بعده سيبويه لنية "ما أفعله" بـ "شيء أفعله" فهو فعلاً "تمثيل لا يتكلّم به" لأنّه تمثيل للمحتوى القضويّ يعتبر تقنية من تقنيات إبراز المقتضى في الجمل الاستفهامية لدى العديد من الدارسين (Zuber، 1972، Chomsky، 1975).

فتمثيلك لمقتضى: (1) و(2) هو (3) و(4):

- (1) من ضرب زيداً؟
- (2) لماذا فتح زيد الباب؟
- (3) شخصٌ ما ضرب زيداً.
- (4) سببٌ ما جعل زيداً يفتح الباب.

وهذا التماثل يدعم الصلة بين الاستفهام والتعجب من جهة الإبهام إلا أنه يحدّد الإبهام في المقتضى لا المقول.

وتتصل الملاحظة الثانية بتحليل قدمه سبربر وولسن مفاده أن التعجب 'تأكيد إثبات' "emphatic assertion" (Sperber & Wilson، 1996، ص 254) يضمن فيه المتكلم لمخاطبه صدق مضمون الخبر. وهو تحليل يوافق معنى التأكيد الذي تفسره دائرة الأعمال اللغوية مقولاً بوجود وسم للإيجاب واقتضاء للإيجاب في آن واحد.

وتُسلمنا هذه الملاحظة الثانية إلى قضية أساسية في التعجب تتصل بتحديد موضع الإيجاب المقتضى.

فلما كان التعجب ضرباً من التأكيد، وكان التأكيد ممّا يتصل بالاعتقادات ولما كان المتعجب منه لا يحتمل بعبارة القدماء التصديق والتكذيب، فإن من خصائص التعجب أنه لا يكون عند المتكلم إلا نسبة لا ينفع معها أن تقول فيه صادق أو كاذب.

وقد أبرز ذلك الرضوي (شرح الكافية، ج 4، ص 100، عن ميلاد، 2001، ص 173) حين قال: «ما أقبحه إنما تريد أنه قبيح في عينك و...» ما أشهاها أي هي شهية عندي.

ولئن اكتفينا في التعجب بتحليل مقولي للصيغة الأساسية فيه أي «ما فعله» فإن الصيغة الثانية «أفعل به» تقبل تحليلاً مشابهاً لما ذكرنا. ويكفي لذلك أن نُشير إلى أن التقريب هنا واقع بين لفظ الأمر «أفعل» ومعنى الخبر مع نكته وهي ما عبّر عنه بالتعدي بالباء.

فإذا علمنا أن دائرة الأعمال اللغوية تفترض أن الأمر مقولياً هو وسم للإيجاب شأنه شأن الخبر وإذا سلّمنا بأن التعدي بالباء من العلامات المنصوبة في اللغة للتأكيد بانت لنا مسالك تحديد الانتظام المقولي للتعجب ووحدته رغم اختلاف صيغتي التعجب المبنيّتين: «ما أفعله» و«أفعل به».

2.2. عمل الدّعاء

يطرح الدّعاء مشكلة طريفة تعود إلى أن لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر. وهو

مما شاع منذ سيبويه إذ اعتبر الدّعاء "بمنزلة الأمر والنهي" (سيبويه، الكتاب، ج1، ص 142). فَوَزَّانُ قولك (5) و(6) هو (7) و(8):

(5) زيداً قطع الله يده

(6) غفر الله له

(7) زيداً ليقطع الله يده

(8) ربّ، اغفر له.

نُشير هنا إلى أنّ الدّعاء في علاقته بالأمر يقوم على بعض المتغيّرات المقامية التي تستند خصوصاً إلى نوعيّة العلاقة بين المتكلّم والمخاطب. فالطالب في الدّعاء دون منزلة المطلوب.

وقد تركّز تحليل البلاغيّين (راجع: شروح التلخيص، ج2، ص 338-339) على البحث في الدّاعي إلى العدول عن صيغة الأمر، وهي عندهم كما هي عند سيبويه الصيغة الأصل، إلى صيغة الخير في الماضي. واستخلصوا أنّ وقوع الخبر موقع الطلب (أو الإنشاء) إنّما يعود إلى التّقاؤل بالوقوع أو الحرص عليه.

وما يهتّمنا من ذلك هو أنّ هذا التّعامل بين الخبر والأمر يجعل صيغ الدّعاء الخبريّة دالّة على الطلب لغير الحاصل من جهة وتقديمه على أنّه حاصل من جهة ثانية. وهذا مدخلنا للنّظر في البنية المقوليّة للدّعاء بجُملة خبريّة.

فلئن كان الإثبات وسمّاً للإيجاب يقتضي الإمكان الإيجابيّ وكان الأمر وسمّاً للإيجاب يقتضي السلب فإنّ الدّعاء استغلّ اشتراك الإثبات والأمر في وسم الإيجاب حتّى يعدل عن صيغة الأمر إلى صيغة الإثبات واستغلّ بالخصوص التّعامل بين مقتضى الأمر ومقتضى الإثبات ليجمع بين السلب والإمكان الإيجابيّ جمعاً نتج عنه تدافع الشّحتين السّليكيّين باتّجاه جعل المقتضى إيجابيّاً من جهتين: جهة وجود الإيجاب في الإمكان وجهة الإيجاب المتولّد عن سلب السلب. وهذا التّعامل هو الذي سمح بتقديم غير الحاصل في الخارج (أي السلب الذي يقتضيه الأمر) على أنّه حاصل في الدّهن والاعتقاد (وهو خلاصة التّعامل بين السلب والإمكان الإيجابيّ).

وبهذا يكون الإيجاب الذي يسمّهُ الدّعاء مأخوذاً من الأمر والإيجاب الذي

في المقتضى إيجاباً ناتجاً عن تعامل المقولات التي يقتضيها الإثبات والأمر. وهذا ما تدعمه حدوثس البلاغيين حين تحدثوا عن "التقاؤل" و"إظهار الحرص". فالتقاؤل عندهم لدلالته على "أنه (أي مضمون الخبر) كأنه وقع" (التفتازاني، المختصر، ج2، ص338) بما أن "من أسباب التحقق الطلب" فـ "استعملت صيغة ذلك المسبب في ذلك السبب لعلاقة اللزوم في الجملة" (المغربي، مواهب الفتاح، ج2، ص338).

أما "إظهار الحرص" فيعود إلى "أن القلب إذا عظمت رغبته في شيء يكثر تصوّره إياه (...) فربما يخيل إليه حاصلاً فيعبر عنه بصيغة الحصول بناءً على ذلك التخيل فالتعبير بصيغة الحصول يفهم منها تخيل الحصول الملزوم لكثرة تصوّر الملزوم لكثرة الرغبة المقتضية للمبالغة في البحث على الامتثال" (المغربي، مواهب الفتاح، ج2، ص339).

وليس في استعمال التشبيه وعبارات اعتقادية ذهنية من قبيل "التصوّر" و"التخيل" في الشواهد السابقة إلا بعض ما يدلّ على أن التعامل المقولي بين مقتضيات الأمر والإثبات في الدّعاء تعامل لا يلغي، ضمن الحساب الدلالي، آثار السلب وآثار الإمكان وإن كان الحاصل الحسابي إيجابياً بحكم القاعدة التالية:

$$(9) \quad (-) \wedge (\pm) \leftarrow (+)$$

وقد يبدو الدّعاء بالسلب متناقضاً لتحليلنا السابق. غير أننا إذا ربطنا الصلة بين مقولات النفي ومقولات صنوه النفي وجدنا التحليل معاكساً لما سبق.

فلئن كان النفي وسمّاً للسلب يقتضي الإمكان الإيجابي وكان النفي وسمّاً للسلب يقتضي الإيجاب تبين لنا أن "الدّعاء على -" يقوم على وسم للسلب المأخوذ على النفي ويقتضي بدوره الحاصل من التعامل بين المقولات التي يقتضيها كلّ من النفي والنفي حسب القاعدة:

$$(10) \quad (+) \wedge (\pm) \leftarrow (\pm)$$

ورغم التعاقل بين وسم الدّعاء السالب هنا والنفي في البنية المقولية باعتباره وسمّاً للسلب يقتضي الإمكان فإننا إذا سلّمنا بأن السلب الذي يسمّه

الدَّعاء هو السَّلب المأخوذ من النَّهي تبيّن الفرق بينهما وأصبح لنا نهى يقتضي ما يقتضيه النَّهي أو قل لنا طلب يقتضي ما يقتضيه النَّهي، فَوَزَّانُ، قولك (11) هو (12):

(11) لا رحمه الله

(12) ربِّ، لا ترحمه

وربّما كان ذلك عائداً إلى أنّ نظام دائرة الأعمال اللغوية يمنع أن يوجد عمل يسم السَّلب ويقتضي السَّلب في آن واحد. فهي صورة ممكنة نظرياً ولكن محلّها ضمن ما تولّده الدائرة شاغر.

3.2. صيغ العقود

وتطرح صيغ العقود باعتبارها "أخباراً نقلت إلى معنى الإنشاء" جملة من المشاكل المختلفة عمّا يطرحه التعجب أو الدَّعاء.

فلئن أمكننا أن نُبرز من داخل دائرة الأعمال اللغوية آليات ما سَمي بالنقل وأن نؤوِّله تأويلاً يحافظ على خصائص البنية بقدر ما يبرز تعاملها مع أبنية أخرى فإن ذلك متعلِّق بالنسبة إلى صيغ العقود. فمن المعلوم أن قولك (13) أو (14):

(13) بعث (الدار)

(14) أنت طالق

يحتملان القراءة الخبرية العادية باعتبارهما إثباتين والقراءة الإنشائية باعتبار أن (13) إيقاع للبيع لا حكاية لبيع سابق عن زمن القول و(14) إيقاع للطلاق يفسخ بمقتضاء عقد الزواج لا وصفاً لحالة المرأة المخاطبة. فعن أيّ نقل نتحدّث؟ أهو نقل الكلام من الخبرية إلى الإنشائية والحال أن اللفظ في كليهما واحد؟ ألا يمنع من ذلك مبدأ المحافظة على البنية؟ وإذا افترضنا النقل فأيّ فرق بين الصيغتين، إخباراً وإنشاءً، من حيث البنية المقولية؟

إنّ المسألة الأولى التي تحتاج إلى تفسير هي أن نتحدّد وجه "النقل" حين يستعمل القول الخبري استعمالاً إنشائياً بما أنّه ليس من قبيل نقل الخبر إلى الدَّعاء بموجب تعامل مقوليّ بوساطة الأمر.

وقد حاول النحاة والبلاغيون أن يحدّدوا لهذه العقود أو الإنشاءات الإيقاعية بعض الخصائص. فأبرز الأستراباذي (شرح الكافية، ج 4 ص 11-12) أنها :

(أ) أكثر ما تُستعمل بلفظ الماضي

(ب) "لا خارج لـ [ها] تقصد مطابقتها"

(ج) يكون العمل "في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له".

والمهم أن هذا الضرب من الإنشاء لا لفظ يسمه فيميزه خلاف إنشاءات أخرى عدت غير طلبية من قبيل التعجب أو المدح أو الذم .. إلخ.

والحق أن الخصائص التي ذُكرت يُمكن الطعن فيها من وجوه كثيرة. من ذلك أن وجود خارج للإنشاء تقصد مطابقتها أو عدم وجود هذا الخارج مسألة أشد تعقيداً مما تمّ اختياره والمهم في قضية الحال أن قصد المطابقة من عدمه هنا حكم تداوليّ مقاميّ لا دليل في القول عليه. فهو أمرٌ تأويلي لا يتصل بتكوين القول. ومنه أن غلبة استعمال أمثلة الفعل الماضي مجرد اتّجاه قد يكون صحيحاً في القديم ولكنه لا يمنع وجود أمثلة الفعل المضارع إضافة إلى صيغ اسمية ذكرها القدماء أنفسهم من قبيل لفظ الطلاق ولفظ العتق (أنت حرّ) ولفظ الظهار قبل الإسلام (أنت عليّ كظهر أمي) ... إلخ فهذه القرينة محدودة الفائدة وإن كانت تُشير عندنا إلى أن صيغ العقود، لسبب يُمكن فهمه، صيغ نمطية جامدة.

أما الحديث عن وقوع العمل باللفظ في الحال فهو في تصوّرنا مشترك بين الأعمال اللغوية لا عبارة به. فكلّ إنشاء بمعناه الواسع، بما في ذلك إنشاء الإثبات والتّقي، يكون باللفظ في الحال على اعتبار أن حدثيّة الإنشاء هي إلقاء القول وحديثنا يتصل بالقول في حدّ ذاته ومدى توقّر قرائن فيه على الإنشاء بمعنى الإيجاد في الخارج.

وإذا فهمنا من الحال الحاضر وسلّمنا بدلالة الماضي في صيغة القول الإيقاعي أمكننا تأويل الثقل على أنّه نقل في الدلالة الزمنية شبيه بنقل دلالة الدّعاء المستقبلية إلى الماضي. إلا أن الدّعاء نفسه، شأنه شأن بقية الأعمال اللغوية، ينشأ في الحال باعتباره متلبساً بزمان القول والحال نفسه نقطة وهمية

فاصلة واصله بين الماضي والمستقبل (الشريف، 2002، ص964). فليس هذا التأويل بشيء.

ويبدو لنا الانطلاق مما استخلصه ميلاد، وهو يُقَلَّب النظر في الإنشاء الإيقاعي، مفيداً. فقد رأى (ميلاد، 2001، ص354) أنها "... إخبارات بالنظر إلى معانيها الذهنية، إنشاءات بالنظر إلى متعلقاتها الخارجية" وهو قول حسن نعتقد أنه على صلة وثيقة بما ذكره ميلاد نفسه (ص349) من قول ابن القيم الجوزية في بدائع الفوائد: "إنَّ الإنشاء في مثل قولك أنت طالق المراد به لفظ يترقب عليه التحريم ولا نعني بالإنشاء إلَّا ذلك" والتحريم عنده هو "المتبادر إلى الفهم عرفاً".

وهو ما يعني بالنسبة إلينا، انطلاقاً من دائرة الأعمال اللغوية، أنَّ المسألة تأويلية لا تكوينية؛ فالبنية المقولية للإثباتات التي نستعمل في العقود (أو الإنشاء الإيقاعي) واحدة أساسها وسم الإيجاب واقتضاء الإمكان الإيجابي. إلَّا أنَّ الفارق الاستعمالي يعود إلى ما أسماه ابن القيم الجوزية "بالعرف" وهو تعبير يدلُّ عندنا على وجود مؤسسة وإجراء قانوني يضمنان للقول قوته الإيجابية.

فالدلالة الإيقاعية للقول الخبري ليست إلَّا جزءاً من إجراء على حدِّ تعبير أوستين. ونذكر هنا بأنَّ الأمثلة التي انطلق منها صاحب كيف نصنع الأشياء بالكلمات هي أمثلة من قبيل الإنشاء الإيقاعي ألجأته إلى البحث عن إمكانية التوسل بالدراسات القانونية (راجع: الطبطبائي، 1994، ص102) وجعلته بعد ذلك يبحث في جملة من الشروط لنجاح العمل أو إخفاقه شبيهة في أسلوب عرضها ببنود العقد القانوني (Austin، 1962 و1970، المحاضرة الثانية).

وإذا سلّمنا بوحدة البنية المقولية بين دلالة القول الإثباتية ودلالته الإيقاعية وسلّمنا في الآن نفسه بإمكانية القراءتين الخبرية والإنشائية للقول، وإذا أخذنا عبارتي "الترتب" عند ابن القيم الجوزية و"المتعلقات الخارجية" عند ميلاد مأخذ الجد أمكننا، في ظننا، أن نجد تفسيراً لهذا الضرب من الأخبار التي نقلت إلى معنى الإنشاء.

فلنتطلق من المثال التالي:

(15) تُنْتَحَتُ الْجُلُوسَةُ

من المعلوم أنّ هذه العبارة تُستعمل في المحاكم للإعلان رسمياً عن بداية سلسلة من العمليات والإجراءات القانونية التي تدوّن لتصبح ذات صبغة إيقاعية إبداعية ولا تتوقّف هذه السلسلة إلا إذا أعلن أيضاً عن رفع الجلسة بعبارة نمطية هي:

(16) رُفِعَتِ الْجُلُوسَةُ.

و إذا غضضنا الطرف عن جملة من التدقيقات التي تخص مؤسسة القضاء حول من يقول (15) و (16) ومعنى؟ وأين؟ ... إلخ على أهميتها في بيان شروط نجاح فتح الجلسة ورفعها، فإنّ السؤال الأهم الذي نطرحه هو: ما الفرق بين القولين في مثل هذا المقام وبين القولين إذا وردا في تقرير صحفي يروي سير محاكمة من المحاكمات؟

نشير أولاً إلى أنّ عمل الإثبات يتحدّد، إضافة إلى بنيتة العقلية التي تبرزها دائرة الأعمال اللغوية، بالقصد التأثيري المتعلّق به. وهذا القصد حسب مراجعتنا لمفهوم عمل التأثير بالقول (راجع الفصل 3 المخصص لعمل التأثير بالقول) قُصْدُ تثبيت اعتقاد. إلا أنّ القصد في الإنشاء الإيقاعي لا يتصل بالتثبيت المتصل نظامياً بقوة الإثبات والمتعلّق بالجانب النفسي الذهني وإنما يتصل على ما هو بين في جميع الأوصاف القديمة والحديثة، بالإيجاد والإنجاز.

وبما أنّ التأثير منذ أوستين ذو صبغة إقناعية (الأفكار والمشاعر) وإقناعية (الأفعال والأعمال) فإنّ الإنشاء الإيقاعي، كما تدلّ عليه التسمية التي اختارها الأستراباذي، ذو طابع عملي يتصل بالإيجاد في الواقع.

من هنا يبرز التقابل الأسامي بين خبرة الإثبات وإنشائية العقود. فهو تقابل غير حاصل في البنية العقلية بل في الغرض التأثيري. فالإثبات خبر يقصد به التثبيت وهو ذهني وإنشاء الإيقاعي خبر يقصد به الإيجاد وهو عملي.

غير أنّه لا تنافي بين أنّ يكون القصد من الإثبات ذهنياً وأنّ تكون له تبعات عملية تتعلّق به وترتّب عليه. ولا تنافي كذلك بين أنّ يكون القصد من الإنشاء الإيقاعي عملياً وأنّ يكون هذا الجانب العملي مؤسساً على تثبيت اعتقاد؛ فالفرق

كامن أساساً في ما يقع نبره دلاليّاً من الإثبات أهو الاعتقاديّ الذهنيّ أم العمليّ الإيجاديّ.

وعلى هذا فإنّ النقاش الذي دار بين الأصوليين حول خبريّة العقود أو إنشائيّتها (يراجع في ذلك ميلاد، 2001) يعود في ما يبدو إلى هذا التواجد بين المقصدين العمليّ والذهنيّ على سبيل الاحتمال مع سيطرة قصد التثبيت بما أنّه متصل نظامياً بقوّة الإثبات.

وإذا صحّ وصفنا هذا فإنّ تأويلنا لمعنى النقل في اعتبارهم العقود أخباراً نقلت إلى معنى الإنشاء لا يتعلّق بالنقل المقوليّ بل بنقل القصد التأثيريّ والغرض المتعلّق بالإثبات. وهذا ما يدعّمه قول الأستاذ باذّي (شرح الكافية، ج4، ص214) إنّ "الإنشاء عارض في الإنشاء الإيقاعيّ".

وإذا تأملنا خصائص هذا القصد التأثيريّ العمليّ في الإنشاء الإيقاعيّ انطلاقاً من الخصائص العامة التي استخرجها أوستين في شأن أعمال التأثير بالقول وجدنا ما يلي:

(أ) إنّ الإنشاء الإيقاعيّ يُحيل بصفة غير مباشرة على العمل القوليّ الإثباتيّ لأنّ قصد الإيجاد ليس قصداً نظامياً في الإثبات بل هو جزء من إجراء سنوضحه بعد حين،

(ب) إنّ القصد التأثيريّ في الإنشاء الإيقاعيّ ليس من تبعات القول الإثباتيّ بل يقوم على مواضع مأتاها الإجراء الذي أشرنا إليه،

(ج) ليس القصد التأثيريّ في الإنشاء الإيقاعيّ حملاً على فعل شيء بل هو "قول يفعل" له قوّة تأثيريّة مباشرة تحتاج إلى توضيح،

(د) لا يُمكن أن يكون التأثير المتصل بالإنشاء الإيقاعيّ محتملاً للوقوع أو لعدمه بحسب تأثر المخاطب بل هو إضافة إلى قصديّته يمتاز بسمة النفاذ الفوريّ. فإذا أمرت أمكن لمخاطبك أن ينصاع أو أن يمتنع عن تحقيق مضمون الأمر ولكنّ الإنشاء الإيقاعيّ لا يحتمل، إذا توقّرت شروط نجاحه، إلّا التحقيق،

(هـ) إنّ التأثير في الإنشاء الإيقاعيّ حدث حقيقيّ وتأثير حقيقيّ. ولتوضيح هذا

الجانب يكفي أن نقارنه بالوعد. فالوعد بزيادة الأجر، وهو مرتبط بالإثبات أيضاً، يتحقق، بصفته القولية وشروطه اللغوية ما إن يُتلفظ به. ولكن له تبعات أخرى تتردد بين أن تكون وألا تكون مثل الإيفاء بالوعد أو الخلف فيه ولا يبرز الحدث الحقيقي المتصل بالوعد بزيادة الأجور إلا إذا وجدت في الواقع زيادة حقيقية تمثل تأثيراً حقيقياً. ولكن الإنشاء الإيقاعي يطوي هذه المراحل جميعاً أو قل إنه يُؤلف بينها بمجرد النطق به وهو ما يجعل تأثيره العملي قورياً،

(و) لئن كانت التأثيرات العملية، وحتى الذهنية كالتخويف، ممكنة، حسب أوستين، دون استعمال القول إذ يكفي دفع شخص ما للخروج بدل أمره بذلك أو التلويح بالمصا بدل التخويف بالكلام، فإن خاصية الإنشاء الإيقاعي أنه لا يكون دون إنجاز القول.

إلا أن المفارقة تكمن في أن الإنشاء الإيقاعي، رغم هذه الخصائص التي ذكرناها، يظل قولاً إثباتياً ليس فيه، في حد ذاته، دليل على إنشائه. فالإنشاء فيه عارض كما ذكر الاسترابادي وهو نحويًا خبرٌ محافظ على خصائصه المقولية. فمن أين أنه هذه القوة التأثيرية العملية؟ أي ما الذي يجعل قول الزوج لزوجته "أنت طالق" نافذاً على الفور حسب المنظومة الفقهية القديمة ويجعل قول التونسي اليوم لزوجته مثل هذا الكلام باطلاً لا مفعول له؟ ما الذي يجعل تريد حاجب المحكمة لقول القاضي "فتحت الجلسة" أو "رفعت الجلسة" مُحققاً للمحتويين القضويين ويجعل قول المحامي أو الحاجب، غير المرّد لقول القاضي لتينك العبارتين، فاسداً لا أثر له في الواقع؟

لا تحتاج الإجابة إلى كبير عناء فالكفاية الإيقاعية الإيجابية للإنشاء الإيقاعي لا تنأى من قوته الانشائية، كما هو الشأن في الاستفهام أو الأمر أو التمني، بل تنأى من المؤسسة.

ووجوه هذا الارتباط بين الإنشاء الإيقاعي، بصفته "خبراً جزؤه الإنشاء" على حدّ تعبير الاسترابادي والمؤسسات كثيرة.

فمن جهة لا بدّ من الإلحاح على أن ما نعرفه من إنشاءات إيقاعية محدّد في صيغ وعبارات تكاد تكون جامدة. وهذا الجمود ممّا ييسر التعرف عليها؛ فبقدر

ضعف التصرف في القول تقوى إمكانية فهمه على الوجه العرفي الذي أوجده. وهذا ما يجعل الإنشاء الإيقاعي ظاهرة عامة من جهة وظاهرة جزئية محدودة من جهة ثانية. ولعل الحاجة إلى التشريع والتنظيم القانوني للعلاقات الاجتماعية هو الذي جعل هذه الظاهرة تكتسب قيمة كبرى.

ومن جهة ثانية لا يمكن أن يدرك الإنشاء الإيقاعي على أنه محض أداء باللغة لمقاصد وأغراض. فهو وثيق الارتباط بإجراءات تحددها المؤسسات المختلفة وتضبطها على نحو طقوسي عادة لا يكون فيها القول الإنشائي إلا جزءاً منها ولا يكتسب قيمته إلا في صلته بهذه الإجراءات المقتنة المنظمة المنمطة. وهذا ما يقوّي دور المقام في الإنشاء الإيقاعي.

ومن جهة ثالثة لا يكون التخاطب بالإنشاء الإيقاعي إلا معيناً مخصصاً. ونقصد بذلك أننا لسنا أمام متكلم منشئ ومخاطب مؤول بقدر ما نحن، بحسب الحالات، أمام بائع يملك المبيع فيوقع البيع ومشتري تنتقل إليه الملكية أو أمام زوج بيده العصمة يبطل الزواج وليس لزوجته أن تصدّقه أو تكذّبه أو أمام قاضي يفتح الجلسة ويرفعها وجمهور لا رأي له ليؤخذ به أو يردّ عليه أو أمام رئيس لجنة امتحان يصرح بنجاح هذا الطالب أو ذاك وطالب لا دور له في الارتقاء والرسوب وغير هذا من صور الإنشاء الإيقاعي.

وهذا الجانب المعين في التخاطب يجعل المتكلم بإثبات يؤدي دوراً اجتماعياً تسنده له المؤسسة وتؤهله لذلك فتكتسب إثباته قوّة الإيقاع. فهو صوت المؤسسة وليس صوتاً يعبر عن ذاته. فكأنّ المنشئ للقول الإيجادي هو المؤسسة وما المتكلم الفرد بذلك القول إلا مردّد لصوت خفي أو قل مجسّد لذلك الصوت بمقتضى الدور الذي يلعبه اجتماعياً. وتدلّك على هذا جميع ضروب الفساد والخلل التي يمكن أن تصيب الإنشاء الإيقاعي إذا خالف شرطاً من الشروط المؤسسية الواجب توافرها.

وعلى هذا يكون الإنشاء الإيقاعي إثباتاً ذا قوّة تأثيرية عملية تتميز بالنفاذ العاجل بحكم استنادها إلى مؤسسة وقيامها على إجراء يضطلع به متكلم ينطق بلسان المؤسسة ويعبر عن مضمون الحدث بصيغة عرفية تقوم دليلاً، في مقام معين، على أن ذلك الإثبات إنشاء إيجادي. وإذا لم تتوفّر الشروط المؤسسية

المطلوبة يكون القول إما محمولاً على وجه الإثبات الأصلي الذي يدل عليه القول وإما محمولاً على الاختلال والفساد.

وإذا صَحَّ هذا فإنَّ مشكلة الإنشاء الإيقاعي، وإنَّ كانت مرتبطة بالخبر فعلاً، فإنَّها في أساسها ليست من طبيعة لغوية تتحدّد داخل مؤسسة اللغة مثل جميع الإنشاءات الأخرى الظليّ منها وغير الظليّ.

3. أعمال التحيّة والتّهنة والتّعزية وما شابهها

تُوجد مجموعة من الأعمال التي ترتبط من حيث بنيتها بالإثبات والتّفي وإنَّ كانت تحقّق عدداً من الدلالات الإنشائيّة ونقصد أعمالاً من قبيل التّحيّة والتّهنة والتّعزية والشكر والترحيب:

(17) صباح الخير/ مساء الخير

(18) مبروك

(19) تعازي الحارة

(20) شكراً جزيلاً

(21) مرحباً بك/ أهلاً وسهلاً

ولا يخفى ما في هذه الأعمال المختلفة من طابع عرفيّ بحكم استعمالها في التعامل الاجتماعيّ اليوميّ. ورغم امكانيات التصرف فيها فإنَّها لا تخلو من نمطيّة وكلّ تصرف ممكن يظلّ تنويعاً على الصّيغ نفسها. من ذلك التّوزيع على (17) في الاستعمالات العاديّة وحتى الأدبيّة:

(17) أ- صباح الخير

ب- صباح الفلّ والياسمين

ج- إذا مرّ يوم ولم أتذكّر بأن أقول "صباحك سُكّر"

(نزار قبّاني)

نلاحظ أيضاً ما لاحظته النّحاة منذ سيبويه (راجع: ميلاد، 2001، ص 271-

278 (وص 450-451) وهو نزعة هذه الصيغة إلى إضممار الأفعال ونصب المصادر والأسماء والصفات. وقد فترها سيبويه بناية تلك المصادر بالخصوص للأفعال المضمرّة. وهو ما يعني أنّ وزان (20) و(21) لوضوحهما هو (22) و(23):

(20) شكراً جزيلاً

(21) مرحباً بك

(22) [أشكرك] شكراً جزيلاً

(23) [أرحب بك] ترحيماً (→ مرحباً بك)

ولكنّ ما يُقيدنا في هذا الموضوع من البحث أمران مترابطان، أولهما الرّبط، عند سيبويه، بين هذه الصيغة وأشباهاها وبين الدّعاء وثانيهما تفسير هذا الجانب المتّصل بالدّعاء بدلالة الأفعال المضمرّة على الاستقبال (ابن يعيش، ج 1، ص 114، عن ميلاد، 2001، ص 273). وقد يبدو الرّبط بين الدّعاء وهذا الضّرْب من الإثباتات غريباً نوعاً ما فما الذي يبرّز في (18) (مبروك) أو (20) (شكراً جزيلاً) الدّعاء؟

نجد في بدائع الفوائد لابن قيم الجوزيّة على ما نقل ميلاد (2001، ص 361) تخريباً طريفاً يدغم التّماتل التركيبي والدّلالي الذي أشار إليه سيبويه. يقول ابن القيم معلّقاً على نحو قولك "سلام عليكم": "إنّ السّلامة المطلوبة لم تحصل بفعل المسلّم وليس للمسلّم إلّا الدّعاء بها ومحبتها فإذا قال سلام عليكم تضمنت الإخبار بحصول السّلامة والإنشاء للدّعاء بها وإرادتها وتمنيها".

وهذا ما يجعل مثل هذه الصيغة ضرباً من الدّعاء والترجي (وقد عبّر عنه ابن القيم بالتمني في الشاهد السابق) وكلاهما من جهة شرطهما القضيوي من الأعمال المستقبلية. وهو ما يدغم دلالة الاستقبال التي افترضها ابن يعيش في الأفعال المضمرّة.

وفي جميع الحالات فإنّ هذه الإثباتات التي نجدها في (17-21) وما شابهها تتميّز بدخول معنى القلب فيها سواء من خلال تعاملها مع الدّعاء أو مع شيء آخر شبيه به.

فإذا سلّمنا بالعلاقة بين هذه الصيغ التي ندرسها وبين الدّعاء فإننا نكون أمام مشكلتين تتطلّبان حلولاً. الأولى هي أنّ اشتقاق هذه الأعمال من الدّعاء ضعيف وسبب الضعف عائد إلى أنّ الدّعاء نفسه كما سبق لنا تحليله، ناتج عن تعامل بين الإثبات والأمر مقولياً.

وأقصى ما يُمكن تمشيته في ذلك هو أنّ تكون هذه الصيغ شأنها شأن الدّعاء وسمّاً للإيجاب الذي تأخذه من الأمر وتقتضي خلاصة التعامل بين السلب الذي للأمر والإمكان الإيجابي الذي للإثبات. وهنا نكون أمام بنية مقولة واحدة تجمع الدّعاء، من جهة، والتحية والشكر والترحيب... إلخ، من جهة أخرى. ووجه الضعف في هذا أننا نفترض أنّ اشتقاق الإنشاء من إنشاء آخر مشتق يضعف الشحنة الإنشائية ونسلّم بأننا نحتاج، لسلامة اشتغال دائرة الأعمال اللغوية، إلى ضروب من الاشتقاق المباشر.

أما المشكلة الثانية فتتصل بكيفية التمييز بين مجموعة من الأعمال تتج عن تعامل الإثبات والأمر إذا رفضنا اشتقاق التحية والترحيب... إلخ من الدّعاء.

والواقع أنّ الحلّ المُمكن موجود في ما قلناه الآن. فمن جهة لا يُمكننا أن ننفي الصلة بين الصيغ التي ندرسها وعمل الدّعاء. غير أنّ هذه الصلة لا تبرّر لنا اشتقاقها من الدّعاء لأنّ الدّعاء نفسه لا يتميز ببنية مقولية خاصة به وإنما هو حصيلة تعامل بين بنيتين مقوليتين وسمّاً واقتضاء.

والحلّ المُمكن هو أنّ نعتبر الآلية التي مكّنت من اشتقاق الدّعاء هي نفسها التي مكّنت من اشتقاق التحية والشكر والترحيب إلخ.

إذا سلّمنا بهذا فعلياً أنّ نجيب عن سؤالنا الثاني. وهو في الواقع سؤال مزدوج:

(أ) كيف نميّز الدّعاء من الأعمال التي ننظر فيها الآن؟،

(ب) كيف نميّز بين هذه المجموعة من الأعمال في حدّ ذاتها أي ما الفرق بين التحية والتعزية مثلاً؟

نحتاج هنا، قصد الوصول إلى إجابة موافقة للظاهرة إلى التذكير بأنّ الأمر الذي نتحدّث عنه في دائرة الأعمال اللغوية أمرٌ غير مخصص بمعنى أنّه لا

يقتضي أي شيء من الاستعلاء والعُلُوّ أو غيره. ونذكر أيضاً بأنّ الدّعاء، على ما سلّمنا بذلك في تحليلنا له أعلاه، يقتضي تخصيصاً للعلاقة التخاطبية أساسه علاقة الأدنى بالأعلى.

والمتمائل في أعمال الترحيب والتعزية والتهنئة والشكر والترحيب وما شابهها يلاحظ أنّها أعمال تكون بين المتساويين اعتبارياً فلا هي تقتضي استعلاء كالأوامر الحقيقية ولا هي تقتضي دونية كالّدعاء والسؤال بل هي أقرب إلى الالتماس والعرض. إن لم تكن ضرورياً من الالتماس والعرض تقوم على الأقوال لا الأفعال.

فجميعها بهذا المعنى أوامر تسم الإيجاب وتقتضي الإيجاب الحاصل من تعامل السلب (مقتضى الأمر) والإمكان الإيجابي (مقتضى الإثبات).

وإذا صحّ هذا فإنّ الفرق بينها وبين الدّعاء تكشف عنه خصائص علاقات التخاطب.

أمّا داخلياً فلنا اتجاهان ممكنان لتمييز كلّ عملٍ عملٍ. فمن جهة يقوم تعجيم هذه الصيغ بدور أساسي في التعرف عند التأويل، على الفرق بين التعزية والتهنئة أو بين عمل الشكر وعمل الترحيب أو عمل التّحية. غير أنّ هذا الجانب على أهميته يعاضده شيء آخر يتصل بالغرض التأثيري من كلّ عمل. فعموم هذه الأعمال يجمع إلى التعبير عن حالات نفسية ذهنية من قبيل الاعتراف (في الشكر) والتعاطف (في التهنئة والتعزية) والابتهاج (في التّحية والترحيب) أغراضاً وتأثيرات نفسية ذهنية أساساً هي:

الشكر → الاعتراف → تعظيم المخاطب .

الترحيب → الابتهاج → جعل المخاطب يدرك منزلته عند المتكلّم.

التّحية → الابتهاج → حمل المخاطب على الاطمئنان إلى المتكلّم.

التهنئة → التعاطف → حمل المخاطب على أن يدرك مشاركة المتكلّم له وجدانياً في أمر إيجابي.

التعزية → التعاطف → التهورين على المخاطب بحمله على أن يدرك مشاركة المتكلّم له وجدانياً في أمر سلبي.

وبالجمع بين الدلالة المعجمية لكل عمل والحالة الذهنية النفسية التي يصدر عنها والغرض التأثيري المعلق به يُمكن في ظلنا تمييز كل عمل منها بحيث تكون مختلفة عن الدّعاء ومختلفة في ما بينها رغم اشتراكها في البنية المقولية.

4. الخاتمة

إنّ الحاصل من هذه الأعمال المتولدة عن الخير إثباتاً ونفيّاً أنّها ظواهر تتصل:

(أ) إمّا بالتعامل بين الإثبات والأمر من جهة أو النفي والنهي من جهة أخرى. وهو تعامل متوقّع بحكم العلاقة المتينة بين هذه الأعمال من حيث الاشتراك في الوسم المقولي والاختلاف في المقتضيات. وهذا ما أبرزناه في الدّعاء بالخصوص وفي جزء من إحدى صيغتي التعجب (أفعل به). وأنتج لنا كذلك تفسيراً ما لجملة من الأعمال التي عدّت في القديم مرتبطة بالدّعاء مثل التهنة والتحية والتعزية إلخ.

(ب) وإمّا بالتعامل بين الإثبات والاستفهام كما هو الشأن في صيغة "ما أفعله"، وكلا العاملين أساسيّ في دائرة الأعمال اللغوية، إضافةً إلى تجاوزهما فضائياً داخل الدائرة.

(ج) وإمّا باستعمال الإثبات استعمالاً عرفياً نمطياً يُكسِبُ القول قوّته الإنشائية تداولياً داخل مؤسسة من المؤسسات كما هو شأن الإنشاء الإيقاعي.

ولئن لم نحلّل هنا إنشاء التكثير والتقليل والمدح والذمّ وبعض ما عدّ في البلاغة القديمة من الإنشاء غير القلبي فلأنّ أمرها يسير بحكم أنّ صلتها بالإثبات تمرّ بالضرورة عبر وجود حرف أو فعل جامد يُنصّب علامة على الإنشاء فيها. فالقضايا التي تطرحها لا تُشير إشكالاً بالنسبة إلى اشتغال دائرة الأعمال اللغوية وقدّرتها على تفسير البنية المقولية للأعمال اللغوية الأساسية وكيفية تولّد الأعمال الأخرى غير الأساسية منها.

الخاتمة العامة

راجعنا في هذا البحث جملة من المفاهيم والتصورات المرتبطة بالبعد العملي للغة فأفضت بنا هذه المراجعة إلى:

1.1. تقديم تأويل نحوي للعمل القولي قائم على نظرية النظم التي تبين وجوه التقاء المكوّن المعجمي بالمكوّن الإعرابي. وقد سمح لنا هذا التأويل بإدراج قوة القول (أي قوته الإنشائية) ضمن بنية القول.

2.1. لئن سلّمنا بأن العمل في القول هو الوحدة الأساسية الدنيا للتخاطب اللغوي فإنّ علاقة التلازم بين تكوّن الجملة وإسناد القوة القولية إليها يّسرت لنا تقديم تصوّر لقوى القول أساسه النظام النحوي بما يفترضه من طابع وضعي اصطلاحي تسم فيه الحروف المغيرة لمعنى الجملة القوة في موضع الصدر لتجلية قصد المتكلّم.

3.1. ميّزنا بين القوة المكوّنة للبنية اللغوية بواسطة شحن معنوية من جهة، وبين إسناد الدلالة الإنشائية والبلاغية التي ترشّح البنية اللغوية للإنجاز المقامي من جهة ثانية، وبين التعامل التداولي للقوة في ارتباطها بديناميكية التخاطب من جهة ثالثة. وهي مستويات إعرابية ونظمية وتداولية تقوم على الإدماج والتفاعل.

4.1. أولنا التأثير بالقول على أنّه الغرض الذي يُساق له الكلام، وهو منطلق في تكوين دلالة العمل اللغوي، فأدرجناه على نحو نظامي في بنية العمل اللغوي مفترضين أنّ لكلّ عمل قصداً تأثيرياً معلقاً به عند تكوّنه وقبل تحقّقه المقامي. فالتأثير بالقول جزء من التعاقد اللغوي وليس متروكاً بصفة مطلقة للتعامل المحادثي.

5.1. قدّمنا تصوّراً يجعل العمل القولي والعمل في القول وعمل التأثير

بالقول وجوهاً مترابطة متكاملة من العمل اللغوي بحيث لا يتحقق أحدها إلا بتحقق الآخر على نحو متزامن ودون تراتب.

6.1. أخرجنا مسألة المطابقة، صدقاً وكذباً، من إطار الخبر وعممتها على القول الإنشائي باعتباره بنية قولية تقوم على قوة ومحتوى قضوي يتطلب إقامة علاقة مع الخارج. ولكن هذه العلاقة مع الخارج أساسها الصدق النحوي للبيئة اللغوية خبراً وإنشاءً، من جهة، واضطلاحه بوظيفة تخاطبية، من جهة أخرى.

7.1. افترضنا أن الكلام كله، بخبره وإنشائه، يعود إلى بنية مقولية عامة سابقة للوسم اللفظي الذي يوجه المطابقة مع الخارج إما إلى حكاية هذا الخارج وإحضاره فيكون الخبر بالمعنى البلاغي وإما إلى إيجاده وإحداثه فيكون الإنشاء البلاغي. فقصده الحكاية، عند إنشاء الخبر إثباتاً ونفيّاً، تنبير للمضمون الإحالي وقصد الإيجاد تنبير للمحلّ الإنشائي.

8.1. سلّمنا بوحدة بناء الأقوال وقيامها جميعاً على نمط واحد أساسه الدلالة الحديثة للإنشاء باعتباره فعل المتكلم الرابطة بين أحوال ذهنية وأبنية مقولية، من جهة أولى، وبين تراكيب وصيغ لفظية يوقع بها المتكلم الخبر والإنشاء البلاغيين، من جهة ثانية.

ولمّا استقامت لنا هذه المفاهيم والتصورات عملنا على بناء ما أسميناه بدائرة الأعمال اللغوية وقدمنا جملة من المقترحات والحلول للقضايا التي عرضناها وأبرز ما أفضى إليه النظر:

1.2. اقترحنا، ضمن منطق الدائرة التي بنينا، أن تكون الأعمال الأولية الأساسية ستة هي الإثبات والنفي والأمر والنهي والاستفهام والتمني باعتبارها ضرورياً من وسم مقولات الإيجاب والسلب والإمكان الإيجابي والإمكان السلبي تختلف في ما بينها باختلاف ما تقتضيه من مقولات وما يتميز به كل عمل من الأعمال الستة من تشكّل مقولي.

2.2. اقترحنا تصنيفاً للأعمال التي تتحقق باللغة على أساس المقابلات بين الجملة والقول (عمل لغوي، عمل قولّي) وبين الموسوم منها في الصدر وما هو واقع في مداه (عمل أولّي، عمل ثانوي) وبين ما هو مقصود بالقول وخلافه

(عمل أساسي، عمل فرعي) وبين ما هو أساسي وإن كان مشتقاً وما هو مستدل عليه قولياً (عمل مباشر، عمل غير مباشر) وبين الضريح والضمني (عمل صريح، عمل ضمني) وبين البسيط والمرتب (عمل بسيط، عمل مركب).

2.3. قلّمتنا تصوراً لشبكة تحديد الأعمال اللغوية أساسه مداخل ستة تأخذ في الاعتبار الوسم المقولي واللفظي والحالات الذهنية اعتقاداً وإرادة والدلالة الذهنية من حيث البنية المقولية المقتضاة والمحتوى القضوي والعلاقات بين المتخاطبين ومصالحهما والقصد التأثيري سواء أكان ذهنيًا أم سلوكيًا والقاعدة التكوينية المحددة لدلالة العمل اللغوي.

2.4. قلّمتنا تحليلًا للأعمال اللغوية الأولية الأساسية الستة التي استخرجناها من الدائرة على نحو يُبين خصائصها ووجوه تميزها وراثتها وذلك بإخضاعها لشبكة القواعد التي وضعناها.

2.5. عرضنا على أساس الخصائص المقولية التي ضبطناها لكل عمل من الأعمال الستة، الخبري منها والظلي، ملامح ممّا يقوم بينها من علاقات اتصال وانفصال وتعامل واشتقاق. وقد سعينا إلى أن يكون تحليلنا قائماً على احتساب المقولات وعلى تأويل ما حدده بها البلاغيون تأويلاً مقولياً. وذلك لبيان الأساسي المستقرّ نحوياً.

ولئن ذكرنا الكثير من النتائج التفصيلية التي توصلنا إليها، سواء على سبيل المراجعة أو على سبيل الاقتراح، في خواتم الفصول، فإنّ ما نوّذ إبرازه، في خاتمة هذا البحث، هو أنّ عملنا يستدعي لاستكمال الانكباب على معالجة جوانب مختلفة تقتصر منها على ذكر ما يلي:

(أ) نحتاج إلى سبر إمكانات أخرى في دائرة الأعمال اللغوية التي اقترحناها خصوصاً ما تعلق منها باشتقاق الأعمال اللغوية التي ذكرنا بعضها باقتضاب وغضضنا الطرف عن بعضها الآخر. فكثير من تحاليلنا لها كان عرضياً جزئياً يتطلب تليّفاً في التخرّيج وتدقيقاً كبيراً.

(ب) نحتاج إلى تعمق، بالخصوص، في دراسة ما اعتبرناه أعمالاً لغوية غير مباشرة وأعمالاً ضمنية وأعمالاً مركبة؛ فلنا على يقين من أنّ الاشتقاق،

باعتباره آلية أرجعنا إليها جُلّ ما وجدناه من صعوبات في تحديد علاقة هذا العمل أو ذاك بالدائرة، آلية واضحة أو موحدة.

(ج) نحتاج إلى مادة اختبارية مستمدة من تحليل خطابات عينّة عسانا نوّفر أدلة جديدة على ما تصوّرناه من حالات اعتبرناها عائدة إلى التعامل اللغويّ المقاميّ مستندين إلى حدوسنا وخبرتنا اللغوية الاجتماعية وما وجدناه من تحاليل لدى الدارسين القدامى والمحدثين. وليس ذلك من باب الإيمان بأولوية الوقائع اللغوية على البناء النظريّ، فهذه تجريبية عمياء لا نقول بها، بل لاعتقادنا بأنّ المعطيات الاختبارية لا تقلّ قيمة عن التصورات المتناسكة القوية.

ومهما يكن من أمر ما اقترحناه في هذا الكتاب وحدوده ونقاط الضعف فيه فإنّ الثابت، عندنا، أنّ التوجّه العامّ القاضي بضرورة بناء تأويلنا للاستعماليّ المنجز استناداً إلى التحويّيّ المستقرّ بنيوياً توجّه سليم بإمكانه أن يرينا، على نحو أفضل، كيفية انتظام اللغة وكيفية اشتغالها عند التخاطب. وأكبر ظننا أنّنا رأينا في أعطاف هذا البحث جوانب من هذا الانتظام وملامح من هذا الاشتغال.

المراجع

1. العربية

- الأشراباذي، رضي الدين. شرح الكافية، بنغازي، منشورات قاريونس، 1996/ط2.
- الإيجي، عضد الدين. الفوائد القرائية في علوم البلاغة، تحقيق عاشق حسين، القاهرة - بيروت، دار الكتاب المصري - دار الكتاب اللبناني، 1991/ط1.
- باديس، نرجس، (2009). المشيرات المقامية في اللغة العربية، تونس، مركز النشر الجامعي.
- بلحاج رحومة الشكلي، بسمة، (2007). السّوال البلاغيّ : الإنشاء والتأويل، تونس، المعهد العالي للغات بتونس - دار محمد علي للنشر.
- ابن السراج. الأصول في النحو، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1996/ط3.
- بن صوف، مجدي، (2006). انتظام التصورات اللسانية عند السّكاكي، تونس، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بـمنوبة، مرقون.
- ابن يعيش، موفق الدين. شرح المفصل، بيروت، عالم الكتب.
- الفتازاني، سعد الدين. مختصر على تلخيص المفتاح، ضمن شروح التلخيص، بيروت، دار السرور.
- الجرجاني، عبد القاهر. أسرار البلاغة، تحقيق: هـ. ريتز، بيروت، دار المسيرة، 1983/ط3.
- _____. دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1984.
- الذسوقي، محمد بن محمد عرفة. حاشية الذسوقي على شرح السعد، ضمن شروح التلخيص، بيروت، دار السرور.
- الزاوي، فخر الدين. المحصول في علم أصول الفقه، بيروت، دار الكتب العلمية، 1988.
- السبكي، بهاء الدين. هروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ضمن شروح التلخيص، بيروت، دار السرور.
- السّكاكي، أبو يعقوب. مفتاح العلوم، بيروت، دار الكتب العلمية.
- سيويه. الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، 1988.

- الشاوش، محمد (2001). أصول تحليل الخطاب، تونس، كلية الآداب بمنوبة - المؤسسة العربية للتوزيع.
- الشريف، محمد صلاح الدين، (2002). الشرط والإنشاء النحوي للكون، تونس، كلية الآداب بمنوبة.
- صحراوي، مسعود، (2005). التداولية عند العرب، بيروت، دار الطليعة.
- الطبطبائي، طالب سيد هاشم، (1994). نظرية الأعمال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، الكويت، جامعة الكويت.
- عاشور، منصف، (1999). ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، تونس، كلية الآداب بمنوبة.
- عبد الحق، صلاح إسماعيل، (1993). التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، بيروت، دار التنوير.
- الفزالي، أبو حامد. المستقصى من علم الأصول، بيروت، دار إحياء التراث العربي - مؤسسة التاريخ العربي، 1993/ ط3.
- القزويني، جلال الدين. الإيضاح في تلخيص المفتاح، بيروت، دار الكتب العلمية.
- المبخوت، شكري، (2006 أ). الاستدلال البلاغي، تونس، دار المعرفة - كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة.
- _____. (2006 ب). إنشاء النفي وشروطه النحوية الدلالية، تونس، مركز النشر الجامعي - كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة.
- _____. (2008). نظرية الأعمال اللغوية، تونس، دار مسكلياني.
- المبرّد. المختضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عقيمة، القاهرة-بيروت، دار الكتاب المصري - دار الكتاب اللبناني، 1979.
- المتوكل، أحمد، (1986). دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، الدار البيضاء، دار الثقافة.
- المغربي، ابن يعقوب. مواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح، ضمن شروح التلخيص، بيروت، دار الرور.
- ميلاد، خالد، (2001). الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، تونس، كلية الآداب بمنوبة - المؤسسة العربية للتوزيع.
- الهاشمي، أحمد. جواهر البلاغة، بيروت، دار الكتب العلمية، دون تاريخ/ ط6.
- الهمامي، ريم، (2004). عمل الاقتضاء من خلال كتابات دكرو، تونس، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، مرقون.

2. الأجنبية

- Asher R.E. *The encyclopedia of language and linguistics*, Oxford, New-York, Tokyo, Seoul, Pergamon Press.
- Austin J.L, (1962). *How to do things with words*, Clarendon Press, Oxford.
- . (1970). *Quand dire c'est faire*, Paris, Seuil.
- Benveniste E, (1966). *Problèmes de linguistique générale*, Paris, Gallimard.
- Chomsky N, (1975). *Questions de sémantique*, Paris, Seuil.
- Ducrot O, (1972). *Dire et ne pas dire*, Paris, Hermann.
- . (1980). *Les échelles argumentatives*, Paris, Minuit.
- . (1984). *Le dire et le dit*, Paris, Minuit.
- Frege G, (1971). *Écrits logiques et philosophiques*, Paris, Seuil.
- Gordon D & Lakoff G, (1971). «Conversational postulates», in Papers from the seventh regional meeting of the Chicago Linguistic Society, Chicago.
- Grice H.P, (1975). «Logic and conversation», in Cole & Morgan (eds) *Syntax and Semantics*, Vol III, New York, Academic Press.
- Lakoff G, (1976). *Linguistique et logique naturelle*, Paris, Klincksieck.
- Lewandowska-Tomasczyk B, (1996). *Depth of negation : a cognitive semantic study*, Lodz University Press.
- Marmaridou S.SA, (2000). *Pragmatic meaning and cognition*, Amsterdam-Philadelphia, John Benjamins.
- Récanati F, (1980). «Qu'est qu'un acte locutionnaire?» In ; *Communications*, 32.
- Ross J.-R, (1970). «On declarative sentences», in, Jacobs R.A & Rosenbaum P.S, *Readings in English Transformational Grammar*, Waltman, Ginn.
- Searle J.-R, (1969). *Speech acts*, Cambridge, CUP.
- . (1972). *Les actes de langage*, Paris, Nathan.
- . (1979). *Meaning and expression*, Cambridge, CUP.
- . (1982). *Sens et expression*, Paris, Minuit.
- Sperber D & Wilson D, (1996). *Relevance*, Oxford-Cambridge, Blackwell.
- Vanderveken D, (1990). *Meaning and speech acts*, 1.Principles of language use, Cambridge, CUP.
- . (1991). *Meaning and speech acts*, 2.Formal semantics of success and satisfaction, Cambridge, CUP.
- Zuber R, (1972). *Structure pré-suppositionnelle du langage*, Paris, Dunod.

ثبت اصطلاحی

فهرس الأعلام

- أرسطو (Aristote) 190
 الأسترايادي (الرضي) 60-58، 118، 124، 126، 137، 149، 155، 229-228، 231، 233-237
 آشهر (Asher) 61
 أوسنين (Austin) 6-5، 9-13، 17، 21-32، 34، 37-46، 51-59، 63، 65-70، 73، 75، 80-81، 84-87، 90-94، 119، 123-125، 134، 135، 140-143، 147-153، 155، 167، 169، 177، 201، 202، 233-236
 الإيجي (عضد الدين) 126، 141
 باديس 162، 209
 بلحاج رحومة الشكيلي 76، 147، 212
 ابن جنني 111
 ابن الحاجب 126-127
 ابن درستويه 229
 ابن السراج 229-230
 بن صوف 108، 128-130
 بنفينيست (Benveniste) 97
 ابن القيم الجوزية 236، 242
 ابن يعيش 59، 196، 242
 التفتازاني 77-78، 127، 137، 218، 220، 233
 تشومسكي (Chomsky) 230
 التوخي 221
 جاكسون (Jacobson) 97
 الجرجاني (السيد) 78
 الجرجاني (عبد القاهر) 6، 36، 127-129، 134-137، 140، 142، 173، 178-179، 219، 228
 جوردن ولايكوف (Gordon & Lakoff) 15
 اللسوفي 16، 78، 96-99، 101، 108-109، 113، 115-117، 127، 140-141، 206، 208، 221، 228
 دكرو (Ducrot) 156، 168، 171، 189
 دو سوسير (Saussure, F. De) 151
 الزازي 126-129، 204
 روس (Ross) 13
 ريكانياتي (Récanati) 21، 24، 26، 30
 الزمخشري 78
 زوبر (Zuber) 230
 سبرير وولسن (Sperber & Wilson) 142، 148، 231
 الشبكي 77، 111، 204، 213، 220، 221
 السكاكي 74-75، 108-109، 112، 114-115، 125-131، 133-135، 137، 142-143، 160، 162، 172، 185، 220
 السيكوتي 78
 مسيوه 6، 35، 39، 137، 163، 178، 207، 209، 229-230، 232، 242
 سيرل (Searle) 5-6، 12-13، 15، 21، 26-28، 31-34، 37-41، 46-52، 54-56، 58، 62-63، 72، 95، 104، 114، 118، 137، 147-148، 150-153، 155-156، 163، 168-169، 177، 180-183، 201

- فتغنشتاين (Wittgenstein) 153
 القزويني 6، 76-77، 94-95، 97، 100، 109-
 110، 115-116، 123، 126-127، 136،
 179
 لوندوسكا-توموزك (Lewandowska-
 Tomaszczuk) 158
 لايفكوف (Lakoff) 13
 مارمريدو (Marmaridou) 148
 المبخوث 5-6، 9، 11، 35-36، 45، 48،
 54-56، 58، 61-62، 90، 104، 124-
 125، 128، 135، 137-148، 150، 142،
 155-156، 158، 161، 168، 172، 178-
 179، 181-182، 188-189، 194، 196،
 212، 215، 218، 227
 الميزد 207، 209-210
 المغربي 77-78، 99-100، 105، 138، 140،
 206، 208، 213، 233
 ميلاد 5، 23، 55، 125، 127، 147، 155،
 208، 236، 238، 241-242
 الهاشمي 229
 الهمامي 180
- 202، 209-210، 215
 السمرقندي 78
 الشاوش 35، 62، 156، 162، 196، 207،
 209
 الشريف 5، 7، 33، 35، 37، 53-55، 58،
 79، 97، 100، 104، 118، 121، 125،
 152، 155، 157-158، 164، 178، 181،
 196، 236
 الشيباني 211
 الشيخ ياسين 221
 صحراوي 105
 الطبطبائي 105، 236
 عاشور 35
 عبد الحق 90
 العدوي 78
 غرايس (Grice) 5، 72، 80
 الغزالي 97، 127
 الفارسي 207، 209
 الفراء 229
 فريغه (Frege) 34، 36، 104
 فندرفيكن (Vanderveken) 148

فهرس المفاهيم

- إثبات 12، 43-42، 45، 50، 62-60، 67، 72، 74، 82، 89، 93-91، 106، 132، 136-135، 155، 162-160، 165-164، 171-168، 175، 182، 189-184، 192، 194، 197-196، 201، 203، 206-205، 211-210، 216، 218، 227، 248
- إخفاق (انظر: توفيق العمل اللغوي ونجاحه) استخبار عن 148
- استفهام 12، 33، 49-50، 52، 55، 60، 62، 67، 72-73، 76-78، 81-82، 87، 104-107، 116، 131، 136، 139-138، 144، 155، 162، 164-165، 173، 175، 182، 195-199، 201، 203، 208، 211-225، 229-248
- اعتذار 92، 155
- إفصاحات 118، 153
- التماس 12، 29-30، 42-43، 49-50، 52، 71، 106، 168، 170-171، 175، 192، 194، 201، 203-205، 208، 211، 215، 225، 244
- أمر 10، 12، 17، 29، 42، 62، 66-67، 71، 72، 76-78، 81-82، 104، 106، 113، 116، 125، 135، 136-137، 144، 155، 160، 162، 164-165، 170، 175، 182-183، 191-194، 203-208، 210-211، 213، 215، 220، 224، 227، 231-234، 239، 243، 245، 248
- أمر بـ 148
- إمكان 158، 161-162، 164، 206-205، 218-215، 230، 232-233، 244-243، 248
- إمكان التصديق والتكذيب 184
- إمكان السلبي 158-159، 164، 199، 206، 213، 223-224، 248
- إنشاء 5، 12، 15، 17، 41، 55-56، 58-59، 65، 89، 94، 105، 114، 123-126، 136، 141-143، 147، 149، 169، 183، 229، 235، 239، 245، 248
- إنشاء أولي (ضمني) 12، 31، 55، 125
- إنشاء إيقاعي 17، 124-125، 142، 149، 150، 228، 229، 236-241، 245
- إنشاء صريح 12، 31، 43، 45-46، 55-56، 91
- أنموذج ق (ض) 26، 28، 47، 50-51، 54، 61، 63، 95، 104، 137، 181، 208
- إيجاب 99، 106، 109، 133، 158-159، 161-162، 164، 192، 194، 199، 201، 206، 211-214، 218، 221-224، 230، 232-233
- إيجاد 95، 103، 116-118، 123، 139، 142، 237
- إيقاعات 118، 153
- البنية [ق (ض)] (انظر: أنموذج ق (ض))
- بنية العمل اللغوي 14، 84-85، 87-88، 151، 181-182، 247

- بنية مقولية / بنى مقولية دلالية 15، 57، 117-119، 121، 192، 199، 201، 207-208، 233، 236، 245
- تحذير 10، 29-30، 42-43، 45، 80، 93، 125، 171، 203
- تحضيض 66، 74، 78، 80، 87، 211، 214
- تحيّة 45، 125، 155، 180، 228، 241-245
- (ال)ترجي 59، 126، 144، 162، 183، 199، 206، 220-224، 228، 242
- ترحيب 228، 241-245
- تصديق وتكذيب 15، 32-33، 38-39، 82، 89-96، 100، 108، 109، 111، 119، 120، 123، 128، 134، 135، 137، 141، 142، 160، 168، 184، 188، 227، 230، 231
- تضرع (انظر: توسل)
- تعجب 55، 59، 76-78، 126، 131، 199، 229-231، 235، 245
- تعجيم قوّة القول (انظر: رسم قوّة القول)
- تعزية 241-245
- التمني 43، 60، 73، 78، 82-83، 104، 106، 115-116، 126، 135-137، 144، 155، 162، 164-165، 182-183، 198-201، 203، 206، 208، 211-213، 220-221، 224، 239، 242، 248
- التهنئة 93، 155، 180، 228، 241-245
- توجيهيات 118، 152، 153
- توسل 17، 192، 204، 211
- توفيق العمل اللغوي ونجاحه / إخفاق 15، 38، 41، 67، 72، 89-94، 107، 119، 120، 135، 141
- توكيد الإثبات / توكيد النفي 50، 72، 74، 80، 132، 135، 155، 218، 223، 231، 233، 235، 237، 241، 243، 245
- حالة الأشياء في الكون 65، 93، 102، 106، 109، 112، 114-115، 124، 134، 149، 153، 168، 170، 188، 190، 198
- الحروف المغيرة لمعنى الجملة 137، 185، 247
- الحروف المغيرة لمعنى الكلام 61
- لوما 78
- ما 59-61
- لبث 59-61، 129، 139، 199، 222-223
- همزة الاستفهام 59-60، 76، 196، 214، 218-219
- هل 76، 129
- (أ، هل) 61
- لام الأمر 59-61، 129، 138، 170، 191، 208
- لا الناهية 61، 193
- لعل 222-223
- ما الاستفهامية 229-230
- ما التمجية 229-230
- بام النداء 208
- {ما، لا، لم، لَمَّا، لَن، إِنَّ، لات، ليس} 191
- هَلَّا 78
- أَلَّا 78
- المجموعة {ما، لا، لم، لَمَّا} 189
- ليس 189
- لات 189
- إن 189
- لَن 227
- واو القسم وأخواتها 228
- كأن 173
- حكم المعاداة 15
- خبريات 118، 152-153
- دائرة الأعمال اللغوية 4، 14-15، 18، 73، 79، 83، 87، 143-144، 157، 159، 164، 182، 184، 188، 191، 193-198، 201-202، 206-207، 210، 212، 217، 220-221، 224، 227، 229، 231، 234، 236، 243، 245، 248-249

- دعاء 144، 169، 171، 175، 203-204، 208، 229، 231-234، 242-245
 ذم (انظر: مدح)
 رجاء (انظر: الترجي)
 السلب 109، 133، 158-161، 164، 196، 199، 203-207، 210-214، 217-218، 220-224، 232-234، 243-244
 سلب الإرادة والإمكان 215
 سلب التصور 206
 سلب الخارج الذهني 207
 السلب الذهني 207
 السلب الواقعي 207
 الشكر 155، 228، 241-245
 صيغ العقود 127، 149، 224، 228، 229
 الصدق والكذب (انظر: التصديق والتكذيب)
 طلب 15، 49، 62، 95، 103، 105-106، 113-116، 126، 130-131، 134-135، 137، 142، 144، 147، 155، 173، 182، 199، 203، 205، 208، 211، 215-216، 220، 221، 232
 الظروف المناسبة 90-92، 124
 عدم المطابقة 49، 89، 95، 103، 106-108، 110-111، 115-116، 124، 235
 عرض 17، 50، 125، 183، 192، 203-206، 208، 213، 215، 225، 244
 عمل إحالة 21، 23-24، 26-27، 29، 31-33، 38-39، 40، 47، 54، 137، 156، 177
 عمل تأثير بالقول 4، 10-11، 14، 26، 30، 41-45، 65-80، 84-88، 120، 135، 162، 167، 184، 198، 204، 209-210، 219-220، 247
 عمل تصويري 10، 22، 24-26، 37، 39-40
 عمل حمل 21، 23-24، 26-27، 29، 31-33، 40-43، 47، 50، 54، 137، 156، 177، 178
 عمل خطاب 15، 42، 46، 56، 78، 85، 97، 148، 180
 عمل ربطقي 10، 22-25، 27-31، 37-40، 44، 94
 عمل صيغي 10، 22-27، 30، 37-40، 94
 عمل غير مباشر 12-14، 16، 29، 48، 49، 139، 156، 171-172، 176، 181، 215
 عمل قضوي 26، 28، 32، 40، 50
 عمل في القول 10-12، 14، 23، 25-30، 32-33، 38، 40-52، 56، 63، 65-70، 72-73، 75-76، 79-80، 82، 84، 86-87، 94، 120، 135، 142-143، 148، 154، 162، 164، 167، 183، 201-202، 210، 220، 245
 عمل قولي 4، 10-11، 14-15، 21، 23-31، 34-35، 38-42، 44-45، 49، 57، 65-66، 68-70، 75، 86، 94، 120، 135، 139، 157، 162، 167، 169-172، 174-179، 182، 210، 247-248
 عمل لغوي 4، 10، 12-16، 28، 32، 41، 46-49، 55، 57، 61-62، 65، 81، 83، 85، 87، 89، 95، 119، 120، 135، 138-139، 143، 147-148، 150-159، 162-163، 165، 167، 169، 172-180، 182-183، 192، 201، 204، 207، 209، 214، 219، 224، 227، 235، 247-250
 عمل مباشر 12، 14، 16، 29، 48-49، 156، 174، 176، 215
 فعل إنشائي 10-13، 17، 28، 30، 43-44، 46، 55-57، 59، 67، 124-125، 142، 148-154، 202
 قصد 30، 36-37، 43، 46، 48-49، 52، 67، 69-70، 72، 75، 85، 87، 101، 115، 178، 183، 237
 قصد الإحداث 119
 قصد الإيجاد 121، 238، 248
 قصد التأثير 67، 83، 85، 87، 160، 247
 قصد تأثيري 84-86، 217، 219، 237، 249
 القصد التأثيري العملي 238

- قصد الشيت 238
 قصد التخصيص 133
 قصد التوكيد 133
 قصد الحكاية 117، 119، 121، 248
 القصد الذهني 71، 249
 قصد علم الحكاية 117
 قصد عدم المطابقة 115
 قصد عدم المطابقة في الخبر 117
 قصد المتكلم 43، 52، 121، 135، 178-179
 القصد المستدل عليه مقامياً 48
 قصد المطابقة 115-117
 قصد المطابقة في الإنشاء 117
 قوة إنشائية (انظر: قوة القول)
 قول إنشائي 11، 13، 17، 23، 91-92، 94، 96، 103، 106-108، 119-120، 123-125، 134-135، 142-143
 قول خبري وصفي، 11، 13، 17، 23، 90، 92، 94، 96، 107، 119، 123-124، 134، 135، 142-143
 القول إن... 148
 قوة القول 4، 11-12، 14-15، 25-34، 36-63، 70، 73، 79، 80، 82-83، 89، 94-95، 104-105، 118-120، 135-137، 147-157، 164، 167، 169-170، 177-179، 181، 185، 192، 204، 209-210، 239، 248
 قوة قولية (انظر: قوة القول)
 كذب (انظر: تصديق وتكذيب)
 مبدأ المحافظة على البنية (لدى الشريف، 2002)، 79، 157، 234
 محتوى قضوي 9، 26-28، 31-34، 47، 50-51، 61-63، 77، 79، 89، 95، 105، 107، 112-113، 117-118، 120، 137، 151، 153-154، 183، 185، 187-190، 193، 196، 199، 209-210، 215، 248
 محل إحالي / محل إنشائي (لدى الشريف، 2002) 37، 54، 58، 97، 118، 119، 121، 178، 179، 181، 196، 248
 مدح / ذم 50، 59، 93، 126، 155، 158، 228، 235، 245
 مسلمة المعادلة 15
 مضمون الكلام (انظر محتوى قضوي)
 مؤشر قضوي / مؤشر قوة القول، 38، 47، 50، 55، 57، 104، 137، 151، 153، 202
 منوال ق (ض) (انظر أنموذج ق (ض))
 نداء 126، 136، 162، 173، 207-211
 نصيح 17، 42، 50، 66، 83، 93، 125، 135، 170، 175، 192-194، 203، 211، 225
 النظم 14، 16، 36، 38، 40، 54، 61، 104، 120، 136، 143، 173، 178-179، 183
 نفي 62، 72، 74، 78، 82-83، 104، 106، 132، 135-136، 155، 158، 160-161، 164-165، 169-170، 175، 182، 188-191، 193، 196-197، 201، 203، 216، 218، 223، 227، 235، 241، 245، 248
 نفي القوة الإنشائية 13
 نفي المحتوى القضوي 13
 نفي النفي 218-219
 نهي 77، 78، 82، 104، 106، 116، 125، 136-137، 155، 160-162، 164-165، 171، 182، 193-195، 203، 211، 220، 223، 227، 232، 234-245
 وسم بالحرف 15، 58، 60-63، 74، 79، 87، 155، 161، 173، 181، 189، 191، 193، 196، 199، 208
 وعد 27، 68، 81، 90، 151، 180، 228، 239
 وعديات 118، 152-153
 وسم قوة القول 14، 27-28، 41، 52، 57-58، 62

ثبت بأهم مصطلحات

نظرية الأعمال اللغوية

عربي - فرنسي - إنكليزي

يضم هذا الثبوت أهم المصطلحات الواردة في الكتاب ذات الصلة بنظرية الأعمال اللغوية تثبيثاً لما استقر عليه رأينا في تعريبها وتيسيراً على من يريد العودة إلى الأصول الإنكليزية أو ترجمتها الفرنسية.

ونشير إلى أننا رتبنا المصطلحات ألفبائياً دون أن نراعي، عمداً، الفرق بين الهمزة وألف الوصل خصوصاً في باب الهمزة.

الهمزة

Direction of fit	Direction d'ajustement	اتجاه المطابقة
Statement	Affirmation	إثبات
Illocutionary effect	Effet illocutoire	أثر قولي
Misfire	Insuccès	إخفاق العمل اللغوي
Volition	Volition	إرادة
Interrogation/Question	Interrogation Question	استفهام
Entailment	Implication	استلزام
Implicatures	Implicatures	استلزامات المحادثة
Expressives	Expressifs	الإفصاحيات
Polite request	Sollicitation	التماس
Order	Ordre	أمر
Performative	Performatif	إنشاء (شيء)
Primary ____	____ primaire	____ أولي
Explicit	____ explicite	____ صريح
Implicit ____	____ implicite	____ ضمني
Declaratives/Declarations	Déclaratifs/Déclarations	إيقاعات

البناء

Illocutionary act Structure	Structure de l'acte illocutoire	بنية العمل في القول
-----------------------------	---------------------------------	---------------------

التاء

Expositives	Expositifs	تبينيات
Warning	Avertissement	تحذير
Greeting	Salutation	تحية
Linguistic pragmatics	Pragmatique Linguistique	تداولية لسانية
Hope	Espérance	الترجي
Exclamation	Exclamation	تعجب
Condolence	Condolérance	تعزية
Wish	Souhait	التمني
Congratulation	Félicitation	تهنئة
Directives	Directifs	توجيهيات
Felicity	Satisfaction	توفيق (العمل اللغوي)
Beseeching	Supplication	توسل (تضرع)

الجيم

Sentence	Phrase	جملة
----------	--------	------

الحاء

Verdictives	Verdictifs	حكميات
-------------	------------	--------

الخاء

Assertion	Assertion	خبر
Assertives	Assertifs	خبريات

الدال

Supplication	Invocation	دعاء
--------------	------------	------

السين

Behavitives	Comportatifs	سلوكيات
-------------	--------------	---------

الشين

Thanking	Remerciement	الشكر
----------	--------------	-------

الطلباء		
Request	Demande	طلب

الظاء		
Appropriate Circumstances	Circonstances appropriées	ظروف مناسبة
Circumstances of the utterance	de l'énoncé	- القول

اليمين		
Proposal	Proposition	عرض
Act	Acte	عمل
Primary ____	____ primaire	أولي
Perlocutionary ____	____ perlocutoire	تأثير بالقول
Phonetic ____	____ phonétique	التصويت
Secondary ____	____ secondaire	ثانوي
Speech ____	____ de discours	خطاب (لدى أوستين)
Rhetic ..	____ Rhétique	رطبيقي
Phatic	____ Phatique	صبيغي
Ceremonial ____	____ rituel	طقوسي
Illocutionary ____	____ illocutoire	في القول
Propositional	____ propositionnel	قضوي
Locutionary ____	____ locutoire	قولي
Speech ____	____ de langage	لغوي (لدى سيرل)

الفين		
Illocutionary point	But illocutoire	غرض قولي

الفاء		
Abuse	Abus	فساد (العمل اللغوي)
Perfirmative verb	verbe performatif	فعل إنشائي

القاف		
Intention	Intention	قصد
Rule	Règle	قاعدة
Essential	____ essentielle	أساسية

Preparatory ____	____ préparatoire	... تمهيدية
Sincerity	____ de sincérité	____ الصدق
Propositional content ____	____ du contenu propositionnel	... المحتوى القضوي
Illocutionary force	Force illocutoire	قوة قولية (أو إنشائية)
Utterance	Enonciation/énoncé	قول (أو إلقاء القول)
Performative	performatif	قول إنشائي
Constative	Constatif	قول وصفي (عند أوسين)

الميم

Indicator	Indicateur	مؤشر
Propositional ____	____ propositionnel	____ قضوي (القضية)
Illocutionary Force	____ de la force illocutoire	____ قوة القول
Principle of expressibility ____	____ Principe d'exprimabilité	____ مبدأ الإبانة والتصميم
Defective	Défectueux	مخفق (عمل لغوي)
Exercitives	Exercitifs	ممارسيات

النون

Success	Réussite	نجاح (العمل اللغوي)
Vocative	Vocatif	نداء
Advice	Conseil	نصح
Negation	Négation	نفي
Prohibition	Interdiction	نهي

الواو

Speech act indicator	Marqueur de l'acte de langage	واسم العمل اللغوي
Promise	Promesse	وعد
Commissives	Promissifs	وعديات

المحتويات

تمهيد	5
المقدمة	9
1. الفرضيات الأساسية في نظرية الأعمال اللغوية	9
2. فرضيتان في هذا البحث	13
3. تنظيم البحث	18

الباب الأول

مراجعات في نظرية الأعمال اللغوية

الفصل الأول: العمل القولي	21
1. المقدمة	21
2. تحليل العمل القولي في النظرية الأصلية	21
3. نحو مراجعة العلاقة بين العمل القولي والعمل في القول	28
4. في تكوين دلالة العمل القولي	32
5. نتائج وإجابات	37
6. الخاتمة	39

الفصل الثاني: العمل في القول

1. المقدمة	41
2. تحليل أوستين للعمل في القول	42
2. تحليل سيرل (1969) للعمل في القول	46
4. مراجعة العمل في القول	51
5. الخاتمة	63

الفصل الثالث: عمل التأثير بالقول

1. المقدمة	65
2. خصائص عمل التأثير بالقول عند أوستين	66
3. نحو تصور إدماجي للأعمال اللغوية	70

4. الفرضية الجذرية 73
5. فرضية الإدماج 80
6. قضية عدم التحديد وفوضى التأثيرات بالقول 84
7. الخاتمة 86

الفصل الرابع: شروط صدق الأعمال اللغوية 89

1. المقدمة 89
2. 'الظروف المناسبة' ونجاح العمل اللغوي 90
3. مفهوم المطابقة 94
4. مفارقات الخبر 108
5. القصد إلى المطابقة 114
6. الخاتمة 119

الفصل الخامس: ما الإنشاء؟ 123

1. المقدمة: 123
2. القول الوصفي والقول الإنشائي عند أوستين 123
3. الخبر والإنشاء: في وجهة القسمة 125
4. مراجعة التقابل بين الخبر والإنشاء 134
5. في أن الخبر والإنشاء فعلاً للمتكلم 138
6. الخاتمة 142

الباب الثاني

مقترحات لبناء دائرة الأعمال اللغوية

الفصل السادس: دائرة الأعمال اللغوية: الفرضية والقواعد والاشتغال 147

1. المقدمة 147
2. التصنيف الكلاسيكي لقوى القول 148
3. نحو "تصنيف" مغاير للأعمال اللغوية 154
4. مكونات دائرة الأعمال اللغوية وقواعدها 157
5. الخاتمة 163

الفصل السابع: أنواع الأعمال المتحققة باللغة 167

1. المقدمة 167

168	2. نماذج أولى
173	3. نحو تصنيف الأعمال المتحققة باللغة
179	4. الخاتمة
181	الفصل الثامن: قواعد الأعمال اللغوية الأولى
181	1. المقدمة
182	2. مداخل تحديد القواعد
184	3. قواعد عمل الإثبات
188	4. قواعد عمل النقي
191	5. عمل الأمر
193	6. عمل النهي
195	7. عمل الاستفهام
198	8. عمل التمني
201	9. الخاتمة
203	الفصل التاسع: حركية الأعمال اللغوية في الطلب
203	1. المقدمة
203	2. الأمر والنهي وما يتصل بهما من أعمال لغوية
211	3. الاستفهام
220	4. التمني والترجي
224	5. الخاتمة
227	الفصل العاشر: حركية الأعمال اللغوية في الخبر
227	1. المقدمة
228	2. الأخبار التي نُقلت إلى معنى الإنشاء
241	3. أعمال التحية والتهنئة والتعزية وما شابهها
245	4. الخاتمة
247	الخاتمة العامة
251	المراجع
255	ثبت اصطلاحاتي